من ماهيات السيرة

الكتاب الثالث (٣ أجزاء)

عبد الكريم قاسم

في يومه الأخير



د. عقيل الناصري

الكتاب الثالث ج ١


هذا الكتاب مقدم من مكتبة وارشيف
الزعيم على التليغرام
https://t.me/abdulkarimbooks

المعرف
@abdulkarimbooks

عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة

الكتاب الثالث : 3 أجزاء

الانقلاب التاسع والثلاثون

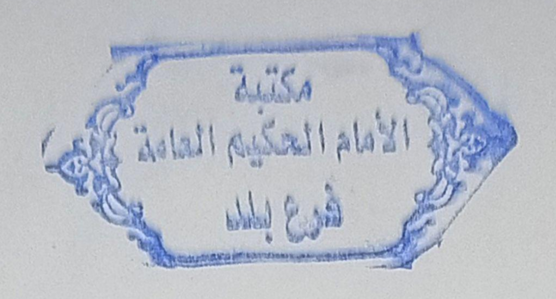
عبد الكريم قاسم في يومه الأخير

(ج 1)

❖ عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة
❖ الكتاب الثالث بثلاثة أجزاء
❖ الانقلاب التاسع والثلاثون - عبد الكريم قاسم في يومه الأخير
❖ د. عقيل الناصري
❖ جميع الحقوق محفوظة للمؤلف
❖ الطبعة الأولى: عام 2003
❖ الطبعة الثانية: عام 2015 منقحة ومزيدة

التنفيذ الطباعي: دار الحصاد . سورية - دمشق
ها: 00963 11 2126326
(darlhasad2013@hotmail.com)

First Edition 2003
Second Edition 2015
The Last Day of Abdulkarim Qassim
by DR. AKEEL ALNASSERI
Copyright © by Dr. AKEEL ALNASSERI
ISBN. 91 - 631 - 0589 - 6
Sweden



عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة

الكتاب الثالث : 3 أجزاء

الانقلاب التاسع والثلاثون

عبد الكريم قاسم في يومه الأخير

(ج1)

د. عقيل الناصري

طبعة ثانية منقحة ومزيدة

2015

الإهداء

إلى روح أمي التي أرضعتني من حليب فراتها حب العراق!

وإلى روح أبي الذي زرع فينا جذوة إدراك قاسم!

إلى أخوتي وأخواتي وظليل دفئهم الأسروي والمعرفي

وإلى كل الأصدقاء الذين ألهموني الطاقة المتدفقة والتشجيع الودود لإنجاز هذا العمل!

وإلى كل من رأى في المشروع التموزي/القاسمي..

واقع عراق المستقبل

مقدمة الطبعة الثانية
بمناسبة الذكرى المئوية لميلاد
عبد الكريم قاسم

" يجب أن نقول كل شيء و بوضوح عن أنهم يحاولون دفننا... و قبل أن نكون أمواتا .. لكن الأهم من ذاك كله هل كتبنا بالضبط ما رأينا بوضوح كما نستطيع [1]"

أليس وولكر.

" نمْ، حلّق، استرح: فالبحر أيضا يموت [2]

لوركا

صدر الكتاب في طبعته الأولى[3] قبيل سقوط النظام السابق بعدة شهور، ولقى الترحاب الواسع، كما يبدو، والنقد الموضوعي واللا موضوعي في الوقت نفسه، من لدن الباحثين والسياسيين العراقيين وغيرهم، كلٌّ منطلقاً من منظومة أفكاره ونظرته الفلسفية والحزبية للظاهرة العراقية وصيرورات تطورها، كذلك بدرجة التوافق أو

1 - من قصيدة، يجب أن لا يرثوا الأرض، للشاعر أليس وولكر، مستل من دراسة د. رياض رمزي، الشهداء يعودون هذا الاسبوع، استشهاد متي الشيخ، مخطوطة.

2- لوركا، بكائية من أجل إغناثيو سانشيز ميخياس، ترجمة الشاعر عبد القادر الجنابي.

3 - عبد الكريم قاسم في يومه الاخير، الانقلاب التاسع والثلاثون، بيروت 2003، توزيع دار الحصاد، دمشق.

الاختلاف مع ماهية التغيير الجذري الذي جرى في 14 تموز، أو/و الموقف من قيادة قاسم لهذا التغيير.

وقد مهدت لإصدار هذا الكتاب في طبعته الأولى ولمعرفة ردود الفعل، منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم، من خلال إلقاء موجزه في التجمعات الثقافية العراقية في بلدان الشتات، من السويد حيث كان المنطلق وبعض من مدنها إلى سدني ولندن ومانشستر، إلى امستردام ولايدن وغيرهما من العواصم الأوربية. وكذلك من خلال الانترنيت وغرف المحادثة (البالتوك) العراقية.. حتى تجمعت لديَّ الكثير من الرؤى قَوَمت العمل وأغنته بالمعلومة وبالارشاد إلى المصادر وقد خرج بهيئته الأولى.

وفي الوقت نفسه أثار الكتاب عند صدوره الأول ردود أفعال من قبل حكومات بعض الدول العربية المشرقية على وجه الخصوص، حيث مُنع طبعه وتداوله في بعضها، ومنع من التداول في البعض الأخر.. كالعراق وسوريا والكويت والعربية السعودية وغيرها .. ومع هذا فقد سُرب للعراق بعض من نسخه، مما استوجب توزيعه سرا بعد استنساخه من قبل (مناضلين) ناشرين مجهولين. وقبيل ذلك في منتصف التسعينيات، أيضا سُربت خطة الكتاب التي سبق وأن نُشرت ككتاب صغير ملحق لجريدة المجرشة (1997) التي كانت تصدر في لندن من قبل التشكيلي المبدع فيصل لعيبي الذي أشرف عليه وكتب رأي الجريدة عن هذه الحقيبة التاريخية، وأصدره بعنوان (ليلة الصعود إلى سماء الخلود).

وبعد التغيرات الجذرية التي حدثت بالعراق وإسقاط النظام الدكتاتوري السابق وبدء الاحتلال الثالث للبلد (9 نيسان 2003- 31 كانون أول 2011)، وما نجم عنه من تغيرات طالت كل البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ كانت أحدى مظاهرها، بما يمس الظاهرة العراقية، بدأ القوى العراقوية واليسارية على مختلف توجهاتها الفكرية، بطرح رؤيتها لتاريخ العراق المعاصر [4] وبالتحديد زمن

4- العراق المعاصر نقصد به عراق مطلع القرن العشرين وبالتحديد منذ نشوء الدولة العراقية المعاصرة .. في الوقت نفسه نطلق مفهوم العراق الحديث الذي يبدأ كما حدده العالم الاقتصادي الراحل محمد سلمان حسن، ببدء صيرورة تكوين السوق الاقتصادية العراقية منذ عام 1830، باعتباره

الجمهورية الأولى (14 تموز 1958- 9 شباط 1963)، بعد أن غُيبت هذه القوى ورؤيتها طوال حكم الحكومات القومانية في الجمهورية الثانية (9 شباط 1963- 9 نيسان 2003)، فنُشرت المذكرات وكُتبت الدراسات بصورة أكثر موضوعية وأقرب إلى الوقائع التاريخية الحقيقة.. فتعددت الرؤى والمنطلقات والمناهج والأفكار، بدلاً من الرؤية الواحدة والمنطلق الواحد والمنهج الواحد، وفكر الحزب الواحد.

وفي الوقت نفسه أُعيد طرح الاستفهامات المعرفية عن الماهيات الأراسية لمجمل تاريخ العراق الحديث والمعاصر، وعلى وجه الخصوص في الزمن الجمهوري عامة والجمهورية الأولى خاصةً، بشخوصها ووقائعها، بقواها السياسية وطبيعة تناقضاتها الطبقية والاجتماعية، بالعوامل المؤثرة في صيرورات الارتقاء وبالصراعات الحزبية (المبررة وغير المبررة والمبوصلة في توجهاتها).

كما كان من عاقبة ذلك التحول الجذري، التعرف أكثر فأكثر عما تبقى من ارشيف الدولة العراقية وخاصةً تلك المضروب حولها السرية التامة وبالأخص لتلك التي كان منطلقها عراقوي، أي تنطلق في رؤيتها من أولوية عراقية العراق.

كما تم خلال هذه الفترة، رفع السرية عن الكثير من الوثائق البريطانية والأمريكية بعد مرور الزمن المحدد لبعضها بثلاثون عاماً والآخرى بخمسون عاماً. كما خطت الكثير من المؤسسات الاكاديمية العراقية خطوة ايجابية تمحورت في فسح المجال لطلبة الدراسة العليا (ماجستير ودكتوراه) بدراسة الكثير من المناطق (المحرمة) في مختلف المعارف والحقول العلمية والتي كانت ممنوعة في النظام السابق من البحث فيها بل وحتى التطرق إليها، سواءً ما يتعلق بالاشخاص المحوريين في تاريخ العراق المعاصر والجمهوري على التحديد أو/و في الوقائع المناقضة لرؤية النظام وتوجهاته.

هذه الوضعية العامة اتاحت للباحث الاطلاع ودراسة هذه الوثائق وتلك الدراسات البحثية والاكاديمية والخروج برؤى وقائعية جديدة من جهة والكشف عن الكثير من

مرحلة زمنية ترتب عليها البدء بتكوين البناء الاقتصادي العراقي الموحد. راجع الدكتور محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، المكتبة العصرية، بيروت 1965.

الحقائق التاريخية التي كانت مُغيبة من جهة ثانية.. وهذا ما سيتلمسه القارئ اللبيب عند دراسته لمضامين هذا الكتاب في حلته الجديدة من حيث الشكل والمضمون والسعة والحجم.

وهنا لابد من التنويه إلى أن المؤلف قد استفاد كثيراً واستخدم بشكل مكثف في بحثه جملة من المصادر الجديدة، سواءً دراسات اكاديمية أو مذكرات أو مقابلات وأهمها :

1- د. طارق مجيد تقي العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق ؛

2- د. سنان صادق حسين الزيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في عهد عبد الكريم قاسم، 1958- 1963.

3- شامل عبد القادر، عبد الكريم قاسم البداية والنهاية ؛ كذلك: الاغتيال بالدبابة.

4 – وثلاثة كتب عن دور مديرية الأمن العامة في زمن الجمهورية الأولى وهي لكل من الدكاترة: عادل البلداوي، عبد الفتاح البوتاني وجعفر عباس حميدي [5].

أما الكتاب الأول فكان من الاهمية بمكان في الكشف عن خبايا دور بريطانيا في انقلاب شباط 1963 الدموي، استنادا للوثائق البريطانية ذاتها، وماهية مساهمتها في نجاحه، وتحديد ساعة الصفر وكيفية عرقلة التصدي للقوات الموالية لقاسم. أنه كتاب وثائقي تحليلي يستحق التوقف لمضامينه الثرية، ولما لعبه من إعادة انتاج الحقائق التاريخية لزمن الجمهورية الأولى (14 تموز1958- 9 شباط1963).

وكذلك بالنسبة للكتاب الثاني حيث كشف استناداً الى الوثائق الحكومية الأمريكية دور الأخيرة ومساهمتها في اسقاط سلطة الجمهورية الأولى/المرحلة القاسمية. متتبعاً وكاشفاً للنشاطات السرية لوكالة المخابرات الأمريكية، ومفككاً للعلاقات القائمة بين بعض قادة الانقلاب والأمريكان. وكلا المساهمتين الاكاديميتين على مستوى عالٍ من الدقة المنهجية والموضوعية العلمية وفي القدرة على التحليل والربط بين المتغيرات.

---

5 - راجع المصادر والمراجع في نهاية الكتاب.

وكذلك أستخدم المؤلف مضامين مؤلفات الكاتب الصحفي شامل عبد القادر ذي النزعة القومية.. المذكورة أعلاه وغيرها مما كتبه على تعددها، حيث تزخر بالوقائع المخفية والمقابلات الصحفية للكثير من المناطق والمواضيع المحرمة والتي سبق وأن اطلع عليها بحكم عمله في تدوين التاريخ السياسي للسلطة وحزب البعث ذاته.

وهنا لا يفوتني التوقف عند كتاب (تاريخ الوزارات العراقية في العهد الجمهوري) وخاصة في طبعته الثانية المنقحة، رغم ما يشوبه من تحفظ من حيث منطلقه الفكري وبعض من عدم حياديته في النظر للوقائع التاريخية التي زخرت بها الجمهورية الأولى من جانب، ومن جانب آخر تحيزه لحكومة انقلاب شباط 1963 بصورة سافرة. وهذا ما يوسم الجزء السادس منه على وجه الخصوص. حيث انه يعرض جزء من الوقائع ولا يعبر عن رؤية الأغلبية الاجتماعية المناهضة إلى الانقلاب، مما لثم من موضوعيته العلمية وحياديته النسبية.

في الوقت نفسه زخرت المكتبة العراقية بالكثير من الدراسات والمذكرات، بعضها كان مخطوطة كمذكرات الوزير مصطفى علي، ومكرم الطالباني وغيرهم، وبعضها الآخر نُشر بشكل مغاير لما سبق نشره في العهد السابق.. بسبب جغرافية القمع وأنظمته. إن دراسات: الدكاترة فالح عبد الجبار وعبد الفتاح بوتاني وعادل البلداوي، وجعفر عباس حميدي وقحطان أحمد سليمان الحمداني وحامد البياتي وكاظم حبيب و مؤيد شاكر الطائي وأطروحة كل من سيف القيسي وزينه الميالي وغيرهم، هي الأخرى لعبت دوراً كبيراً استفاد منها المؤلف بغزارة، نظرا للرؤى الجديدة والموضوعية العالية التي اتسمت بها أعمالهم البحثية.

كما استفاد المؤلف من المقابلات التي أجرها مع العديد من الشخصيات السياسية والمعرفية، بالإضافة إلى تلك التي اطلقنا عليها أسم (اللسان الاجتماعي) وهي الرؤى التي قال بها أو/و كتبها أناس متعددون والتي لعبت دورا هاما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو كانوا شهودا لوقائع كانت مخفية، بحيث غيرت من ماهيات الكتاب في طبعته الأولى، وأضافت له قناعات وثقتها الرؤى المختلفة والنظرات المتباينة لذات الموضوع، إذ سيلاحظ القارئ اللبيب، أني أوردت عدة وجهات نظر متباينة

ومتنافضة في الوقت نفسه حول موضوعة واحدة، حتى يستطيع الاحاطة بالواقعة المبحوثة من زوايا مختلفة. لقد شملت المقابلات العديد من الشخصيات من امثال:

هديب الحاج حمود، نصير الجادرجي، قاسم الجنابي، عامر عبد الله، زكي خيري، باقر إبراهيم، ثابت حبيب العاني، كاظم السماوي، كاظم حبيب، مجيد الحاج حمود، كامل شياع، عدنان عباس، عادل حبه، عبد الوهاب الخزرجي، ماجد عبد ارضا، عباس هبالة القصاب (رشيد رشدي)، نوح الربيعي، حامد مقصود، محسن الشيخ راضي، إبراهيم الحريري، عبد الغني الخليلي، خالد السلام، سالم عبيد النعمان، كامل كرم، نجيب محي الدين، كامل مدحت، محي السامرائي، عبد الرزاق علي، ثامر الهيمص، عبد الكريم الصراف، ومن عائلة الزعيم طالب حامد قاسم وأخيه الأكبر عدنان، والأخوين رعد وطلال عبد الجبار، ومؤيد محمد صالح، وغيرهم، بعضهم كانوا مساهمين في تنفيذ الحدث وغير معروفين والبعض الآخر زودني بمعلومة بسيطة من حيث وقائعها، لكنها غزيرة في مضامينها وأهميتها.. كلهم كانوا من الاهمية بمكان حيث رسموا الحدث ووقائعه وأوضحوا خلفياته الحقيقية غير تلك المروية، والتي تعبر عن رؤية الانظمة أو القوى القومانية، بصفتهم كانوا ممارسين للفعل أو شهودُ عليه أو مرويٌّ لهم. كل هذه المصادر قد اغنت الكتاب وقد استخدمت بهذه الدرجة أو تلك، وبعضها أوردناه في الفهرس لإطلاع من يرغب الاستزادة.

وعلى ضوء هذه المتغيرات النوعية.. فقد تحتم زيادة جانب الكمي للكتاب، مما اضطرني ودار النشر على طبعه بأكثر من جزء من جانب.. كما ألحقت به عدة ملاحق فيها من الاهمية لاثبات الفرضية التي انطلق منها الكتاب والمتمحورة حول دور العامل الدولي في الإطاح بحكم الجمهورية الأولى واعدام الحياة لقائدها والآلاف من أنصار الجمهورية ، من شيوعيين ووطنيين ويساريين.

إني مدين لكل من أمدني بالمعلومة والمصدر وبالفكرة ولغيرهم، اخلاقياً ومعرفياً لما قدموه من معلومات أغنت البحث وضاعفت من كميته ومن ثم نوعيته. لكنني ابقى مسؤولاً عن مضامين هذا الكتاب. آملاً من المتابعين والمختصين أن يُقَوموا ماهيات

الموضوع من أجل اعادة انتاج معرفة تاريخنا الحقيقي وأهمية ثورة 14 تموز في حياتنا المعاصرة، وفي القوى الاجتماعية التي كانوا غايتها.

عقيل الناصري

ستوكهولم 2013/12/1

المدخل [6]

(إنكم تستطيعون قتلي، غير أن اسمي سيظل خالداً في تاريخ الشعب العراقي)

(عبد الكريم قاسم قبيل إعدامه)

يُعتبر الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم، من أكثر الشخصيات إثارة للسجال في تاريخ العراق السياسي المعاصر. إذ أثير حوله كثير من الجدل من مختلف القوى الاجتماعية والتيارات والأحزاب السياسية، سواء في أثناء حكمه أو بعد رحيله، داخل الوطن أو خارجه. كما إنه في الوقت ذاته، من أكثر الشخصيات التي شُوِّهت في العراق المعاصر. إذ حاول بعض من مناصريه ناهيك عن مناهضيه، بكل السبل، طمس حقيقته وماهيته ودوره.. حتى أنني [... **لم أجد زعيماً ثورياً أجمع عليه الثوريون وأعداء الثورة معاً، كما أجمعوا على عبد الكريم قاسم**] ([7])، وكأنهم يمثلون وحدة الأضداد دون تناقضاتها الجدلية، ولم يكن، بالضرورة، كل طرف منها متفقاً مع الآخر.

---

6 - الأفكار الرئيسية للكتاب سبق وأن صدرت في كراس بعنوان (ليلة الصعود إلى سماء الخلود)، من منشورات جريدة المجرشة، ملحق العدد **42** لشهر شباط **1997**، لندن. وأعادت نشره مجلة الموسم التي تصدرها أكاديمية الكوفة في هولندا - امستردام، في عددها رقم **32** لسنة **1997** المكرس لشخصية الزعيم عبد الكريم قاسم، حيث ساهم في العدد جملة من الكتاب والباحثين.

7 - راجع كاظم السماوي - ذكرياتي مع الزعيم عبد الكريم قاسم، مجلة المجتمع، العدد **8** تموز **1997**، النادي الاجتماعي/الثقافي العراقي، غوتنبورغ، السويد، **ص17 - 19**

ويعتبر هذا الموقف السياسي، كما أرى، أمراً طبيعياً ومنطقياً ناجماً ومستنبطاً من عمق صيرورة التغيير وماهياته الاجتماعي/الاقتصادي/السياسي/الثقافي التي ساهم في تهيئة تربتها القوى الاجتماعية الحية ومنهم الزعيم عبد الكريم قاسم الذي أنفرد مع صحبة له بقيادتها ، وما أثارته من ردود أفعال متباينة ومتناقضة وتغيّر في مواقع ومصالح أغلب، إن لم يكن كل، التكوينات الاجتماعية والسياسية، الأثنية والدينية، الريفية والمدينية.

لقد خلخلت عملية التغيير هذه كل التوازنات والثوابت اللاموضوعية، التي استقرت عليها مؤسسات الحكم الملكي وعوائل نخبته السياسية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 ولغاية 1958، وأولويات الأنماط الاقتصادية ودورها وبالتناظر الطبقات الاجتماعية، ناهيك عن تأثيراتها الإقليمية والدولي في زمن الحرب الباردة بين القطبين الأراسين (الاشتراكي والراسمالي) آنذاك.

لقد انطلقنا في فهم مدى شخصية الزعيم عبد الكريم قاسم من مقياس أرأسي مفاده :

إن الرجال العظام (الوقائع الكبرى) صانعي التاريخ، تُبجل شخصيتهم وتحترم بمقدار ما غيرت أعمالهم ومناهجهم في مصائر شعوبهم جذرياً، نحو الأفضل، لآماد طويلة، وبمقدار ما غيرت مثلهم في مفاهيم الحياة الاجتماعية وأنماط تحققها، ولا يمكن قياس العظمة بمقدار ما نجحوا في تحقيقه وما أخفقوا فيه.

ومن استقرائنا، المستند إلى المفاهيم المنطقية ولتاريخية العراق السياسي المعاصر، يمكننا القول إن عملية التغيير الجذري، بكل أبعادها ومدياتها، والتي انطلقت صيرورتها الحقيقية منذ 14 تموز 1958، [... تكفي لجعلنا نعرف أننا أمام ثورة أصيلة. ولم يكن لظاهرة سياسية سطحية أن تطلق كل تلك المشاعر بهذا العنف.. والواقع أن **14** تموز، أتى معه بأكثر من مجرد تغيير في الحكم. فهو لم يدمر المَلكية أو يضعف كل الموقع

الغربي في المشرق العربي فحسب، بل إن مستقبل طبقات بأسرها ومصيرها تأثر بعمق[8]].

وفي الوقت نفسه كان هذا التغيير بمثابة قطع لسيرورات سياسية/اجتصادية (اجتماعية/ اقتصادية)، ذات خصائص محددة اتسمت بجملة من السمات الأرأسية، ارتقت بذاتها وبحراك محتوياتها وماهياتها إلى مصاف الثورة، كمفهوم علمي، انعكس في:

1 - كونه تعبيراً صادقاً عن الوطنية العراقية بكل مكوناتها الاجتماعية /الإثنية/ الدينية.

2 - كان التغيير عراقياً بحتاً، فكراً وتنفيذاً، طموحاً وتعبيراً للضرورة الموضوعية، ولم يكن مديناً لأحد، سوى المطلبية الاجتماعية الشعبية المعبر عنها.

3 - استمد شعاره الأراس من مفردات الواقعية العراقية ومستقبليته حسب، ولم يمت بصلة لمكونات الماضي السكوني.

4 – كما مثل التغيير جدلية استكمال اتحاد أربعة عناصر هي: الوحدة الوطنية العراقية[9]، النظام الجمهوري، الاستقلال الوطني والانتماء إلى الأمة العربية.

---

8 - حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ترجمة عفيف الرزاز، في ثلاث أجزاء، ج.3، ص116، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت 1990، الطبعة الأولى. وسنطلق عليه لاحقاً بطاطو.

9- كانت ثورة 14 تموز بداية للتكوين المادي لرؤية موحدة للوطنية العراقية، إذ " دللت الأحداث أن الوطنية العراقية كانت ولا تزال فكرة هلامية، لم تفصح عن معالمها الواضحة بعد، لكي يسترشد بها العراقيون ، ولهذا نجدها قد تحولت من نواة، كان يجدر بالقوى السياسية أن تنسج حولها مشتركاتها، إلى أداة لتكفير بعضها البعض الآخر وإتهامه بالمروق عنها..." د. سليم الوردي، ضوء على ولادة المجتمع العراقي المعاصر، ص.17، كتاب الصباح الثقافي رقم 15، بغداد 2009.

لكن هذا التكوين للنواة قد تم تدميره بفعل انقلاب شباط 1963، واستمرار الحكومات القومانية المنطلق في الجمهورية الثانية (9شباط 1963- 9 نيسان 2003) على ذات النهج.. وتعمق هذا التدمير للذات العراقوية في الجمهورية الثالثة (نيسان ـ 2003) عندما بدأت التكوينات

5 - ضرب عمق المصالح الغربية واستراتيجيتها، ونحا نحو الاستقلالية السياسية/الاقتصادية عن المراكز الرأسمالية العالمية.

6 - كان التغيير معيناً صادقاً لحركات التحرر العربية وغير العربية.

7 - جمع حوله عناصر المستقبل المتجدد وطموحات الأكثرية الشعبية المُستلبة والمستغَلة، وهم مادة التاريخ والفكر الاجتماعيين، مما أكسبه شرعيته الإنسانية والاخلاقية.

8 - وحصيلة كل ذلك: ارتقى هذا التغيير الجذري إلى ثورة أصيلة، بكل أبعاد المفهوم، شكلاً ومضموناً.

لقد شكل تغير النظام السياسي، منعطفا جديداً ليس في واقع العراق الاجتصادي /السياسي حسب، بل في عموم الحالة الجيو - سياسية لمنطقة المشرق العربي والشرق الأوسط، وبالنتيجة المنطقية والنسبية، إلى مجمل الصراع الدولي القائم آنذاك بين قطبيه العالميين المتناحرين: الرأسمالي والاشتراكي. كل هذا مستنبط من تداخل موقع وجغرافية المكان، ومن كون العراق أحد أهم بلدان المنطقة، وأكثرها حساسية إزاء المصالح الاستراتيجية (النفطية خاصةً) للقوى الرأسمالية العالمية. إذ "... **وجهت ثورة 14 تموز ضربات صاعقة للامبريالية في فترة وجيزة لم تجرؤ على القيام بها أي من الثورات الوطنية الديمقراطية المعاصرة لها.** فقد ألغت حلف بغداد العسكري العدواني ومبدأ أيزنهاور والاتفاقية الثنائية مع بريطانيا والنقطة الرابعة المساعدات الأمريكية والخروج من الكتلة الاسترلينية وإجلاء آخر جندي بريطاني عن العراق وأممت 99,5 ٪ من أراضي امتيازات شركات النفط، التي تشمل كل العراق، وباشرت بتأسيس الشركة الوطنية لاستخراج النفط وتسويقه. فهددت بذلك السيطرة الامبريالية ومصالحها في الشرق الأوسط... "[10].

الاجتماعية المكونة للمجتمع العراقي من التخندق في ولاءاتها الضيقة المنافية للهوية الوطنية الموحدة.. من دينية ومذهبية ومناطقية وروابط الدم (من قبائلية وعشائرية وعائلية)...الخ.

10 - د. سعاد خيري ثورة 14 تموز بعد أربعة عقود، ص 178، ستوكهولم 1998، دار النشر بلا. لم تباشر ثورة 14 تموز بتأسيس شركة النفط الوطنية. إذ وقع قاسم يوم 8 شباط على قانون تأسيسها،

وضمن هذه السياقات حمل التغيير الجذري خصائص زمنيته، فكان صيغة من جملة الصيغ، على قلتها في عراق الخمسينيات، المتفاوتة في درجة نضجها وتعبيرها عن الحالة الواقعية، وكما لو أنها كانت استكمالاً للعمل النهضوي الذي أُرسيت مقدماته المادية مع تكوين الدولة العراقية المعاصرة في العام 1921، وكاستجابة لبواعث الاستقلال الحقيقي والتحديث المتتوئم مع روح العصر وحراكه المستمرين. كما يمكن عدُّ هذا التغيير بمثابة محصلة لما راكمته الحركة المطلبية الشعبية من مطلع القرن المنصرم وبصورة خاصة منذ ثورة العشرين، ولحين تحقق هذا التغيير الجذري، مروراً بجملة الانتفاضات الشعبية التي حدثت طوال المرحلة الملكية والتي كانت بمثابة الممهد الأرأس لتحققه المادي.

بمعنى آخر كان هذا التغير الجذري وليد الشروط الاجتصادية، ببعديهما التاريخي، لظروف العراق الداخلية، وكاستجابة للحركات الاجتماعية والسياسية لمسببات التغيير وضروراته الذاتية والموضوعية، بالارتباط مع الظروف الخارجية العامة وللتوازن الدولي ومعطياته خاصة في منطقة الشرق الأوسط. لذا "... حاول الجيش أن يتصرف مرة ً... في الرابع عشر من تموز**1958** آملاً لحل الإشكالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكل ثوابت برسي كوكس، وخلق قوى دعم جماهيري للتغيير، كانت ترى في التلامح الاجتماعية والسياسية للنظام الجمهوري دلالات على تمثيل اجتماعي وطبقي وسياسي لمجمل تكوينات المجتمع العراقي، وهو ماأكده التنوع العرقي والمذهبي لتنظيم الضباط الأحرار ووزارة عبد الكريم قاسم الأولى التي جاءت ممثلة للفئات العرقية والمذهبية الأساسية في العراق، العربية والكردية والشيعية والسنية. ولكن لم يكتب لهذا التحول الجديد الاستمرار والنجاح، فقد ازدادت

وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً، لكن يمكن القول أنه باشر بوضع الاساس القانوني للشركة التي تأسست مادياً بعد ذلك. في الوقت نفسه يشير حسن العلوي إلى أن ما حدث في **14** تموز هو ثورة "...ليس على ممثلي السياسة البريطانية فحسب بل على البريطانيين أنفسهم. وبغض النظر عن حساب الربح والخسارة وعن مدى جدية أطراف في الحركة نفسها لمواجهة السياسة البريطانية فأن الحركة كانت انعطافاً كبيراً في مجرى تاريخ الجيش والعراق عموماً ..." الشيعة والدولة القومية في العراق **1914**- **1990**، ص.**176**، دار روح الأمين، طهران **2005**.

مخاوف بريطانيا والولايات المتحدة منه، وسعتا إلى الإطاحة بحكومة العهد الجمهوري الأول. فضلاً عن المملكة العربية السعودية والكويت اللتان عملتا على تطويق وعرقلة هذا التحول من خلال دعم التيار القومي المناهض للزعيم عبد الكريم قاسم ..."[11].

ونتيجةً لهذه التحولات الجذرية في البنية الاجتصادية للمجتمع العراقي وعلاقاته الدولية، فقد تباينت، بصورةٍ متناقضة، ردود أفعال القوى السياسية والطبقات الاجتماعية، كذلك تقييماتها ومواقفها العملية، سواءً إزاء ثورة 14 تموز كفعل موضوعي أو إزاء قائدها **مؤسس الجمهورية الأولى (تموز14 1958 - 9 شباط 1963)، كفاعل ذاتي وعضوي لفعل التغيير وإدارته**، مما غَيَّرَ من أولويات نظرات هذه القوى إلى واقع العراق المستقبلي: **تطابقا أو تماثلا، تناقضا أو تعارضا، مع برامج هذه القوى وطموحاتها** وآفاقها المستقبلية، ومن الموقف إزاء السلطة والاستيلاء عليها. خاصة إذا عرفنا أن هذا الصراع، الذي نشب بين هذه القوى، قد احتدم إلى درجة تناحرية وفي الكثير منه غير موضوعية، بعد تغذية بعض عناصره بصورةٍ مصطنعة ومبوصلة، بمختلف السبل والوسائل المادية واللامادية، الاخلاقية والا اخلاقية من قبل جملة من القوى ،الداخلية والخارجية، التي أثرت فيها الثورة سلباً، عربية كانت أم إقليمية أم دولية[12].

لقد غيرت الثورة من الأسس المادية للوحة الطبقية والتوازنات الاجتماعية، التي كانت سائدة آنذاك، وقواها السياسية الممثلة لها، من حيث موقعها التحكمي بالسلطتين السياسية والاقتصادية وقراراتهما المركزية، وفي تأثيرهما على مجمل

11- د. طارق مجيد العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة في العراق، التيار القومي والطائفية السياسية، ص. 58، مؤسسة مصر مرتضى، بغداد 2010. والكتاب بالأصل أطروحة دكتوراه في فلسفة التاريخ، كلية الأداب، جامعة بغداد.

12 - أشار الزعيم عبد الكريم في آخر تصريح له إلى جريدة (لوموند) الفرنسية في الخامس من شباط 1963، إلي التهديدات الغربية وخاصةً الأمريكية. راجع الترجمة العربية للتصريح في مجلة أصوات، باريس، العدد 13 في نيسان 1993، ص 44. وقد نشرت وعلقت على المقابلة في كتابي (ثورة 14 تموز وعبد الكريم قاسم في بصائر الآخرين)، دار الحصاد دمشق 2012.

منظومات مؤسسات الحكم والشارع السياسي. لقد أُطيح بطبقة شبه الإقطاع والفئات الكمبرادورية والأرستقراطية التقليدية من مركز القرار والتأثير، والتي حاولت جميعها بصورة مشتركة، استرجاع الماضي، كاغتراب زماني، كفكر ومنظومة مؤسسات ومصالح، بالإضافة إلى الموقع في عملية الإنتاج الاجتماعي، عن طريق العنف والاحتراب **حسب المتاح والممكن**، أو على الأقل توتير المناخ السياسي بغية عرقلة النمو الطبيعي للنظام الجديد، بالتحالف مع القوى الخارجية (الإقليمية والدولية) وتلك الداخلية التي خافت على ذاتها من تعمق المسيرة اللاحقة للثورة.

لقد امتدت وتشددت سيرورات الصراع للكتلة التاريخية آنذاك (أحزاب وقوى جبهة الاتحاد الوطني) التي مهدت للثورة، خاصةً بعد ازدياد فعالية القوى الاجتماعية القريبة من الثورة ومشروعها، وتلك التي حركتها الثورة وفسحت المجال لها لتعبر عن ذاتيتها الاجتماعية و طموحاتها المكبوتة، على تعدد توجهاتها السياسية ومشاريعها الفكرية، والتي تنافست، وهذا أمرٌ مبرر وطبيعي، فيما بينها على السلطة ومسارات قراراتها المركزية. **لكن اللا منطقي هو خروج هذا التنافس من طور السجال والحوار والتنافس السلمي، إلى الاحتراب المعنوي والاقتتال والاجتثاث المادي للطرف الآخر.** مما عاد بالبلاء على كل هذه القوى والذي مهد السبل لما آلت إليه الاوضاع للاحتلال الثالث [13] (9 نيسان 2003- 2011/12/31)

كان هذا الصراع في بعض أوجهه يُمثل نتاجاً موضوعياً لعمق التغير الاجتصادي الذي أحدثته الثورة. وذاتياً عكس في بعض جوانبه درجة وعي الذات الطبقية، غير المتبلورة أصلاً ، والمتسمة، في كثير من مدياتها بـ : **الهلامية، الطوباوية، التشظي، والخضوع إلى الولاءات الدنيا المتعددة ؛ والتي انعكست في الممارسات غير الناضجة لفهم صيرورات التغيير الجذري لكل القوى السياسية .**

إن تعقد اللوحة الطبقية للتركيبة الاجتماعية/الأثنية وغنى تعدد أطيافها في العراق من جهة، وتضارب المصالح بين مكوناتها المختلفة بغية استملاك الحاضر المحسوس

13 ـ شهد العراق المعاصر ثلاثة أحتلالات: كان الأول **1914-1932**، والثاني **1941- 1947** والثالث المذكور أعلاه.

وتوجيهه مستقبلا من جهة أخرى، مضافا إليهما العوامل الخارجية ذات الدور الاستثنائي والحاسم في بعض جوانبه.. كلها مسببات رفعت وتيرة التنافس إلى حالة من (التناقض التناحري [14])، تناغم وقع خطاه مع الظروف السيسيولوجية السائدة ببعدها التاريخي والموروث الثقافي/ الديني لمجتمع لا تزال منظومة قيم البداوة والمجتمع الفلاحي العشائري تؤثر فيه بقوة. **هذا التناقض التناحري وسم أغلب ممارسات وردود أفعال الأغلبية المطلقة من القوى السياسية، حتى إنها أصبحت أسيرة له وخرج عن نطاق قدرتها التحكمية. إذ توضح حركة التاريخ، أن في مراحل الانعطافات الحادة، تبرز الرؤيا المثالية الراديكالية بشكل صيغ مزدوجة، يحددها في الماهية:**

عدم نضوج الظروف الموضوعية والذاتية، لتجسد مفاهيم وشعارات وممارسات تصوغها المثالية من خلال بحثها عن أسسها في:

- الماضي المنقرض وليس من الحاضر الملموس، ناهيك عن المستقبل المدرك؛

- ومن التفكير المثالي وليس من الواقع الموضوعي؛

- من النقل والتماثل الميكانيكيين وليس من التفاعل الجدلي والرؤية المنطقية.

وتأسيسا على ذلك انقسم المجتمع العراقي بعد التغيير الجذري بصورة عمودية، إلى:

- قوى ناهضت الثورة أو/و قاسم وآفق توجههما اللاحق، وسعت بقوة لأجل الإطاحة به بمساعدة القوى الخارجية، على تعددها: عربية كانت أم غير عربية؛ إقليمية كانت أم دولية.

---

14 - **التناقض**: مقولة فلسفية تعبر عن المصدر الداخلي للحركة وجذر الحيوية ومبدأ التطور جميعاً. وما يميز الجدل عن الميتافيزيقا يكمن في إدراك التناقض في ظواهر العالم الموضوعي. والتناقضات تكون إما تناحريه (عدائية، متطاحنة)، وهي سمت المجتمعات المستغِلة، وأما غير تناحريه والتي تطورها لا يؤدي بالضرورة إلى العدائية، فهي سمة المجتمعات اللا طبقية.

- وأخرى ساندته دفاعا عن مشروعها الذي يتواءم ويتلاقى في اكثر فقراته، مع برنامجية ثورة 14 تموز ذاتها والذي عُبر عنه بالممارسات العملية التي أصبحت تمثل (مشروع) عبد الكريم قاسم نفسه ، إن جاز القول.

لقد تجلى هذا الانقسام بأكثر أشكاله وضوحاً ومأساوية في صباح الثامن من شباط 1963، في ساعات المحنة الأخيرة من حياة الزعيم قاسم عندما تم اغتياله، الفيزياوي حسب، بِخِسّة قل نظيرها.

لقد انصرمت السنون منذ أن غاب عنا هذا الإنسان/ القائد، وهدأت نسبيا عاصفة الحقد الأسود تجاهه، ومرت من بعده، ولا تزال، بالوطن تجارب أليمة عديدة، ذكرنا بها قبيل استشهاده عندما قال:

" إن التاريخ سيخلد اسمي، إنني قاومت الاستعمار، وإنني بنيت للفقراء 35 ألف دار خلال عمر الثورة، وإنني ذاهب ولكن لا أدري ماذا سيحصل من بعدي... "[15].

فكانت النبوءة وكان التفتت للهوية الوطنية غير المتبلورة.. وحرثت ارض العراق ليبنى عليها حكم الطوائف والمحاصصة المقيتة وأنعدم التبصر وسادت الولاءات الدنيا. فعلا، ذهب وحصل الدمار الشامل ولا يزال وبعمق أكبر، للذات العراقية ،الفردية والجمعية، ولمكوناتها الاجتماعية وللوطن وبنائه الجيو/ سياسي، من قبل ذات القوى، الداخلية وبالأخص الخارجية وعلى الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم بريطانيا، التي اغتالته واغتالت حلمه ومشروعه وهو في الوقت نفسه حلم أغلبية سكان العراق وآفقهم المستقبلي.. والتي حاولت وما تزال استئصال تاريخيته وحقيقته؛ جوهر وطبيعة مفردات مشروعه؛ كذلك عملت، وما تزال، على إخماد جذوة المعرفة والشرارة التي أوقدها قاسم لطريق العراق اللاحق.

لكن ومهما حاولوا، بقى هذا الرجل ولا يزال، يسكن ضمائر ووجدان أغلبية معتبرة من العراقيين والشعوب المجاورة، خاصة الفئات الاجتماعية الفقيرة والكادحة التي

---

15 - مقتبس من هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، ص 251 دار رياض الريس، لندن 1993.

مثلت العصب المركزي وغائيته في مشروعه البنائي [16] ، إذ حاول بكل استطاعته ومقدرته، في الزمن الوجيز الذي كان له، الرقي بها إلي مستويات حضارية أعلى، بكل معنى الكلمة. وهي في الوقت ذاته بادلته الشعور ذاته، حيث رفعته إلي مصاف الأسطورة، خارج تخوم الزمان والمكان، وخرجت (**تناطح السماء بأيديها العارية**) صباح الثامن من شباط دفاعا عنه، وعن ذاتها إزاء (**زحف الجراد على زنابق الحدائق وطلع النخيل**).

توضح تاريخية التغيير الجذري في 14 تموز 1958 أن **العراقيون يختلفون "... في الموقف من الفقيد عبد الكريم قاسم وفي تقييمهم لطبيعة نظامه وعلاقته بالديمقراطية والحياة الحزبية وفي مسؤوليته عن تراجع ثورة 14 تموز وانتكاساتها. غير أن هذا الخلاف يتلاشى تقريباً ويكاد الجميع، بمن فيهم خصوم قاسم، يتفقون - والعراقيون نادراً ما يتفقون، على تقييم إخلاص الرجل لقضية وطنه، ونزاهته وعفة يده وانسجامه في سلوكه وعمله مع قناعته وما كان يؤمن به، خصوصاً حينما يقارن بالآخرين من حكام العراق المعاصرين. ولا يجادل أحد في أنه كان الأقرب من بين جميع هؤلاء الحكام إلى قلوب الفقراء والجماهير الشعبية الكادحة، التي لم تتردد عن نسج الأساطير حوله بعد اغتياله في 9 شباط 1963. وربما من هذا الحب وبسببه يأتي انتقاد فقراء العراق وناسهم الطيبين لقاسم ويجيء عتبهم عليه محملاً بالحرقة والمرارة والنقد اللاذع** [17] ". وهو الذي توسد أفئدتها بعد أن منعت قوى الظلام والظلم والحقد من

---

16 - د. عقيل الناصري، قراءة أولية في المشروع القاسمي، جريدة الغد الديمقراطي، العددان 120 و 121، لسان حال التجمع الديمقراطي العراقي. لندن 1995. ثم صدر بكتاب بطبعتين الأولى من دار الحصاد دمشق 2003، والثانية في بغداد عام 2008، دار النشر بلا.

17 - مازن العاني ، مجلة رسالة العراق، لسان الحزب الشيوعي العراقي في الخارج، العدد 69، أيلول/سبتمبر 2000، ص الأخيرة. وخير من عبر عن ذلك قصيدة الشاعر الشعبي عريان سيد خلف الموسومة " **في عتاب للزعيم الخالد عبد الكريم قاسم**" .

الحكومات اللاحقة، التي جاءت محمولة بالقطار الأجنبي [18]، من أن يتوسد جثمانه الأرض التي أنجبته.

لكنهم: "... حين ألقوه في النهر، كي لا يصير رمزاً لم يكونوا يدركون لسذاجتهم، أنهم صنعوا رمزاً أبدياً، وأن المخيلة العراقية منذ أقدم العصور تربط بين الزعيم المنقذ وبين الأنهار المقدسة، وان أكثر حالات الانتظار قداسةً عند العراقيين تلك التي تتم عند حافات الأنهار.. وغياب جثة القائد في الأساطير والحكايات العراقية يجعلها حاضرة أبداً، ويخلق فكرة الانتظار المثمرة والأمل الإيجابي بالعودةِ ويحولها إلى رمز [19] ...".

18- من الأشياء التي لفتت نظري في تاريخ عراق القرن العشرين، أن الحركات الجذرية أو ذات السمة التحررية والتي تلقى تأييداً شعبيّاً واسعاً، نسبياً، **قد أُجهضت جميعها من قبل القوى الخارجية أو بمساعداتها الكبيرة**، لنا من ثورة العشرين التي كانت العامل الأرأس في تكوين الدولة العراقية الحديثة، خير مثال، إذ أجهضتها قوى الاحتلال الخارجي؛ كذلك الحال بالنسبة إلى انقلاب بكر صدقي (**1936**) ذو الملامح الوطنية(العراقوي النزعة)، قبل تحوله إلى حكم عسكري، فقد تم إجهاضه بتعاون القوى الداخلية من التيار (القوماني) ونخبة الحكم السياسية مع السفارة البريطانية. والأمر ذاته ينطبق على حركة مايس التحررية (حركة العقداء الأربعة **1941**) التي تم إجهاضها بواسطة قوى الاحتلال البريطانية الثاني (**1939-14**مايس **1947**) ونخبة الحكم. كما تم إجهاض ثورة **14** تموز بقوى الائتلاف الداخلي المحمولة بالقطار الأمريكي وبمساعدة البريطانيين. راجع للمزيد عن دور بريطانيا في هذا الانقلاب، الكتاب القيم للدكتور طارق مجيد العقيلي، مصدر سابق.

كما أن اسقاط النظام الدموي السابق (الاحتلال الثالث) قد تم بالائتلاف الدولي بزعامة الولايات المتحدة. ترى هل تكرار هذا العامل جاء بحكم المصادفة؟ أم يكمن بأهمية وقوة العامل الخارجي بالشأن العراقي؟ هذه الموضوعة تستحق التأمل فيها.

19- حمزة الحسن، إنصافا للرجل والتاريخ: من قتل الزعيم، جريدة الغد الديمقراطي، **العدد121**، تموز **1995**، كذلك لذات المؤلف، محارب نظيف، جريدة الوفاق، العدد **250** في **30** كانون **ثاني1997**، لندن.

ويرصد الباحث د. علاء الدين الظاهر، ما له دلالة بالموضوع بالقول: [... **أتذكر بعد هزيمة حزيران 1967، حديثاً بين رجلين بسيطين يقول الواحد منهم للآخر (ما يخلصنا من هذه الهزيمة**

يُرصد في الآونة الأخيرة ظهور كتب ومذكرات ودراسات عديدة ولكم وفير من الشخصيات السياسية المستقلة وباحثين اكاديميين، بل وحتى من بعض الضباط الأحرار، الذين سبق وأن شاركوا في المحاولات الانقلابية ضد عبد الكريم قاسم، أو سبق أن وقفوا منه موقفاً سلبيا كذات ومن الثورة كموضوع، وحملوا عليه أو عليهما طوال السنين السالفة، وهاهم الآن يعيدون تركيب وترتيب تصوراتهم عنهما، محللين معادلة الصراع معه، مقارنةً بالفترة الماضية، بشيء من الموضوعية وقليل من المنطق وعلى أسس أكثر عقلانية وأكثر هدوءاً، معيدين تذكّر أحداث تلك الفترة وقراءتها، بقلوب أقل تشنجا ورؤى اكثر صفاءً وبموضوعية بعيدة جزئياً عن الأطر الضيقة: حزبية كانت أم نفعية؛ أسرية أم عشائرية؛ طائفية أم مذهبية؛ قومانية أم مناطقية أو غيرها من الدوافع، حتى أن أحد الشخصيات المحورية في التيار القومي التي حاربت قاسم قد قال:

"... قندرة (حذاء) عبد الكريم قاسم أشرف من كل الذين حكموا العراق بعده بمن فيهم أنا). أعتذر عن ذكر إسم هذا الرجل الشجاع والذي أكن له كل تقدير واحترام

غير الزعيم) أما الآخر فبقي متسائلاً (إلى متى يبقى الزعيم مختبئاً في الجبال؟) راجع: التاريخ كما لقنه القصخون، من منشورات جريدة المجرشة، أوراق عراقية، ملحق رقم 3، تموز **1997**.

ويكتب المعلم الكردي محمد نوري توفيق عن ذكريات عمله في أهوار العمارة عام **1964** حيث يقول: **"... قال أحد الجالسين فجأة.. أستاذ صحيح أن سيادة الزعيم موجود في الشمال؟ فلم أجب عن سؤاله المفاجئ هذا.. فكرر سؤاله.. وعند ذلك قلت: أليس الزعيم قد قتل من قبل الانقلابيين في مبنى الإذاعة؟ فقال: هذا كذب وألف كذب، حيث أن الزعيم باق وهو يعيش في الشمال!! فأيده الشخص الثاني وقال مستحيل أن يموت عبد الكريم قاسم!! فسوف ترونه في الليل... فأصر الرجل وقال سوف تراه ليلا عندما تشاهد القمر!! فكان اعتقاد أكثر الأخوة المعدان بأن الزعيم عبد الكريم قاسم لم يمت، فما زالت جثته لم يرها أحد! كذلك يشبهون وجه القمر بوجه الزعيم الراحل..."**. راجع جريدة الاتحاد العدد **434** في **2001/08/17**، السليمانية، ص 6. الحوارين أعلاه لهما جذورهما في الوعي الاجتماعي الذي يبحث عن الخلاص من قبل المنقذ العادل. هذا الوعي تمتد جذوره بعمق في الأساطير الشعبية والميثولوجيا الدينية إلى الزمن البابلي. وما قبله. وما كان قاسم إلا نموذجا له في الوعي الاجتماعي في تجلياته الشعبية البسيطة ذات البعد الاخلاقي في الوقت الحاضر.

وكل ما أقوله عنه: أنه من قادة الضباط الأحرار المقيمين في السويد وشخصيته لا تخفى على أحد... وعلى كل حال نشرت إحدى صحف المعارضة تعليقه بالكامل..."(20).

لقد أخذت قلة نادرة من مناهضيه تعيد للرجل مكانته، أو بعضاً منها، وهم الذين سبق أن ساهموا بمحاربته، بكل قواهم وكل حسب تخصصه ومجاله وبمختلف السبل والطرائق[21].. ترى هل هي صحوة الضمير التائب والتأنيب الذاتي!؟ أم هي الإخفاق في تحقيق الشعارات الطوباوية الخالية من مقومات الوجود المادي والسياسي، التي استندوا إليها في صراعهم ضد عبد الكريم قاسم من اجل السلطة، لذات السلطة، بعد استلامهم إياها من قبلهم مباشرةً أو من قبل حلفائهم؟ أم أنهم كانوا أسرى أوهام المشاريع اللفظية الكبيرة الخالية من مقومات التحقيق الموضوعي؟ أم من مدى عمق الاغتراب والدمار الذي بلغه تفكيك الدولة والمجتمع بعد قتلهم لقاسم؟ ربما يكمن ذلك في تفكك الروابط القومية حتى في أبسط أشكال تحققها وهم كانوا من دعاتها اللفظيين؟ أو من تفاقم ظاهرة القمع والاستبداد والاستلاب الذي مارسوه،

---

20 - راجع د. علاء الدين الظاهر، ردا على مذكرات فيصل حسون، جريدة القدس العربي والدولي لندن العدد 3640 في 2001/1/20. والمعني أحدى صحف المعارضة هي جريدة المجرشة التي كان يصدرها الفنان التشكيلي المبدع فيصل لعيبي في لندن في تسعينيات القرن المنصرم.

ويبدو من النص أن المعني هو العميد الركن عبد الكريم فرحان، من حركة القوميين العرب وأحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار. كان مع رتل الهادي في الأردن يوم 14 تموز، ولعب دوراً مهماً في سحب الرتل من داخل الحدود الأردنية إلى العراق. ساهم بعد الثورة في تأسيس اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار وهو إتلاف بين حركة القوميين العرب والمكتب العسكري لحزب البعث لأجل الإطاحة بحكم الزعيم قاسم. فشل هذا الإتلاف لينفرد كل منهما في طريقه للانقلاب على سلطة الجمهورية الأولى. أستوزر في مرحلة عارف، واعتقل في قصر النهاية وعُذب بوحشية من قبل رفاقه البعثيين بعد مجيئهم الثاني عام 1968.

21- وخير مثال يضرب هنا رجل الدين وأحد مؤسسي حزب الدعوة وهو السيد طالب الرفاعي حيث يعترف بذلك بصراحة قل نظيرها. راجع: د. رشيد الخيون، أمالي السيد طالب الرفاعي، دار مدارك، الامارات العربية- دبي، 2012

منذ رحيل سلطة تموز/قاسم، وما يزال خلفاؤهم يمارسونها بشمولية قل نظيرها في العالم المعاصر بغض النظر عن هويتهم القومية أو المذهبية؟ والتي كان من مظاهرها:

- التضحية بالمصالح الوطنية والقومية للمصالح الأنانية الضيقة؛
- شيوع الخراب بالمفهوم الشامل، وتعمق انتشار ثقافة العنف؛
- تهديم الأسس المادية للهوية الوطنية.

حتى أنهم لم يتركوا "... **فرصةً للمقارنة بينهم وبين قاسم، لقد سخر مناوئو قاسم بالأمس من حلم قاسم ومن شعاره المرفوع عفا الله عما سلف. اعتقادا منهم بأن العفو والرحمة دليل ضعف، ولطالما اعتبروه ساذجاً لما عرف عنه من قلب رحيم شمل الجميع برعايته.. يعود هؤلاء اليوم للترحم عليه، بعد أن عاد إليهم الوعي المغيّب، ليقول لهم إن الحلم سيد الأخلاق وأن قاسم تحول إلى رمزٍ للتسامح.. وعلى اختلاف أراء مناوئيه، إلا أن أحداً منهم لا ينكر خصاله الإنسانية وخاصةً تلك التي تتعلق بمعاملة المعارضين له**[22]...". وهذا ما نحن بأمس الحاجة إليه في عراق دولة المؤسسات والقانون والمواطنة.

وظهر فريق آخر يكتب عن هذا الرجل باستحياء وخجل، يذمه في جانب ويمجده في آخر، يشير إليه بأحرف كبيرة في بعض من ممارساته، التي تتطابق ورؤيتهم الانتقائية، من خلال ثنائية الجيد/ السيئ، والمتطابقة مع أفكارهم التي لا تستطيع استلهام مشاكل الوطن ضمن غنى مكوناته الاجتماعية/الأثنية. ثم ينقبون عن انحرافات قاسم ضمن هذه الرؤيا، ليصبوا جام غضبهم عليه وعلى مفردات ما نوى القيام به، إذا لم تتلاءم مع مصالحهم وطموحاتهم، وليس لتقييم الرجل بموضوعية كما يجب، بل محاولة الاستعاضة النفسية المفقودة لديهم نتيجة عدم تحقيقهم للشعارات التي حاربوا قاسم بها من قبيل: الوحدة (الفورية) وعدم تشكيل مجلس قيادة الثورة (بمعنى

---

22 ـ راجع د. عدنان فاضل، المعارضون لقاسم نادمون، جريدة المؤتمر، العدد 11 في 21 تموز 1993، لندن.

القيادة الجماعية). حتى صار هذين المطلبين، وخاصة الأول، محور صراعهم السياسي سابقا والفكري ببعده التاريخي حالياً. رغم إنهم يعلمون أن هذين المطلبين كانا بمثابة غطاء عقائدي/تبريري تستروا بهما من أجل الاستحواذ على السلطة وتحقيق رغائبهم الحزبية الضيقة. لأنهم حالما استلموا السلطة، وسعوا من نطاق استبدادها وشددوا من مركزيتها وتسلطيتها وعزفوا عن السير العملي الجاد خطوة واحدة في تحقيق هذين المطلبين وخاصةً مطلب الوحدة (الفورية أو غير الفورية)، رغم الزعيق الإعلامي الصارخ في غلوائه.. لقد تحول هذا الهدف (الإنساني في جوهره وضرورته) في الممارسة العملية، على أيدي هؤلاء الانقلابيين، إلى شعارٍ أكثر قطريةً حتى من القطريين أنفسهم بل أمسى ذو بُعد مديني متريف، ليستقر في نهايته المنطقية في بُعدٍ أضيق عشائري/أسروي.

والأكثر من ذلك تم "... **تحويل الوحدة العربية من طابعها الجماهيري وسحبها من حياة الناس إلى الفنادق يعني أمراً في منتهى الغرابة، وسيكون الأغرب أن يتم تحنيط أحد أنبل الأهداف المركزية للنضال القومي العربي في مؤسسة دراسات تجعل الوحدة وكأنها أصبحت أثراً من الآثار القديمة التي تدور حولها عمليات البحث والتنقيب، في الوقت الذي يستبد بالشارع العربي جيل من المنتمين إلى الإسلام السياسي**[23] ...". هذا التحول الدرامي في مضمون شعار الوحدة، نفى مصداقية ومبدئية أغلب المنادين به أثناء صراعهم مع الزعيم قاسم من جهة، وإزاء ذاتهم السياسية ومشروعهم (القومي)، من جهة أخرى. وهذا ما يُلمس من سياسات الحكم التي أعقبت المرحلة التموزية/ القاسمية إلى غاية سقوط النظام القوماني بفعل الاحتلال. لنا من كتابات بعض سياسي التيار القومي في العراق، بصدد الموضوعة أعلاه خير دليل، مثل: هاني الفكيكي؛ طالب شبيب: نجم الدين السهروردي؛ ساطع الحصري؛ خليل إبراهيم حسين؛ جاسم العزاوي، عبد الكريم فرحان؛ خالد علي الصالح؛ خلدون ساطع الحصري؛ سعدون حمادي؛ د. محمد حسين الزبيدي؛ سعد جواد؛ د. وميض عمر نظمي؛ معاذ عبد الرحيم؛ أحمد عبد الجبار فوزي وغيرهم.

---

23 - للمزيد راجع، حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، مصدر سابق.

في حين ما يزال فريق ثالث يكتب عن قاسم ومرحلته بذات اللغة الوكرية ذات البعد الضيق التي انقضت.. كما لو إن الحقائق لم تبين لهم بعد هذه المدة، أو أنهم لا يزالون مصابين بعمى الألوان ولم يروا الوقائع التاريخية، والتغييرات الجذرية ، متناسين أن وجودها الموضوعي مستقل عن إرادتهم زمانياً ومكانياً، أو أنهم لا يملكون الشجاعة لنقد مشروعهم وممارستهم السياسية السابقة، التي لم تأخذ بالاعتبار وبالشكل المناسب أوضاع العراق الملموسة وإمكانياته وحاجاته الفعلية لأنهم أسيرون لها، حتى بعد انقطاع صلة العديد منهم بالمشروع، حيث مفرداتهم اللغوية لا تزال دوغمائية، ذات منهجية غير موضوعية، ناهيك عن عدم الوضوح، المقطوع الصلة بتاريخيتها ومفاهيمها المنطقية، وبنفسية منظومة أفكار، أقل ما يقال عنها، إنها متخلفة حيث: الثأر البدوي محركها، والعشائرية محيطها، والنفعية أساسها والحزبية الضيقة إطارها. لنا من كتابات: ،حازم جواد، طالب شبيب، عبد السلام عارف، صبحي عبد الحميد ومحمود شيت خطاب ومحمود الدرة وأياد سعيد ثابت ويونس بحري وفؤاد الركابي وفيصل حبيب الخيزران وفيصل حسون وهادي خماس ومحمد حسن الجابري.. أمثلةٌ تضرب. حتى أن بعضهم ينسب إلى ذاته أدواراً لم يقم بها وبلغةٍ بعيدة عن الموضوعية والعقلانية، ويختلق وقائع من بنات أفكاره كما كتب خير الله طلفاح في خربشاته أنلا علمية بل واللاأخلاقية والخالية من الموضوعية..

ومن المفارقات ذات الدلالة أن الكم الوفير من أنصار عبد الكريم قاسم وقوى التيار العراقي: الديمقراطي أو/و اليساري والمستقل، ما يزال الأغلبية منهم، رغم الوضع الجديد لما بعد الاحتلال الثالث (نيسان 2003)، صامتين (رغم أن الصمت مثل الكلام يتحول إلى أيديولوجيا)، أو مكرهين على الصمت، أو غير راغبين في إعادة طرح هذه التراجيديا الوطنية. كما لا زال البعض منهم متردداً رغم سقوط الموانع السياسية القمعية أو أنه يعالجها بصورة لا موضوعية وغير منطقية خارجة عن سياقها الزمني. كما أن هناك من حاول تبرير مواقفه في عدم تحمل أوزار المسؤولية في حينها حيث "..قلبت بعض أحداث التاريخ رغبةً أو تملقاً لمن بيده السلطة والنفوذ،

وضاعت في قبور شهود، لم يدلوا بشهاداتهم أو رؤاهم – على الرغم من اهميتها- للأحداث ، وبلا ذنب يستوجب ضياعها بهذه الطريقة أو تلك...[24].

إن أغلب قوى هذا التيار كانت، منذ أمدٍ بعيد، قد قيمت الفعل (الثورة)، لكنها تناست أو أهملت الفاعل (ألارأس) فيها، كما لو أن الفعل وصيرورة تحققه هو حالة مجردة خارج جغرافية الوجود المادي والتفاعل الجدلي بين الفعل وفاعله[25]. لكن في الوقت نفسه، نرى بعض فصائلها أو سياسيها قد بدءوا، في وقتٍ متأخر، يقيمون بحياء بعضاً من خطواته وليس كلها. كما بدأت أيضاً ملامح إعادة التقييم تظهر بصورة مغايرة لجوهر تقييماتها السابقة، إذ أخذت تختفي مفردة (الدكتاتور!!!) من أدبها السياسي كما كان مستخدماً في الماضي، ليصبح شهيداً وأحد رموز الوطنية العراقية في بعض وثائق اليوم[26].

---

24 - د. حميد حمد السعدون، عناقيد النار – جدلية التأويل في السياسة العراقية، ص.17، مكتبة عدنان ودار ميزو بوتاميا، بغداد 2011.

25 ـ راجع على سبيل المثال بيان الحزب الشيوعي العراقي بمناسبة الذكرى الأربعين لثورة 14 تموز، المؤرخ في أواسط تموز/ يوليو 1998 ، ويكرر ذات الموضوعة بمناسبة الذكرى الثانية والخمسون للثورة الصادر في أواسط تموز/ يوليو 2012، إذ لم يتطرق البيانان إلى دور عبد الكريم قاسم في تنفيذ وقيادة الثورة. صحيح جداً ما لعبته الجماهير الشعبية والقوى السياسية من دور في إنضاج الظروف الموضوعية لنجاح الثورة، لكن فعل التغير وتشيئته بالملموس كان من قبل القيادة المسيسة في الجيش وبرئاسة عبد الكريم قاسم. ترى هل نقر بفعل التغيير دون الإقرار بدور الفاعل والمنفذ؟ وهل يمكن التكلم عن الثورة الفيتنامية دون هوشي منه وعن ثورة أكتوبر دون الإشارة إلى دور لينين؟ والثورة الإسلامية الكبرى دون الرسول محمد؟ والعبيد دون سبارتكوس؟ والكوبية دون كاسترو؟ والصينية دون ماوتسي دونغ؟ وفعل الحراك السياسي في العراق دون الحركة الوطنية ومنهما الحزب الشيوعي تحديدا؟ رغم أن الرؤية الموضوعية للثورة وزعيمها، أخذت بالتغيير في إعلام الحزب الشيوعي بعد الإطاحة بالنظام السابق.

26 ـ راجع كلمة الافتتاح للمؤتمر الخامس للحزب الشيوعي العراقي التي ألقاها عضو المكتب السياسي عبد الرزاق الصافي التي نشرت في صحافة الحزب. لكن وثائق المؤتمر، المنشورة في الكراس الخاص (مؤتمر الديمقراطية والتجديد) لم تنشر هذه الكلمة. كما أخذت وسائل اعلام الحزب تعيد الكثير من المكانة السياسية لقاسم مع نقد موضوعي لبعض جوانب سياسته وتحميله جزء من المسؤولية

في الوقت عينه لا يزال البعض من رموز هذا التيار، مدفوعاً بدوافع ذاتية أنوية أو/و رؤى مصلحيه، يشتم ليس هذا (الزعيم) الجديد، حسب، بل الثورة وإنجازاتها، لأنه:

- لم يبذر أموال الأمة على المنافقين ولم يستقطع أراضي الدولة للمداحين والمطبلين؛
- أو أن حكومة الثورة لم تستوزره أو لم تحقق له المغانم والمصالح التي كان يطمح إليها شخصياً؛
- أو أن بريق مكانتهم الاجتماعية أو/و السياسية قد اختفى فجأة، وراء الهالة الشعبية التي أضفتها الجماهير العريضة، بصورةٍ عفوية، على قاسم كالجادرجي مثلا؛
- أو أن تجاربهم مع الحكام السابقين منعتهم من التمييز الموضوعي بين هذا الزعيم وطموحاته العامة ورؤيته المستقبلية للعراق وبين أولئك السابقين، ورثة المؤسسة العثمانية - البريطانية؛
- أو لأنهم لم يستوعبوا المرحلة الجديدة وصيرورتها ومتطلبات آفاقها ، ناهيك عن جهلهم وعدم معرفتهم بقوانين وسنن التطور والارتقاء؛
- أو أن برامجهم السياسية أصبحت متخلفة بخطوات زمنية كبيرة عما حققته الثورة في غضون أشهر معدودة فاقت ما كانوا يطمحون تحقيقه، لنا من برنامجية جبهة الاتحاد الوطني مثالاً. إذ أن "... **ما خططت الثورة إلى بلوغه يفوق ما كان يتوارد**

في فقدان الثورة .. لكن الحزب لم يحدد مسؤوليته هو، كما تفترض الموضوعية العلمية، رغم أن بعض قادته قد أشاروا إلى ذلك في سياق سردهم لسيرتهم ومذكراتهم من امثال : زكي خيري ، وبهاء الدين نوري وباقر إبراهيم الموسوي، وأحمد كريم، وصالح دكلة، باني خيلاني وحسقيل قوجمان وعدنان عباس ورحيم عجينة وكريم أحمد ، بل وحتى عزيز محمد السكرتير العام السابق.

في ذهن وأفكار الجادرجي وحتى بقية أحزاب جبهة الاتحاد الوطني. مما أدى بها إلى اللهاث إما وراء برنامج الثورة، وإما طرح برامج على يسارها، حتى أنها لا تتناسب والظروف الحسية التي سادت آنذاك[27] ..." .

والأنكى من ذلك أن شاعر العرب **الجواهري الكبير** قد سبق وأن تشفى باغتيال الزعيم قاسم، معبراً عن ذلك، عندما نعى غراب البين في الوطن المنكوب إعدامه الحياة. بالقول: "... **ففي صحوة من يوم 8 شباط كان السيد عزيز الحاج يتصل بيّ، ليفاجئني بأنه قد انتهى كل شيء، وقبل أن يتم كلمة مصرع عبد الكريم قاسم وبكل اندفاع وجدتني أقول له وكلمتي تختلط بكلمته:**

"بشرك الله بالخير سأسرج الشموع...[28]" .

---

27 ـ راجع سامال فرج، الجادرجي وغاندي صراع الزعامة، جريدة الوفاق العددان 272 و 273 في 3 و10 تموز 1997/ يوليو، كذلك منقذ عبد الغفور، لقاء الأضداد واختلاف الليل والنهار، الوفاق، العدد 265 في 15 أيار/ مايس 1997. وكان المقالان رداً على موضوعنا الذي نشر في ذات الجريدة بعنوان، الجادرجي وتموز و اللقاء الذي لم يتم، المنشور في العددان 260 و261 في 10 و17 أبريل/ نيسان 1997.

28 ـ محمد مهدي الجواهري. ذكرياتي، الجزء الثاني ص 301، دار الرافدين، دمشق 1985. لكن شاعر الأمة الكبير تناسى عن قصد مسبق الرسالة التي بعثها بها للزعيم قاسم قبل فترة قصيرة جداً من انقلاب شباط 1963 بواسطة سفير العراق في براغ آنذاك قاسم حسن والذي طلب فيها منه السماح له بالعودة إلى العراق. وهذا ما قصه عليّ الأديب الراحل عبد الغني الخليلي (راوية الجواهري الكبير) في مقابلة معه بتاريخ 30/ 05/ 1996 في ستوكهولم، حيث سبق أن أخبره قاسم حسن في بغداد صبيحة يوم الانقلاب المشؤوم في 8 شباط 1963 :

[... أنه كان عند الزعيم قاسم بصدد بعض القضايا المتعلقة بالمفاوضات العراقية - الكويتية وبعمل السفارة العراقية في براغ، وكان منها رسالة اللجواهري التي يسترحم فيها الزعيم قاسم في العودة للوطن، وأنه في عوز من إمكانية نقل حاجاته وأثاثه العائلية للوطن من براغ، وقد أجابه الزعيم قاسم من أن هذا البلد هو وطن الأستاذ الجواهري ولم يطرده منه أحد، وهو الذي خرج بإرادته وليرجع بكل ترحاب...] ثم يستطرد السفير قاسم حسن، [... وقد أمرني الزعيم بأن تقوم

ومن ركام هذه الرؤى وظروف الإستبداد الشمولي في ظل النظام السابق- رؤى المنافي والتأمل الموضوعي ونزاهة البحث واضمحلال الضغائن وهدوئها النسبي عن عبد الكريم قاسم ودوره، تبرز ظاهرة جديدة في مقارعة الاستبداد والاستلاب، تتمحور حول إعادة الاعتبار لشخصية الزعيم قاسم والتماثل وإياها، كذات سلوكية وكمشروع بنائي، استمد مكوناته الأساسية من واقعية الواقع العراقي، بكل ما في الكلمة من معنى. لقد أصبحت هذه الشخصية موضوعة رمزية في محاربة حكومات التسلط والاغتراب القائمة من خلال المقارنة العملية أو الفعل السياسي معها. تجلت إحدى مظاهره في مدن العراق بالكتابة على الجدران عبارات (تمجد الشهيد عبد الكريم قاسم) وتؤلف وحدات قتالية في الأهوار باسم (كتيبة الشهيد عبد الكريم قاسم) وتكوين تنظيمات سياسية عفوية. هذه الظاهرة تكشف عن ذلك التناغم المتبادل بين قاسم وبين قاعدته الشعبية، حيث أمسى أحد وسائل تحديها لعنف السلطة، كمفردة ثرية تعيش في مكونات الذاكرة الحية للشعب العراقي [29].

السفارة العراقية في براغ بتحمل كافة النفقات المادية التي ستترتب على ذلك ولتسهل كل أمور عودة الأستاذ الجواهري لوطنه. لكن انقلاب رمضان ومقتل الزعيم قاسم حال دون تلك العودة وقد كانت رسالة الجواهري متروكة على طاولة الزعيم في ذلك اليوم...].

كما أن الجواهري الكبير قد أعترف في مذكراته المذكورة أعلاه بمكانته المتميزة لدى الزعيم قاسم الذي كان يناديه دوماً، حسب قول الجواهري، {بالأستاذ } ، ويقول، على سبيل المثال، ،إن الاتحاد السوفيتي السابق قد عامله بصورة متميزة "... وقد كُرمت كل ذلك لأني صاحب الكلمة العليا لدى عبد الكريم قاسم ...". للمزيد راجع ذات المصدر، ص. 232.

29 ـ للمزيد راجع د. عقيل الناصري، **عبد الكريم قاسم**، محاضرة ألقيت في المنتدى الثقافي العراقي في مانشستر في 21 تموز/ يوليو 2000، وكانت أفكارها الرئيسية، قد ألقيت في البيت العراقي في لايدن - هولندا في 5 شباط / فبراير عام 2000. وكذلك، **عبد الكريم قاسم الحاضر دائما**، محاضرة ألقيت في النادي الثقافي - الاجتماعي العراقي في غوتنبرغ _ السويد في 3 حزيران/ يونيو 1995. ونشرت أفكارها الرئيسية بتوسع كبير في الوجيز من كتابنا: من ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم، المنشورة في جريدة الزمان بتاريخ 14 آذار2001 ولغاية 22 منه. وكانت بعنوان [محطات من سيرة عبد الكريم قاسم] والتي سبق أن نشرتها جريدة التلغراف الأسترالية في سدني

وقد ازدادت هذه الظاهرة بصورة مكثفة بعد سقوط النظام السابق في زمن الجمهورية الثالثة (نيسان 2003-)، حيث تحولت هذه الظاهرة- ظاهرة إعادة الاعتبار والمكانة لقاسم إلى حراك سياسي/ اجتماعي/ ثقافي.. بل وأمسى موضوعاً للدراسات الأكاديمية و البحوث العلمية التي تناولت بالبحث عن ماهية التغيير الجذري الذي قاده، ودوره السياسي قي العراق المعاصر مرحلة الجمهورية الأولى (14 تموز1958- 9 شباط 1963) من جوانبها المختلفة.. وأصبح قاسم ظاهرة مقبولة فكرياً لتمثل التوجه الأرأس لأولوية عراقية العراق. كما تأسست أحزاب وتنظيمات سياسية استمدت من قاسم كذات عنوانا لها ومن مشروع برنامجه منطلقاً لها.

أما بصدد اليوم الأخير من حياة عبد الكريم قاسم فقد أرّخ كثيرون وقائعه، بصورةٍ مباشرة أو غير مباشرة، ضمن كتاباتهم عن انقلاب 8 شباط (التاسع والثلاثون) عام 1963، والأغلبية المطلقة منهم كانوا غير موضوعيين، لأنهم بالأساس من خصومه السياسيين أو الفكريين، وكان بعضهم إما مساهماً في المحاولات الانقلابية ضده أو مساهماً في إعدامه، وبالتالي فإن ما تم عرضه من قبلهم، وما تم استشفافه من أدب مذكراتهم كان يُمثل:

- رؤى ذاتوية/انوية، عكست فلسفتهم ومكونات قيمهم المعرفية والحضارية إزاء العراق المستقبلي والموقف من عبد الكريم قاسم وثورة 14 تموز ومكونات مشروعه؛

- كانت بعيدة عن الموضوعية والدقة ويعوزها المنطق العلمي ومنقطعة عن سياقها التاريخي ومتسمة بالعنت الأيديولوجي؛

- كما أنها مقتضبة وتخفي عمداً كثيراً من الوقائع والمشاهد والحوارات، ناهيك عن تناقضها، حتى بلغ بهم الحال إلى أن يُكذب بعضهم بعضاً.

على حلقات منذ 2000/11/22. كما ساهمتُ بالعشرات من الدراسات والمحاضرات عن الظاهرة القاسمية.. للمزيد راجع الموقع الشخصي للمؤلف في الحوار المتمدن www.ahewar.com

فلو أخذنا، على سبيل المثال، موضوعة من ترأس (المحكمة) التي حاكمت الزعيم قاسم ورفاقه يوم 9 شباط، لرأينا أن: أحدهم يقول أن أحمد حسن البكر التكريتي ترأسها؛ وآخر ادعى طاهر يحيى التكريتي؛ وثالث ذكر أن عبد الغني الراوي ترأس المحكمة؛ ورابع قال لا هذا ولا ذاك، فقد تألف مجلس عرفي عسكري؛ أما الخامس فكان من شهود الصمت الصامتين، وعندما نطق كذبهم جميعاً.. وقال أن: [**المحكمة... تشكلت على الورق لإخراج أمر إعدامهم قانونياً**[30]].

- لم يقتصر التناقض على سرد الحدث حسب، بل كان في المضمون والشكل، اللذان أخذا يتغيران بتغير الظروف الزمكانية (الزمانية- المكانية). إذ سمحوا لأنفسهم، بين فترة وأخرى وحسب طبيعة الحاكم وذاتوية الكاتب ورؤيته، بالتصرف بنصوص الوقائع وعرضها بشكل مشوه ومقصود، حيث أسقطوا بصورة تعسفية النصوص التي لا تتلاءم ومآربهم السياسية، أو/و أبرزوا أحداثاً ثانوية مهملين الرئيسية، ما بالك بالأرأسية منها. حتى إن بعضهم اختلق وقائع غير صحيحة بالمرة، كما هو الحال بالنسبة إلى المؤرّخ العسكري محمود شيت خطاب وخير الله طلفاح بل وحتى يونس بحري وغيرهم[31].

---

30 ـ راجع د. علي كريم سعيد عراق 8 شباط 1963، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب، دار الكنوز الأدبية، بيروت 1999 ص 105. وسنطلق عليه لاحقاً (مراجعات). كذلك راجع مذكرات حازم جواد المنشورة في 14 حلقة في جريدة القدس العربي والدولي في شباط 2006، وكذلك المذكرات التي سبق وان نشرها في حواره مع غسان شربل، في جريدة الحياة في شباط 2004. وقد صدرت الأخيرة في بغداد بدون ذكر لدار النشر وتاريخها.

31 ـ من هذا النمط من الكتاب نذكر خير الله طلفاح الذي سرد في كتابه (نضال) وقائع لا تتطابق مع الواقع والحقيقة، وبلغة سوقية عبرت عن ماهيته الأخلاقية والجمالية، إن توفرت لديه، منها على سبيل المثال وبقدر تعلق الأمر بموضوعنا عندما يقول: [... واستمر قتالنا مع **الطاغية الأرعن** اليوم كله... واستطعنا أن نعبر من الجهة الأخرى بالبلام ووصلنا الوزارة وأخذنا نفتش عن **الشعوبي الأرعن** عبد الكريم قاسم، فأخبرني أحد الجنود أنه في الجامع المجاور لقصر المأمون داخل الوزارة، فجئت ومعي بعض الشباب العربي، وكنت أول من دخل المسجد فرأيته قد جبن كما عهدته، فلما رآني قال:

- كانوا تبريرين في تصديهم لتلك الوقائع. وحتى عندما "... يختلفون ويتصادمون ويتركون أحزابهم وينتقلون إلى حركات تعد العراقي بالديمقراطية والتعددية، ويكتبون مذكراتهم بعد ما يزيد على ربع القرن من معايشة آخرين من خارج غيتو

- بختك أبو عدنان **لا تهينوني**.

- قلت له: وهل عندك كرامة؟ لقد قتلت شباب العرب وحاولت أنت وزمرتك جذع أنف العروبة، وبعدها تطلب مني أن لا نهينك...

وبالرغم من هذا منعت الشباب من أن يضربوه أو يهينوه، فأركبته في مدرعة مع من كان **معه من الزمرة الخائنة** إلى مقر القيادة في الإذاعة...]، مستل من أحمد فوزي، أين الحقيقة في مصرع عبد الكريم قاسم. ص169. بغداد 1990، وسنطلق عليه لاحقاً **أين الحقيقة**. علماً بأن كل الذين كتبوا عن واقعة استسلام عبد الكريم قاسم، لم يشيروا إلى هذا الدور ولا إلى هذه الواقعة لا من بعيد ولا من قريب. يبدو أنها موجودة في مخيلة كاتبها.

وعلى ذات المنوال سار الصحفي النازي يونس بحري، إذ كتب في كتابه: ثورة 14 رمضان المباركة عن كيفية استجواب الزعيم عبد الكريم، بلغةٍ كاذبة ومختلقة خالية من الصدق و الموضوعية عندما يقول: [... ولما رأى (الزعيم) المشير عارف **توسل إليه وبكى ليعفو عنه. وركع على الأرض يقبل أقدامه ويمرغ وجهه بتراب حذائه**. ولكن المشير قال له أنا لا أملك من أمرك شيئاً فالمحكمة هي التي تقرر مصيرك. ولما جوبه قاسم **بجرائمه، اعترف بها كلها**.. وهنا وجه رئيس المحكمة سؤالاً واحداً:

- **يا عبد الكريم قاسم هل أنت خائن؟**

- **فأجاب نعم أنا خائن..**

وقتل رمياً بالرصاص!! يا لثارات العرب!.. حي العرب!...]، ص 89، دار الأندلس بيروت، شباط 1963. هذا المقطع ينضح بما فيه، وليس له بالحقيقة والواقع أية صله، إنه من مخلفات رؤيته إلى ثورة 14 تموز حيث سبق أن اعتقل في صبيحتها لفترة زمنية لعلاقته بالنظام القديم، كما ربط الموما إليه بين تاريخية نازيته وطبيعة ماهية انقلاب شباط 1963عندما ذكر في نهاية النص عبارة (**حي العرب**) التي كانت عنواناً لبرنامجه في إذاعة برلين طيلة المرحلة الهتلرية. (التوكيد منا- الناصري).

الحزب ويسمعون آراء شتى بما فيهم آراء خصومهم ..."[32]، ومع ذلك يقوّمون الوقائع والأحداث بتبريرات لا تستقيم مع الموضوعية والمنطق؛

- لقد حرصت غالبية من أرخوا أو ساهموا في وقائع اليوم الأخير من حياة عبد الكريم قاسم، على عدم نقل المضامين الحقيقية للحوارات، وبخاصة تلك التي أدلى بها الزعيم ورفاقه، سواء تلك التي جرت في أثناء المعركة الأخيرة، أو عند اتصالاته الهاتفية بقيادة الانقلابيين في مقرهم في الإذاعة، أو قبيل إعدامهم في ذات المكان. وإذا أجبرتهم ضرورة الحديث، يوردوها بصورةٍ غير مترابطة منطقياً ومنزوعة عن سياقها العام. **وخير مثال عن ذلك ما نشره قاسم الجنابي/ مرافق الزعيم عندما سألته عن الوعد الذي قطعه الانقلابيون على انفسهم لقاسم بالعفو عنه عند استسلامه، قال: نعم لقد اعطى الانقلابيون وعداً لقاسم بالعفو عنه وعن رفاقه الذين كانوا بمعيته.. لكنهم حنثوا بوعدهم ولم يتطرقوا إليه في كل ما كتبوا وصرحوا عن هذه المهزلة (المحاكمة).**

لقد عبروا بهذا الأسلوب، في الوقت ذاته، عن هزيمتهم، كذات وفكرة، إزاء العبء الذي مثلته شعبية قاسم، حيث لم يستطيعوا التماثل وإياها، لذا حاولوا المساس بها بغية طمسها. ومع كل ذلك نتلمس كثيراً من الحقائق من خلال عرضهم للحدث ومجرياته؛ ومن انسيابية جداول الاعترافات المتأخرة؛ أو من عفوية زلة اللسان، التي يمكن العثور عليها في هذه الشهادة أو تلك، لدى هذا الباحث أو ذاك؛ ما بين سطور المذكرات أو البيانات؛ أو من خلال تراكم الحقائق التي كشفها الصراع على السلطة بعد رحيل تموز/ قاسم؛ وبخاصةً من أولئك الذين خرجوا من جيتو الانتماءات الضيقة؛ أو من خلال التصريحات التي قيلت خارج جغرافية القمع والاستلاب؛ وأخيراً من تلك الوثائق التي نشرتها بعض الدول الغربية، بعد رفع السرية عنها. وبالأخص ما تم نشره بعد سقوط الحكومات (القومانية) حيث سردت

---

32 - عصام الخفاجي، دليل القارئ الذكي إلى كتابة مذكرات بدون عناء، جريدة الحياة، العددان 13391 و 13393 في 6 و 8 تشرين ثاني/ نوفمبر 1999.

الكثير من الوقائع التي كانت مخفية استناداً للوقائع التاريخية والموثقة رسمياً. وهذا ما سنجده ونلاحقه في هذه الطبعة الجديدة ونلقي الضوء عليه..لكشف الوقائع كما كانت وليس كما حاولوا التستر عليها.

وتأسيساً على ذلك وانطلاقاً من أن رسالة الباحث "... الأساسية في مواجهة النسيان، هي الحفاظ على الوعي، ومقاومة النسيان وقهره ..."[33]. سنحاول في دراستنا هذه، إعادة تلمس حقائق وقائع اليوم الأخير من حياة عبد الكريم قاسم، بعد تفكيكها وإعادة تركيبها بغية استخلاص المعاني والعبر، وإفساح المجال أمام القراءة الواعية والمسؤولة للحدث ونتائجه، وبكل شخوصه الإيجابية والسلبية، الواقعية من غيرها، التاريخية وتأثيراتها المستقبلية على البلد وتطلعاته نحو الأرحب، من خلال منهج تحليلي يرنو نحو امتلاك ماهية الوقائع وسبر أغوارها، مع ما أمكن، محاولة إعادة تفسيرها وإيضاح دوافعها وحقيقتها المتباينة عن الخطاب السياسي المقترن بها ومن ثم إعادة تركيبها مجدداً. من أجل مشروع كامل، لإنصاف هذا الرجل ونفض غبار النسيان عن حقيقته وماهيته، التي حاولت وما تزال حكومات العراق المتعاقبة طمسها. بما فيها حكومات ما بعد الاحتلال الثالث (9 نيسان2003- 31 كانون أول 2011).

إذ "... لم يُظلم زعيم وطني عراقي مخلص لشعبه ووطنه وللقضايا العربية كما ظلم عبد الكريم قاسم، غير أنه لم يكن ملاكاً أو قديساً وله مسئوليته في تدهور الأوضاع السياسية آنذاك ..."[34]، وكذلك باعتباره مؤسس الجمهورية، وشخصية سياسية قيادية ذات نكهة عراقية خاصة، مثلت تجربته، واحدة من أغنى التجارب الوطنية في

---

33 ـ سلام عبود، الأدب والحرية، ج، 2، ص 26، في أوراق عراقية، الكراس العاشرة، 2001 ملحق جريدة المجرشة. وقد أعيد طبعه باسم: ثقافة العنف في العراق، من منشورات الجمل، المانيا 2002.

34 - د. عزيز الحاج، زمان الأضداد، جريدة الزمان العدد 606 في 17 نيسان/آبريل2000.

العالم الثالث في حينها وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص، والتي استحقت، موضوعياً، أن تكون:

{الثورة الحقيقية الوحيدة في العالم العربي}

كما شخصها المستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون. يزيدها بُعداً أخلاقيا ومبدئياً، كونها انطلقت من فكرة، عبر عنها قاسم ذاته بالقول: إن (**خدمة الشعب غاية بحد ذاتها**) ويجب أن تُدرَك بكل السبل [35].

كما سنحاول في هذه الدراسة رسم وتحديد ومن ثم تحليل أبعاد اللوحة التراجيدية، التي رافقت بدء الانقلاب التاسع والثلاثين، في يوميه الأولين والتركيز عليهما، **باعتبارهما أطول يومين في تاريخ العراق المعاصر لغاية النصف الأول من القرن الماضي، كما إنهما أرّخا نهاية المطاف لمرحلة الجمهورية الأولى وإعدام مؤسسها، وما ترتب عليهما من تغيرات سلبية أطالت الواقع الاجتصادي/السياسي للعراق وتعطل البناء المادي لأسس المجتمع المدني الذي شرعت الجمهورية الأولى السير فيه، وما آل إليه واقع العراق الحالي، كما أثرت في عموم المنطقة والصراع المركزي فيها آنذاك.**

ستتطرق الدراسة في البدء إلى إلقاء الضوء، كمحاولة اقترابية، على جذور الحركة الانقلابية في عراق القرن العشرين ومحاولة معرفة مسبباتها وسماتها العنيفة، كممارسة مادية وثقافية عملية. ثم نتعقب بالرصد والتحليل بدايات الانقلابات العسكرية، من خلال مرحلتين أرأسيتين للفترة 1921 ولغاية 1963، وهما:

- مرحلة الثلاثينيات 1936 - 1941 [بدءاً من انقلاب بكر صدقي ولغاية فشل حركة مايس التحررية، العقداء الأربعة، 1941]؛

---

35 - أشار الأديب والوزير السابق، في المرحلة التموزية/ القاسمية، مصطفى علي إلى أن [**عقيدة الزعيم وطنية صرفه، عراقية صرفه، كان يعبد الشعب العراقي بعد الله، وأنه جاء بثورة وطنية عظيمة**]، مستل من أحمد فوزي، عبد الكريم قاسم في ساعاته الأخيرة، ص/49، ط. الثانية، الدار العربية للطباعة، بغداد 1990، وسنطلق عليه لاحقاً (**الساعات الأخيرة**):

- المرحلة التموزية/ القاسمية [14 تموز 1958، ولغاية انتهاء الجمهورية الأولى – 9 شباط 1963].

لقد تميزت المرحلة الثانية بكثافة المحاولات الانقلابية حتى **بلغت 39 محاولة**، أي **بمعدل محاولة كل 43 يوماً.** هذه الكثافة الكمية، التي قل نظيرها في دول المنطقة عامة وتاريخية العراق المعاصر خاصةً، ستضع القارئ والمتتبع النبيه أمام سؤال كبير مضمونه هو:

- **لماذا هذا الكم الوفير من المحاولات الانقلابية؟ وما هي مسبباتها؟ وما طبيعة القوى المساهمة فيها أو تلك التي وقفت ضدها؟**

- **ولماذا كل، أكرر كل، دول الجوار[36] عادت نظام الحكم وساهمت في إزاحته من الوجود بهذه الدرجة أو تلك؟؟ رغم أنها انطلقت في هذا الحراك التآمري من غائيات متقاربة/ متناقضة؟**

- **كما حاولت كل المراكز الرأسمالية الأراسية، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، في اجهاض هذه الثورة؟؟... الخ من الاستفهامات التي تشتق منها والتي لها علاقة بماهيات الصراع الدولي والحرب الباردة آنذاك.**

وهذا ما سنحاول الإجابة عليه قدر الامكان. وسنأتي على قراءة تحليلية لأهم هذه المحاولات الانقلابية، والقوى المشاركة فيها.. بغية فهم الظاهرة ونتائجها وصولاً إلى كبح مقوماتها وثقافتها، لنؤسس على أجداثها الطريق السلمي لتداول السلطة ضمن الآلية الديمقراطية المتعثرة وغير المتبلورة في الوقت الحاضر.

---

36 - راجع للدكتور طارق العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة، حيث "... ظهرت تقارير صحفية موثوقة تؤكد ضلوع المملكة العربية السعودية والكويت، على دعم انقلاب 8 شباط 1963 في العراق، **وكان الهدف الخفي وراء هذا الدعم إبادة الحزب الشيوعي العراقي والقضاء على عناصره من الشيعة العراقيين وتحت دعوى القضاء على الشعوبية التي طالما وصف بها عهد عبد الكريم قاسم...؟**. هامش ص. 59. مصدر سابق. كذلك جريدة البينة الجديدة العدد 399 في 26 تموز 2007.(التوكيد منا- الناصري)

كما سنلقي الضوء المكثف على أهم الحركات الانقلابية في المرحلة التموزية/ القاسمية ونحلل ماهياتها ودوافعها والقوى المشاركة فيها وتتبع مجرياتها وتاثيراتها على تطور النظام السياسي والتحالفات السياسية وتغيرات المواقف وما نجم عنه من احتراب مادي ومعنوي.

في الوقت نفسه سنحاول معرفة العامل الخارجي ودوره في التغيب القسري لثورة 14 تموز، وفي اجهاض المسيرة ضمن مخطط طويل المدى أنتهى المطاف به بالاحتلال الثالث. ويمكن الاستدلال على هذه الموضوعة من خلال تعقب مقولة علي صالح السعدي:

" من كوننا جئنا بقطار امريكي"

وهو ما أكده كل من طالب شبيب في حواريته مع الدكتور علي كريم سعيد، وهاني الفكيكي في اوكار الهزيمة.. وما تم نشره بعد اسقاط النظام الصدامي وما كُشف عنه من معلومات سرية حتى من قبل الامريكان وغيرهم حول هذه الموضوعة .

بعد ذلك نحاول، تحليلا، دراسة اليوم الأخير من حياة الزعيم قاسم بكل تشعباتها وتدخلاتها. إذ سنلقي الضوء في البدء على مسارات الانقلاب والشارع المؤيد له، ثم نتلمس أبعاد ثنايا البيان الأول ونحلله، وبيان الإبادة (رقم 13) ودوافعه وما تمخض عنه، لننعطف إلى معرفة سير الزمن بالنسبة إلى شخصية قاسم/كمركز للحدث، وكيفية تصديه للانقلاب ومسببات إخفاقه وموقف القوى المؤيدة له.. كما سنأتي على وقائع معركة وزارة الدفاع، ومن ثمَّ نتطرق إلى المفاوضات التي جرت بين قاسم وبين قوى الانقلاب أثناء ذلك الوقت. والدخول في الكثير من التفاصيل الجديدة التي نشرت بعد سقوط أنظمة القمع والاستبداد القوماني منذ عام 1963 ولغاية سقوطها عام 2003.

في الوقت نفسه وبالتعاقب سنقف بعدها بصورةٍ تفصيلية على ما أُطلق عليه اسم **(المحاكمة)**، ليس كمفردة قانونية/حقوقية، بل كحوار مبتور جرى في قاعة مغلقة [37] . إذ سنلقي الضوء التحليلي المقارن على مسارات هذا الحوار الذي تم بين بعض قادة الانقلاب وعبد الكريم قاسم، والذي دام أقل من نصف ساعة، على أبعد تقدير، وهو الذي اعتبروه بمثابة (المحاكمة)، وما هو جوهره وما موقف عبد الكريم قاسم ورفاقه قبيل إعدامهم، ومن أصدر هذا الحكم ومن هم المنفذون، ومدى تطابق هذه الموضوعة ومقولة المحكمة، لنسأل التاريخ وشهود إثبات النفي، هل كانت هناك حقا **(محكمة)**؟ ومن ثم نختم الموضوع بجملة من التساؤلات التي تفرض نفسها بنفسها، منطلقين من تساؤل سبق أن طُرح بعنوان كبير

لماذا قتلنا الزعيم عبد الكريم قاسم [38]؟

---

37 - لأن مفردة المحكمة لها أركانها المحددة وماهيتها المعلومة وشكل تحققها، وشروط توفرها، حتى تستطيع ملء ذاتها والتعبير عن كينونتها القانونية ومستلزماتها التي تبلورت منذ أقدم العصور في سياق تطور صيرورتها بين طرفي النزاع وهيئة التحكيم والمفترض فيها أساسا أن تكون حيادية. من هذه المستلزمات: حق الدفاع للمتهم؛ مضمون التهم وطبيعتها؛ المواد القانونية وتطابقها مع التهم؛ أعضاء المحكمة ومؤهلاتهم القانونية؛ شهود الإثبات والنفي؛ وقاعدة المتهم بريء حتى تثبت إدانته.... الخ

38 - تنطلق ضرورة هذا الاستفهام من الماهيات التدميرية التي مر العراق بها منذ الرحيل القسري لثورة 14 تموز ولحد الآن. وما ترتب عليها من ابعاد مأساوية طالت كل المكونات الاجتماعية في العراق المعاصر. واثقلت كاهل الفرد العراقي بعواقب غاية في الشدة.. مما أثرت على ماهيته الحقيقية ووجوده ووعيه الاجتماعيين في تجلياتهما الجمالية والفلسفية والحقوقية والسياسية والدينية.. هذه التجليات دعتنا ان نصرخ ونردد ما قاله د. عزيز الحاج:

إن عبد الكريم قاسم كان، ولا يزال، وبرغم كل شيء، الحاكم الأكثر شعبية في تاريخ العراق الحديث. وفي الظروف العراقية القائمة اليوم، والتي لا تبعث على التفاؤل، يصح أن نكرر عاليا:

"أين أنت ؟ ليتك معنا!"

ألحقت بالدراسة العديد من الملاحق تكمل رسم لوحة الوقائع وصيرورتها الزمنية، باعتبارها جزءاً من التاريخ الذي تجلى بسطوع ليصبح [شاهداً من شهود الحق].

وتأسيساً على ذلك فإن دراستنا هذه تعتبر من خارج سرب الكتّاب السلطويين شكلاً ومضموناً، أو المصابون بعمى الألوان والعصبويون والقومانيون وأولئك المنطلقون من فلسفة الرؤية السلفية، أو الذين ذهب بهم"... الشطط وعدم الموضوعية لحد أن ينسبوا للثورة نفسها كل الكوارث والانتهاكات ونزعات العنف التي تفجرت بعد اغتيالها... [39]". لقد تطلبت منا جهداً ومثابرةً دقيقين وهي في الوقت ذاته تتطلب من القارئ صبراً، ومن جميعنا الأناة. **إذ تقتضي الحقيقة التقصي الموضوعي وكبح النفس من فرض تفسيراتها الذاتوية على الموضوع، وإذا كنا غير معنيين إلى حدٍ كبير بأن نكتب بروح حيادية مجردة في مثل هذا الموضوع، فإننا، هنا، في الوقت نفسه لا نكتب بفكر ومنهج إيماني ثنائي، ضمن معادلة جيد/سيئ، طالما أن التاريخ هو حصيلة تداخل الذاتي بالموضوعي، المرغوب بالمفروض والخيالي بالواقعي. والتاريخ، ألم يكن جدالاً وسجالاً لا ينتهي؟** كما عبر عن ذلك أحد الباحثين.

لقد استرشدت في دراستي هذه، بما ذكره الباحث الاكاديمي حنا بطاطو بصدد موسوعته عن الطبقات الاجتماعية في العراق عندما قال:

[كنت واعياً لميولي الفكرية، وحذرت القارئ في المقدمة من أنه (في أي عمل تاريخي) يقوم به المرء هنالك تاريخ ولكن هناك على الدوام شيء من ذات المؤرخ أيضاً. وهذا أمر لا مناص منه. فالمرء يعرّي حتى ولو بصورة غير واعية، ضيق خبرته ونواقصه الفكرية والمزاجية، وأنا لم أخف إنحيازي المزاجي لكني حاولت جاهداً ضبطه... لكن

كأنه المنقذ لأ زمة الانسان والوطن. راجع للمزيد مقالاته راحلون وذكريات، شخصيات في حياتي، رحلتي مع عبد الكريم قاسم المنشورة في 2010/4/5 في الحوار المتمدن. وقد أصدرتها دار ميزوبوتاميا في كتاب بذات العنوان في عام 2011.ص.27.

39 - عزيز الحاج، المصدر السابق، ص. 23.

لم أعمد إلى تنضيد الحقائق بما يناسب عواطفي ليس بصورة واعية على أقل تقدير... [40] ، في الوقت نفسه لن أخوض في الجدالات النظرية البحتة التي هي من مهمة آخرين يفترض أنهم يملكون كماً وفيراً من المعلومات التفصيلية ويمتلكون ناصية مناهج البحث العلمي والنظرة التجريدية ومنظومة مفاهيمها.

وعليه حاولت، **ما أمكن**، رصد الواقع وعكسه بحذافيره ونقد العقل المُكون والممارس للظاهرة العنفية وثقافتها، من منطلق إن: [...**الشعوب الحية تكتب تاريخها من غير تجاوز على حقيقة الحدث الواقع، وعندما تدون وقائع حياتها... فإنها تلتزم الدقة والحذر في سرد تلك الوقائع وتعليلها وتسجيلها حتى لا يتسرب الغرور إلى أجيالها ورثة إنجازاتها الحضارية. وهي محايدة فيما تسطر من تفصيلات متعلقة بحركة تطورها وبمجموع إبداعاتها وإسهاماتها وتشخص انكساراتها وسلبيتها لتبني مسيرتها المستقبلية بوعي، مستفيدة من دروس ماضيها وواقع حاضرها، وهي لا تخجل من ذكر خيباتها وارتكاساتها... وصار تدوين وقائع الحياة العامة مسؤولية يقتضي القيام بها التحري العلمي الدقيق لتفصيلات الوقائع والمجريات، وصارت مهمة المؤرخ دقيقة وصعبة بحيث أنها تفرض عليه التثبت والتحقق من كل ما يطرحه، حتى لا يضلل الحقيقة ولكي يكتسب المصداقية في الوقت ذاته، سواء أكانت كتابته في مصلحة الجماعة التي ينتمي إليها أم ضدها...**] [41].

وعلى هذا النهج سنحاول السير في تدوين وقائع اليوم الأخير من حياة عبد الكريم قاسم، وانقلاب شباط 1963. في الوقت نفسه سوف نلتزم بما قاله السيسيولوجي القدير فالح عبد الجبار، بضرورة :

---

40 - راجع حنا بطاطو، عودة إلى الطبقات الاجتماعية القديمة، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 298 ص52، كانون الثاني/ شباط2001.

41 - د. مصطفى عبد الحميد، كتابة التاريخ، جريدة الوفاق، العدد 338 في 26 /11/ 1998 لندن

[... تجنب ثلاثة مزالق هي من بقايا العنت الأيديولوجي: التقديس المفرط أو التدنيس المفرط، وثانيهما اعتبار البحث ناجزاً أو اعتباره نافلاً، وثالثاً إجلال الشعارات والكليشهات محل الوقائع الثرة المتشابكة... [42]].

المصـــادر:

أما بصدد المصادر المستخدمة في هذه الدراسة، فإن ميزتها تكمن في كون معظمها بهذا الشكل أو أخر ناصبت أو تناصب العداء لعبد الكريم قاسم من منطلقات متباينة بل وحتى متناقضة بصورة تناحرية. كما إن بعض مؤلفيها سبق أن ساهم بصورة فعالة مباشرة أوغير مباشرة في إسقاط نظام حكم قاسم، حتى أن بعضهم كانوا ممن أصدروا حكم الإعدام بحق قاسم، وثمة آخرون عاشوا أبعاد تجربة اليومين الأخيرين من حياته، وكانوا شهود عيان لوقائع الانقلاب التاسع والثلاثين.

في الوقت نفسه لم نستخدم من المصادر المتعاطفة أو المؤيدة للزعيم قاسم إلا النزر اليسير، وذلك إما لقلتها أصلاً أو أوردناها لتصحيح حدث معين أو موقف ما أو لأجل المقارنة، علما بأن مواقف بعضهم كانت متذبذبة في سرد الوقائع أو مجتزأة غير كاملة مما يوقع القارئ والباحث في إرباك علمي وحيرة في تفسير تناقض المواقف. إن كثيرين (وبخاصةً السياسيين المتحزبين العصبويين) يتهيبون من تدوين مواقفهم وإذا كان بعضهم دوّن مواقفه، إلا أنها لم تنشر بسبب القمع المادي والمعنوي الذي كان سائداً طيلة الحقبة التي اعقبت زمن الثورة الثرية. لكن وبعد سقوط النظام السابق تم نشر الكثير من الاراء المؤيدة لقاسم.. وقد وظفنا، في هذه الطبعة الثانية، بعضها لاجل رسم اللوحة التراجيدية لوقائع الانقلاب الامريكي / البريطاني .

ويمكنني أن أقسم المصادر إلى مستويين هما:

---

42 - د. فالح عبد الجبار، الانتفاضة العراقية بين النسيان والذاكرة، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 295 تموز /آب 2000، ص 95

المصادر الرئيسية:

وهي المصادر التي كان أصحابها من شهود الوقائع أو المساهمين العمليين في إسقاط نظام الحكم، أو من الكتاب الذين تابعوا بجدية، من منطلقاتهم الفكرية /الحزبية الخاصة، موضوع دراستنا. ويمكن أن أخص بالذكر المصادر التالية:

1 - د. علي كريم سعيد، عراق 8 شباط، من حوار المفاهيم إلى حوار الدم، مراجعات في ذاكرة طالب شبيب؛

2 - هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، تجربتي في حزب البعث العراقي؛

3 - العميد المتقاعد خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز في سبعة أجزاء؛

4 - احمد فوزي في كتبه: ثورة 14 رمضان؛ عبد الكريم قاسم وساعاته الأخيرة؛ وأين الحقيقة في مصرع عبد الكريم قاسم؛

5 - أوريل دان، العراق في عهد قاسم؛

6 - جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم آراء وخواطر 1958 - 1963؛

7- بعض الدراسات والنشرات التي أصدرها الحزب الشيوعي العراقي وبعض الكتب الوثائقية حول الموضوع.

ويعتبر الكتابان الأولان، من الكتب المهمة الأرأسية التي ساهمت في الكشف عن جزء من خفايا الانقلاب والقوى التي ساهمت فيه ومدى تناقضاتها، كما أماطا اللثام عن كثير من الحقائق المتعلقة بموضوع مصرع الزعيم قاسم، وحقيقة ما جرى داخل الإذاعة ظهر اليوم التاسع من شباط 1963 وأشار مؤلفاهما، بعد فوات الأوان، إلى عبثية الصراع الذي ساهما فيه، كأفراد وأحزاب، ضد سلطة الزعيم عبد الكريم قاسم، حتى إنهما اعترفا بهزيمة مشروعهما السياسي والفكري والحزبي، وأشارا إلى ارتباط بعض عناصر الانقلاب بـ: (الرجعية) المحلية والقوى الخارجية التي أوصلتهم إلى الحكم والأخرى التي أخرجتهم منه، وتلك التحالفات السياسية

الداخلية التي لا تلتقي معهم في الأهداف والطموح، التي أوصلت العراق إلى ما هو عليه الآن من دمار وخراب.

في الوقت ذاته لابد من القول إن التبريرية واللا علمية واللا موضوعية غطت مساحات واسعة من مضامينهما، بالإضافة إلى ابتعادهما، في مفاصل عديدة، عن الروح المنطقية العلمية وعن الصلة التاريخية بالأحداث، وما يكتنفهما من نظرات حزبية ضيقة لوقائع لا تحتمل هذا الضيق، سواءً الفكري أو السياسي. وقد حاولا، بكثير من الجهد العابث، التخفيف من مسئوليتهما الأخلاقية والقانونية إزاء الخروقات المحرمة التي ارتكبت.

كما انهما حاولا إلقاء العبء الأساسي على أصحابهم العسكريين، من الحزبيين واللاحزبيين، والقوى السياسية الأخرى. أما لغتهما فقد كانت (وكرية) بحق وبكل ما تحمل من سلبية، عصبوية/حزبوية ضيقة بكل ما تحمل الكلمة من معنى، بعيدة عن اللغة السياسية الحضارية، رغم انكشاف كثير من الحقائق لهم.

مع كل ذلك فإنهما، يمثلان إضافة (عراقية) جديدة للتجارب التي سبق أن خرج بها ممن جاؤوا قبلهم مثل: منيف الرزاز؛ جلال السيد؛ سامي الجندي ومطاع الصفدي وغيرهم من الرعيل الأول والثاني لقادة البعث. لقد جاء هذان الكتابان، بالإضافة إلى كتابات حسن العلوي، وإلى حد ما الممارسات السياسية لفؤاد الركابي وأخيراً، وليس آخراً، خالد علي الصالح بمثابة كسر لحاجز الصمت لبعثيي العراق عن تجاربهم وطبيعة مشروعهم، ومآل ما مارسوه آنذاك. وستتسع هذه الظاهرة بقدر أكبر عندما تتراخى أنشوطة الإرهاب السائد حالياً عن رقبة حرية التعبير وتفتح الملفات السرية لتلك المرحلة. وهذا ما برهنت عليه بعض الكتابات الخجولة أو/و الخائفة التي نشرت ما بعد سقوط النظام السابق، ، أو تلك الوثائق الرسمية البعثية التي نُشرت في الآونة الأخيرة.

وهنا لابد من التنويه بالإضافات والتعليقات التي كتبها د. علي كريم سعيد على هامش مراجعاته لذكريات طالب شبيب، التي صححت وكشفت عن كثير من زوايا التبرير والخطأ المقصود وغير المقصود، التي سردها شبيب ذاته وتلك التي لم يفصح

عنها، والتي كشفها (رفيقه في المسؤولية الجرمية، حازم جواد في مذكراته المنوه عنها سابقا)ً. أستطيع الجزم أن الحقائق التي جمعها صديقنا الزميل الراحل د. علي كريم سعيد وتلك التي تكدست لديه من خبرته وعمله السياسي مع حزب البعث العراقي، هي من الأهمية، بحيث تستطيع إنارة العديد من المناطق المظلمة التي لا يُسمح البحث فيها، ناهيك عن نشرها، وكشف المزيد من خفايا وقائع الانقلاب وشخوصه والقوى المستترة. كما أتوقع أنه كان لهاجس التهديد الذي تعرض له، كما أخبرني، إن لم يكن لاحتمال وقوعه، دور في عدم إماطته اللثام عن تلك الوقائع المخفية ضمن الدائرة الحزبية الضيقة وعن الجرائم السياسية التي ارتكبت آنذاك وماهية دور العامل الدولي في الانقلاب.

المصادر الثانوية:

إن الميزة الجامعة لهذا المستوى من المصادر، رغم أهمية بعضها، هو أنها ترسم أبعاد اللوحة التراجيدية لوقائع إعدام الحياة لعبد الكريم قاسم ومسرى جريان الانقلاب.. علماً بأن اغلبها كُتب ضمن جغرافية القمع، منذ رحيل سلطة الجمهورية الأولى، وبالتالي حملت انعكاساته سواءً في الموضوعية والدقة أو في المضمون والجوهر. لذا رأينا أن العديد منها كان وصفياً متمنطقاً بالتبجح ولغة المنتصر، مُسترخصاً العقل والذاكرة الحية ومقترناً بالشتيمة الرخيصة والمفردة البذيئة. مع ذلك استخدمناها باحتراس لكونها تحدد خلفية الوقائع وظرفها الرسمي، ومن ثم قمنا بتحليلها وإعادة مكوناتها على ضوء المصادر الأخرى واجتهادنا.

ضمن هذا المستوى من المصادر، اعتمدنا على مذكرات بعضٍ من السياسيين، من مختلف الانتماءات الفكرية، والعسكريين الذين كانوا على تماس مباشر أو غير مباشر بالموضوع وتبعاته من أمثال: **صبحي عبد الحميد؛ عبد الكريم فرحان؛ جاسم العزاوي؛ عبد الغني الراوي؛ إسماعيل العارف؛ عبد السلام محمد عارف؛ حردان التكريتي؛ أمين هويدي؛ نجم الدين السهروردي؛ قاسم الجنابي؛ فؤاد عارف؛ محسن حسين الحبيب؛ محسن الرفيعي، زكي خيري؛ توفيق السويدي؛ عبد اللطيف**

البغدادي ؛ محمود الدرة ؛ إياد سعيد ثابت ؛ ثمينة ناجي يوسف ؛ خالد علي الصالح ؛ فيصل حسون وفيصل حبيب الخيزران ؛ جرجيس فتح الله ؛ حسن العلوي وعبد اللطيف الشواف وغيرهم ممن سنذكره في طيات الدراسة.

كما كان بعضها ذات طابع أكاديمي و بحثي، رغم طابع الكثير منها ذات طابع تبريري غير موضوعي وخاصة تلك التي كتبت في بغداد القمع في زمن الجمهورية الثانية منها: صالح حسين الجبوري؛ ليث الزبيدي؛ محمد حسين الزبيدي؛ محمد علي كاظم؛ هادي حسن عليوي. **بالإضافة إلى كتب الأكاديميين الرصينين حنا بطاطو؛ مجيد خدوري؛ الزوجان بينروز؛ فرهاد إبراهيم؛ أوريل دان؛ الزوجان ماريون وبيتر سلكليت وعبد الفتاح بوتاني وغيرهم** [43]. كانت بعض من مصادر هذا المستوى نتفاً مبعثرة، مقالة كتبت في مجلة ما قبل مدة طويلة، أو فكرة طارئة قيلت عن الموضوع في محاضرة ما، أو رأي مشحون بظرف الحدث.

لم يسبق أن طرح الموضوع المبحوث بصورة منفردة بالسعة والمنهج الذي سرنا عليه، إذا استثنينا كتب احمد فوزي المشار إليها أعلاه رغم ما ينتابها من اللاعلمية واللا الموضوعية.. بل أن أغلبها كتب بصيغة الشتيمة أو في أحسن الأحوال السرد حسب. هذه الحالة وغيرها جعلتنا ندقق في المعلومة ونلهث وراء المصادر الميدانية إن جاز التعبير، للتحقق من الفكرة والواقعة، ونستفهم من الكم الوفير من السياسيين والكتاب عن كثير من الوقائع والأقوال، وصولا إلى الحقيقة التي نعتقد أنها موضوعية.

كما يوجد مصدر ثالث مهم جداً، كما أرى، يجب الإشارة إليه، وهو أن فكرة الكتاب كانت في البدء عبارة عن محاضرة أُلقيت في نادي 14 تموز الديمقراطي العراقي في ستوكهولم في السويد عام 1995، بعدها صدرت بصورة أولية في كراس نشرته جريدة (المجرشة) كملحق لعددها رقم 42، شباط 1997. ثم أعيد نشره في مجلة (الموسم)، التي تصدرها أكاديمية الكوفة في هولندا، في عددها الخاص بالزعيم عبد الكريم قاسم، رقم 32 لعام 1997 وكان الكراس بعنوان: **ليلة الصعود إلى سماء**

---

43 - للمزيد عن هذه الكتب راجع قائمة المصادر والمراجع في نهاية الكتاب.

الخلود، ثم ألقيته في اكثرمن منتدى وتجمع عراقي في السويد وخارجها. ومن خلال ذلك تجمعت لدي كثير من الملاحظات والأفكار التي زودني بها عدد ممن كانوا يحضرون، كان بعضها على درجة عالية من الأهمية والدقة المعرفية، إذ كان أصحابها إما شهوداً أو مناهضين أو مساهمين في يومي الانقلاب التاسع والثلاثين، ساعدتني في تصحيح وتوثيق العديد من النقاط الواردة في هذه الدراسة. هذا المصدر أطلق عليه الناقد المبدع ياسين النصير ب: " ... (اللسان الاجتماعي الثانوي) لسان العامة والمثقفين والكتاب والناس العاديين وصوت الرجل الصغير، يستطيع تكوين صورة واضحة عن التاريخ مغايرة لتلك الصورة التي تعكسها المدونات التي تدبلجها المؤسسات الرسمية عن مجريات التاريخ للدولة والمجتمع... ففي لغة بسطاء الناس وحياتهم تكمن الصورة الفعلية لحركة التاريخ والمجتمع... "[44].

جميع هذه المصادر، وكثير غيرها، استعنت بها واقتبست منها واستخدمت معطياتها بصورة نقدية، مؤيدة أو معارضة، نفياً أو تأكيدا، تشكيكاً أو استفهاما. وقد ثبت ذلك في الكتاب، رغم ما ينتابها من تناقض وتضارب، أحيانا في ذات المصدر الواحد، وهذا ناجم من طبيعة الموضوعة ذاتها ودرجة حساسيتها وعدم معرفة العديد من وقائعها ومجرياتها. ولقد ثبت جميع هذه المراجع والمصادر سواء في متن الكتاب أوفي نهايته، بغض النظرعن مدى أهميته وجديته.

وبعد الاحتلال الثالث (9 نيسان 2003-31كانون أول 2011) وسقوط أنظمة القمع الدموي.. صدر كم هائل من الكتب والمذكرات والدراسات الاكاديمية (من اطاريح ورسائل)، أغلبها المطلق، من أنصار التوجه العراقوي ذو النزعة الوطنية، رغم إختلافاتها الفكرية ونظراتها الفلسفية، وقد إستخدمتها، كما ذكرتها في مقدمة الطبعة الثانية، بكثافة عالية وكشفت وغيرت الكثير من الرؤى والقناعات، بل حتى أن البعض منها قد أكد استنتاجاتنا التي تبنيتها في سياق البحث عن شخصية قاسم برمتها. هذه الاضافات الكمية أدت إلى الوصول لتحولات نوعية في دراسة الظاهرة وخاصةً ما يتعلق بالدور البريطاني/الأمريكي في الإطاحة بنظام تموز وقاسم

44 - ياسين النصير ، شارع الرشيد، عين المدينة وناظم النص، ص. 8، دار المدى، دمشق 2003.

وإجهاض فكرة القرار السياسي/ الاقتصادي المستقل.. ونزعتهما العراقوية والتحررية في آنٍ واحد.

إني مدين إلى عدد لابأس به من الأصدقاء والزملاء الذين عاضدوا هذا العمل من خلال قراءتهم للنص أو تزويدي بمعلومات ومصادر أو مناقشة أفكار الكتاب وإبداء الآراء السديدة التي كان الكثير منها على ذلك المستوى من الدقة والمعرفة التي صوبت ليس المضمون وحده، بل حتى منهج البحث وطريقة العرض وتسلسله، أخص بالذكر كل من:

د. علي كريم سعيد؛ د. كاظم الموسوي؛ د. سلمان شمسه؛ السيد باقر إبراهيم الموسوي؛ د. بلقيس محمد جواد، د. صالح ياسر وإني مدين له على تصويبه طريقة منهج البحث في صيغته الأولى.

كما عاضدني آخرون في الحصول على المصادر العربية والوثائق الإنكليزية وترجمتها للغة العربية، أخص بالذكر الصديق العزيز عزام مكي لما أبداه من تجميع لبعض الوثائق المتعلقة بالموضوع. كما أشكر د. علي ثويني على تصميمه لغلاف الكتاب في طبعته الأولى.

في الوقت نفسه أقدم جزيل الشكر لتلك الشلة من الأصدقاء المقربين الذين كانت لمساهمتهم الشفوية ومناقشاتهم مجريات العمل وحثهم على إنجازه، والتي كانت بحق أحد أهم دوافع إكمال العمل، أخص منهم بالذكر:

الأديب عبد الغني الخليلي، الأديب كاظم السماوي، د. ثائر كريم إسماعيل، د. رياض عيسى غيدان رمزي، أحمد صفر، الباحث صاحب الربيعي، د. عبد الخالق حسين، د. علاء الدين الظاهر، د. عبد الوهاب رشيد، د. نجم الدين غلام، التشكيلي المبدع والكاتب فيصل لعيبي، الكاتب فرات المحسن، الصحفي طلال شاكر، عبد الكريم الربيعي، د. فالح الحمراني، الصحفي رشيد رشدي، د. شاخبزيان الباحث العلمي في معهد الاستشراق في موسكو ود. شاكر القيسي لمساعدته المادية في طبع الكتاب. وغيرهم من الكثرة الكثيرة من الأصدقاء الذين لا

أستطيع ذكر أسمائهم جميعاً، وبعضهم لم أذكر اسمه بناءً على طلبه.و كذلك لأولئك الذين قدموا المساعدة الجمة في الأمور الفنية للكومبيوتر، الأصدقاء: هاني نصر الله وجمال صفر وعلي الجوي وحبيبتي نادية الناصري.

العرفان بالجميل يفرض حضوره لأولئك الذين كانوا يتابعون العمل ويحثونني على إنجازه ويتراشقون معي بالفكرة وصواب التوجه، حتى أن بعضهم قدم لي مساعدة معرفية جمة تستحق الذكر. كذلك لتلك الجمهرة الصامتة من القراء الذين يتطلعون إلى إماطة اللثام عن حقيقة وماهية الزعيم عبد الكريم قاسم وقد عاضدوا العمل بكل تفان عبر المراسلات أو أثناء المناقشات العامة في المنتديات الثقافية أو عبر الأنترنيتت.

كما أقدم جزيل الشكر إلى السيدة Berggren Ninni مديرة مؤسسة (Latting - Kulturaktivietshus) السويدية في مدينة Gavle - يفلا، على المساعدة المادية واستنساخ كثير من المصادر والأبحاث.

إلى كل هؤلاء، إليهن وإليهم، أقدم أسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل لمساهمتهم بإنجاز العمل.

يبقى المؤلف مسؤولاً عن كل محتويات الكتاب ومضامينه. وسأكون شاكرا لكل من يضفي على هذا الجهد المتواضع رأيه وتصويبه وملاحظاته ونقده الموضوعي القاسي من أجل إعادة كتابة تاريخنا المعاصر بروح أكثر موضوعية وفهم وقائعه الحقيقية وتقييم ثورة 14 تموز وعبدالكريم قاسم.

الفصل الأول

من تاريخية الحركات الانقلابية

منذ تأسيس الدولة لغاية نهاية الجمهورية الأولى

1.1 في جذور الظاهرة.

2.1 مرحلة الثلاثينيات.

3.1 المرحلة التموزية القاسمية.

- مميزات الحركات الانقلابية في الجمهورية الأولى
- عبر المرحلة ودروسها

❖❖❖❖ { في التاريخ فقط تتمكن الأمة من وعي ذاتها وعياً تاماً} شوبنهور

❖❖❖❖ { من لم يقرأ التاريخ يدفع الثمن غالياً ويعيد التجربة مرة ثانية بمرارة}

فيلسوف يوناني

❖❖❖❖ {القوة تجذب دوماً الأفراد من ذوي الصفات الاخلاقية الدنيئة} أنشتاين

❖❖❖❖ { يعرف عقل الحاكم، قبل كل شيء، من الأفراد الذين يقربهم إليه}

ميكافيلي

❖❖❖❖ {إن جميع الثورات حتى وقتنا الحاضر تؤدي إلى إحلال طبقة معينة محل أخرى. لكن جميع الطبقات الحاكمة حتى الآن هي مجرد أقليات صغيرة مقارنة بالشعب الذي تحكمه. وهكذا يُطاح بالأقلية الحاكمة ويحل محلها في السيطرة على قوة الدولة أقلية أخرى، تعيد ترتيب مؤسسات الدولة بما يتلاءم مع مصالحها . وفي كل مرة كانت مجموعة الأقلية تدعو إلى تنظيم الحكم ليتفق مع درجة النمو الاقتصادي} ف. انجلز 1895}

❖❖❖❖ { إن تقاليد جميع الأجيال الغابرة تجثم كالكابوس على أدمغة الأحياء، وعندما يبدو هؤلاء منشغلين فقط في تحويل أنفسهم والاشياء المحيطة بهم، في خلق شيء لم يكن له وجود من قبل، عند ذلك بالضبط في فترة الازمات الثورية كهذه على وجه التحديد، نراهم يلجؤون في وجل وسحر إلى استحضار أرواح الماضي لتخدم مقاصدهم، ويستعيرون منها الاسماء والشعارات القتالية والازياء لكي يمثلوا مسرحية جديدة على مسرح التاريخ العالمي في هذا الرداء التنكري الذي اكتسى بجلال القدم وفي هذه اللغة المستعارة... [45]}.

كارل ماركس/ الثامن عشر من بروميير

---

45 - كارل ماركس، 18 بروميير لويس بونابارت، دار التقدم، موسكو، المختارات في 4 مجلدات.

1

1 - في جذور الظاهرة الانقلابية

من المعلوم أن " العنف قديم قدم الخليقة، وإن اللا عنف، أو الأسلوب المدني، أحدث عهداً. ونعرف أن كل الحضارات أبتكرت أقانيم تسوغ العنف وتسمو به إلى مرتبة الفضيلة، لكن الحضارات أبتدعت أيضاً أقانيم تحرّم العنف وتقيده بشرائط ومدونات قانونية، بل بمؤسسات حامية أيضاً. ونعرف أن هذه التحريمات تنتهك بإستمرار حتى من جانب حماة الوضع المدني ... "[46].

وتأسيساً على ذلك نرى منذ أحقاب طويلة، منذ زمن الحضارات الشاهقة الأولى مروراً بالكبوات الاحتلالية، كانت العديد من العوامل السببية تتفاعل فيما بينها جدلياً: التاريخية والطبيعية والاجتماعية والحضارية والسيكولوجية. وقد استمر تفاعل هذه العوامل عبر أزمنة طويلة من الاندماج والتلاقح المتبادل، لتتبلور بعض من نتائجها في بروز العديد من المظاهر السلوكية والنفسية والثقافية والأخلاقية. كان منها: **العنف والعنف المضاد، ليس باعتبارهما قدراً حتمياً، قدر كونهما يمثلان حالة اجتماعية، تبرز في المنعطفات الجذرية للتغيرات الاجتصادية/السياسية وتنموان في حالات التصادم والتناقض الاجتماعيين، مما ينتج عنهما اللااستقرار المصحوب في**

46- د. فالح عبد الجبار، في الأحوال والأهوال، المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف، ص. 15، الفرات، بيروت 2008.

الأغلب بالعنف المادي واللامادي، لتنضج وتبلور سلوكية اجتماعية /نفسية، وثقافة ذات نزعة عنفيه/انقلابية [47].

فالعنف، كصفة، تطورَ كعامل طبيعي في مخزون تصرفات بعض أنواع الحيوانات والإنسان، لأن ذلك (قد) يسهل عملية البقاء والتكييف مع البيئات الجديدة للمحيط ومستلزماته. بمعنى آخر، العنف هو نتاج للظروف المادية المحسوسة المحيطة بالواقع الاجتماعي، أكثر من كونه نتاجا للقدرية الغيبية أو الغريزة أو نتيجة جينات وراثية [48]. كما تتبناه مدرسة التحليل النفسي بشكلها التقليدي - الفرويدي، رغم "... أن كثير

---

47 - لقد رصدت مسألة العنف والعنف المضاد في تاريخية المجتمع العراقي، وتعتبر بالغة الحساسية والاثارة، وخاصةً في الظرف العنفي الذي تقوم به السلطة، وبعض الأطراف السياسية الضيقة الأفق والمصلحة، في الوقت الراهن، ولكونها تمس الذات الفردية والجمعية. وفي هذا السياق يناقش فاخر جاسم في كتابه: العقوبات الدولية وآفاق التطور الديمقراطي في العراق، موضوعة سبق أن طرحتها بصدد الحالة المرصودة وضرورة دراستها ببعديها التاريخي والمنطقي. وقلت أن لهذه الموضوعة ظروف مادية تنحصر في الابعاد الطبيعية والتاريخية والحضارية وكذلك، كنتيجة وسبب، ظرف نفسي يتكون في سياق العملية الاجتماعية للحياة. خرج زميلنا فاخر جاسم، وقبله د. عدنان عاكف ومحسن السراج، بقراءاتهم غير الجدلية لفكرتي الموضحة أعلاه، بالقول: يعتقد الناصري بأن [...العدوانية تأصلت عند العراقيين منذ عصور التاريخ الأولى للمجتمعات التي أقيمت على أرض الرافدين]، ص 76. إن رصد حالة العنف والعنف المضاد لا يكذبه التاريخ ولا المؤرخون، بل أرادويتنا الذاتوية. للمزيد راجع مقالتنا: العنف والهاجس العراقي، جريدة المؤتمر، العددان125و 126 تشرين الثاني/نوفمبر 1995. كذلك مقالة د. عدنان عاكف، العراقيون والعنف، جريدة طريق الشعب العدد1 أواسط ايلول 1994.

48 ـ يؤكد الكاتب سعد محمد رحيم رفضه لهذه الرؤية بالقول: "... يدّعي بعضهم أن النزوع إلى العنف عند الفرد العراقي مردّه إلى جينات موروثة، أو ما يشبهها، ما زالت تنتقل منذ أزمنة بائدة من جيل إلى جيل. وهذه الجينات، بحسب ذلك الادّعاء، هي المسؤولة عن استمرار تراجيديات العنف وتكرارها على مسرح التاريخ العراقي، وقد غدت جزءً عضوياً من السلوك العام ولا سبيل لوقف تأثيراته. وأعتقد أن هذا الكلام لا يستند إلى أية أدلة علمية، بل هو في الحقيقة هراء محض. وإذن علينا أن نفتش عن مسببات إنتاج العنف والإرهاب وموجِّهاتهما (عراقياً) في أنطقة أخرى ...." الهوية والنزوع إلى العنف، جريدة المدى في 2014/2/24.

من العلماء لا يؤمنون بالمفاهيم التقليدية والفرويدية للعنف الغريزي، إلا انه من غير الصحيح نفي أي دور للعوامل البيولوجية في العنف. هنالك دراسات أظهرت تأثير الوراثة على درجة اندفاع الفرد لممارسة الجريمة. مع ذلك فإن الافراد الذين توارثوا ميلاً قوياً نحو ممارسة الجريمة لم يكونوا دائماً في عالم الجريمة بل أظهروا ميلاً لممارسة الجريمة في ظروف اجتماعية خاصة فقط..."، فالعنف في الواقع هو، "... نتاج للتداخل المستمر والتفاعل بين المؤثرات الخارجية على الكائن وتلك الاستجابات التي يؤديها ذلك الكائن... وهذا يعني **أن البيئة تكون مندمجة بالحالة السيكولوجية**... وعندما نتعامل مع عملية تاريخية من هذا النوع، فإن نسبة الاستجابة النفسية التي يمكن أن تعزى للوراثة تكون غير واضحة بالتأكيد ..." . بمعنى آخر ليس من الدقة تفسير الظاهرة بعامل واحد، بل بجملة مركبة من العوامل التي تؤثر على العلاقة بين طرفي المعادلة: السلطة و الفرد، من جهة ، وبين السلطة والجماعة وكذلك بين الجماعة والجماعة.. في تجلياتها العامة.

لذا فـ ".. **أسباب الميل إلي العنف عديدة ومتنوعة، فبالإضافة إلى العوامل البيولوجية والبيئية، فإن أصول العنف، عند الإنسان تعود بدرجة كبيرة إلي تراثه الاجتماعي الثقافي والعلاقات التاريخية بين المجتمعات المختلفة وتطورها. فمعظم المجتمعات تقر بالعنف بدرجات مختلفة وتفرضه على أساس أنه ضروري**[49]..." لحياة المجتمع واستمرار تطوره. كما أنه في كثير من المنعطفات الحادة والانتقالات النوعية للمجتمعات يتجسد دوره في كونه (مولدة التاريخ). (التوكيد منا — الناصري).

وفي هذا الصدد يشير عالم الاجتماع د. علي الوردي إلى أن العلماء قد أختلفوا "... حيناً من الدهر في مسألة أيهما أهم في تكوين الشخصية البشرية: الوراثة أم المحيط. أو بعبارة أخرى العوامل البيولوجية أم العوامل الاجتماعية. لقد مال العلماء أول الأمر نحو التأكيد على العوامل البيولوجية، أما اليوم فقد أصبحوا يعيرون أهتماماً للعوامل

---

49 - د. محمد الربيعي، العنف والعدوان بين التأثيرات الاجتماعية والوراثية. جريدة الوفاق، الأعداد 262 - 264 في أبريل 1997.

الاجتماعية... "[50]. ويقول في محل آخر بعد عدة سنوات :" ... ليس هناك قوالب جاهزة في الشخصية، وهذا ما توصلت إليه أخيراً.. ففي الوراثة عوامل كثيرة لا تحصى، كما في البيئة عوامل لا تحصى، وتنشأ الشخصية من جراء تفاعل عوامل البيئة بعوامل الوراثة.. وهذا هو الذي جعل شخصيات البشر لا تتلاشى... "[51].

لكن عالم الاجتماع د. فالح عبد الجبار، لم يقتنع، كما يبدو، بهذا الرأي السيسيولوجي ذو (النتائج الهزيلة) حسب رأيه، إذ يقول: "...كلما أوغلنا في دروب البحث عن العنف إنتهينا إلى (الغرائز) أو (المجتمع). فكثرة من علماء الاجتماع والبيولوجيا تنتهي دوماً إلى هزال النتائج التي تقول أن العنف ينتمي إلى رد فعل (طبيعي) وإن العدوانية (انحراف غريزي) . وثمة فريق آخر من علماء الاجتماع والبيولوجيا يرون أن البشر لا يملكون أية (غرائز) وأن الإنسان يولد بمجموعة انعكاسات (reflexes) أساسية وإن الحاجات البيولوجية: الأغتذاء، الإرتواء، الجماع، الحفاظ على درجة حرارة الجسم (برد أو قيظ) ليست غرائز، بل حاجات، وإن طرق اشباعها متباينة- بتعبير آخر أنه لا وجود للغريزة بوصفها نمطاً من السلوك تقرره الجينات، بل أن الإشباع محدود ثقافياً وتتباين بتباين الثقافات..." [52].

بمعنى آخر علينا الاقرار بأن العنف لعب دوراً كبيراً في الصيرورة التاريخية ومسيرتها الارتقائية العامة، منذ أن بدأ الإنسان يعي ذاته ومنذ أن بدأت المجتمعات الإنسانية تعي كينونتها وتبلور أبعادها الطبقية.

لقد مثل العنف التعبير المادي لمقولة التناقض، وبخاصةً التناحري منه، باعتبار هذا التطور هو الدالة المنطقية لأوجهه، سواءً في أبعاده الاقتصادية أو السياسية. وقد أخذ هذا العنف، كأي ظاهرة اجتماعية، يتطور وتتنوع أساليبه وأدواته ودرجاته، المتوقفة

---

50 ـ راجع د. علي الوردي، شخصية الفرد العراقي، محاضرة منشورة في كتيب ، ص.14، تاريخ ومكان ودار النشر بلا..

51 - راجع، حميد المطبعي، علي الوردي يدافع عن نفسه، المكتبة العالمية، بغداد 1987.

52 - د. فالح عبد الجبار، في الأحوال والأهوال.ص.14، مصدر سابق.

جميعها على الظروف الحسية، التي بدورها تؤثر على مجمل العلاقات الاقتصادية في تفاعلاتها الجدلية مع البناء الفوقي الذي يناظره.

فالعنف ليس سوى الوسيلة وأن الغاية هي المنفعة، وبخاصةً الاقتصادية منها. وما دامت الغاية أكثر أساسية من الوسيلة المستخدمة للحصول عليها، فإن الجانب الاقتصادي من العلاقة أكثر أساسية في التاريخ من الجانب السياسي، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب علينا التركيز على أن العنف ليس مجرد فعل ارادة، بل يتطلب، وجود شروط مسبقة، حسية جدا قبل أن يتمكن من ممارسة فعاليته، أعني يتطلب أدوات أكثر اتقاناً منها، تتغلب على الأقل اتقاناً.. من هذه الزاوية يجب الاقرار بأن الدور الذي يلعبه العنف في التاريخ نتيجة التطور الاقتصادي الواضح، هو دور ثوري وأنه مولدة كل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد. سواء أكان هذا العنف مادي بحت أم معنوي، وأن استخدام أي منهما يتوقف على البعد الحضاري للمجتمع.

ويؤكد، في الوقت نفسه، عالم الاجتماع د. علي الوردي عند تناوله ظاهرة العنف. فيركز بالأساس على الجوانب الاجتماعية وطبيعة التركيبة الاجتماعية.. وقدم نظرة متكاملة نسبياً، استندت على ثلاثة فرضيات هي:

1 - ازدواجية الشخصية الإنسانية؛

2 - الصراع بين البداوة والحضارة؛

3 - التناشز الاجتماعي[53].

---

53 ـ إن هذه النظرة هي إحدى المحاولات العلمية لتفسير ما هو كائن وفق منهج علمي حدد أبعاده هو، والذي أنطلق فيه من وجود خصوصية للمجتمعات الشرقية ومنها (العراق)، مما أدى به إلى نفي وجود تشابه في ماهيات حراك المجتمعات الإنسانية.. لذا نراه ينطلق من نظرية ابن خلدون لتكوين علم اجتماع عربي ذات خصوصية واضحة. وبموقفه المنهجي هذا وقف الوردي ضد الاتجاه الآخر الذي يرى وجود سنن عامة وقانونيات لمسارات تطور المجتمعات من مراحل دنيا إلى مراحل عليا.

لكن لعالم الاجتماع د. فالح عبد الجبار، وجهة نظر اخرى تكمن في حالة الترابط الجدلي للعوامل المؤثرة في العنف، فيقول: " ... **لا وجود للبياض (العنف) بمعزل عن الأشياء البيضاء. وينبغي الانتقال من المحمول (البياض) إلى الحامل، إلى البنية الاجتماعية – الثقافية في مجرى تحولاتها وتواتراتها، وإن الأديان والمذاهب، والقوميات والأثنيات، والطبقات والجماعات، والقيم والأيديولوجية، هي سداة ولحمة هذه البنية، وهي في حالة من النشوء والتنوع والانشطار والتعدد والاصطدام. وإن هذا الإنشطار والتعدد والتحول والاختلاف، إنما يؤول مآلاً عنفياً في شروط شتى، لعل بالوسع الحديث عن وضع ثلاثي:**

ـ علاقة الفرد بالجماعة؛

ـ علاقة الجماعة بالدولة؛

ـ علاقة الدولة بالدولة.

وإن منابع الاختلاف (وهي منابع عنف) تخترق كل هذه المستويات الثلاثة، اختلاف اللغة أو الدين أو المذهب أو الجنس أو الثروة أو نظام القيم أو طرز العيش أو اللون (العرق) أو المهنة أو الجنس... ليست المشكلة في الاختلاف، بل في طريقة النظر إليه، وفي تأويله وفي حامله الاجتماعي بقيمه وعقله... "[54].

ومن جانب آخر تشير كثير من مدارس علم الاجتماع إلى أن ثنائية التنازع/التعاون هما من الصفات الطبيعية الملازمة للجنس البشري مقارنةً بالحيواني. ويتوقف التأثير الجدلي فيما بينهما على الوسطين الاجتماعي والطبيعي ببعديهما التاريخي ودرجة التطور الحضاري. بمعنى آخر إن [... صفة الاختلاف/التنازع، وصفة التعاون/التآلف، قائمتان لدى كل فرد... وتجد أن منطقهما في ثلاثة أمور **أولها**: الحاجات البشرية، المادية والمعنوية، اللانهائية؛ **أما ثانيهما**: الموارد البشرية، المادية

وأعتقد أن هذا المنهج، الذي اعتمده العالم الوردي، فيه كثير من الاجحاف عندما يركز على ضرورة إنتاج منهج بحث وتحليل خاص بكل مجتمع ويمكن أن يوجه ذات النقد إلى الاتجاه الآخر.

54 ـ د. فالح عبد الجبار، في الأحوال والأهوال، ص.15، مصدر سابق.

والمعنوية، المحدودة؛ **وثالثهما**: اختلاف العوامل الوراثية والبيئية المكونة لشخصية الفرد.

ومن هنا يواجه الإنسان باستمرار الخلاف مع غيره في الحياة اليومية. وهو أمام خيارين لحسم هذا النزاع: إما باستخدام العنف من منطلق إلغاء حق الآخر أو وجوده، أوالتعاون في محاولة لإيجاد نقطة وسطية مشتركة تلتقي عندها المصالح المتنافرة للأطراف المعينة. ومما يجدر ذكره، ان الحيوان يمارس العنف بطبيعته، ولكن من أجل حفظ وجوده فقط، أي في سياق القانون الطبيعي القائم على التنازع من أجل البقاء..."[55]. وهذه سمة [النظام الطبيعي في كل الحيوانات... أن النوع الواحد لا يأكل بعضه بعضاً، والإنسان يأكل الإنسان حرفياً ومجازاً ...] كما قال الكواكبي[56].

وإذا كانت هذه الخصائص العامة، تساهم بصورة مكثفة في بلورة الوعي الاجتماعي العام في تجلياته الأرأسية كالوعي: **السياسي، الحقوقي، الجمالي، الديني، والفلسفي، والعلمي**، فإن الخصائص الذاتية، الفردية و الجمعية، هي أيضاً تساهم جدلياً بدورها في التأثير على **السلوك والوعي الاجتماعيين**، في تجليات تحققهما العام، وفي حراكية صيرورتهما المتوائمة مع التغيرات الجذرية في الواقع المادي للمجتمع، طالما أن الوعي الاجتماعي للناس هو نتاج وجودهم الاجتماعي. [... بمعنى آخر إن إنتاج الأفكار والتمثلات والوعي، ترتبط قبل كل شيء وبصورة صحيحة بنشاط البشر المادي وتعاملهم المادي، إنه لغة الحياة الواقعية. لذلك يجب أن نبحث عن تفسير لجميع أنواع المنتجات النظرية وأشكال الوعي من دين وفلسفة وأخلاق، في المجتمع، أي أن نفسر الفكر من زاوية الممارسة المادية لا العكس...][57].

---

55 - د. عبد الوهاب رشيد، العراق المعاصر، دار المدى، دمشق 2002.

56 - مقتبس من بطاطو: ج. الثاني، ص 18. مصدر سابق.

57- مصطفى التواتي، التعبير الديني عن الصراع الاجتماعي في الاسلام، ص 15، دار الفارابي، بيروت 1986

وغالباً ما ينجم عن العنف الإستبداد، الذي هو "... ليس فكرة يمكن عزلها من مجمل نواحي الحياة الأخرى، كما أنه ليس مؤسسة منفصلة عما حوله من هيئات اجتماعية، وإنما هو نظام شامل يمتد إلى أنحاء الدولة كلها بحيث لا يستطيع ميدان من ميادين الحياة أن يكون بمنأى عن تأثيره، أنه فعل مؤثر. وبما أن الفكر مبدأ الفعل وراسم وسائله ومحدد غاياته، لذا كان طبيعياً أن يحاول الكواكبي معرفة نوع العلاقة التي تقوم بين الفكر وفعل الاستبداد... إنها ليست علاقة عارضة، بل هي علاقة صميمية بحيث لا يوجد إستبداد بدونها. إن الفكر ليس متأثراً بوضع سياسي معين، بل هو مؤثر أيضاً..." [58].

وبالإضافة إلى ما ذكر ولأجل [... فهم حالة الفكر (الدماغ) في كل عصر فحسب، ومن أجل تفسير أسباب سيادة هذه التعاليم وليس غيرها في عصر ما، يجب على المرء أن يتعرف على حالة الأدمغة في العصر السابق، وان يعرف التعاليم والاتجاهات التي سادت آنذاك. بغير ذلك لن نفهم الحالة الفكرية لعصر ما، حتى لو تعرفنا على خير وجه على اقتصاده...]. أي من الضروري مراعاة القوانين العامة للتأثير المتبادل بين الوجود والوعي الاجتماعيين، مع الأخذ بعين الاعتبار الاستقلالية النسبية للأخير، وتجليات استمرارية ارتقائها باعتبارها نتاجاً لجملة الظروف المؤثرة في صيرورة نشوئها وسيرورة تطورها. فإلى جانب الوسط الاجتماعي، بإنتاجه المادي والفكري الخاص به والمتطابق مع بنية تركيبته الاجتماعية، يؤثر الوسطان، الطبيعي والتاريخي.. يؤدي كل ذلك إلى إمكانية تفسير معتقدات وأوضاع وعي الناس والكتلة الأوسع منها. بخاصة إذا علمنا بأن [... فوق الأشكال المختلفة وفوق شروط الوجود الاجتماعي، تنتصب بنية فوقية كاملة من المشاعر والأوهام وطرز التفكير والتطلعات الحياتية المختلفة. إن الطبقة بأسرها تخلق وتصوغ هذه المشاعر والأوهام وطرز التفكير والتطلعات الحياتية من أساسها المادي والعلاقات الاجتماعية المطابقة لها... [59]].

---

58 ـ د، محمد جمال طحان، علاقة الإستبداد- دراسة في فكر الكواكبي، مجلة النهج، العدد 67، صيف 2002، دمشق.

59 - كارل ماركس، الثامن عشر من برومير، مصدر سابق.

في الوقت ذاته يجب التوكيد، بصورة خاصة، على ماهية وطبيعة المرحلة التاريخية، لأن الوعي الاجتماعي يختلف باختلاف مرحلة التطور التاريخي، ويتطور بالتناظر معها مكتسباً سماته من سماتها العامة. **ففي مجتمع العبيد، مثلاً، كان الوعي ذا طبيعة ميثولوجية (اسطورية)، في حين كان في مجتمع الإقطاع، في علاقته بالعالم، دينياً، وأما الوعي السائد في المجتمعات الرأسمالية فهو ذو طبيعة صنميه.** هذه الأنماط الثلاثة للوعي تؤكد العام أكثر من الخاص، فهي تصنع وعياً وهمياً زائفاً لا يختلف في بنيته إلا بالمظهر الخارجي فحسب وسيكون أكثر تشوهاً في المجتمعات المُتخَلفة ذات الأنماط الاقتصادية المتعددة ذات الطبيعة الانتقالية، حيث يقترن الديني بالميثولوجي وكلاهما بالصنمي، مما يكبح من جانب آخر، أهمية الوعي الاجتماعي كقوة دافعة نتيجة هذا التداخل المتعدد الأبعاد.

لذا لابد من لزوميات حتى يتحول الوعي إلى قوة دافعة للتغير، منها: [... **إن تكون الجماهير مهتمة وواعية ونشطة وفعالة ومصممة ومستقلة...**]، وإلا، لا في هذا المجال ولا في سواه، يتم صنع أي شيء، خاصةً في المجتمعات التي تسودها علاقات ما قبل الرأسمالية ذات الطابع الانتقالي، المقترنة، كصفة مستنبطة وملازمة، بعدم وجود الطبقات في هكذا مجتمعات. وفي أحسن الاحوال انعدام تبلورها وتداخل علاقاتها في الوقت نفسه.

إذ [... **إن الاقتصاد في المجتمعات ما قبل الرأسمالية لم يكن قد وصل بعد إلى مستوى (الكائن لذاته) ومن أجل ذلك فإن الوعي الطبقي لم يكن قادراً بسبب من طبيعته ذاتها، لا على الظهور بمظهر واضح، ولا على التأثير بوعي في الحوادث التاريخية. إن الشيء الواضح في هذه المجتمعات ليس انقسامها إلى طبقات بل إلى (عصبات) بالمعنى الواسع للكلمة (قبيلة، جماعات حرفية ومهنية... الخ) ومن ثم فإن الوعي بالانتماء إلى إحدى هذه العصبات كان وحده السائد، إن الوعي العصبي باعتباره عاملاً تاريخياً ملموساً يخفي ويقنع الوعي الطبقي ويمنعه حتى من اظهار نفسه...**[60]] .

---

60 - مصطفى لتواتي، مصدر سابق، ص 47.

تندرج موضوعات كهذه، في صلب اهتمام أكثر من علم. فهي تندرج في علم الاجتماع مثل ما تندرج مع العلوم الفلسفية والسياسية والاقتصادية والنفسية وغيرها من العلوم التي تدرس الإنسان ككائن اجتماعي.

من هذا المنطلق يتحتم علينا دراسة الظاهرة الانقلابية / العنفية ببعديها التاريخي والعياني في الوقت نفسه، بغية تفسير أسباب استمراريتها وقوة حضورها في الوعي السياسي العراقي، وكذلك اكتشاف طرق التغلب عليها واجتثاثها، ومعرفة دور الماضي (القديم) في التأثير على الحاضر (الجديد)، انطلاقا من مضمون الفكرة الشائعة : [الأموات يمسكون بتلابيب الأحياء]، سواء أكان هؤلاء الأموات، بشراً أو منظومة قيم، أفكارا أو معتقدات، تُكون جزءاً من بنية البناء الفوقي [61].

ومن هذا المنطلق فإن [...**تقاليد جميع الأجيال الغابرة تجثم كالكابوس على أدمغة الأحياء، وعندما يبدو هؤلاء منشغلين فقط في تحويل أنفسهم والاشياء المحيطة بهم، في خلق شيء لم يكن له وجود من قبل، عند ذلك بالضبط في فترة الازمات الثورية كهذه على وجه التحديد، نراهم يلجؤون في وجل وسحر إلى استحضار أرواح الماضي لتخدم مقاصدهم، ويستعيرون منها الاسماء والشعارات القتالية والازياء لكي يمثلوا مسرحية جديدة على مسرح التاريخ العالمي في هذا الرداء التنكري الذي اكتسى بجلال القدم وفي هذه اللغة المستعارة...**[62]].

سنحاول دراسة جذور الظاهرة الانقلابية في العراق الحديث، ضمن الرؤيا التاريخية الملموسة في سياق ارتقائها، ومعرفة ماهية دورها الفعلي وتأثيراتها عبر حركة

---

61 - **يُقصد بالبناء الفوقي:** بصورة مختصرة، كل العلاقات، ما عدا العلاقات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والفكرية وقيمها ومؤسساتها، والافكار التي تتضمن الاراءا لسياسية والقانونية والاخلاقية والجمالية والدينية والفلسفية والتي تمثل تجليات الوعي الاجتماعي، ومن حيث طبيعتها الزمنية فهي تشمل ثلاثة منظومات: ما يعكسه جدليا واقع البناء التحتي؛ و ما تبقى من قيم المرحلة السابقة؛ و ما تتضمنه من أفكار استشفافية للمرحلة المستقبلية، وتتجلى هذه الاشكال بصورة مباشرة أوغير مباشرة.

62 - كارل ماركس، 18 برومير، ص. 138، مصدر سابق.

التكوين. لقد آلت، كما نتصور، جملة الظروف الموضوعية والذاتية، ببعديهما السسيولوجي والتاريخي، وموروثاتهما الثقافية منذ الحضارات الأولى، مرورا بكبوات الفترات المظلمة وصولاً إلى مطلع القرن المنصرم وما نجم عنها، من شيوع لثقافة انقلابية، فكرا وممارسة، تعمقت أبعادها على الأخص في فترات الاحتلال العثماني الطويلة ومن ثم البريطاني، حتى اتخذت طابعا نسقياً منذ تأسيس الدولة العراقية في العشرينات من القرن الماضي، عززتها المنطلقات الفكرية والسياسية لمثلث الحكم: (بريطانيا، متمثلة بسلطة الانتداب أو السفارة، العرش ورئاسة الوزارة) [63].

آلت كل هذه الظروف وغيرها إلى شيوع ثقافة انقلابية عنفية. فكرا متبنى وممارسة عملية، لدى قوى الحكم. تعمقت أبعادها في سياقات بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها، عندما فرضت سيطرتها المركزية وأمنت تطبيق مسارات قراراتها، عبر العنف المادي واللامادي[64]، والتي عززت أسسها جملة الظروف والشروط

---

63 - اختلف الباحثون العراقيون حول طبيعة القوى التي سيطرت إبان المرحلة الملكية. فمنهم من رأى أنها متمركزة في يد واحدة بينما يحددها البعض بوحدانية بريطانيا؛ والبعض الآخر بشخص نوري السعيد، خاصة بعد الاحتلال الثاني(1941- 1947)، في حين يرى فريق ثالث أنها كانت متمركزة بيد عبد الإله، وفريق رابع ينسبها إلي الثنائي الوصي/ السعيد؛ وهناك من يعتقد بوجود أربعة قوى هي العرش والوزارة وبريطانيا ومجلس الآمة (مجلسي النواب والأعيان). في حين نعتقد أنها كانت متمركزة من الناحية الآرأسية في مثلث الحكم وبريطانيا - عبر سلطة الانتداب لغاية الاستقلال 1932، وعبر سفارتها بعد ذلك، ثم مؤسسة العرش وأخيرا السلطة التنفيذية - رئاسة الوزارة. مع وجود قوى أخرى تلعب دورا غير قليل في التأثير على قرار الدولة المركزي منها: المؤسسة الإقطاعية، مجلس الأمة، قوى المعارضة والشارع السياسي وأخيراً المؤسسة الدينية.

64 - [...تبرز الدولة الحديثة بادئ الأمر وسط مجتمع تقليدي متشظي Segmented أي يفتقد إلى الركنين الأساسيين لمقومات المجتمع المدني: السوق الرأسمالي الحديث، والمنظمات الاجتماعية المعبرة عن شتى القوى والعناصر المؤلفة له. إن الدولة، هنا، أقوى من أي جزء منفرد في المجتمع / إلا أنها ضعيفة إزاءه ككل. وإن تشظي المجتمع القديم نفسه يجعله عصياً على الحكم، أي يجعل قيام دولة - مركزية (قومية) متعذرا دون دمج integration العناصر المتنافرة للمجتمع في القوام الجديد. هذا هو حال العراق في العشرينات والخمسينات] د. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، ص 185 مركز ابن خلدون، القاهرة1995. وقد قامت الدولة

الاجتماعية للوجود المادي، التي سادت آنذاك وما قبلها، ويمكن إجمالها بصورة مكثفة بالعوامل التالية:

أولاً:

طبيعة الواقع المادي للتركيبة الاقتصادية وما يناظرها وما يستنبط منها من منظومة قيم ثقافية وموروثات سيسيولوجية ودينية بأبعادهما التاريخية التي سادت المجتمع العراقي بخاصةً منذ الاحتلال العثماني على وجه الخصوص؛ كذلك طبيعة التكوين الاجتماعي وتشظي مكوناته وتنافر مصالح تعدديته الأثنيه/ الدينية/المذهبية، في ظل سيادة العلاقات الانتاجية ما قبل الرأسمالية والمستندة إلى الاستغلال المشترك لوسيلة الإنتاج الرئيسية (الأرض). هذا الواقع المادي أفرز بناءً فوقياً يتناظر وإياه، سواءً في العلاقات والقيم أو في المؤسسات الاجتماعية. كانت ترجمتها العملية بروز دور متميز لمؤسسة القبيلة وتفرعاتها وقيمها وأعرافها، حتى أصبحت وحدة شبه مكتفية اقتصاديا ذات نفوذ سياسي محدود بجغرافية تواجدها وحجم قوتها وسعة تحالفاتها، لها قدرتها وقوتها العسكرية الخاصة بها. هذا الوضع اقترن بالتدفق المستمر للمؤثرات الاجتماعية للبداوة (بالمفهوم الواسع لابن خلدون)، ومنظومة قيمها من رجولة وثأر؛ عصبية وتطرف؛ الغزو والغلبة؛ التراتبية الاجتماعية والسلطة الأبوية والزعامة الفردية..الخ وما ينتابها من سمات الاحتراب الدائم.

تنظر جملة هذه الظروف والقيم، إلى القوة، وخاصةً المادية منها، باعتبارها أداة أرأسية: إما لحل إشكاليات الحياة وديمومة البقاء فيها، سواء للذات الفردية أو الجمعية؛ وإما لرد عنف السلطة ودرء مظالمها، بغض النظر عن ماهيات شكلها، كذلك القبائل الغازية ونهبها. لقد أثرت هذه القيم البيئية والاجتماعية والحضارية في نفسية وسلوكية الفرد الاجتماعية والذاتية ووسمتها بخصائصها وأمست ميلا واضحا في مكوناته السلوكية.

العراقية على خلفية مجتمع متشظي، مما جعلها (مضطرة) إلى احتكار وسائل العنف (المادي وغير المادي) التي تنظم وظائفها.

وقد تعززت هذه القيم العنفية بالتناظر المستنبط من قيم الموروثات الدينية الإسلامية ونظمها الفلسفية وابعادها الإيمانية، التي انطلقت بدورها من تبجيل القوة كأداة تحقيق وبلوغ المرامي الدنيوية للاسلام السياسي، جسدها بصورة مُثلى نظرتها إلى تقديس الجهاد/ المجاهد، والذي احتل مرتبة إيمانية متقدمة في منظومة قيمها [65].

إن جوهر الجهاد ومضمونه العملي يتمحور في العنف المادي واللامادي. بخاصة إذا علمنا أن الإسلام السياسي لا يفصل بين الوظيفتين الدينية والدنيوية وبالنتيجة المدنية والعسكرية، بمعنى آخر إن موقف الإسلام من السلطة السياسية والعسكرية ليس موقفاً سلبياً، بل هو موقف صريح وحازم. فمنظومة القيم الدينية غالباً ما تقترن بالقوة والنصر والفوز.

كما يضفي الدين الإسلامي، من الناحية السياسية، على مؤسسات العنف المنظم (الجيش) الهيبة والسلطان، بل وحتى القداسة. وهذا ما تدلل عليه تاريخية الإسلام السياسي. بالرغم من أن النظرية السياسية للاسلام، في العصر الحديث على الأقل، لم تعتمد على مبدأ الارغام والفرض والقهر فحسب، في نشر سلطته وتعاليمه، بل بالقوة (السيف) والإيمان(المصحف). وقد جسدت ذلك الآية القرآنية { لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي} . لكن التطبيقات الدنيوية للدولة الاسلامية بعد مرحلة

65- تنطلق فكرتنا من جملة الاحاديث والسيرة النبوية التي يترجمها عمليا الحديث النبوي الشهير {من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الأيمان} . وغيرها من الأحاديث والآيات القرآنية المحفزة على ذلك. ويشير هاني السباعي، مدير مركز المقريزي للدراسات التاريخية بلندن إلى أن : " ... المسألة ليست دعوه فقط ، لأن هناك 220 آية في القرآن الكريم تحض على القتال والجهاد، وإذا كانت المسألة دعوة فقط ، فإن هذا يعني دع قيصر ما لقيصر وما لله لله، وأضاف إن الإسلام جاء بسيف ومصحف وهو من عقيدة الإسلام ومن الأدبيات الأولى للجماعات الجهادية..." . بخاصةً بعد إتخاذ الدين لأغراض سياسية وأسلمته. بمعنى تحول الدين عن حقيقته بضغط من مشيئة أناس أرادوا الإستئثار بالسلطة السياسية لأنفسهم. راجع جريدة الشرق الأوسط ، لندن في 2003/12/5.

الرسول، جسدت عملياً استخدام القوة ضد خصومها وحتى إن كانوا مسلمين[66]، حتى أصبحت "... الممارسة الدينية لا تفرض على الشعوب مناهج ومواقف فحسب، بل كذلك وإلى حدٍ ما/ مأكلها وملبسها ومسكنها. إنها تضبط الجماهير وتعودها على نظام معين، بما لها من تأثير دائم لا محسوس. وقد أدركت الحكومات في جميع الأزمنة والعصور قيمة هذا الشرطي..."[67].

في الوقت ذاته لعب موقع العراق وحساسيته ككيان جيو - سياسي/اجتماعي، وسط مناطق ذات إمتداد حضاري، كان يمثل أحد مراكزها في بعض المراحل، ذات ديانات وقوميات واثنيات متعددة ومختلفة، متصارعة ومتناقضة الأهداف، جعل منه بوتقة انصهار وتفاعل تاريخي كبير جداً لها. هذا التلاقح ببعده الإيجابي، قد أثر في المكونات الثقافية/ النفسية للشخصية العراقية وعوامل تنوعها وتنازعها. لكنه في الوقت نفسه ابتلاها [... بتوترات واضطرابات نفسية واجتماعية ناتجة عن كثرة التبدلات السياسية والاجتياحات العسكرية والتفاعلات القومية والمذهبية شبه الدائمة. طبعا أن هذا العامل الجغرافي فيه الكثير من التفاصيل وعلى علاقة مباشرة بالعامل البيئي الداخلي من نهرين وتضاريس ومناخ، وهي أمور أثرت كثيراً وحددت طبيعة المجتمع العراقي وشخصيته ونفسيته وعقليته...[68]].

---

66 ـ للمزيد راجع: باقر ياسين، الاسباب التاريخية للنزعة الفردية والعنف الدموي في سلوك الفرد العراقي المعاصر، الحلقة الآولى، جريدة الزمان في 23 آذار 2001. كذلك مصطفى التواتي، مصدر سابق، أحمد عباس صالح، اليمين واليسار في الاسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1972، كذلك الباحث هادي العلوي، في السياسة الاسلامية، دار الطليعة بيروت 1974، ادونيس، الثابت والمتحول ج. 1و2، دار العودة بيروت 1983، بيلايف، العرب والاسلام والخلافة العربية، ترجمة أنيس فريحة، الدار المتحدة، بيروت وغيرها من الكتب التاريخية.

67 - د. محمد جمال طحان، علاقة الإستبداد، ص.29، مصدر سابق.

68 - سليم مطر، النزعة الاستشراقية العنصرية في فكر الحداثة: علي الوردي وبداوة المجتمع العراقي، دراسة نشرت على حلقات في جريدة الزمان، في الاعداد610- 615، لندن 2000.

وتأسيسا على ما ذكر، نستطيع القول إن هذه الظروف مثلت تربة خصبة لانتشار المضامين الجوهرية لمفهوم عامل القوة ومظاهر تحققه وثقافته وما يستنبط منها، وقد عززتها أيضاً:

ثانـــياً:

ماهية قوى الاحتلال، على كل مسارات تاريخية وادي الرافدين وخاصة تلك التي غزته منذ منتصف القرن الثالث عشر (المرحلة المظلمة)، ولغاية الاستقلال 1932، **وما رافقها من حروب الجميع ضد الجميع**[69]، وما نجم عنها من تمركز وتركز السلطة المقترنة بنزعة استبدادية شمولية متكررة طال كل المكونات المادية واللامادية للمجتمع، وبخاصة تدمير القوى المنتجة وانحلال المؤسسات الاجتصادية وبالتالي تحطيم مقومات التحضر والارتقاء. كما كان من نتائجه إفساح المجال للقبلية بالعودة القوية في ثنائية صراعها مع الحضارة المدينية (نسبةً للمدينة)، والعود القهقرى إلى المجتمعات العشائرية المتشظية، بعد ما زادها عمقا توقف الزمن الحضاري للمدن، وازدياد العنف والعنف المضاد المتبادل بين القوى المحلية والقوات الغازية، خاصة منذ بدء الاحتلال العثماني بقيمه الفكرية والاجتماعية، حيث كان الاستبداد الشامل قرينها والاجتثاث المادي وسلتها، مما عزز فكرة وثقافة القوة والانقلاب. وتصاعدت وتائرها أثناء ممارسته للحكم وإدارة المجتمع والتي اتسمت بالخشونة والاستعلاء، بالبطش والتدمير. وقد تجلى على الأخص أثناء حل النزاعات المتكررة بين السلطتين المركزية (اسطنبول) والمحلية وولاتها في بغداد. إذ غالباً ما كان يتم تبديل الولاة تارةً

69 - ويرسم الكاتب والروائي فاضل العزاوي رؤيته لهذه الحالة بالقول "... في الحقيقة أن جذر العنف تمتد عميقاً داخل التاريخ العراقي. فرغم إن أولى الشرائع والقوانين في تاريخ البشرية، قد ظهرت في بلاد ما بين النهرين، فإن هذه البلاد تعرضت مرات كثيرة إلى الغزو الخارجي والنهب والسلب والقتل الجماعي، حيث كان السادة الجدد يقضون على السادة القدامى بأكثر الطرق بشاعة. أما عامة الناس فكانت تعبر عن ولائها للسادة الجدد بالتطرف في الإنتقام من سادتها القدامى حتى لا تعرض نفسها للضرر... وفي ظل الهيمنة العثمانية تحول العراق إلى رماد ومسخت روح الناس الذين تعلموا الاحتيال على زمانهم للبقاء على قيد الحياة، وأصبح العنف الوحشي شريكهم في حياتهم اليومية...". الروح الحية، جيل الستينيات في العراق، ص. 39، دار المدى، دمشق 1997.

بالقوة العسكرية والعنف، وتارة أخرى بالخديعة والحصار بعد أن وهنت مركزية الدولة منذ مطلع القرن التاسع عشر.

ضمن هذا المنطق ومضمون صيرورته، لابد أيضاً من الإشارة إلى الصراع العثماني/ الفارسي وحروبهما المستمرة للسيطرة على العراق وخيراته، وما نجم عنها من تدمير لمقومات التحضر المادي والتراكم المعرفي وتطور الذات الجمعية والفردية وتفشي الفوضى والتشظي الاجتماعي وما ترتب عنها من ردود أفعال وتأثيرات سيكولوجية /اجتماعية وتقهقر حضاري، انعكست هي الأخرى في المفاهيم الثقافية وتركيبة قيم ممارسة الإنتاج الاجتماعي[70]. كل ما ذكر أعلاه، كنتائج ومسببات، عززت مكانة استخدام مبدأ القوة، كوسيلة سهلة لإدارة الحياة الاجتصادية/ السياسية، وأفرزت ثقافة انقلابية، عمقها أكثر فأكثر:

ثالـــثاً:

واقع وممارسات الاحتلال البريطاني العنفية، وما لعبته من دور عند تثبيت احتلالها وانتدابها لكيان الدولة الجديدة، وما رافقها من قمع ووحشية، مقترنة بروح الغطرسة الاستعمارية ونظرتها الاوربية الاستعلائية، لواقع المجتمع ولجملة الانتفاضات الشعبية منذ انتفاضة النجف الأولى 1918 والحركات الكردية التي قادها الشيخ محمود الحفيد، مروراً بثورة العشرين وانتهاءً بجملة الحركات الفلاحية التي سادت عراق عشرينات القرن الماضي ولحين الاستقلال (1932)، وقد بلغت في حدود 130 حالة

---

70 - للمزيد راجع: - باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق دار الكنوزالادبية، بيروت 1999؛ - د. علي الوردي لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث الطبعة الثانية لندن؛ - عباس العزاوي، العراق بين احتلالين؛ - لونكريك، اربعة قرون من تاريخ العراق، كذلك كتابه، العراق الحديث 1900 - 1950. ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي، دار الفجر، بغداد 1988.

تم إخمادها بالأساس بواسطة طيران قوى الاحتلال والجيش العراقي الوليد وقوات الليفي[71].

كما ساهمت بريطانيا في تعزيز الثقافة الانقلابية عندما انتقت وساندت فئة الضباط العراقيين (أخصائيون محترفون للعنف) في الجيش العثماني وسلمتهم مقدرات إدارة الدولة الوليدة ومفاصلها الرئيسية، ليشكلوا أحد العناصر الارأسية لقاعدة الحكم الجديد[72]. واعتمدت هذه الفئة، مع بقية أضلاع مثلث الحكم، على استخدام العنف، المادي وغير المادي، بصورة تعسفية ومبالغ به، باعتبارها الأسلوب الأسهل والأمثل لحل معضلات الحياة العملية التي كانت تنتصب أمامهم منذ انبثاق الدولة المركزية. وقد اتخذوا من تسلطية الدولة الاتاتوركية التركية الحديثة نموذجا أعلى يحتذى به ومن الانقلابية العسكرية (التركية والإيرانية) مثالاً لكيفية بسط سيطرتهم ونفوذهم على المنافذ المركزية للحكم ومسارات قراراته.

لقد لعب هؤلاء الضباط دوراً أرأسياً في ترسيخ هذه المفاهيم منذ أن ركزوا وثبتوا سيطرتهم على الحكم عند تكوين الدولة الحديثة في مطلع العشرينيات، ومن ثم مركزوها في أيديهم في الثلاثينيات عندما أصبحوا يمثلون النواة المركزية للنخبة السياسية وذلك منذ:

71- راجع د. وليد الاعظمي، انتفاضة رشيد عالي الكيلاني والحرب العراقية البريطانية، ص 21، دار واسط بغداد 1986.

72- أرى أن الدولة العراقية قد استندت [...عند نشؤها على المكونات الارأسية لكل من: 1 - قوى الاحتلال الاجنبي والكادر الاداري المرافق له، 2 - القوى الاجتماعية المحلية المتكونة من أ _ المدينية وتشمل الاشراف والعوائل الارستقراطية القديمة والتجار والملاكين، ب - الريفية وتتمثل بمجموعة القبائل والعشائر ومنظومة قيمها وأعرافها، ج - الدينية وخاصة الاسلامية واليهودية؛ 3 - الارث المعنوي للملك المستورد ومجموعة الضباط العراقيين في الجيش العثماني...]. للمزيد راجع كتابنا، الجيش والسلطة في العراق الملكي، الفصل الثاني، دار الحصاد دمشق 2000. وكذلك الطبعة الثانية المزيدة والمنقحة، دائرة الشؤون الثقافية، بغداد 2005.

- خروجهم المباشر من ثكناتهم، التي لم يعودوا اليها لحد الاحتلال الثالث (2003- 2011)، لقمع الانتفاضات المحلية وبخاصة العشائرية في البدء، ومن ثم الاستحواذ على السلطة وسيطرتهم التامة عليها، وكان الانقلاب الأول (بكر صدقي 1936) وما تلاه من انقلابات، الترجمة العملية لها.

- تحكمهم بالسلطة التنفيذية، والى حد كبير نسبياً برئاسة السلطة التشريعية. حتى بات مكوث الوزارات في الحكم مرهوناً بموافقتهم ورضى قياداتهم المباشرة، وخاصة إلى نهاية الأربعينيات أو بصورة غير المباشرة في الخمسينيات.

لقد عمل هؤلاء الضباط، وبخاصة الشريفيين[73] منهم، على عسكرة الحياة الاجتماعية و السياسية وحتى الثقافية، منذ بداية تكوين الدولة، وتجلت بصورة أكثر وضوحاً منذ أواسط الثلاثينيات. واستمروا في أداء هذا الدور من خلال نخبتهم العسكرية الحاكمة لغاية ثورة 14 تموز.

---

73 - الضباط الشريفيون، مقولة تطلق على الضباط العراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني ومن ثم العربي الذي كونه البريطانيون بالتعاون مع الشريف حسين ضد الدولة العثمانية بقيادة الملك فيصل الاول، وكانوا عماد مملكته في سوريا قبل طرد الفرنسيين له منها، وعاد بعضهم للوطن قبيل تعينه من قبل البريطانيين في مؤتمر القاهرة عام 1921، كما عادت الأغلبية منهم بعد تعيينه ملكاً على العراق، وبلغ عددهم في حدود 522 ضابطا من مختلف الرتب. للمزيد راجع المصدر السابق، للمؤلف، حيث يمكن التعرف على أدوارهم في الدولة العراقية وأسمائهم ورتبهم بصورة أكثر تفصيلا.

ومن نافلة القول إنه ظهرت "... نزعة لدى كبار الضباط الموالين لبريطانيا، بحسب توصيف تقرير بريطاني لاحق، إلى إحداث تغييرات سياسية، واستولت عليهم قناعات راسخة في دورهم الاستثنائي بوصفهم القوة المهيمنة في مؤسسة الدولة، بعدما خيب السياسيون المدنيون القابضون على زمام السلطة ، أملهم في حكم وتوجيه المجتمع. ومن هنا أصبح دور الجيش في الحياة السياسية العامة، أكثر تأثيراً في حسم الصراع السياسي ..." مستل من د. طارق العقيلي، بريطانيا ولعبة ، ص.52، مصدر سابق.

في الوقت ذاته لعبت نخبة الحكم السياسية من المدنيين، دورها في غرس الثقافة الانقلابية والعنفية، بالأخص من خلال سماحهم "... لحلفائها من الضباط الشريفيين أن يؤدوا دورهم في حركات الفرات الأوسط عام 1936، الذين لم يتوانوا عن قيادة مؤسستهم العسكرية لاقتحام السياسة من باب القوة وفرض السيطر على المناوئين للسطة أو المختلفين معها في الرأي..."[74]. كذلك عندما خلت ممارسات نخبة الحكم السياسية/الاجتصادية من فعل الإدارة الديمقراطي والتداول السلمي للسلطة، وكبحت حتى ذلك الهامش الصغير الذي تضمنه القانون الأساسي (الدستور) من حريات وممارسات اجتماعية ضمن القوانين التي سنتها، وبالتالي لم تراكم الخبرات المشتقة من هذه الممارسة الفعلية ولم تطور الآلية البرلمانية، مما أغلق منطقياً، منافذ التغيير السلمي وتداول السلطة بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية.

إن صغر الحجم الكمي لهذه النخبة الحاكمة، العسكرية منها والمدنية، وضيق قاعدتها الاجتماعية والسياسية، وعدم تمثيلها لكل المكونات الاجتماعية/الدينية/الإثنية، جعلها تعتمد في بقائها في الحكم وتداوله فيما بينها، على العنف المادي بالاساس ومؤسساته المنظمة، طالما لا تستطيع فرض ذاتها بالطرق البرلمانية الديمقراطية. علماً بأن نخبة الحكم (وأقصد بها هنا تحديدا الوزراء) كانت ضيقة العدد بحيث لم تزيد عن 166 وزيراً[75]، طيلة المرحلة الملكية، عززوا مواقفهم بجملة من الوسائل كانت القوة أهمها.

هذه الحالة الموضوعية والذاتية وفرت أرضية خصبة لنمو ثقافة العنف وممارساته، دللت عليها حالات الصراع التي يوضحها تاريخ الاستخدام المكثف للعنف لحل

---

74 - د. طارق العقيلي ، المصدر السابق ، ذات الصفحة.

75 - حول هذه الظاهرة ، راجع كتابنا ، الجيش والسلطة ، مصدرسابق.

النزاع والصراع ومعادلاتهما وما استنبط منهما، سواءً بين كتل نخب الحكم السياسية أو/و بينها (كأقلية) وبين القوى الاجتماعية الأخرى (الأكثرية الشعبية).

ومما ساعد أيضاً على بلورة الثقافة الانقلابية والعنفية وإنتشارهما، هو كون مثلث الحكم أنطلق، منذ تكوين الدولة، من فكرة رئيسية شكلها منطقي/تبريري، ومضمونها الجوهري يعبد الطريق نحو الاستبداد وثقافة الانقلاب والقوة. وماهية الفكرة تكمن في أن المجتمع العراقي يتكون من مكونات اجتماعية/مذهبية/اثنيه متعددة ذات مستويات حضارية تطورية متباينة، لذا توجب استخدام العنف لضرورات الحكم وفرض مسار قراراته المركزية لتعزيز هيبة ودور السلطة التنفيذية التحكمى على حساب السلطتين التشريعية الرقابية و القضائية إلى حد ما.

هذه الفكرة مهدت الطريق إلى هيمنة الوزارة (السلطة التنفيذية) على مجمل النظام السياسي وآلية الحكم ومركزته بيدها دون رقيب أو حسيب. ومبرر ذلك، كما ادعوا، أن وجود سلطة تنفيذية قوية أقدر على تنفيذ برامجها التنموية، عندما تكون بعيدة عن الرقابة الفعالة للسلطة التشريعية والمنظمات السياسية، وتحصر في يدها القرار المركزي وتحقق تنفيذ مساراته بالقوة. هذه القرينة ملازمة لإدارة الدولة ذات القاعدة الاجتماعية الضيقة، على تعدد أشكالها، وقد عبر عن جوهر هذه الفكرة عضو النخبة السياسية المخضرم توفيق السويدي عندما قيم عمل وزارته الأولى (04/24/1929- 1929/09/18) بالقول:

[... لكن القول بالإصلاح لا يكفي إذا لم تدعمه القوة، وقد توفرت هذه القوة لمصطفى اتاتورك، (المثال المحتذى به لأغلب أعضاء نخبة الحكم الملكية - الناصري) ولم تتوفر لي في حينها، فبقيت أُمني النفس بالآمال وأعللها بالأقوال المزوقة دون جدوى... [76]]. كان هذا المضمون يمثل جوهر طبيعة الحكم وتطلعات نخبته السياسية. وعندما كانت تعوزهم القوة يلجأون إلى التآمر والدسائس والفتن والتحريض الفئوي. إن التذرع بالقوة والطغيان لآجل تحقيق تقدم، هو ذريعة مرفوضة ،لأن

---

76 - توفيق السويدي، مذكراتي، نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، ص 15. ط، الثانية، دار الحكمة، لندن 1999.

الإستبداد —يقتل اية فكرة جمالية مهما كانت، من جهة كما أنه من جهة أخرى "... يعلم أول ما يعلم، التبعية التي لا يمكنها أبداً أن تحقق أي تقدم على أي صعيد، إن من يرضى بالتبعية يبقى عليها ولا يستطيع بالتالي إحراز أي إبداع الذي من غير وجوده لا يمكن التشدق بأي تطور ممكن... "[77].

بمعنى أخر كانت نخبة الحكم الملكي، وخاصة المحوريون منهم، ونظرا لإفتقاد نظام حكمهم [... للضوابط المؤسساتية أي لانتقال السلطة بشكل اعتيادي متفق عليه من حاكم إلى حاكم ومن جماعة إلى جماعة، أو من فئة حاكمة إلى فئة حاكمة. ولذلك يلجأ أطراف النزاع على الدوام إلى حله لمصلحتها بالعنف أو ما تيسر من وسائل: التآمر، وبالاغتيال، وبالتمرد، .وبالغزو، وبالحرب الأهلية...[78]].

رابعـــاً:

لعبت منظومة السياسة التعليمية والتربوية، التي خطتها حكومات المرحلة الملكية ذات النزوع القومي، وعلى الأخص منذ الثلاثينيات، دورها في ترسيخ ثقافة العنف والانقلاب، من خلال برامج ومناهج التعليم الرسمي، الخالية من المضامين الاجتماعية والبعيدة عن الواقع المادي الملموس وآفق تطوره، بكل تضاريسه وأطياف مكوناته وامتداده العربي /الإسلامي. إذ استهدفت (عسكرة) الحياة الثقافية والتعليمية العامة، عبر غرسها للأفكار القومانية/الطائفية المتأثرة بالنزعة الهتلرية، والتي ساهمت في عدم تبلور وتعزيز الهوية الوطنية، بما حبذته من تبجيل للقوة بدلاً من الحوار، للعاطفة دون العقل.

77- د. محمد جمال طحان، الاستبداد، ص. 19، مصدر سابق.

78 - د. خلدون حسن النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، ص 118، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت1991.

هذا الوضع تزامن مع صعود الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في عراق الثلاثينيات، ومع ما كان يمارسه **مثقفو التيار القومي العروبي** من تهيئة الأجواء الثقافية المشبعة بروح القتال والافكار البسماركية والتي تتغنى بالماضي التليد الذي أصبح يكبل الحاضر. وما (نظام الفتوة) الذي طبقوه على كافة المراحل المدرسية واعداد المعلمين والمدارس المهنية في النصف الثاني من الثلاثينيات، إلا دليلاً على ذلك، إذ أقرنوا، على وفق هذا النظام، إلزامية التدريب العسكري مع المواد الدراسية، ووجوبية الانتماء لهذه المنظمة. حتى بلغ الأمر آنذاك أن يجمع رئيس أركان الجيش بيده وظيفة مديرالمعارف العام إضافةً لوظيفته في الوقت نفسه.

كما ساهموا في تأسيس النوادي والجمعيات المساندة لهذا التوجه منها (جمعية الجوال العربي[79]) التي كانت تدعو إلى تقوية القدرات العسكرية وحث الشبيبة على الانتماء للجيش، كذلك (نادي المثنى) الذي كان بمثابة الموجه الأيديولوجي لهذه النزعة التي دعت لجنته الإدارية **إلى صهر الإثنيات القومية في بوتقة الوطن الواحد وتكوينٍ الهوية الموحدة على أساس عروبي، من خلال الاعتماد على العنف (المادي خاصةً)، بغية التوجه نحو الأمة العربية.**

لقد... انطلق هؤلاء نحو العمل المباشر والمتوجه إلى الواقع السياسي المباشر. وإذا ما لجأ بعضهم إلى العنف، في مرحلة أولى، فما كان ذلك إلا **لاقتناعتهم أن العنف هو أحد الأسلحة الأشد مضاءً وقدرة على إيقاظ الجماهير وتوعيتها**، وأن الشعب، متى عرف الحقائق واستوعبها، فإن قدراته على الفعل والإنجاز لا حدود لها. هذا كان

---

79 - لقد أسس هذه الجمعية جماعة من المعلمين العرب والعراقيين منذ بدأ العام الدراسي 1929 - 1930في بغداد، وكان أبرز رموزها المدرس في الاعداية المركزية في بغداد والمستقدم عام 1924 من سوريا (الكبرى) درويش المقدادي، مدرس التاريخ العربي. كما شاركه في الجمعية ناجي معروف وسليم النعيمي وخالد الهاشمي ومزاحم الشابندر، أضافة إلى عدد زاد عن 130 عضواً. ثم انضمت الجمعية إلى نادي المثنى عام 1935 ذو النزعة القومية والذي أسسه عدد من الشخصيات القومية. للمزيد راجع، د. فاضل حسين: جمعية الجوال، كلية الآداب، المجلد 33، العدد 2 كانون أول 1982، ص 246 - 249.

اقتناعهم العميق...][80](التوكيد منا- الناصري) علماً بأن دعاة هذه الأفكار في تلك المرحلة أعتمدوا على فئتي المعلمين والطلاب في الشارع السياسي وعلى ضباط الجيش في مؤسسات الدولة.

تجلت هذه الأفكار بوضوح في دعوات مختلف أشخاص التيار القومي آنذاك، كان أحدهم سامي شوكت[81]، الذي دعى إلى تأسيس حزب باسم البعث القومي، الذي كان من أهدافه تبني **فكرة عسكرة التربية لأجل إقامة الوحدة العربية على أساس القوة**؛ والتأكيد على **دور القائد في هذه العملية دون جماهير الأمة**؛ على المثل الأعلى المبتغى دون الواقع المعاش؛ على تبجيل الماضي دون الترابط مع الحاضر وتغيّر الأزمان، ناهيك عن المستقبل ومآله.... الخ.

وهكذا تضافرت العديد من العوامل الكليانية:

الموضوعية والذاتية، السيسيولوجية والتاريخية، الطبيعية والحضارية، الدينية والسياسية، في التأثير على الوعي الاجتماعي. خاصةً عند اقتران هذه العوامل بالمحرمات الاجتماعية وتعمق الاستلاب والاغتراب، وشدة الجور وقسوة الظلم من قبل السلطة المستبدة ومزاجها النفعي. هذا الظرف يولد بالضرورة أرضية خصبة

---

80 - راجع حركة القوميين العرب، نشأتها وتطورها عبر وثائقها، 1951 - 1968، الكتاب الأول 1951 - 1961، الجزء الأول، تحرير هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، ص 19، مؤسسة الأبحاث العربية بيروت 2001.

81 - [... تقول باحثة أمريكية إن العراقيين استخدموا المدارس وسيلة لتحقيق هذا الهدف - زرع العقيدة القومية - . وكان الثلاثة الأساسيون في فترة1921 - 1941 هم ساطع الحصري وفاضل الجمالي وسامي شوكت... والظاهر أن المربين العراقيين أعجبوا بما قيل عن دور المعلم البروسي بأنه هو الذي كسب الحرب البروسية - الفرنسية في عام 1870 التي تحققت بها وحدة ألمانيا، وليس الضابط البروسي، وأن هؤلاء التربويين (العرب) تأثروا بأفكار فيخته في إلحاحه على دور التربية في تحقيق الوحدة القومية الألمانية...]. المصدر السابق، ص 41. لكننا نعتقد أن هؤلاء اعتمدوا على الضباط أكثر من الطلبة، في كل مراحل عراق القرن المنصرم طالما هم يمتلكون حق التصرف بوسائل التغيير المادي (الجيش) أما الطلبة فهم أداة مساعدة.

للعنف وثقافته وإعادة انتاجه بين فترة وأخرى. من هنا تظهر لنا قوة السمات الاجتماعية للعنف وطبيعتها المكتسبة من الواقع العياني المادي الملموس، أكثر من كونها سمات طبيعية في الفرد أو الجماعة.

وهكذا يُظهر لنا تاريخ العراق مدى عمق الإستبداد فيه بغض النظر عن أداته أو شكله، فيظهر دينياً تارةً وتارةً أخرى قبلياً- عصبوياً، في شكله الاقتصادي أو/و السياسي أو/و الفكري.. تبعاً للظروف الزمانية الحاضنة له والتربة المواتية.. فكان من أهم أسباب عرقلة الترقي وكبح صيرورة التطور.. وقاد المجتمع نحو التخلف.. وما حكومات الجمهورية الثانية (9 شباط 1963- 9 نيسان 2003) وخاصةً في عقودها الأخيرة، إلا نموذجا يستدل بها.

وهكذا [... تغلغل مزاج العنف هذا، تغلغلاً عميقاً في وجدان الناس إلى حد أننا بتنا نجده مرسوماً، خفيةً وجهرا، حتى على خطاب الفئات الداعية إلى نبذ العنف، أو التي هي ضحية مباشرة لهذا العنف. فالإرث والتقاليد الثقافية هي عملية اجتماعية وليست مزاجاً فردياً، وإن كان تجليها الظاهر فردياً دائماً. لذلك نجدها تنتقل من جيل إلى جيل ومن مكان إلى مكان بواسطة شرائط نقل غير مرئية، تبدو في أحيان كثيرة غير متصلة، لكنها ليست كذلك. فهي قد تاخذ في أحوال كثيرة تعبيرات مموهة، أو محولة أو حتى مناقضة لشكلها الأول، لكنها في النهاية تعود لتطابق أصلها في الغاية. وإذا كان الفرد البسيط يعبرعن تقاليده الثقافية بالسلوك الاجتماعي العفوي المباشر، فإن المثقف، خاصةً الأديب والفنان، يعبر بطرق مموهة، خادعة، عن دفائن اجتماعية، يحملها معه عبر الوسط التاريخي/الاجتماعي، ويعيد انتاجها بطريقة أوأخرى، بما لا يشبه الأصل. فسقوط المرء في فخ العداء القومي أو ثقافة العنف أو ثقافة التميز وقهر وإذلال الآخرين، لا يأتي دائماً من خلال تبني المرء تبنياً مباشراً، سواء بالإكراه أو طوعاً، لتلك المفاهيم. ولا يتم فقط أيضاً عن طريق السعي من أجل اتقاء شرور تلك المفاهيم بالتظاهر بقبولها ومسايرتها كرها ونفاقا. إن المناخ الثقافي

كوسط ناقل للموروثات الثقافية والاجتماعية يمكن أن يظهر حتى لدى معارضيه بطرق محورة... "[82]

يوضح التاريخ السياسي لعراق عشرينات وثلاثينيات القرن الماضي، ذلك الكم الوافر من ممارسات العنف من قبل الدولة الوليدة وقوى الاحتلال الأول، خاصة ذلك الذي نفذ في الأرياف[83]، "... ومما له دلالته هو أن السلطة قامت خلال المدة 1921-1932، وبمساندة القوة الجوية البريطانية، بإخماد حركات العشائر في 130 مرة ومناسبة مختلفة لعدم قدرة قواتها من المشاة وعدم كفايتها ولقليل خسائرها... "[84] وإزدادت وتائرها في الثلاثينيات و اتسمت بالوحشية البالغة التي أثارت حفيظة (حتى) العديد من أعضاء نخبة الحكم ذاتها. وكانت إحدى غائياتها إخضاع العشائر المتشظية إلى سلطة الدولة المركزية[85]، وجعلها إحدى مكونات القاعدة لاجتماعية للحكم، بعد تغيير الواقع الحقوقي للملكية الزراعية وجعلها بإسم رئيس العشيرة كملكية خاصة، التي تعني في الوقت نفسه تغيير مضمون علاقات الإنتاج التي أمست ذات طبيعة شبه إقطاعية بدلاً من الاستغلال المشترك.

---

82 - سلام عبود، ثقافة العنف في العراق، مصدر سابق، ص 176.

83- من خلال دراستي لعراق العهد الملكي أستطيع القول: شهدت أرياف العراق عمليات عسكرية/عنفية بالغة القسوة والوحشية، وكانت، رغم تداخلها الزمني، في البدء لكسر شوكة العشائر وابعادها عن التأثير على سلطة الدولة المركزية، وفي مرحلة لاحقة عند تطبيق قانوني تسوية الاراضي واللزمة، التي جوهرهما الاقرار بالاكراه (المادي والمعنوي) للملكية الفردية للاراضي الزراعية لشيخ العشيرة والملاكين الكبار (الغائبون) في المدن. من خلال التغير الحقوقي للملكية مؤسساً لنمط الانتاج شبه اقطاعي ذا سمات خاصة. وقد تعزز بتطبيق قانون دعاوي العشائر، الذي نظم العلاقات الاجتصادية في الريف بعيداً عن القانون المدني العام.

84 - د. عقيل الناصري، الجيش والسلطة، دفاعا عن 14 تموز، ص. 165، ط.2.مصدر سابق.

85 - حول هذا الموضوع راجع للمزيد: تاريخ الوزارات العراقية، الاجزاء 3 -4؛ كذلك عبد الكريم الازري مشكلة الحكم في العراق، لندن 1991؛ كذلك ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894 -1974، وغيرها.

تمت هذه الصيرورة بواسطة التشريعات (عنف لامادي) التي سُنت ونظمت الواقع الجديد، ونفذت بواسطة مؤسسات العنف المادي المنظم (المؤسسة العسكرية والأمنية). هذه العمليات العسكرية تكثفت في الثلاثينيات، وكان من نتائجها بروز دور المؤسسة العسكرية وضباطها، وبخاصة الشريفيين منهم، في الحياة السياسية بحيث أصبحوا يمثلون النواة المركزية لنخبة الحكم. وقد تجلى ذلك من خلال سيطرتهم على المناصب الأرأسية في الدولة، سواءً رئاسة الوزارة أو/و وزارات القوة (الدفاع، الخارجية، الداخلية والمالية)، كذلك رئاسة مجلسي الأمة (الأعيان والنواب)[86] .

وتأسيسا على ما ذكر أعلاه، تفاعلت جملة الظروف الموضوعية والذاتية للمجتمع العراقي وسيسيولجية ثقافته، ولتكوين الدولة العراقية ومكوناتها الجيو - سياسية، والسلطة وقاعدتها الاجتماعية وقيمها الحضارية بأبعادها التاريخية، فأنجبت وليدها الشرعي الاستبداد بكل أشكاله وثقافاته، وإن تباينت سماته من مرحلة إلى أخرى وتعددت ذرائعه، حيث باتت السلطة شبه مطلقة، إن لم تكن في الكثير من الأحيان، مطلقة ذات صفة شمولية.

في الوقت نفسه كانت السلطة حكراً على مجموعة من الأفراد من عوائل الحكم[87] (في حدود 50 - 60 عائلة) تحكمت في المصائر الاقتصادية والسياسية، وصادرت حريات المجتمع والتزمت العنف مع تنظيماته: بحجة أن الشعب العراقي متخلف في وعيه السياسي وتكوينه الاجتماعي/الاثني، لذا لم يسمح بإطلاق الحريات الدستورية، أسوة بتلك البلدان التي اقتبست منها الدستور والنظم القانونية الحديثة. لقد بلغ التعسف بنخب الحكم إلى مصادرة حتى الحدود الدنيا من الحرية التي سنها الدستور

86 - حول هذه الظاهرة وتحليلها أحصائياً، راجع كتابنا، الجيش والسلطة، ف.5، مصدر سابق.

87- لقد عبر عن هذه الحالة العامة بصورة تهكمِيَّة المندوب الخاص للرئيس روزفلت الذي زار العراق عام 1942 وصرح [... وقد علمت أن كل وزير تقريباً تولى في وقت ما، كل وزارة في الحكومة...] مما حدى بأحد أعضاء النخبة السياسية إلى التبرير بالقول [...أنت ترى عندما لا تجد بين يديك إلا أعداداً قليلة من ورق اللعب، تضطر إلى خلطه مراراً...]، راجع عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج.6، ص 93، ط.الرابعة، بيروت 1974.

الذي أقرته. وكان العنف يتزايد كلما ارتفعت وتيرة المطالب الشعبية حول حقوقها الدستورية والتحرر من سلطان الدولة وجبروتها والخلاص من الاستلاب.

وعلى ضوء ما ذكر فقد خلقت هذه العوامل، وغيرها، مناخاً مواتيا للعنف، بحيث أصبح جزءاً من الصورة السياسية في العراق[88]. [... فالمشاكل الطائفية وحالات الفقر والتخلف، كانت تسلك سبيل إيضاح وجودها الواقعي دون أن تقدم جوابا تاما. إن تيارا خفياً من تيارات الرأي العام كان يتخلل الطبقة الكبرى السفلى من الشعب خارج إطار سياسة القوة. إذ كان من السهولة بمكان تعبئة مئات الألوف لأتفه الذرائع، هذه الألوف هي عنصر إقلال وتململ دائم مستعدة لتفجير اضطرابات عنيفة كانت تتمخض بمجازر جماعية أكثر من مرة. مناخ العنف هذا أطمع تلك الزمر الطامحة إلى السلطة، وكان سبباً في عدد من الاغتيالات السياسية والقانونية يفوق ما وقع مثله في أي بلد عربي يساوي العراق في التقدم الاجتماعي...[89]].

---

88 - يسلط باقر ياسين، في كتابه، تاريخ العنف الدموي في العراق، الضوء على العديد من محطات العنف الدموي وتاريخ وقوعها على مدى تاريخية وادي الرافدين خلال حقبته الطويلة التي تمتد إلى عمر خمسة الاف سنة، محللاً إياها كدوافع وأسباب وما أحدثته من ظواهر مؤثرة في تجليات الوعي الاجتماعي العام.. حتى أصبح العنف وما يشتق منه (سمة!!) ملازمة لتاريخية الفرد العراقي، كما توصل اليها المؤلف ويعتقد به. مصدر سابق.

89 - أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ترجمة جرجيس فتح الله، الجزء الأول، ص 18، دار نبز، ستوكهولم 1989. بمعنى آخر ومن النظرة الفلسفية لعلم الاجتماع يبدو "... أن العف لا يوجد بذاته وأنه كبياض افلاطون، ليس سوى الأشياء البيضاء، يوجد في تجلياته المتعددة داخل النسيج التاريخي المعقد. لا يقال العنف بحرفه دائماً... لكنه قائم دائماً في تصادم الأنماط الثقافية، في صعود الثقافات الدنيا على حساب العليا وفي ازدواجهما، في انشاطر المعرفة وفي انخلاع الحرفي ورجل الدين وفي انهيار التخيل الديني، وفي زوال اللغة المقدسة والزمن المقدس وفي انتشار الثقافة الدنيا مع دفق النازحين إلى المدن وبواسطة الميديا واكتسابها وجوداً جديداً متصلاً بالتدوين وطابعاً جديداً متمثلاً باليوتوبيات وحركات الاحتجاج ضد الثقافة المعاصرة، وفي تزامن الثقافات ..." وبالتالي "**... أن العنف الذي يتغير مفهومه كل مرة حاضر عند كل افتراق وانشطار وأزدواج وتزامن، وهذه فيما نعلم تستوعب العلاقات كلها...**". مستل من مقدمة عباس بيضون لكتاب فالح عبد الجبار، في الأحوال والأهوال، ص. 7، مصدر سابق.

يتضح من العرض أعلاه أن سلسلة المسببات عديدة، وإذا كان المرء ميالاً إلى أن ينسب العنف والفكرة الانقلابية، ولو جزئياً على الأقل، إلى تأثيرات عقائدية فحسب، فعليه لزوم تفسير كذلك كيف نشأت هذه العقائد وما هي مضامينها التي تستحث العنف، ولماذا تأثرت عقول الناس، أو أكثريتها على الأقل، بها وكيف نفسر العنف القبلي أو/و العرقي، أو حتى بين الأحياء والعوائل، أو ما قامت به الدولة العراقية الوليدة منذ بواكير التأسيس من استخدام مكثف له بواسطة مؤسسات عنفية منظمة؟

إن تحديد العنف بعامل واحد أو قلة من العوامل، سيكون بعيداً عن الدقة العلمية والموضوعية، طالما أن العنف هو صيرورة اجتماعية/ تاريخية /بيئية تخضع للظرف المادي المحسوس. ولذا رأينا في بعض مفاصل الزمن الحديث أن بعض القوى (السياسية أو الاجتماعية) وجدت نفسها متورطة في سلسلة معقدة من الأسباب التي لم تحركها هي نفسها فحسب، بل جملة الظروف المادية المؤثرة ببعدها التاريخي، مما جعلها بعيدة عن سيطرة القوى التي أشعلتها أو خارجة عن قدراتها كقوى أحادية.

يتضح، من الناحيتين النظرية والعملية لتجارب البلدان، وخاصةً في العالم الثالث، أن التغيرات الجذرية العميقة لا يمكن حدوثها إلا من خلال قوتين أساسيتين هما :

أولاً. قوى العنف المادي المنظم (المؤسسة العسكرية على وجه الخصوص) ؛

ثانياً. الجماهير الشعبية.

ونظراً للواقع الموضوعي والذاتي الذي يسود مجتمعات هذه الدول على صعد عديدة مثل :

1 - التركيبة الاقتصادية الاجتماعية وعلاقاتها، وهلامية حدودها، وتعددية أنماطها ؛

2 - درجة نضوج وتطور المجتمع والإرث التاريخي / السيسيولوجي لتكون الدولة ؛

3 - مدى تاريخية وجود الفعالية العضوية لمؤسسات المجتمع المدني ودرجة استقلاليتها ؛

4 - نضج العوامل الذاتية (التنظيمية، الوعي الاجتماعي العام، البعد الحضاري... الخ) للجماهير الشعبية ؛

5 - أهمية جغرافية المكان، الجيو/ سياسي والطبيعي، للدولة وعلاقاتها مع المراكز الدولية والإقليمية ؛

6 - مدى تطور مؤسسات العنف المادي (الجيش وقوى الأمن الداخلي) وتاريخية وكيفية نشوئها.

كل هذه العوامل الأساسية وما يتفرع منها ويستنبط عنها قد أسهمت إلى حد كبير، في فسح المجال للجيوش في أن تلعب الدور الرئيسي في عملية التغيير في هذه البلدان، (وكأنها) قوانين حتمية أو ضرورة تاريخية. أو يبدو وكأنه استمرارية تاريخية لحكم العسكر المتحكمين بوسائل العنف المادي.

كانت بلدان (الشرق الأوسط) أكثر مناطق العالم عرضة للغزو العسكري عبر تاريخها الطويل. وقد أوضحت مفاصله الزمنية أن أغلب دول المنطقة، إن لم يكن معظمها، قامت نتيجة للفتوحات الحربية، والتي عززها الموروث الديني والثقافة التقليدية اللذان يضفيان على المحارب/المجاهد/ المقاتل هيبة اجتماعية وشرعية دينية.

وهكذا أفرزت ظروف الاحتلال الأول (1914-1932) وما اعقبه من تغييرات في البنى الاجتصادية وما أملته ثورة العشرين من ظروف جديدة ومن أولوياتها كان: تأسيس الدولة العراقية الحديثة وتكوين مؤسساتها العنفية، وواقع العراق آنذاك والصراعات الاجتماعية /الاثنية، بروز الظاهرة العسكرية وفكرها الانقلابي وممارسته منذ استقلال العراق الشكلي عام 1932، بغض النظر عن شكل تحققها (العلني أو المستتر) أو مضامينها وضرورتها. كان انقلاب بكر صدقي، هو الأول لها في المشرق العربي، الوليد الطبيعي لهذه الثقافات التي تأثرت إلى حد التماثل مع ما كان سائداً في تركيا وإيران آنذاك. خاصةً إذا علمنا إن أغلب، إن لم يكن كل،

الضباط الذين ساهموا أو دعموا الحركات الانقلابية في الثلاثينيات هم من خريجي المدرسة العسكرية العثمانية والمتأثرين بقيمها وأساليبها. ساندتهم في الوقت نفسه قوى مثقفة لم تخرج عن هذا الإطار من النواحي الأيديولوجية والممارسة السياسية والتطلع نحو وحدة التكوين الداخلي أو/و الوحدة العربية من خلال القوة.

يوضح تاريخ العراق السياسي الحديث عمق الظاهرة العسكرياتية، وما يستنبط منها من قيم ومفاهيم ثقافية ونظرات فلسفية سياسية، التي يمكن تأرختها منذ تأسيس الدولة عام 1921. وذلك عندما سلمت قوى الاحتلال البريطاني إلى الضباط الذين حاربوا معها، ضمن (الجيش العربي) ضد تركيا العثمانية، مقدرات الدولة الجديدة، بعد أن استوردت له ملكاً. وتسللوا إلى مفاصلها الأرأسية، ومارسوا أشكالاً عنفية، متباينة من حيث الشدة، أثرت على ماهية سير القرار المركزي للدولة ناهيك عنها بالذات.

هذه الممارسة الضاغطة بين أطراف مثلث الحكم، قبل الاستقلال، لم ترتق إلى شكل انقلاب عسكري مكشوف أو مستتر أو حتى التلويح به. وذلك بسبب طبيعة الانتداب وإشرافه على كل أجهزة الدولة الفاقدة لقدرتها الاستقلالية في التصرف، وما أوكله الانتداب من مهام للمؤسسة العسكرية ذاتها، المتخلفة كماً ونوعاً، مهام تمحورت حول قمع الانتفاضات الداخلية والقضاء على بؤر التوتر وإخضاع العشائر المتشظية لسلطة الدولة الوليدة. أي بمعنى عدم نضج الظروف الموضوعية والذاتية لمساهمة المؤسسة العسكرية في التدخل المباشر لحل خلافات الواقع المادي والسياسي لحكومات عراق عشرينيات القرن المنصرم.

وعوضاً عن ذلك كانت ممارسات النخبة السياسية، وخاصة ذوي الأصول العسكرية، تأخذ أبعاداً (تآمرية) ضد هذه الشخصية أو تلك، ضد هذا التيار أو تلك المجموعة، تارةً بالتهديد العلني أو المبطن، وأخرى بالقوة أو التلويح بها، وثالثةً بالنفي (الخارجي أو الداخلي) أو الحبس الاحترازي. وفي حالات، وإن كانت نادرة، استخدم الإغتيال كوسيلة لإسكات الشخصيات المعارضة القوية، كما جرى بالنسبة

إلى توفيق الخالدي[90] في شباط 1925، والذي يعتبر أول اغتيال سياسي في العراق المعاصر.

هذا الشكل من النزعة التآمرية، كبديل للانقلابية العسكرية، قد استخدمته النخبة السياسية كشكل ومضمون، بعد فشل حركة مايس عام 1941[91]. عندما اتفقت كتل النخبة السياسية الحاكمة على عدم إشراك الجيش في حل خلافاتها وصراعاتها الأنوية، بل إنها بلغت حالة كانت محترزة جداً في إشراكه حتى في قمع الانتفاضات الشعبية، وإن استخدمته مضطرةً، فيأتي بعد تفاقم الحالة وعجز قوى الأمن الداخلي من السيطرة على الوضع.

تُمكن القراءة المتأنية والواعية والحية لتاريخ العراق الحديث، من رصد مرحلتين زمنيتين عجت فيهما وتكاثفت الحركات الانقلابية، الظاهرة والمستترة، وكذلك المحاولات المكتشفة قبل الشروع في تنفيذها، خلال النصف الأول من القرن الماضي، وهما:

1 - مرحلة الثلاثينيات: من 1936.10.29 إلى 1941.06.01 والتي أمدها 1671 يوما.

---

90 - يذكر عبد الرزاق الحسني أن أصابع الاتهام في هذه القضية **توجهت إلى كل من نوري السعيد وجعفر العسكري، وخلفهما الملك فيصل الأول.** وأشار إلى أن دوافع الاغتيال تكمن في كون الخالدي شخصية فذة وذي كفاءة نادرة، وتخوف خصومه من قرب توليه الوزارة واحتمالات تمهيده إلى قيام حكم جمهوري، راجع تاريخ الوزارات ج. 1، ص 179، مصدر سابق.

ويؤكد هذا الاتهام حنا بطاطو استناداً إلى الوزير محسن شلاش الذي قال: [... **باستطاعة نوري أن يرتب بسهولة اغتيال أي من معارضيه، كما فعل في حالة توفيق الخالدي...**]، بطاطو، مصدر سابق، الجزء الأول، ص370.

91 - يسلط توفيق السويدي في مذكراته على العديد من الحالات التآمرية والكيفيات الكيدية التي كانت تُسقط فيها الوزارات. كذلك يحلل سليم الحسيني في كتابه رؤوساء العراق 1920- 1958، دار الحكمة لندن 1992، هذه الوضعية وخصائص رؤوساء الوزارات وكيف كانت تحاك المؤامرات ضد بعضهم البعض.

2 - المرحلة التموزية/ القاسمية : من 1958.07.14 إلى 1963.02.09 والتي أمدها 1666 يوما.

تتقارب المرحلتان من الناحية الزمنية تقريباً، لكنهما، في الوقت نفسه تختلفان بصورة كبيرة من حيث كثافة حضور الظاهرة الانقلابية وفعلها، إذ بلغ عددها في المرحلة الأولى 7 انقلابات، في حين بلغت في المرحلة الثانية 39 محاولة معلن عنها رسمياً. بمعنى كانت هناك محاولة كل 238 يوماً بالنسبة للثلاثينيات، في وقت كانت هناك محاولة كل 43 يوماً بالنسبة للمرحلة التموزية/ القاسمية..

كما يكمن الاختلاف بين المرحلتين ليس في الجانب الكمي فحسب، بل إنما في :

- **نوعية وطبيعة المحاولات.**
- **درجة العنف المستخدم والقوى التي ساهمت فيها.**
- **الدوافع المحركة لها.**
- **تأثير العامل الخارجي في كل منهما.**
- **مدى التأثير على مستقبل البلد اللاحق.**

وهذا ما سنحاول إلقاء الضوء عليه في الفقرتين التاليتين :

1

2 ـ الظاهرة الانقلابية في مرحلة الثلاثينيات

تميز عقد الثلاثينيات من القرن المنصرم بصراع شديد، وعنفي في بعض أوجهه، بين القيادات القوية لكتل النخبة السياسية وخاصةً المحوريون منهم، لأجل التفرد في الزعامة (الوحدانية) وخاصةً فيما بين: نوري السعيد، جعفر العسكري، ياسين الهاشمي، رشيد عالي الكيلاني، جميل المدفعي، جودت الأيوبي، حكمت سليمان، ناجي شوكت، الأخوين السويدي (توفيق وناجي). إذ [... كنت أشاهد اللعب على الذقون والصراع على الكراسي الوزارية بين رجال الدولة...][92]. إن هذا الصراع اللا مبدأي والمكتسي بالانوية والذاتوية، قد أفرز حالة من عدم الاستقرار السياسي، خاصة إذا علمنا أن هذه القيادات قد إلتجأت إلى قوى العشائر في الريف والمؤسسة التقليدية في المدينة، لتأزيمٍ الوضع السياسي في البدء ومن ثم فسح المجال لقوى مؤسسات العنف المنظم وبخاصةً الجيش.

كما لم يكن الملك الشاب غازي قادراً على القيام بدور الموازنات السياسية، ولا أعضاء النخبة الكبار كانوا قادرين على إتقان قواعد العملية السياسية وتداول السلطة بينهم سلمياً، ضمن برنامج يمثل الحد الأدنى المشترك لهم. كما لم تستطع قوى المعارضة الوطنية من إبعاد هؤلاء وتغيير موازين القوى لصالحها، طيلة المرحلة وليس

92- هكذا وصفها عضوالنخبة ناجي شوكت. في (سيرة وذكريات ثمانين عاما)، الجزء الأول، ص 251، ، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، ط. الثانية 1990.

في الثلاثينيات فحسب. هذه الحالة أفسحت المجال واسعاً لقوى العنف المنظم لملء الفراغ الناجم عن عدم الاستقرار هذا، حيث تم استخدامها بكثافة عالية وبعنف ذا قسوة بالغة.

لذا تميزت هذه المرحلة بحضور مكثف لضباط مؤسسات العنف المنظم وبخاصةً مؤسسة الجيش، وتصاعد دورهم في مختلف مناحي الحياة العامة والسياسية على وجه الخصوص، وقد اقترن ذلك بالنمو الكمي السريع لمنتسبي هذه المؤسسات مقارنةً بالقطاعات الحكومية المدنية الأخرى. إذ بلغ معدل العسكريين (11) لكل ألف من السكان في نهاية الثلاثينيات، بعد أن كان (4) لكل ألف عام 1933. وبالأرقام المطلقة ارتفع قوام الجيش من (11500) عسكري عام 1933 إلى (47000) عام 1941. وساد الميل ذاته بالنسبة إلى قوات الشرطة التي أصبح عدد أفرادها في حدود (12266) عام 1941 بعد أن كان (7974) عام 1931[93]

كما عجت هذه المرحلة بالممارسات العسكرية لإخماد الكم الوفير من الانتفاضات الفلاحية والعشائرية التي عمت مساحات الوطن ومنها على الأخص:

[... حركات كردستان:

- حركة أحمد البارزاني (كانون أول 1931)؛
- حركة الآشوريين النساطرة (آب 1933)؛
- حركة البارزاني الثانية - زيبار (آب 1935)؛
- حركة الأيزيديين (تشرين أول 1935).

93 - راجع كتابنا، الجيش والسلطة، مصدر سابق، صص 85 و107 والجدول رقم 9 في الملحق.

- حركات الفرات الأوسط والجنوب:
- الدغارة - الديوانية (آذار 1935)؛
- الرميثة الأولى - الديوانية (مايس 1935)؛
- سوق الشيوخ - الناصرية (مايس 1935)؛
- المديّنة - البصرة (3آب 1935)؛
- بني ركاب - الناصرية (شباط 1936)؛
- الرميثة الثانية - الديوانية (نيسان 1936)؛
- السماوة - الديوانية (حزيران 1937)،

وغيرها من الحركات الأصغر كثافة وحجماً. حتى تبوأت المؤسسة العسكرية وقادتها مكانتهم الطبيعية باعتبارهم أخصائيون محترفون للعنف...[94]].

فإذا كانت ظروف العشرينيات الموضوعية: (تأسيس الدولة العراقية الوليدة وسيطرت الانتداب البريطاني)، والذاتية: (المؤسسة العسكرية التي كانت في طور النشوء والنمو البطيء)، لم تسمح للجيش بأن يحكم بصورة مباشرة. فإنه حكم بصورة غير مباشرة من خلال نخبة الضباط العراقيين ممن كانوا في الجيش العثماني والشريفيين منهم على وجه الخصوص، خاصة غير العاملين آنذاك في الوحدات العسكرية، والذين كانوا الأكثر تلاحماً وتماسكاً مقارنةً ببقية كتل النخبة السياسية (الوزراء) الحاكمة من المدنيين.

إن عراق الثلاثينيات وانتهاء الانتداب وظروف الصراع السياسي بين كتل نخبة الحكم آنذاك، واعتماد بعضها، في البدء، على العشائر ومن ثم، على ضباط المؤسسة العسكرية لحل خلافاتهم الذاتية، ولكون الدولة، كمنظومة مؤسسات وعلاقات بين

---

94 - المصدر السابق، ص 90 - 91

مختلف الفئات والطبقات، أصبحت تتماثل وواقع (الثكنة /الحامية)، نظراً لتركيزها الأكبر على الجانب الأمني. لقد دفعت العوامل المذكورة بالضباط إلى احتلال المقام الأول في الدولة، وصارت آراؤهم مؤثرة جداً على القرارات المركزية للسلطة.

وبما أن الكتل السياسية المختلفة، قد استخدمت الجيش كأداة ضد الخصوم، فلا عجب إذا ما نقل الجيش الحكم والسلطة إلى يديه في أي فترة من الزمن وبخاصة في ظروف التخلف العام وعدم تطور القوى المنتجة وبالتالي تعدد الانماط الاقتصادية، وبالنتيجة انعدام تبلور الطبقات الاجتماعية، وعلى الأخص عدم وجود الطبقة الوسطى القوية والقادرة على فرض إرادتها على العسكريين وإجبارهم على العودة إلى ثكناتهم. كما دللت عليه التجربة في العديد من المجتمعات ذات التبلور الطبقي الواضح و المؤسسات الدستورية الراسخة.

هذه الظروف سمحت في أن يطرح الضباط العاملون على أنفسهم مسألة إدارة السلطة من قبلهم بصورة مباشرة (أو غير مباشرة)، أي يلعبوا هم الدور الرئيسي ويوجهوا كتل نخب الحكم، عوضاً عن أن يكونوا أدوات بأيديهما. لقد هيأت جملة من العوامل والظروف للتساؤل أعلاه في أن يطرح ذاته بقوة، منها:

- إقرار قانون التجنيد الإجباري[95] ؛
- إبعاد العشائر عن التأثير المباشر، بالأساس، على القرار المركزي للدولة ؛
- الصراع بين كتل النخبة على تحديث المؤسسة العسكرية وتطويرها ؛
- موقف بريطانيا من هذه الموضوعة الأخيرة وانحسار دورها النسبي في التحكم بالجيش بعد الاستقلال الشكلي وانتهاء الاحتلال الأول عام 1932.

95 ـ لقد ساند الاتجاه العروبي وعمل على إقرار هذا القانون.. [إلى جانب برامج التعليم التي وضعها الحصري، فقد كتب الكثير مشجعاً الدولة على إقرار قانون التجنيد الإجباري ونجح أيضاً في تأسيس نظام الفتوة لطلاب المدارس...] حركة القوميين العرب، مصدر سابق، ص 43. كذلك للمزيد عن هذا القانون راجع كتابنا، الجيش والسلطة، مصدر سابق، الفصل الثاني.

وغيرها من العوامل السياسية وخاصةً الخارجية منها، التي أتاحت للمؤسسة العسكرية المكانة الأولى لتلعب الدور المؤثر في السياسة العراقية منذ الانقلاب الأول عام 1936، عندما خرج الجيش من ثكناته ولم يعد إليها لحد الآن.

وتأسيساً على ذلك فقد كثرت في هذه المرحلة الانقلابات العسكرية المكشوفة والمستترة كما يوضحها الجدول أدناه:

جدول يوضح عدد الانقلابات العسكرية المستترة والمكشوفة في العراق

وأهدافها للفترة 1936 – 1941

الانقلابات المكشوفة

الحركة	ا لقيادة	الهدف	النتيجة
29 تشرين أول 1936	بكر صدقي	الإطاحة بالحكومة وإجراء اصلاحات	نجاح نسبي
1 مايس 1941	العقداء الأربعة❖	محاربة بريطانيا وتغير البنية الفوقية للحكم	الفشل

الانقلابات المستترة:

الحركة	القيادة	الهدف	النتيجة
11آب 1937	أمين العمري وعزيز ياملكى	العودة للحكم القديم	النجاح
24 كانون أول 1938	الزعماء السبعة❖	تأييدا لنوري السعيد	النجاح
5آب 1939	الزعماء السبعة	تنصيب عبد الإله وصياً	النجاح

21 شباط1940	العقداء الأربعة	تأييدا لنوري السعيد	النجاح
1 شباط 1941	العقداء الأربعة	حكومة قومية مدعومة عسكرياً	النجاح

(❖) **العقداء الأربعة** : صلاح الدين الصباغ؛ محمود سلمان؛ فهمي سعيد؛ كامل شبيب.

(❖❖)**الزعماء السبعة**: اللواء أمين العمري؛ اللواء حسين فوزي؛ العقيد عزيز ياملكي والعقداء الأربعة.

- **المصدر**: اعد الجدول من معطيات الجدول المنشور لدى اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ص 243، ترجمة بدر الرفاعي، دار سينا - القاهرة و المكتبة الثقافية - بيروت، 1992. كذلك ما نقله جرجيس فتح الله من ذات المصدر دون أن يشير له، وأورده في كتابه العراق في عهد قاسم / آراء وخواطر ج.2.

لقد نجحت، أغلب هذه الانقلابات في السيطرة على الحكم وتحقيق أهدافها بوسائل العنف المادي أو التلويح به. كما عبرت في الوقت نفسه عن إحدى سمات مراكز القوة والضغط التي ملكتها المؤسسة العسكرية، بعد تنحيها للعشائر كقوة مسلحة وإزاحتها من موقع التأثير الأرأس على القرار المركزي، حققت ذلك بفضل ما أسند لها من دور وما ملكته من أسلحة متطورة وتنظيماً أكثر انضباطاً. وقد وعى الضباط أنفسهم، وبخاصةً المتسيسين منهم، أكثر من غيرهم هذا الدور ومدى خطورته، واستثمروه بالشكل الذي أدى بهم إلى قيادة البلد منذ ذلك الوقت، إن لم يكن منذ تأسيس الدولة، وإلى الوقت الحاضر.

هذه الوضعية الجديدة نبهت في الوقت ذاته كتل نخبة الحكم إلى ضرورة وعي الإمكانيات المادية الكبيرة التي تمتلكها المؤسسة العسكرية وبالتالي للدور الخطير الذي يمكن أن تقوم به، خاصة بعد ما أضفي عليها هالة من القدسية من قبل المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية. لذا، تسابق محوريو أعضاء الكتل السياسية،

الحاكمة وغير الحاكمة [96] ، وبالدرجة الأولى ذوو الأصول العسكرية، تسابقوا على كسب ود قيادة هذه المؤسسة، أو بعض أجنحتها على الأقل، لتصبح سند تعول عليه في صراعها الاجتماعي/السياسي، في ظرف لم تشهد المؤسسة العسكرية، وسوف لن تشهد لفترة طويلة لاحقة، أي نوع من الوحدة التامة فيما بينها. فالقيادات العليا كانت متوحدة الولاء للعرش لكنها متباينة المواقف إزاء قوة العلاقة ببريطانيا ومستقبل العراق لاحقاً [97]. والقيادات الوسطى كانت منقسمة بين التيارين العراقوي

---

96 - كان الزعيم الوطني محمد جعفر أبو التمن من السياسيين المعارضين والمؤمنين فعلا بالآلية البرلمانية، ولما اكتشف أن كتل النخبة الحاكمة والعرش والبريطانيين لم يولوا اهتماماً بها إلا من الناحية الشكلية فحسب، لذا وجد نفسه[...**في أواخر الثلاثينيات في حالة من اليأس والاحباط إزاء الممارسات الفعلية للمؤسسات البرلمانية، إلى حد أنه كان على استعداد للاقدام على التورط في مؤامرة انقلابية عسكرية، وهو أسلوب غريب عن المبادئ الديمقراطية التي آمن بها كوسيلة لبناء عراق حضاري قائم على العدل والقانون والديمقراطية... وكان وهو في تلك الحالة من الاحساس باليأس، وبعد سنين وسنين من العمل الحزبي والبرلماني، قد أيد وساهم في الانقلاب العسكري الأول عام 1936. وهنا فكر جعفر من جديد بأن تدخل الجيش في السياسة سيعمل على تنفيذ البرنامج الوطني من أجل تطوير البلاد ويبشر بقدوم مرحلة حوار سياسي حقيقي بين كافة الاطراف]** راجع د. خالد التميمي، محمد جعقر أبو التمن، ص 44 دار الوراق، دمشق، 1996.

97 - **وإزاء** الموقف من بريطانيا، يستنتج صائباً رأي اكاديمي معتبر أنه: "...أفرزت النتائج والوقائع التاريخية بعد حركة مايس بأن اتجاهات السياسة والمصالح البريطانية في العراق قد أعادت ترسيخ قواعد الدولة القومية الطائفية إليه بشكل أعمق على وفق الثوابت التي وضع قواعدها برسي كوكس... والتي تمثلت في ستة ثوابت لايديولوجية السلطة القومية وركائزها الاساسية وهي: التبعية السياسية للمعسكر الغربي ولبريطانيا بشكل خاص؛ تناط السلطة في العراق للأقلية حيث أن اتجاهاتها كانت لصالح الأرتباط العضوي بالستراتيجية الغرية وبالمصالح البريطانية تحديداً؛ اعتماد رجال الإقطاع والملاكين العقاريين بوصفهم قوة أساسية في دعم واسناد النظام؛ الثابت القومي، فالحكومة ليست للإسلاميين، وإنما هي حكومة قومية منذ عهد عبد الرحمن النقيب حتى ما بعد 1963، بإستثناء المدة 1958- 1963؛ تمذهب الدولة ركن أساسي من أركان السلطة القومية في العراق؛ يُعد الجيش الأساس الذي لا تستغني عنه السلطة السياسية...". راجع د. طارق العقيلي، ص. 57 والهامش في ذات الصفحة.

والعروبوي، أما القيادة الدنيا من الضباط (ملازم ثاني– رئيس، نقيب) فكانت تعكس واقع التجمعات السياسية في المجتمع السياسي وخاصةً المعارض منه.

لذلك لم تستطع المؤسسة العسكرية أن تبرز شخصية محورية تسير خلفها الكتل الأساسية. ومن الجدير بالذكر أن الحزب الشيوعي قد غرس آنذاك نواته الأولى (1935) في قاعدة الجيش من ضباط الصف والجنود (المراتب)، تحديداً في البدء ومن ثم بين الضباط في الاربعينيات.. في حين ركز الاتجاه القومي على الضباط منذ اواخر العشرينيات.

- مميزات الحركات الانقلابية في هذه المرحلة:

تميزت الحركات الانقلابية في تلك المرحلة بسمات عديدة مستوحاة من جوهر الظاهرة و من مناخ زمانها، أي من طبيعة الظروف الاجتصادية/السياسية المحيطة بها، الموضوعية والذاتية للبلد وللمؤسسة العسكرية نفسها. من هذه السمات :

1 - كانت الانقلابات إنعكاساً مباشراً لبدء العسكرة (النسبية) للمجتمع، نتيجة سيطرة ذوي الأصول العسكرية على المفاصل الأرأسية للدولة سواءً: رئاسة الوزارة أو وزارات القوة، أو/و رئاسة مجلسي النواب والأعيان. [... فخلال الفترة 1920 - 1941 تشكلت 30 وزارة تداول رئاستها 12 شخصاً كان 7 منهم من ذوي الأصول العسكرية، أي بنسبة 54 ٪، تداولوا رئاستها 21 مرة، أي بنسبة 70 ٪. في حين أن الذين تداولوها من ذوي الأصول المدنية، لم يتجاوز عددهم سوى 5 أشخاص، أي بنسبة 46 ٪ تداولوها 9 مرات فقط، أي

لذا كانت أغلب كتل الضباط الأحرار التي تشكلت بعد عام 1948 وعلى وفق مختلف تصوراتها الفكرية والعلمية، تقف ضد هذا المشروع الذي مثل نقطة تجمع في نضالها ضد الوجود البريطاني والنزعة الطائفية في الدولة.

بنسبة 30%... [98]]. وقد ازدادت هذه العسكرة بعد انتهاء الانتداب البريطاني عام 1932. إذ ازداد حجم المؤسسة العسكرية، كماً ونوعاً، كما أشرنا إليها سابقاً، والتهمت ميزانية وزارة الدفاع الجزء الأكبر من الميزانية السنوية، حتى بلغت نسبتها عام 1935 حوالي 55 ٪ من الميزانية العامة للدولة[99]، بعد أن كانت لا تتجاوز ال 25٪ في أحسن الأحوال، أثناء مرحلة الانتداب وهذه النسبة حددتها الاتفاقية العسكرية العراقية/ البريطانية.

2- جاءت الانقلابات العسكرية في خضم الصراع السياسي بين المؤسسة العسكرية من جهة وبين المؤسسة التقليدية المدينية وحتى الريفية منها، إذ أخذت مع العشائر شكلها الأبرز وخاصةً العشائر غير الكبيرة من جهة ثانية، بغية تعزيز سيطرة الدولة وتفعيل قراراتها المركزية، والتي أدت في الحصيلة الأخيرة إلى هزيمة العشائر، كقوة اجتماعية أرأسية مؤثرة تنافس السلطة المركزية. هذه الهزيمة آلت إلى أن تصبح قوة العشائر تحت سيطرة الدولة وتكون إحدى المكونات الاجتماعية لقاعدتها[100].

---

98 - راجع كتابنا الجيش والسلطة، مصدر سابق، ص 141.

99 - الارقام مستقاة من مقالة د. صادق البلادي، : تحويل الجيش إلى مؤسسة لإعمار الوطن، الثقافة الجديدة، العدد 266 ؛ كذلك حنا بطاطو الجزء الأول، ص 117، مصدر سابق.

100- لعبت الدولة العراقية آبان تطورها، وبإعتبارها المالك الأرأس والمنظم الاقتصادي الأرأس، دوراً أساسياً في خلق الطبقات الاجتماعية، وخاصةً الحديثة منها، وعلى الأخص ملاكي الأراضي الكبار وكذلك طبقة شبه الإقطاع وكبار الرأسماليين الذين تكونت جنيناتها بعد تأسيس الدولة العراقية عام 1921. راجع د. فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني، مصدر سابق، الفصلين، 2 و3.

هذا التحول في مؤسسة العشيرة ترافق مع استكمال ولادة النمط الاقتصادي شبه الإقطاعي في الريف، الذي بدأت صيرورته بالتشكل منذ استكمال احتلال العراق عام 1918، واستقرار علاقاته الاقتصادية والاجتماعية، بعد التغيير الحقوقي لملكية أراضي العشيرة وتحويلها إلى ملكية فردية لشيخها واستكمالها بتشريع القوانين المنظمة للعلاقات الاجتماعية الجديدة وأهمها (قانوني دعاوى العشائر، وحقوق الزراع)، حتى ساد هذا النمط الاقتصادي على كافة الأنماط الأخرى في الريف بل حتى وسم الماهية الاقتصادية للمرحلة بكاملها. هذه الوضعية تسمح لنا بالقول: إن المؤسسة العسكرية كانت الذراع الأساسية لتنفيذ هذا التحول في طبيعة الأنماط الاقتصادية و أولوياتها في عراق المرحلة الملكية، مما أدى، بالترافق مع غياب الآلية البرلمانية السليمة ومقوماتها، إلى:

3 - أن تصبح المؤسسة العسكرية صاحبة المركز الأول المؤثر على القرار السياسي ومساراته اللاحقة. إذ بسطت نفوذها، المباشر أو غير المباشر، من خلال ذوي الأصول العسكرية في نخب الحكم، على مجمل النشاطات الأرأسية للدولة، وبالتالي المسارات الاجتماعية والاقتصادية. كما آل إلى تماهيها في تضخيم ذاتها ودورها ، بل وصل بها الأمر إلى حد التصور بأن لديها مشروعاً تنموياً، عندما كانت تطرح برامجها الحكومية المستوحاة مفرداته من:

- النقل الميكانيكي للتجربة الاتاتوركية؛
- القراءة المشوهة لواقع العراق ومتطلباته؛
- فنطازيا التصور لآفاقه المستقبلية وعلاقاته الخارجية.

لنا من: نوري السعيد وياسين الهاشمي والايوبي والمدفعي والعسكري، نماذج لمثل هذه المشاريع المشوهة وغير المتلائمة مع طبيعة المرحلة وظرفها الملموس وأفقها اللاحق. لذا فشلت جميعها في تحقيق ما كان مستهدفاً على كافة الاصعدة وبالتالي رُفضت من قبل الاغلبية الشعبية في الريف والمدينة، مما عمق التخلف وأشاع عدم

الاستقرار السياسي وزاد من الحراك الاجتماعي اللاحقيقي والذي تمثل في هجرة أبناء الريف إلى المدينة. هذه العوامل أدت بدورها إلى ؛

4 - عدم مساهمة القطاعات الاجتماعية المدينية (نسبةً إلى المدينة)، على الخصوص، وأحزابها السياسية، العلنية والسرية، في (كل) الانقلابات المستترة. إذ كانت انقلابات فوقية تهم أعضاء النخبة السياسية والعرش والقيادات العسكرية العليا، ولم تجد لها صداً واسعاً في الشارع السياسي. في حين كانت الانقلابات المكشوفة عكس ذلك. إذ نسج قادة الانقلاب الأول (بكر صدقي ومحمد علي جواد وعبد اللطيف نوري والضابط الاحتياط النخبوي حكمت سليمان)، علاقات واسعة مع القوى الوطنية المعارضة للحكم وتوجهاته العامة، وخاصةً مع أغلب قيادة جماعة الأهالي، باستثناء الشخصية السياسية المتفتحة عبد الفتاح إبراهيم الذي تحفظ على التعاون مع العسكريين[101]، إذ ساندت هذا الانقلاب في البدء، بعض القوى السياسية الوطنية المعارضة (العراقوية التوجه واليسارية المنحى)[102]، طالما كان يعبر عن

101 - يتماثل موقف عبد الفتاح إبراهيم هذا مع ما كان عليه موقف مصطفى كامل، في مصر، الذي رفض تدخل الضباط في الحركة السياسية. وذلك عندما اوضح موقفه، عندما أرسل إليه بعض الضباط برقية تأييد، فأجابهم [... من الحكمة أن لا نمكن العدو من رقابنا. وأنا لا أود أن يدخل ضباط الجيش في حركتنا السياسية دخولاً ظاهراً، لأن هذ يضر بالمسألة ضرراً بليغاً حيث يجد الاحتلال مسوغاً للصق التهم الثورية بمصر...] مستل من أحمد حمروش، الانقلابات العسكرية، ص 22، بيروت 1980، دار ابن خلدون.

102 - يكتب زكي خيري القيادي السابق في الحزب الشيوعي العراقي عن الانقلاب وتأييد الشارع السياسي الوطني المعارض، يقول: [... بعد خمسة ايام تقدم لفيف من المثقفين من أنصار الانقلاب الذي ساهم فيه عبد القادر إسماعيل وكامل الجادرجي وجعفر أبو التمن وحكمت سليمان، تقدموا على راسهم يوسف إسماعيل البستاني بطلب إجازة لتنظيم مظاهرة مؤيدة للانقلاب في 3/ تشرين ثاني/ 1936، وقد نظمت المظاهرة فعلا من طلاب كلية الطب والحقوق ودار المعلمين العالية... وفي هذه الاثناء جاءت مظاهرة أخرى يقودها يوسف متي، مسؤول المنظمة الحزبية

مطالب معبر عنها اجتماعياً. لكنها كفت عن ذلك عندما تبخرت أحلامها وتحول الانقلاب إلى وضعه الطبيعي، حكم عسكري صرف، وفضت حالة تحالفها وإياه سواءً في السلطة أو الشارع السياسي.

كذلك الحال بالنسبة إلى الانقلاب السابع (حركة مايس التحررية) الذي تزعمه، إسمياً، عضو النخبة الحاكمة رشيد عالي الكيلاني لأسباب أنوية وذاتية أكثر مما هو تعبيرعن موقف سياسي مبدأي، كالذي كان عليه العقداء الاربعة والمحامي يونس السبعاوي ذو النزعة القومية، سواءً في برنامجهم أو طموحهم أو روئاهم المستقبلية للعراق والامة العربية، التي تتجاوز تفكير الكيلاني ومنظومة قيمه وطموحاته الفردية، حسب قراءتنا لتاريخ العراق السياسي آنذاك.

لقد ساندت حركة مايس التحررية قطاعات شعبية مدنية واسعة نسبياً من ذوي الاتجاه العروبي والعراقوي على السواء. نظراً لما كانت تحمله من مضامين الاستقلال السياسي عن بريطانيا وتحقيق إصلاحات اجتماعية والتطلع نحو وحدة الامة العربية.

5 ـ لقد مثل هذان الانقلابان الاخيران ما نسبته 28,6٪ من مجمل انقلابات الثلاثينيات. كما كانا يحملان، إلى حد بعيد، مضامين وأهداف اجتصادية/ سياسية، وتسندهما قوى اجتماعية حية لها مكانتها في المجتمع السياسي المعارض، وإن تباين أحدهم عن الآخر في عمق شمولية أهدافه ومنطلق تفكيره والأهم في منطلقه إذ كان الانقلاب الأول ينطلق من أولوية عراقية العراق بينما الثاني ينطلق من أولوية عروبة العراق. لكنهما يشتركان في كونهما هددا النظام السياسي الملكي برمته وقاعدته الاجتماعية المستند عليها، نظرا لنزعتهما الاصلاحية والتحررية. وهذا يفسر تدخل بريطانيا بالتعاون مع الضباط الشريفيين الكبارعلى إجهاضهما. مع التأكيد على أن بعض القيادات

الشيوعية السرية وكانت أيضاً مؤيدة للانقلاب... [، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، ص 102. دار النشر ومكانه بلا، 1995.

العسكرية لحركة مايس ساهمت مع بريطانيا في اغتيال بكر صدقي وإسقاط حكومته[103].

تتشابه الميزة التحررية للانقلابين مع طبيعة الانقلابات العسكرية في العالم الثالث (أو الأدق المُخلف)، حيث نسبة الانقلابات ذات المنحى اللا تحرري هي الأكبر. في حين إن الانقلابات التحررية (الوطنية أو/واليسارسة النزعة) وبخاصة التي يقودها الضباط الصغار، هي الأقل نسبة في الغالب، وهذا ما دللت عليه تجارب الانقلابات العسكرية في القرن العشرين[104] علماً إن طبيعة قيادات الانقلابات العسكرية من حيث الرتب ترسم لنا، بصورة عامة، مضمون وجوهر الانقلابات ذاتها. إذ غالباً ما تكون انقلابات الجنرالات محافظة يمينية النزعة (بالمفهوم العام) عكس انقلابات ضباط الرتب الصغيرة والوسطى التي تحمل آفقاً تغييرياً، بالمعنى التقدمي الايجابي، في مضامينها.

أما بقية انقلابات الثلاثينيات (وجميعها مستترة) فقد مثلت ما نسبته 71,4٪. وكانت بمثابة انقلابات فوقية تعبر عن صراعات كتل نخبة الحكم المتلحفة بالمصالح الانوية والنظرات الضيقة، وبعيدة عن هموم الاكثرية الشعبية ومطاليبها الملحة، لذا نراها

---

103 - للمزيد راجع: د. لطفي جعفر فرج، الملك غازي، مكتبة اليقظة العربية1987؛ حازم المفتي، العراق بين عهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي، مكتبة اليقظة العربية، بغداد 1990؛ مذكرات فؤاد عارف الجزء الأول، دهوك 1999؛ تاريخ الوزارات العراقية، عبد الرزاق الحسني؛ ناجي شوكت، سيرة وذكريات، مصدر سابق؛ توفيق السويدي، مذكراتي، مصدر سابق، لونكريك، العراق الحديث 1900 – 1950مصدر سابق، وغيرها.

104 - حول هذا الموضوع راجع: أحمد حمروش، الانقلابات العسكرية، مصدر سابق؛ فؤاد اسحاق خدوري، العسكر والحكم في البلدان العربية، دار الساقي، لندن 1990؛ اليعازر بعيري، ضباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، مصدر سابق.

خالية من تلك المضامين الاجتصادية والسياسية التي كانت الحياة تصرخ بضرورة تحقيقها[105].

6 ـ كانت انقلابات الثلاثينيات متباينة نسبياً في درجة جذريتها، بحيث لم تستهدف اغلبها تقويض النظام السياسي وتجتث قاعدته الاجتماعية، مقارنةً بثورة 14 تموز 1958، التي نفذها الضباط المسيسون، خريجو المدرسة العسكرية العراقية[106]. كما أن كل هذه الانقلابات كانت تنحو نحو الوضع الاجتصادي/السياسي الساكن، ولا تتطلع إلى المستقبل كبرامج وطموح جذريين. في الوقت ذاته كانت تحالفات قادتها تخضع للظرف الآني دون السُوقي (الاستراتيجي)، للمتغير دون الثابت. وهذا ما كشفت عنه تحالفات الضباط السبعة مع نوري السعيد؛ والعقداء الاربعة مع هذا الأخير قبل انقلابهم عليه وتحالفهم مع الكيلاني ، الذي ركب موجة التحرر التي أرادوا تحقيقها، وغيرها من التحالفات التي كست بقية الانقلابات. ومن هذا الواقع يمكن تفسير التبدل السريع في قيادات المؤسسة العسكرية ومراكز القوى فيها والحراك الأسرع في تغيير وزارات الثلاثينيات التي بلغ عددها 17 وزارة خلال الفترة (أذار 1930 - حزيران 1941)، وفي عدد دورات مجلس

105- لقد ساهم العقداء الاربعة في كل الانقلابات المستترة، قبل نضجهم السياسي وبخاصةً بعد تفهمهم لطبيعة علاقة نوري السعيد بهم، حيث كان مرتبطاً بهم بمقدار ما كان يحقق طموحاته إزاء خصومه، ويعبر عن التوافق مع الموقف البريطاني. لذا فكوا تحالفهم وإياه بعد أن توضح لهم ذلك. وهذا ما كشف عنه صلاح الدين الصباغ في مذكراته، فرسان العروبة، تقديم ومراجعة سمير السعيدي، ط. الثانية، تانيت للنشر، الرباط المغرب، 1994.

106 ـ حول الفروقات بين طبيعة قيادة ضباط انقلابات الثلاثينيات وضباط تموز، (الزعيم قاسم كمثال) راجع دراستنا: من ماهيات السيرة للزعيم عبد الكريم قاسم، المنشورة في جريدة الزمان مصدر سابق. كذلك مقالتنا الموسومة، الجادرجي وتموز واللقاء الذي لم يتم، جريدة الوفاق، العددان 160 و 161 في 10 و17 ابريل 1997 لندن.

النواب التي بلغت 7 دورات في حين المفروض أن تكون ثلاثة فقط حسب النص الدستوري[107].

7 - استندت هذه الانقلابات لفضياً وتبريراً لصيرورتها الذاتية، إلى الكثير من المطاليب المعبر عنها اجتماعياً وسياسياً كوسيلة لبلوغ مآربها الحقيقية المناقضة لهذه المطالب. وقد أنعكس هذا الموقف الدوغمائي في خطابها السياسي، الذي اتّسم بالهلامية والتجريد المتسربلة بالوعود العريضة، والمنطلق من إبراز الشخصية ذات النزعة الصمدانية (الكاريزما)، المستندة إلى القوة في حل إشكاليات الحياة والمتلائم مع التركيبة السيكولوجية للمجتمعات البدوية - الفلاحية المتأثرة بالموروث السسيولوجي/الديني. لذا:

8 - فشلت أغلب هذه الانقلابات في ايجاد قاعدة اجتماعية تعتمد عليها، خارج قاعدة الحكم، وخلت من برنامج تنموي يستقطبها، وقائداً يحتذى به من قبل الأغلبية الشعبية، ووضوح سياسي في كيفية إدارة الحكم الآني والمستقبلي، مقارنةً بما كانت تصبوا إليه هذه الأكثرية، ناهيك عن الماهية والمضمون الاجتماعيين لمطاليبها في حراكها الاجتماعي المتواتر.

في الوقت ذاته افتقرت أغلبية القيادات العسكرية التي ترأست أو شاركت في هذه الانقلابات إلى النضج السياسي ووضوح الرؤيا العلمية والمعرفية لواقع العراق وتركيبته الاجتماعية وكيفية الخروج من تخلفه. إذ كانت الاغلبية الساحقة من الضباط الكبار آنذاك هم من خريجي المدرسة العثمانية المتخلفة، كما [... إن الكثير من ضباط الجيش آنذاك لم يكونوا قد تلقوا غير التعليم الابتدائي...][108]. بمعنى آخر نقص البعد

---

107 - للمزيد راجع، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الجزءين الرابع والخامس، ، الطبعة الرابعة، بيروت 1974، مصدر سابق كذلك الجدول الذي أعددناه عن الحراك في الوزارات العراقية الملكية في ملاحق كتابنا، الجيش والسلطة، مصدر سابق.

108 - حنا بطاطو، مصدر سابق، الجزء الثالث، ص 98. هذه الفكرة كانت تسم الضباط المتخرجين لغاية 1932، إذ بعد هذا التاريخ اشترطت الكلية العسكرية حصول المتقدم للانتساب لها على شهادة المرحلة الإعدادية.

الذاتي لنقطة انطلاق هذه الانقلابات، سواءً المعرفية منها أو/والقيادية، ناهيك عن ما لهذه القيادات المنفصلة عن مجتمعها من ميل طبقي للسيطرة عليه، شجعها في ذلك توازن الوضع وضعف الطبقات الأساسية وهلاميتها. كما أن هذه الانقلابات عبرت عن حالات الاختلال بين البيروقراطية المدنية والعسكرية، عاملي السلطة الفعليين آنذاك التي استمرت لغاية الاحتلال الثاني، حيث حسم الصراع لصالح بيروقراطية ذوي الاصول العسكرية الذين سيطروا على السلطة لغاية ثورة 14 تموز.

9 - كانت لبريطانيا - كعامل خارجي - اليد الطولى في تحبيذ بعض هذه الانقلابات أو في إجهاض بعضها الآخر. إذ كانت هي وراء القضاء على حكومتي بكر صدقي وحركة مايس 1941. كما كانت هي المحبذة لانقلاب 5 أب 1939، حيث نصّب عبد الاله ولياً على العرش بعد قتل الملك غازي. لكنها وقفت في نهاية الثلاثينيات موقفاً غير محبذ لتدخل الضباط العسكريين في السياسة. بل طالبت بتحريم استخدام الجيش كوسيلة للصراع بين كتل النخبة السياسية الحاكمة حفظاً لمصالحها واستراتيجيتها في العراق والمنطقة؛ ونتيجة للعلاقات الدولية المتوترة آنذاك، حيث كانت الحرب العالمية الثانية تلوح في الأفق القريب؛ وبعد أن فك العقداء الاربعة تحالفهم مع حليفها (نوري السعيد)، بعد اكتشافهم، متأخراً، من أنه معهم إلى ذلك القدر الذي يحقق سيطرته عليهم ويشبع ذاتويته وفي استخدامهم كوسيلة ضد خصومه وليس توافقاً مع تصوراتهم التحررية بشأن العراق والبلاد العربية المشرقية.

كما كانت هناك مساهمة ضئيلة لالمانيا، مقارنةً ببريطانيا، تمحورت ليس في الاعداد للانقلابات، وإنما في الإسناد المعنوي لبعضها، وتحديداً للانقلابين الأول والأخير، الذي مدته بذلك النزر اليسير من المعدات العسكرية بعد تشكيل حكومة الدفاع الوطني[109].

---

109 - للمزيد راجع: تاريخ الوزارات العراقية؛ د. فريتز غوربا، رجال ومراكز قوى في بلاد الشرق، ترجمة فاروق الحريري، بغداد 1979؛ العقيد جرالد دي غوري، ثلاثة ملوك في بغداد، ترجمة

10- لم تساهم دول الجوار، العربي وغير العربي، في أي من هذه الانقلابات، التي كانت أكثر انعكاساً للوضع الداخلي وأزمته، رغم تأثر كثير من القيادات العسكرية بالمشروع الاتاتوركي، الذي من خلاله ساهمت تركيا في ابداء النصح للعديد من زعماء كتل النخبة السياسية الحاكمة وبخاصة ذوي الأصول العسكرية الذين سبق أن تخرجوا من المعاهد العسكرية العثمانية، ولصلة انتماءاتهم (القومية) بها.

هذا ما كانت تتسم به الحركات الانقلابية إبان الثلاثينيات، التي خمد آوارها بعد الاحتلال الثاني[110] لتعيد ماهيتها بشكل أرقى وجذرية أكثر عمقاً وشمولية أرحب سعةً وأهداف أكثر تعبيراً عن حاجات الواقع المادي. هذه الحركة الجديدة تمثلت في ظاهرة (حركة الضباط الاحرار)، التي أصبحت تعكس الظاهرة الأرأس لواقع المؤسسة العراقية للفترة اللاحقة، بعدما فشلت محاولة حل الجيش العراقي التي أرادته بريطانيا بموافقة العرش وبعض أعضاء النخبة السياسية، بعد فشل حركة مايس 1941.

لقد انجزت حركة الضباط الأحرار عملية التغيير الجذري، الذي كان أكثر [... **استجابة أوتتويجاً لتطور عاصف فتح عهداً جديدا هو عهد الانتقال من مجتمع زراعي**

وتعليق سليم طه التكريتي، مكتبة النهضة العربية، بغداد 1990، ط. الثانية ؛ لونكرنك، العراق الحديث، مصدر سابق ؛ تاريخ الاقطار العربية المعاصر، مجموعة باحثين سوفيت، الجزء الاول، دار التقدم موسكو 1975 ؛ آيرلند فيليب، العراق دراسة في التطوير السياسي، ترجمة جعفر الخياط، بيروت 1971 ؛ د. وليد الاعظمي إنتفاضة رشيد عالي مصدر سابق وغيرها.

110 - لقد جرى تحول في شكل الظاهرة الانقلابية في اعقاب فشل حركة مايس التحررية 1941 ولغاية ثورة 14 تموز، لتتحول إلى (انقلابات القصر) وذلك نتجة تداخل جدلي لعدة عوامل، من أهمها كانت التعديل الدستوري لعام 1943 الذي بموجبه اعطي للملك صلاحيات واسعة يستطيع أن يحكم من خلالها ؛ كذلك اتفاق نخبة الحكم على عدم استخدام الجيش في صراعهم الأنوي وبالتالي الحد من تدخلهم في الشأن الداخلي للجيش.. لذالك امست التأثيرات غير المباشرة تنصب على الدسائس لإسقاط الوزارات.. لذا كثر الحراك التغييري للوزارة، إذ تالفت خلال هذه الفترة 29 وزارة أي أن معدل عمر الوزارة كان في حدود سبعة أشهر فحسب.

تقليدي، إلى مجتمع حديث يتجاوز التفاوتات المستحكمة التي طبعت التطور السابق: تجاوزت عوائق التطور الحضاري، وتعديل النظام السياسي (بإقصاء الطبقات التقليدية)، وتجاوز الثنوية الاجتماعية الزراعية (الطابع الاقطاعي للريف، وتضاد المدن والارياف - حقوقياً واجتماعياً) ودفع التطور الصناعي رافعة العهد الجديد ومواصلة بناء الأمة... [111] العراقية بامتداها القومي العربي.

هذه الظاهرة الجديدة أصابت عمق الواقع السياسي العراقي وامتد أثرها نحو الدول المحيطة والمراكز الرأسمالية، التي تحفزت جميعها بالتعاون مع القوى المتضررة داخلياً، بصورة منفردة أو مشتركة، على التكاتف لأجل احتواء ثورة تموز ونظامها الجديد، وعندما عجزت عن تحقيق ذلك قررت إسقاطها بأشرس ما يكون. وهذا ما تم في الانقلاب التاسع والثلاثين. الذي سيكون موضوع دراستنا لاحقاً.

111 ـ راجع فالح عبد الجبار، أربعون عاماً من ثورة 14 تموز 1958: تأملات وإرتيابات، رسالة العراق، العدد 43 تموز 1998



3 ـ الظاهرة الانقلابية في المرحلة التموزية/ القاسمية:

(الجمهورية الأولى 14 تموز 1958 ـ شباط 1963)

نقول في البدء، شئنا أم أبينا، "... إن حكم الضباط أحدث تحولا ثورياً في المجتمع العربي، وذلك بقضائه على الملكيات الكبيرة للأراضي. وقد تجسد ذلك في مصر والعراق واليمن في إلغاء الملكية (بفتح اللام). ولا يعتبر إعلان الجمهورية مجرد تعديل دستوري. فالملوك هم ممثلو طبقة وقادة لها. والإطاحة بهم هي تدشين لنهاية سيطرة هذه الطبقة... إن التحول الكبير هو تغيير الطبقة الحاكمة ... ولكن من الواضح أن الانقلابات في مصر وسوريا والعراق قد سرعت من المسيرة، بل إنها غيرت من اتجاهها، لدرجة أصبح معها الكم المختلف كيفاً جديداً. **على أن لا ينبغي التسليم بأن كل التغييرات التي وقعت كانت مفيدة. ولا ينبغي أن ننظر إلى تاريخ الشعوب باعتباره مسيرة مطردة نحو التقدم**، وإن كل خطوة هي إلى الأمام، وإن ما يتغير هو معدل التقدم فحسب، فالأنظمة التي أطاح بها الضباط لم تكن تستحق البقاء، لكن **هذا لا يترتب عليه تلقائياً أن الأنظمة الجديدة كانت الافضل، أو الوحيدة المرغوب فيها، أو الممكنة في ذلك الوقت** ..."[112].(التوكيد منا- الناصري)

---

112 - اليعازر بعيري، ضباط الجيش ص. 411 مصدر سابق.

في الوقت نفسه مر العراق، كما هو الحال في أغلب الدولة العربية المشرقية وشمال اقريقيا، منذ العقد الخامس من القرن الماضي، بسلسلة من التوترات والاضطرابات الاجتماعية والسياسية وتحولات وتعثرات في الابعاد الاقتصادية ومن ثم في أولويات الأنماط الاقتصادية وبروز نشاط نمط راسمالية الدولة الوطنية بقوة. كما شملت، بالتعاقب، تغيرات في البنى الطبقية المؤثرة في قرارات الدولة، إذ طردت الطبقات القديمة والتقليدية أو قل تأثيرهافي القرار السياسي، والنمو المضطرد للشرائح المتعددة من الطبقة الوسطى وبالأخص الدنيا منها.. كما برز التأثير الكبير للهامشيون النازحون من القرى والارياف والأمصار الصغيرة إلى المدن وما ترتب عليها من تغيرات وأزمات أجتصادية وسياسية على الصعيدين الداخلي والخارجي (الاقليمي والدولي)ً.

كما يُلاحظ، بقدر تعلق الأمر بموضوعة الانقلابية، من خلال استقراء تاريخ العراق المعاصر (منذ تاسيس الدولة عام 1921)، **أن بداية تأسيس الدولة الملكية وبداية تأسيس النظام الجمهوري، يلتقيان في فكرة تكاثف حضور المؤسسة العسكرية بقوة من خلال ضباطها الكبار الذين أخذوا يكتلون أنفسهم ضمن تنظيمات سياسية متعددة. ففي الملكية استولى الضباط الشريفيون بالأساس، الذين قدموا مع الملك فيصل الأول الذي عينه البريطانيون في مؤتمر القاهرة عام 1921، على المناصب الأرأسية للدولة الفتية وكونوا حلقات ومراكز قوة تتناسب وتلك الظروف . وإن كان هذا التكاثف اشد قوة في المرحلة الجمهورية الأولى (1958/7/14- 9 /1963/2) والثانية (9 /1963/2- 2003/42/91).**

وهنالك ظاهرة اخرى "... تجدر الإشارة (إليها) أنه في ظل النظام الهاشمي كانت المراكز القيادية في الجيش معظمها يعطى للضباط من أبناء المناطق أو المدن كالموصل وتكريت والرمادي وسامراء الخ ... وكان معظم هؤلاء الضباط ينتمون إلى بيئات محافظة وتقليدية أو دينية. وهكذا عرف الجيش العراقي مجموعات من الضباط تعرف

بانتمائها الأقليمي أو المحلي، كمجموعة تكريت، ومجموعة الموصل وغيرها. وإذا أنضم زعيم أية مجموعة إلى اتجاه سياسي معين كان الآخرون يتبعونه في الغالب..."[113].

وفي الجمهورية الأولى (14 تموز1958- 9 شباط 1963) "... شهدت المؤسسة العسكرية العراقية في أثناء حكم الزعيم عبد الكريم قاسم وبعد سقوطه ظهور تنظيمات وتكتلات قومية عدة بين كبار الضباط في القوات المسلحة، إلا أنَّ أبرز هذه التنظيمات بوصفها أحزاب سياسية طموحة للحصول على الحكم والسيطرة عليه، منها في سبيل المثال تنظيم الضباط القوميين أو حسبما عرف بأسم كتلة الضباط القوميين (التي تحالفت مع المكتب العسكري لحزب البعث في آذار 1961 ومن ثم انفرط عقده- الناصري). بيد أن هذه التنظيمات والكتل الصغيرة أكتسب أهميتها وفاعليتها من خلال إلتقائها مع حركة القوميين العرب لتحقيق أهداف مرحلية..."[114].

أما بصدد موضوعنا الأساسي، فقد تميزت هذه المرحلة بميزةٍ أساسية، وهي كثرة الحركات الانقلابية، التي استهدفت مؤسسة الحكم: كقيادة وبرامج مستقبلية. وترافقت بالعنف الذي امتد من منفذي الانقلاب إلى مستوى الشارع السياسي وقواه

---

113 ـ مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي 1940- 1963، ترجمة يوسف الجباعي، ص. 246، في 1979، دار النشر ومكانه بلا. لهذا السبب فقد وقف معظم ضباط هذه المناطق ضد نظام 14 تموز لانه حاول إلغاء مناطقية النفوذ في السياسة العراقية.. والدليل على ذلك شاركت كتلة الموصل في تنفيذ مؤامرة الشواف –سري الطبقجلي عام 1959، وقادت الكتلة التكريتية ولعبت الدور الأرأس في انقلاب شباط 1963 وكذلك الحال بالنسبة لكتلة الانبار حيث لعبت دورا مهماً فيما بين انقلاب 18 تشرين وانقلاب 1968.

114- د. طارق العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة، ص. 171، مصدر سابق. وكان تهافت هؤلاء الضباط على المناصب قد فضحت زيف الانتماء السياسي والحزبي لهم. فقد كان الولاء لروابط الدم والمناطقية و المذهبية، أكبر من الولاءات الجامعة مثل الهوية الوطنية. وحول هذه الجبهة راجع مذكرات: جاسم العزاوي ، صبحي عبد الحميد، عبد الكريم فرحان وكتاب محمد جمال باروت عن حركة القوميين العرب .وغيرهم.

الحركة. كذلك رافقها انشطار عمودي وأفقي في كل المكونات الاجتماعية بين رافضٍ أو مؤيدٍ لها، مقارنة بانقلابات الثلاثينيات.

كما تميزت هذه الظاهرة بتنوع كبير للقوى التي ساهمت فيها داخلياً وخارجياً. إذ شملت داخلياً عديداً من التجمعات والقوى والطبقات والفئات الاجتماعية المتضررة من الثورة مباشرةً أو من آفق سيرها اللاحق؛ انتقالاً إلى دول الجوار جميعها دون إستثناء إذ ساهمت بهذه الدرجة أو تلك في محاولات اجهاض الثورة. ومن بعدها المراكز الرأسمالية الكبرى:

- سواء التي تضررت مصالحها نتيجة فعل الثورة المباشر بحد ذاته، كبريطانيا؛
- أو التي أرادت فرض نفوذها وسيطرتها على المنطقة، أمريكا؛
- أو التي اختلت موازين علاقاتها ومصالحها في المنطقة، فرنسا والمانيا (الغربية آنذاك)؛
- أو/ و الدول التي تهيّبتْ من مستقبل التغيرات الجذرية التي قامت الثورة بتحقيقها ولتخوفها من رياح تأثيراتها- أغلب دول الجوار؛
- أو التي رأت في جوهر الثورة أداة كبح لأنوية زعامتها، مصر الناصرية خير مثال؛
- وأخيراً تلك الدول التي رأت في الفعل الجذري المتحول في عراق ما بعد تموز 1958، انتكاساً لمشروعها الرقعوي - الكويت أو حلم لماضي يراد تحققه- كالأردن[115].

---

115 ـ تقول الدكتورة سعاد خيري: [... وأفرد المخطط الامريكي في محاربته لحركة التحرر الوطني العربية موقعاً متميزاً لإسرائيل، يهدف إلى إيجاد تقارب بين الدول العربية الرجعية وإسرائيل وتكتيلها في جبهة واحدة ضد حركة التحرر الوطني العربية ولا سيما ضد الجمهورية العراقية الفتية تحت شعار (مكافحة الشيوعية والالحاد) فإسرائيل من أهل الكتاب أيضاً، وشكلت نواة هذا التحالف من السعودية والاردن والكويت. وسخر هذا التجمع كل امكانياته المادية وأجهزة دعايته ضد حركة

إن هذا التكاثف الكمي للمحاولات الانقلابية انعكس بصورة ملفتة للنظر في الاستخدامات اللغوية والتداول للعديد من المصطلحات والمقولات المستنبطة من مناخ الحياة الجديدة عامةً والسياسية خاصةً، وسرعة ايقاعهما؛ ومن التبدلات السريعة في الواقع المادي والنفسي والروحي وتوترها. وبقدر تعلق الأمر بموضوعنا فلقد شاع الاستخدام المتواتر لمقولة (مؤامرة وتآمر)، بحيث انتشر تداولها بشكل رهيب وكسا استخدامها العقل السياسي العراقي آنذاك، حتى أصبحت مادة طازجة للفكاهة السوداء والتندر السياسي اللاذع، وفي الوقت نفسه عكست الواقع المادي لمحاولات إسقاط السلطة والانقلاب عليها. كما أمست هذه المقولة أداة إعلامية (شعاراتية) سياسية، استخدمت بصورة تعسفية، سواءً من المنادين بها أو المناهضين لها، حتى وسمت مسارات الادب السياسي والصحفي آنذاك.

لقد ساهم في اعداد وتنفيذ هذا الكم الغزير من المحاولات الانقلابية، لا قوى العنف المنظم فحسب، بل كذلك الكثير من القوى المدنية، الدينية ضمنها، والأحزاب السياسية التي تبنت فعل التغيير العسكري/الانقلابي الفوقي، عوضاً عن النضال السياسي المدني السلمي وعبر مؤسساته الاجتماعية والمهنية المستقلة (منظمات المجتمع المدني)، التي ظهرت للعلن بكثافة كمية وفعالية نوعية أكثر ملموسية بعد الثورة مقارنةً بالمرحلة الملكية.

ومما يلفت النظر أن أغلب الاحزاب السياسية الفعالة في الساحة العراقية آنذاك وجهت نشاطها للعمل العسكري وبزخم كبير بعد ثورة 14 تموز. إذ نسجت بعضها علاقات مع العسكر لأول مرة ، أو/و كونت بعضها الآخر ولأول مرة مكاتبها

التحرر الوطني العربية، وانبرى منذ اليوم الأول لثورة 14 تموز بشن حملة شعواء ضد العراق باسم الدين وتلفيق الاتهامات على الشيوعيين مثل: (الشيوعيون يمزقون القرآن في شوارع بغداد) و (العراق أول بلد تحكمه الشيوعية) **واعتبرت أجهزة الدعاية السعودية الهجوم على العراق جهادا في سبيل الله]** راجع للمزيد ثورة 14 تموز، ص 182، مصدر سابق. (التوكيد منا- الناصري)

العسكرية المختصة، لتشرف على تنظيماتها الحزبية في المؤسسة العسكرية والامنية، بإستثناء الحزب الشيوعي الذي تمتد بدايات تكوين التنظيم العسكري لديه، لفترة طويلة تعود إلى منتصف الثلاثينيات وتبلور تنظيمياً منذ منتصف الخمسينيات[116].

لقد مارست هذه المكاتب الحزبية وقياداتها العليا، فعالياتها ضمن مناخ الصراع السياسي والحزبي العنفي، المستنبط من الانقسام الذي حدث ليس بين قوى الثورة

116- غرس الحزب الشيوعي أولى خلاياه في الجيش عام 1935 التي أشرف عليها في حينها كل من زكي خيري ويوسف متى. وكان الدافع إلى ذلك [... **أن العمل في صفوف القوات المسلحة لكسبها وتجريد الطبقات الحاكمة من سلاحها شرط أساسي من شروط انتساب الاحزاب الشيوعية إلى الاممية الشيوعية الثالثة... فتم تنظيم أولى الخلايا الشيوعية في فوج المخابرات الأول في بغداد...]** راجع زكي خيري وسعاد خيري، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي، 1984، ص 39، دار النشر ومكانه بلا. كذلك راجع مقالة ثابت حبيب العاني (الحزب الشيوعي: السلطة والقوات المسلحة) مجلة الثقافة الجديدة، العدد 266.

أما بالنسبة لحركة القوميين العرب، راجع محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص 266، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق 1997، . وبالنسبة لحزب البعث، راجع صالح حسين الجبوري، ثورة 8 شباط 1963 في العراق، 1990 بغداد.

في الوقت نفسه يشير أكرم الحوراني في مذكراته إلى أن: "**... حزب البعث في العراق قد نشأ قبيل الخمسينيات، فكان بالنسبة للحزب الشيوعي والأحزاب الأخرى حديث النشأة. لذا كان عدد الموالين له في الجيش محدوداً جداً حتى ثورة 14 تموز حيث أقتصر نشاطه في البداية، كما قيل لي، على عدد ضئيل من الضباط الموالين..الخ**، المذكرات المجلد 5، الفقرة 142، مصدر سابق.

ويحدد هاني الفكيكي، ماهية التنظيم العكسري بعد الثورة بالقول: "**...أما تنظيمنا العسكري، ورصيدنا في الجيش، فكان مزيجاً من الضباط المغامرين والمحترفين، ومن أعداء عبد الكريم قاسم والشيوعيين، وأخيراً من المؤمنين بالوحدة والاشتراكية العربية، وهؤلاء الضباط الصغار وضباط الصف والجنود. وينحدر معظمُ هؤلاء من أصول ريفية ومن البرجوازية الصغيرة القروية والمدينية السنية المحافظة أيضاً...**".الثورة والانقلاب العسكري، ص. 615، مصدر سابق.

ومناهضيها فحسب، بل بين القوى السياسية المؤيدة للثورة حتى أن بعضها كان مؤتلفاً في جبهة الاتحاد الوطني، وبعضها الآخر قد بدء بالتشكل بعد الثورة، كبعض القوى القومية..في الوقت الذي كان المفروض بها أن تتكيف مع ما تحتمه المرحلة الانتقالية للثورة الوطنية الديمقراطية ومتطلباتها من تقارب وتعاون أوسع للطبقات ذات المصلحة الحقيقية لهذا التغيير الجذري. وحتى إن وجد تناقض بينها، وهذه مسألة موضوعية، فهو تناقض غير تناحري وكان بالإمكان تجنبه ولو مرحلياً.

هذا الموقف تفرضه قانونيات صيرورة التطور الاجتماعي وسننه المتزامنه مع الطبيعة الطبقية للثورة وقواها المحركة. إذ كان المفروض، على الأقل نظرياً، أن ينحصر الصراع بين القوى الجديدة، لحين استكمال مهام البناء المرحلي، وتلك الطبقات التقليدية المتضررة من فعل الثورة والتي أُزيحت من مواقعها السياسية والاجتماعية المؤثرة. وهذه هي سُنة التطور وقانونيات الصراع الاجتماعي المبررة علمياً والمتوقعة عملياً بعد أي تغيّر جذري كبير.

هنا اسمح لي نفسي العلمية أن تجزم بأن **قادة القوى المتصارعة لم تتفهم هذه السنن، إن كانوا قد اطلعوا عليها أصلاً!؟، كما لم يستوعبوا طبيعة التكوين الاجتماعي والطبقي غير المتبلور لعراق ما بعد 14 تموز، بخاصةٍ في مجتمع تطغى فيه الولاءات الدنيا (من عشيرة ورابطة دم، والقرابية والمذهبية وغيرها) على الاهتمام الوطني وعلى الوعي الطبقي، والآني المنظور على المستقبلي المجرد، ولكون الثورة عملية اجتماعية معقدة يستلزم تحقيقها معرفة آليتها الخاصة والمتوائمة مع طبيعتها الطبقية التي تشرح ولادة الظواهر ونموها وتحققها وجنوحها للزوال. كما جهل جلهم، تميز منطقها، فلم يفرقوا بينه وبين منطق تطور التركيبة الاجتماعية، كذلك تراتيبية الاولويات للمهام المطروحة.** هذه المعرفة النظرية ضرورية جداً لعملية نجاح الثورة لاحقاً وفهم آلية الصراع الاجتماعي في الظرف الجديد، لكن هذا الفهم النظري والمعرفي كان مفقوداً بصورة كبيرة لدى هذه القيادات السياسية، واستطيع القول، برمتها.

ترافق عدم استيعاب الابعاد النظرية للتطور، كنتيجة وسبب، مع الممارسة السياسية الخاطئة واللا منطقية، بل والفجة في الكثير من الاحيان، مما أدى إلى أنفجار صراعات، بين القوى الاجتماعية القريبة من الثورة، غير مبررة لا علمياً ولا من حيث ضرورتها وتوقيتها العملي. وبالتحديد بين بعض أجنحة التيار الوطني اليساري (الشيوعي) والتيار القومي. هذا الصراع غير المبدأي كان بلاءًا على واقع سير الثورة وعلى هذه القوى ذاتها. وكان من بعض نتائجه توفير الظروف للقوى المناهضة للثورة على العمل للإطاحة بهم جميعاً، وتعميق التدخل الخارجي الذي تحالفت بعض أجنحة الصراع وخاصةً التيار القومي والإسلام السياسي، معه إلى درجة ارتهانها واعتمادها على المساعدة الخارجية لحل إشكاليات صراعها الداخلي والسيطرة على السلطة بالوسائل العنفية[117] .

هنا عليَ أن أشدد منذ البدء بأنني غير متفق مع التفسير المبسط (لنظرية المؤامرة) في شرح ظاهرة التطورات السياسية والوقائع التاريخية ذات الطبيعة المعقدة، وبخاصةً في ظروف عالمنا العربي عامةً والعراق خاصةً. لكن في كثير من الأحيان، كما تدلل التجارب التاريخية، **يلعب العامل الخارجي دوراً موازياً، أو أكثر، من دور العامل**

---

117 ـ لقد كتب الكثير حول دور العامل الخارجي في وأد ثورة 14 تموز وإعاقة استكمال صيرورتها. وقد اعترف العديد من قادة انقلاب شباط وغيرهم ممن ناهضوا قاسم بهذا الموضوع. للمزيد راجع: هاني الفكيكي، اوكار الهزيمة؛ طالب شبيب في مراجعات؛ خليل إبراهيم حسين موسوعة 14 تموز؛ نجم الدين السهروردي، التاريخ لا يبدأ غداً،؛ عبداللطيف بغدادي في مذكراته؛ حسن العلوي في العديد من كتبه؛ علي صالح السعدي في تصريحاته بعد طرده من السلطة؛ أمين هويدي: كنت سفيراً في العراق؛ عبد الهادي البكار في مذكراته؛ عبد الكريم فرحان: حصاد ثورة.... الخ من المؤلفات العديدة من مختلف التيارات الفكرية والسياسية منها: نجم محمود (إبراهيم علاوي): المقايضة برلين - بغداد؛ إسماعيل العارف في مذكراته؛ حنا بطاطو في موسوعته؛ الاكاديميان بينروز: العراق، الدكتور طارق العقيلي و الدكتور حامد البياتي وشامل عبد القادر والدكتور هيثم غالب الناهي وخالد علي الصالح وعشرات غيرهم ممن سنتطرق إلى بعضهم لاحقاً، وكلها مصادر مستخدة في البحث.

الداخلي للظاهرة المدروسة. كما هي الحال بالنسبة إلى العراق، حيث تاريخياً كان للعامل الخارجي دوراً مهماً في نشوء ظاهرة الدولة العراقية الحديثة، والذي تفاعل مع العوامل الداخلية بصورة جدلية كبيرة لتحقيق هذه الصيرورة. كما كانت للعامل الخارجي الريادة في بعض المفاصل الزمنية التي غيرت مجرى التاريخ، كما حدث بعد ثورة العشرين، وحركة مايس 1941، وإسقاط ثورة 14 تموز، ونجاح انقلاب 17 تموز، والتغيير الكبير (الاحتلال الثالث) بعد عام 2003 وغيرها من حوادث الفترات القريبة.

لقد بلغ تعداد هذا الكم من المحاولات الانقلابية في الجمهورية الأولى في حدود 39 محاولة وحركة فعلية، حسب تصريحات الزعيم عبد الكريم قاسم. وهو ذات الرقم الذي أشارت إليه مجلة التايم الامريكية في عددها الصادر في 15 شباط 1963، عندما علقت على انقلاب شباط بإعتباره المحاولة التاسعة والثلاثين بالقول:

[... **تباهى عبد الكريم قاسم بأنه نجى من 38 مرة من محاولة إغتياله، خلال السنوات الأربع والنصف الماضية، بيد أن الموت لم يخلف موعده أخيراً**]. كما أكد أيضاً على بعض نواحي هذا الجانب د. مجيد خدوري عندما ذكر أنه: [في سنة 1961 أبلغ قاسم أحد السفراء أنه أكتشف 27 مؤامرة سرية ضده منذ محاولة اغتياله في سنة 1959 [118]].

في حين يشير حسن العلوي، إلى ذات الموضوعة بلغة تهكمية ساخرة المضمون رمادية المنطق والمضمون، عندما يقول: أن الزعيم عبد الكريم قاسم أعلن [... **في نهاية عام 1962، أنه اكتشف عدد من المؤامرات فادعى مؤيدوه بأنها بلغت تسعة وثلاثين مؤامرة، وبعد مرور شهر حدثت الحادثة ونجحت المؤامرة الاربعون. وكانت**

---

118 ـ د. مجيد خدوري: العراق الجمهوري، الهامش رقم 1، ص 287 الدار المتحدة للنشر، ط. الأولى، بيروت 1974. علماً بأن المؤلف لم يذكر مصدر معلوماته ولا اسم السفير ولا مناسبة التصريح.

الشعارات السياسية تتحدث عن المؤامرة وكأنها أغنام ضالة في شوارع المدينة فتتصدى لها الجماهير صارخةً (ماكو مؤامرة تصير والحبال موجودة)... [119] }.

إن هذ النص التهكمي أُريد له ليس إدانة قوى التآمر ذاتها، بقدر إدانت القوى التي ناهضت الفعل الانقلابي ضد سلطة تموز. كان الأولى به وفي أجواء السخرية المرة، نقد مجمل القوى التي ساندت فعل الاطاحة بالحكم الوطني، عبر الانقلابية العسكرية وغير العسكرية، واسفافاتها الفكرية المعتمدة على النخبوية وممارسة القوة. والتي سبق أن ذكرها العلوي ذاته على تعدد مشاربها وأهدافها المختلفة داخلياً وخارجياً [120].

إن التناول التهكمي الساخر للظواهر، لا يفيدنا في توثيق الواقعة التاريخية. بقدر ما يعبر، في بعض جوانبه، عن البعد المأساوي لها ولأبعادها السيسيولوجية ؛ ويوضح واقع مناخ الزمن السياسي وطبيعته؛ ونمط التفكير العام ودرجة ارتقائه؛ والقوى الاجتماعية ودرجة وعي ذاتها وماهية سيكولوجيتها؛ والاحزاب السياسية ومدى صوابية ممارساتها الفكرية والسلوكية؛ ومقدار انسجامها ووتائر التغيرات الجذرية ومعرفة وقع خطاها على الواقع المادي [121].

119- حسن العلوي، رؤية بعد العشرين، مصدر سابق ص 52. لقد مارس العلوي في كتبه اللاحقة ولدوافع عديدة بل حتى متضاربة، الكثير من النقد الشديد لمناهضي الزعيم قاسم، ولسلوكيتهم التآمرية وكشف عن إرتباطاتهم الخارجية، كما في عراق دولة المنظمة السرية؛ دولة الاستعارة القومية، أسوار الطين وغيرها. وخاصة التي صدرت بعد الاحتلال الثالث وسقوط الحكومات القومانية بعد عام 2003

120ـ راجع حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية ،الفصل السابع، ص. 207 – 217، مصدر سابق.

121- ربما هذا ما أراد عكسه بسخرية مرة حسن العلوي؟ وإن كان يحاول ضمناً، بهذا الاسلوب، تبرئة سلوكه وسلوك الذين ساهموا في المحاولات الانقلابية، لأنه كان أحد مبرري ومؤدلجي الفعل

كما يشكك الوزير والسياسي الكردي الزعيم فؤاد عارف، وبلغة هي الأخرى رمادية تبريرية في وجود مثل هذا الكم من المؤامرات، التي سبق وأن ساند بعضها ، على الاقل معنوياً، عندما يذكر في مذكراته : [... **أما المحاولات (الانقلابية) الاخرى، فإننا كنا نسمع بين حين وآخر عن وجود مؤامرة. لكن لا نعلم مدى صحة هذه الشائعة أو تلك، والذي أعرفه أن هذا المصطلح (المتآمر) أصبح في وقت ما من المصطلحات الشائعة. ولقد أطلق بإسراف على أناس كثر...**][122] . ولكن فؤاد عارف هو الأخر يخلط هنا بين المحاولات التي تمت وبين الاستخدام التعسفي لهذه المفردة، كما هوالحال مع العلوي.

ويزيد الموضوع قتامة جرجيس فتح الله، عندما يعزو هذا الهوس في استخدام المفردة إلى هوىً في نفسية الزعيم قاسم، حيث يرى أنه كان مغرماً بذكر المؤامرات (؟؟؟؟). كما وردت في تعليقاته على كتاب أوريل دان [العراق في عهد قاسم][123] . هو الأخر وقع في ذات التناقض بين واقع وجود حركات ومحاولات انقلابية وبين الاستخدام التعسفي للمفردة، رغم أنه في ذات الكتاب يشير مراراً إلى العديد من هذه المحاولات التي اعترف بها القائمون عليها وهو المطلع على بعض منها، بحكم قربه من الحكم والقرار السياسي للدولة على الأقل ما له علاقة بالحركة الكردية.

وتأسيساً على ذلك وبالاستناد إلى دراستنا لشخصية الزعيم قاسم الحياتيه ولسلوكه الشخصي والتنظيمي، واستنباطاً من سلوكيته العامة والخاصة سواءً قبل الثورة أو بعدها، وفي مختلف الظروف الطبيعية أو المأزومة الحالكة، فإنه كان :

السياسي المساند للفكرة الانقلابية ذاتها. لهذا يحاول أن يساوي بين القائم بالفعل والمناهض له من خلال تناول سطح الظاهرة وليس تحليل أبعاد ماهياتها ومسببات ظهورها.

122 ـ مذكرات فؤاد عارف، المنشورة على عدة حلقات، في جريدة القدس العربي في لندن، منذ 26 أيلول 1998 ، الحلقة 9 ، (1998/10/07). وأعيد طبعها في دهوك، عام 1999، مصدر سابق.

123 ـ جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، اراء وخواطر، ج.2، ستوكهولم 1989، دار نبز

إنسانياً بطبعه، ذا سريرة صادقة، لم يسترخص الكلمة والمقالة ولم يمارس التبريرية ولا الادعاء الكاذب من جهة، ونظراً لغياب المعطيات المادية الرسمية المحجور عليها والمغيبة من قبل الحكومات اللاحقة عن عدد المحاولات التي كان مخططاً لها والتي أُخمدت قبل بدء المباشرة بها من جهة ثانية. فأننا سنركن إلى قول الزعيم قاسم والذي تبنيناه بصدد عدد المحاولات التي بلغت **38** حركة ومحاولة انقلابية كان خاتمتها الانقلاب التاسع والثلاثين في **8** شباط **1963**.

ومما يعزز قولنا هذا، ما تم نشره في العراق من دراسات ومذكرات، بعد رحيل الزعيم قاسم، والتي تشير إلى ذلك الحجم الكبير من المحاولات الانقلابية، التي عددها د. هادي حسن عليوي بأكثر من 25 محاولة وحركة خططت لها أحزاب التيار القومي دون غيرها من القوى الأخرى [124] سواءً: الاسلامية؛ وأنصار العهد الملكي؛ ورؤساء العشائر الكبيرة على وجه الخصوص؛ وبعض القوى المحسوبة على هذه الدولة أو تلك من دول الجوار؛ ومن المراكز الرأسمالية؛ وكذلك من بعض الضباط المغامرين.

وعلى ضوء ذلك، يمكننا استنباط المعدل العام لهذه المحاولات التي بلغت محاولة كل 43 يوماً (أي كل شهر ونصف تقريباً). ولم تشهد الساحة السياسية العراقية ولا غير العراقية مثل هذا الزخم المتواتر من المحاولات الانقلابية، لا قبل الثورة ولا بعدها. بل ولا حتى في عالم امريكا اللاتينية، التي عرفت (بأنها أم) الانقلابات العسكرية قبل غيرها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، والشائع فيها كمعدل عام، حدوث محاولة انقلابية كل **180** يوماً مقارنةً بما حدث في الجمهورية الأولى.

إن فشل الكثير من المحاولات الانقلابية إبان المرحلة القاسمية لا يعني نهاية التاريخ لكي تتوقف الحكومات الإقليمية والغربية المتحالفة مع نظرائها من قوى الداخل، عن تجديد محاولاتها والتآمر لإسقاط حكم الزعيم قاسم، بل استمرت إلى أن حققت ما

124- راجع: هادي حسن عليوي، محاولات القضاء على عبد الكريم قاسم، بغداد 1990 دار الحرية.

أرادت في انقلابها التاسع والثلاثين. حيث تكالبت العوامل الداخلية والخارجية لبلوغ مرامها الذي نجحت فيه. وخاصةً بعد أن وعت هذه القوى الانقلابية انها بوسائلها المحلية لا تستطيع تغيير نظامٍ الحكم.. لذا اتجهت إلى الخارج لتتحالف معه وتحقيق هدفها في إسقاط النظام عنوةً رغم قاعدته الاجتماعية الواسعة، وهذا ما تم لها في 8 شباط 1963

يضع هذا الكم المتواتر للظاهرة الانقلابية، الباحث الموضوعي والقارئ اللبيب، أمام العديد من التساؤلات، (ليس للتاريخ وسيلة للإجابة على الأسئلة القديمة إلا بطرح أسئلة جديدة - كما قال ماركس)، والاستفهامات عن مسبباتها وماهياتها؛ عن دوافعها ومبرراتها؛ ولماذا هذا الكم الهائل بهذه المرحلة القصيرة جداً دون سواها؟ وما السر في توحد العديد من القوى السياسية، المتناقضة في فلسفاتها ومصالحها، في مناهضة حكم عبد الكريم قاسم، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار الذين، في مساهماتهم هذه، عبدوا طريق العنف وثقافة الانقلاب والممارسة الإرهابية؟ أيكمن ذلك في:

- الظروف الموضوعية الناجمة عن طبيعة التغيّر وعمقه، الذي قامت به الثورة ذاتها؟ باعتبارها صيرورة تطورية غيرت التركيبة الاجتصادية للمجتمع، وبتعاقب السلطة السياسية، إذ تحول المجتمع من مجتمع شبه اقطاعي/كمبرادوري التوجه إلى مجتمع قائم على تعددية أنماطه الاقتصادية الحديثة المتوائمة مع الظرف الحسي آنذاك. وكذلك للتغيير الذي أصاب أولوية الطبقات واهميتها.

- أم يكمن ذلك في سعي المراكز الرأسمالية العالمية إلى إبقاء العراق في بوتقة اقتصادها الكوني وعلاقاتها غير المتكافئة معه؟ في حين أرادت الثورة الخروج بالعراق نحو الارحب للاستقلال الاقتصادي/السياسي وتحديث واقع التشكيلة الاجتماعية والقضاء على التخلف وتوسيع السوق الوطنية، مما يعزز الهوية الوطنية العراقية لينطلق نحو الاعم القومي.

- أم يكمن السبب بالابعاد البنيوية للعراق ككل، ككيان اجتماعي/سياسي، وكجغرافية موقع غني بالثروات ذي الأبعاد الاستراتيجية؟ مما ألب جميع القوى

المتضررة من هذا التغيّر، على المساهمة في وأد الثورة وكبح جماحها، على تعدد مسمياتها ومستوياتها: داخلية كانت أم خارجية (أقليمية، ودولية غربية بالتحديد).

- أم أن الامر ينصب على برنامج الثورة التي طالت مفرداته الاغلب الاشمل من مكونات المجتمع العراقي، طبقياً وجغرافياً؛ أثنياً ومذهبياً، وبآفاقها المستقبلية، والتي حاولت إرساء شبكة مفاهيم جديدة تنفي الاسس المادية للقوقعة وضيق الافق الاجتماعي والمعايير القبلية؟ مما خلق الفعل التناقضي مع القوى التقليدية والقديمة وتلك الملتحفة بالعنصرية، لتساهم في القضاء على مسيرة الثورة، كل من حسب درجة تضرره وفقدان مصالحه.

- أم أن المرحلة التموزية/القاسمية، قد أستنفدت ذاتها ضمن السياق التاريخي الملموس، الذي أنتجها ولم تستطع إعادة انتاج ذاتها طيلة مدتها الزمنية القصيرة (1666يوماً)؟ لذا توجب عليها مغادرة التاريخ كمنهج اجتصادي، أو طبيعة طبقية، أو قيادة سياسية، وبرناجية مستقبلية نتيجة لانعدام قدرتها على حل التناقضات التي طرحتها هي ذاتها في سياق تحقق صيرورتها.

- أم لأن السلطة الجديدة وضعت مسألة الحكم وقواعده؛ والدولة وآلية عملها على سكة التحديث المتناغمة في جوهرها مع ترسيخ الهوية الوطنية والعدالة النسبية لتوزيع الثروة واجتثاث حكم الاقلية والاستئثار سواءً، الطائفية أم الجهوية وعوائل الحكم الضيقة مما أثار حنق مدّعي الحق العرفي والعرقي بالحكم والتيار الراكد للجهويين وذوي الولاءات والانتماءات الضيقة، وتكتلهم من أجل احتواء هذا التوجه واجتثاثه. ولما لم يتمكنوا من ذلك بالطرق السلمية تحالفوا مع (الشيطان!) من أجل القضاء عليه، حتى استقطبت هذه المعادلة الخارطة الجغرافية للولاءات السياسية والانتماءات الحزبية التي تغيرت بصورة جذرية بعد الثورة.

- أم لأن الثورة في سياق تحقيق ذاتها أنهضت الكم الواسع من الجماهير المسحوقة مادياً وعنوياً. والمستلبة كرامتها والمضطهدة اجتصادياً وسياسياً، خاصةً الشرائح الوسطى والدنيا، الفقيرة والكادحة، والتي فسحت الثورة لها مجالاً لتساهم بقدر معين في صنع السياسة، وإن كان غير متناسب وموقعها في عملية الانتاج

الاجتماعي، بغية إنهاء ما أمكن من حالات الاستلاب والاغتراب، **علماً بأن الثورة كانت تحكم لهؤلاء وليس بهم؟** وهذا ما دفع في الوقت ذاته قوى الاستغلال، لتقف حائلاً دون ذلك عن طريق كبح المسير والتجذير وإثقالهما بالاشكاليات المتعددة والتلويح بالعنف واستخدامه بكثافة.

ـ أيمكن أن نفهم الحالة من خلال الممارسات السياسية والاصطفافات الطبقية الجديدة للأحزاب التي خرجت للعلن بقوة، وبخاصة الأحزاب ذات المنحى اليساري، لتمارس الفعل السياسي بحرية أوسع وبآلية تنظيمية أرقى وبتأثير أكبر، مقارنة بما كان عليه الحال في عملها السري السابق؟ وهذا ما أخاف العديد من القوى التقليدية ليس في العراق فحسب، بل في عموم المنطقة التي تكاتفت حكوماتها، رغم اختلاف أهدافها، على إيقاف مثل هذه التجربة وتأجيج حالات الانفلات والصراع الدموي حتى وإن كان بصورة مصطنعة، خاصة وان هذه الممارسات السياسية قد وقعت في شرك العفوية والنظرات الضيقة وحملت في طياتها مسحة عنفية حادة نتيجة لانعدام خبراتها العلنية السابقة وقلة تجربتها العملية.

ـ أم تكمن الحالة بالعجز السياسي للطبقات والفئات الاجتماعية الوسطى(العقل المنظم والمدبر) التي كانت تنشد، قبل الثورة التغيّر وفقاً لتطلعاتها الطبقية. ولما حققت الثورة في عامها الاول، أعلى من السقف العلوي لتصورات هذه الطبقات والفئات والذي كانت تطالب به، أرتبكت واندفع العديد من اجنحتها على عدم المشاركة الفعلية والعضوية في إدارة الحكم وتبنت شعارات عمومية غير متلائمة والواقع الملموس، ومفتقرة للمعطيات الواقعية العملية، وقافزة إلى المشروعات المجهولة غير الناضجة، ذلك تبريراً لمواقفها الطبقية وأنوية قياداتها. مما جعلها تتخبط فكرياً وتعمق ممارساتها اللامبدأية وتتخندق في نظراتها الضيقة في مرحلة تستوجب رؤى أوسع من ذلك. وأنعكس هذا في الشعارات المجردة في سياق العملية السياسية، التي أكدت تخلف قيادات هذه القوى فكرياً وفلسفياً، مما خلق إختناقات ومتاعب جديدة لها وللثورة ساعد، في نهاية المطاف، على تهيئة مناخ الانقلابات العسكرية. لنا من الزعيم الوطني كامل الجادرجي نموذجاً.

- أم لأن القوى التي تبنت وساهمت في المحاولات الانقلابية (أحزاب وفئات اجتماعية وتطلعات فردية ذات أبعاد أنوية مغامرة) أحست في أعماقها الداخلية بضآلة واقعها الكمي وانحسار تأييدها الشعبي، كما في تجربة البعث وبقية القوى القومية، مما قلل من تأثيرها على الشارع السياسي، نظراً لكونها أحزاب مدينيية ذات بعد طبقي لم تستطع مد جذورها إلى عموم مساحة العراق الجغرافية والاجتماعية، سواءً إلى الريف وكادحيه أم إلى الفئات الفقيرة في المدن؛ ولكون قادتها أسماء بلا مضامين اجتماعية/ سياسية متحركة، ولا إرث تاريخي عميق، ولا خبرة نضالية واسعة. وقد أعترف بهذا بعض من هذه القيادات. يقول أحدهم:

- [... بدأت تتضح لي الرقعة الصغيرة والمحددة التي يشغلها الحزب في الشارع العراقي حتى في مدينتي الأعظمية التي كانت دائماً معقلاً لـ (حزب الاستقلال)، وبالتالي متعاطفة مع البعث، بدا الشيوعيين أقوى منا... حشدنا ما استطعنا حشده وتوجهنا إلى الوزارة لنجد أن الحزب الشيوعي ملأ ساحتها بجماهيره، فظهر لنا جلياً ذاك التفاوت المخيف بين قدرتهم على الحشد وتخلفنا عنه. صحيح أن ضربات كثيرة كيلت للشيوعيين وأضعفتهم قبل 14 تموز، لكن الانقلاب (هكذا يسمي ثورة 14 تموز - الناصري) وما أعقبه من نهوض جماهيري، أكسبهم زخماً عظيماً وطاقة على التعبئة يندر مثيلها... وبسبب هذا الاكتشاف اتجهت أنظار البعثيين والقوميين إلى جمال عبد الناصر عله يحسم الموقف من خلال الوحدة وأصبح البعث والحركة القومية في العراق في الموقع نفسه الذي احتله في سوريا قبل الوحدة، فالأخيرة في الحالتين، وفي معزل عن المبررات العقائدية الأخرى، إنقاذ من الضعف... أو الصعود الشيوعي... وتداخل أحساسنا بالعجز وإلحاحنا على الوحدة طريقاً للتقدم ليخلق عندنا استعداداً للقفز من فوق الجماهير وتحقيق ذلك بالنيابة عنا... [125]].

---

125 هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة، الفصل الثالث، ص 88 و 89 وما بعدها، مصدر سابق. علماً بأن أغلب الاحزاب السياسية في العالم الثالث، تستمد قوتها من خلال السلطة وأدواتها وليس من ذاتها. هذا ما دللت عليه التجربة الحزبية في العراق المعاصر على الأقل، حيث يتدفق المؤيدون والانصارعندما يكون الحزب في السلطة، أو في حسن احوال عندما يكون هناك انفتاح من قبل

- أم أن الزعامة السياسية، كذات وموضوع، التي خططت للثورة وقادتها بنجاح وأدارت دفة الحكم بكثير من العقلانية والحكمة، وما تجلى عنها من سمات ذاتية، لم تشهد ما يماثلها من نخب الحكم في العراق المعاصر سواءً كمجموعة قيم ومبادئ إنسانية أم ماهيات وغايات وخطاب سياسي وآلية عمل أومعرفة قيادية وسياسية، فأنطلقت كمنظومة واحدة في إدارة الواقع الصعب من فكرة مركزية هي (خدمة الشعب) كغائية للحكم. إن هذا النمط الجديد من الزعامة سار في طريق الانفصال شبه التام عن واقعٍ وثقافة (عسكرتاريته)، ليبدو زعيماً وطنياً في نظر أغلبية شعبية محسوسة، منطلقةً من الاقرار بدور (القائد) في التطور التاريخي، في ظروف سيسيولوجية تبجل مثل هذا الدور الذي يحتل أهمية نسبية فيها. ومن منطلق موضوعي [... فإن عبد الكريم قاسم كان أقدر الضباط على معالجة المتطلبات السياسية، ليظل متربعاً في دست الحكم... إن دراسة شخصية الزعيم قاسم وخلقه من شأنه أن يلقي ضوءً على مجرى حياته بوصفه زعيماً سياسياً... [126]].

- أم أن المسألة، بالترابط مع الموضوعة السابقة، تكمن في مدى الشعبية والمؤازرة التي حصل عليها الزعيم قاسم، إلى درجة فاقت كل الزعامات السابقة واللاحقة له، سواءً عندما كان في السلطة أم بعد إعدامه الحياة، مما أرغم العديد من الزعامات، على قلتها، على الانزواء وراء خطاباتها السياسية اللاواقعية. وفي الوقت ذاته دفعت بالمغامرين والطامحين إلى تجربة حظوظهم في الارتقاء الاجتماعي وإلى سدة الحكم عن طريق الانقلابات، لهثاً وراء هذه الهالة الشعبية المفقودة عندهم ذاتياً وموضوعياً.

- أم لأن هذه المحاولات الانقلابية كانت تعكس في الجوهر الصراع القديم/الجديد للاتجاهين السياسيين اللذين انطلقا من موضوعة (أولوية عراقية العراق أم عروبة

السلطة إزاء هذا الحزب أو ذاك. لكن سرعان ما ينحصر هذا التدفق أوقات الازمات والعمل السري.

126 - راجع د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص 101مصدر سابق. علماً بان المؤلف له موقف غير موضوعي من الزعيم قاسم.

العراق)، واللذان تناحرا منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وأفرزا الاتجاهين العراقوي والعروبوي[127]. في الوقت الذي كان الزعيم قاسم قد وَفّقَ بينهما بصورة جدلية. إذ انطلق من الخاص (عراقية العراق) نحو العام الأشمل (الامة العربية) ولم يتخندق في أي من الاتجاهين، بل رأى التكامل بينهما. لذا لم يقفز فوق واقع غنى وتعددية التكوين الاثني/ الديني/ الاجتماعي للعراق، ولا على واقع انتمائه للأمة العربية.

ـ أَم أن دول الجوار رُهبت من الثورة ومصداقية مضامينها وثبات منهجها وشمولية آلياتها وواقعية نظرتها وفعالية أبعادها الاجتصادية والسياسية.. لذا تسارعت وتناكبت لأجل إجهاضها والإطاحة بها بكل السبل. **وهذا ما دلل عليه التاريخ السياسي لكافة دول المنطقة**[128]. إذ ساهمت جميعها بدون استثناء بهذه الدرجة أو تلك في إبداء المساعدة المادية والمساندة المعنوية لمعظم المحاولات الانقلابية. حتى أن

---

127 ـ "... لم يكن تفكير القوميين (ملكيين أو جمهوريين - الناصري) الثوريين الذين جاءوا إلى السلطة في البلدان العربية متشابهاً ومؤيداً بشكل مطلق للوحدة العربية. وكان شعار (وطنية البلاد) في الممارسة فوق (القومية العربية). ولم تكن هذه الصفة مميزة لمصر وحدها فقط، بل لجميع الأنظمة العربية البرجوازية الصغيرة الأخرى. وبالرغم من التأكيدات على الاستعداد للذود عن وحدة العالم العربي ، بل وإعلان هذا الهدف شعاراً رئيسياً، إلا أن التناقضات بين مختلف البلدان العربية التي تحررت من التبعية الاستعمارية قد أتسعت ...". يفغيني بريماكوف، الشرق الأوسط ، المعلوم والمخفي، ترجمة: علي العرب وعبد السلام شهباز، ص. 57، دار اسكندرون، دمشق 2006.

128ـ يقول البرفسور كمال مجيد: [...خلال عضوية العراق وإيران في حلف بغداد لم تكن أية مشكلة حول الحدود. كانت البواخر التجارية تستخدم شط العرب للوصول إلى ميناء البصرة وعبادان. لقد خلق شاه إيران بالإتفاق مع بريطانية وأمريكا، الأعضاء في الحلف المركزي (حلف بغداد سابقاً) مشكلة الحدود للضغط على عبد الكريم قاسم بغية إسقاطه وبغية ذبح الشيوعيين، راجع: النفط والأكراد، العلاقات العراقية - الإيرانية - الكويتية، ص 43، دار الحكمة، لندن 1997، ط. الثانية. كما أكد ذلك هاني الفكيكي، القيادي السابق في حزب البعث، نائب رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر (الوطني) العراقي (مؤتمر صلاح الدين)، والذي شارك في قتل عبد الكريم قاسم. وجاء هذا التأكيد في محاضرته التي ألقاها في قاعة الكوفة في لندن في 1990/12/05]. للمزيد راجع، جريدة الديوان ، الجزء الثالث سنة 2000، امستردام.

بعضها تحالف لهذه الغاية مع أعدائه الحقيقيين. لنا من مصر الناصرية أنصع دليل يساق في هذا الصدد.

- أم أن كثافة المحاولات الانقلابية، وبالتفاعل مع ما ذكر أعلاه، تكمن في ماهية السياسة الخارجية التي انتهجتها حكومة تموز/ قاسم، والتي اتسمت بالحياد الايجابي العضوي والابتعاد عن الاحلاف والتكتلات العسكرية وإقامة علاقات خارجية على أسس المنفعة المتبادلة وكذلك مساندة حركات التحرر.. وخاصة قضايا التحرر العربية في فلسطين والمغرب العربي والخليج. وأخيراً وليس أخراً، في السياسة النفطية المستقلة التي اختطتها الحكومة والمناهضة في جوهرها للاحتكارات النفطية العالمية. هذه السياسة المبدأية بخطوطها العامة حفزت المراكز الامبريالية الغربية على تهديد الحكم في البدء، وصل حد التلويح بالاحتلال، ولما لم ينفع سدى، قررت القضاء المادي على الثورة والزعيم. وهذا ما تم لها في الانقلاب التاسع والثلاثين الذي كانت رائحة النفط واضحة فيه[129].

وكما ذكرنا سابقاً، شهد العراق السياسي في مرحلة تموز/قاسم العديد من المحاولات الانقلابية التي كانت تطبيقاً عملياً للثقافة الانقلابية التي أرستها تاريخياً نخب الحكم السياسية التي تعاقبت على السلطة منذ تكون الدولة الحديثة، عندما كبحت إرساء العلاقات السلمية والسليمة بين الدولة والمؤسسات الاجتماعية على وفق موازين المنازعة والتمثيل والتحكيم.. واكتملت أبعادها عندما اعتمدت كثير من القوى

129- لقد كتب كثير جداً حول دور عامل النفط في الاطاحة بحكومة عبدالكريم قاسم. وقد أشارالزعيم ذاته إلى هذا الدور بعد التوقيع على القانون رقم 80 لسنة 1961، راجع دراستنا (القانون الذي حكم على الزعيم بالاعدام) مجلة الموسم العدد 32، السنة 1997، هولندا، كذلك إبراهيم علاوي في كتابيه القيمين: البترول وحركة التحرر الوطني، و (نجم محمود) المقايضة: برلين بغداد.كذلك إسماعيل العارف في مذكراته، مصادر سابقة، د. محمد سلمان حسن، نحو تأميم البترول العراقي، دار الطليعة بيروت، عبد الله اسماعيل، مفاوضات العراق النفطية 1952 - 1968، دار لام، لندن 1989 وغيرهم.

السياسية تاريخياً وخاصة أحزاب التيار القومي، على الفكرة الانقلابية والمجاميع النخبوية، كأداة بلوغ للسلطة وتحقيق ما كانوا يصبون إليه.

لقد تزامنت هذه الحالة مع محاولات الولايات المتحدة و بريطانيا وأغلب الدول الاستعمارية، استخدام المؤسسة العسكرية كوسيلة لتغيّر السلطة في دول المنطقة، منذ نهاية الاربعينات. **وهذا ما كشفته سلسلة الحركات الانقلابية في الدول العربية، والتي بلغت أكثر من 37 انقلاباً فعلياً منذ أول انقلاب عسكري عام 1936 في العراق ولغاية نهاية 1967، وما كان مخطط له في العراق الملكي** [130] .

لقد كان كثير من هذه الانقلابات مجرد تغيير عسكري بحت، كما كان بعضها الأخر حركات عسكرية بالاشتراك مع قوى سياسية. كما تكاثفت هذه الانقلابات في عقد الستينيات في عديد من البلدان العربية مثل سوريا، اليمن، الجزائر، السودان وليبيا. لقد كانت أغلب هذه الانقلابات وتلك المحاولات الفاشلة في العراق، تنطلق من عسكرياتية المؤسسة العسكرية قيماً وتصوراً. ولم تستطع أغلبها مد الجسور مع القوى الاجتماعية الفاعلة لتتحول إلى حركة غائية وطنية مستهدفة إنجاز المهام المتوئمة مع مرحلة الثورة الوطنية كما كانت عليه الحال في ثورة 14 تموز 1958.

130- حول حجم هذه الانقلابات وطبيعتها، راجع اليعازر بعيري، الضباط والسياسة والمجتمع العربي مصدر سابق، القسم الثاني، ص 241 وما بعدها. راجع المحلق رقم (21) في الكتاب.

أما بصدد العراق فراجع د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد 1986، كذلك جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، مصدر سابق. وقد كشف اللواء الركن غازي الداغستاني، إحدى المحاولات لانقلاب فوقي يزيح الوصي عبد الإله ونوري السعيد عن الحكم.راجع الجزء الأول محاكمات المحكمة العليا الخاصة/ وزارة الدفاع، بغداد 1959. كذلك أحمد باش عيان، انقلاب 14 تموز 1958، خلفياته وذيوله، مع موجز عن العهد القاسمي (1958- 1963) ص. 242، دار الحكمة، لندن 2013.

مميزات الحركات الانقلابية في الجمهورية الأولى:

لقد تميزت الحركات الانقلابية في عراق تموز/ قاسم بجملة من السمات، يمكن استنباطها من المحاولات ذاتها ومن مناخ زمن المرحلة السياسي. أهم هذه السمات :

1 - لقد بلغ عدد هذه المحاولات 39 محاولة حسب الاعلان الرسمي لها. وتشمل ما كشف عنه وتلك التي كانت مخططاً لها وكشفت قبل البدء بتنفيذها، أو كانت في دور الاعداد ولم تكتشفها الأجهزة الأمنية [131] . لقد تكتمت السلطة آنذاك ولم تعلن عن الاغلبية الساحقة منها، وخاصة تلك التي قُبرت في مهدها أو كانت في طورالاعداد أو قبيل الشروع بالتنفيذ.

ويلاحظ عند تحليل هذا الكم من المحاولات، أن أثنتين منها (أي بنسبة 5,1 ٪) كانتا من قوى اليسار والشيوعي تحديداً [132]، وإن ، كما أزعم، لم ترتقيا إلى مفهوم الانقلاب، بالمفهوم الدقيق، قدر ما كانتا، حسب قناعاتنا القابلة للخطأ والصواب، محاولة للتأثير على الزعيم قاسم والمناورة معه، أو نتيجة الصراعات الداخلية لقيادة الحزب. أي بما يمكن أن نطلق عليه (تكتيك التصدي للتجاوزات). لأن من الثابت أن أغلب وليس كل قيادات اليسار العراقي آنذاك (الشيوعي على وجه التحديد) لم تفكر بالموضوع وبالتالي لم تخطط لاستلام السلطة، بل ولم تكن راغبة في ذلك. كان هذا الموقف يتناغم مع موقف الاتحاد السوفيتي السابق من هذه الموضوعة المنطلق من

---

131 - حول بعض من هذه المحاولات، راجع هادي حسن عليوي، محاولات القضاء، مصدر سابق.

132 - وفي الوقت نفسه يشير هادي رشيد الجاويشلي/ وكيل وزارة الداخلية آنذاك إلى "... أن بعض العناصر اليسارية في كتائب الدبابات في بغداد وضعت خطة للانقضاض على نظام الحكم وفشلت الخطة بعون من بعض المخلصين لنظام الحكم آنذاك...". راجع : الزعيم عبد الكريم قاسم وموعده مع التاريخ، ص. 144، دار الموسوعات العربية، بيروت2011

تحليله لواقع المنطقة وعلاقاتها الدولية [133] من جهة. ومن جهة أخرى كُشف عن وجود مواقف متعارضة من مسألة استلام السلطة داخل القيادة العليا للحزب [134]، حيث لم يكن هناك إجماع داخل المكتب السياسي للحزب حول

---

133 - حول هذه الموضوعة راجع، نجم محمود في كتابه، المقايضة برلين - بغداد، مصدر سابق.

134 - أماط اللثام عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي آنذاك صالح مهدي دكله عن إحدى هذه المحاولات، في مذكراته، من الذاكرة، ص 59 - 60 وما بعدها. دار المدى، دمشق 2000، وأشار إلى أنه تداول مع سكرتير الحزب سلام عادل وعضو المكتب السياسي جمال الحيدري [... في الأمر وتوصلنا إلى أنه من الصعب، بل ومن المستحيل أن نحصل على رأي موحد فيما يتعلق بعملية الإستيلاء على الحكم داخل قيادة الحزب...}.

لكن ينفى عامر عبد الله هذه المحاولة في سياق إجابته على سؤال حول مدى صحة محاولة الاستيلاء على السلطة آنذاك بالقول: [... **لا صحة لها مطلقاً. في 11 تموز/يوليو إجتمعنا أنا وسلام عادل باللجنة العسكرية في الحزب وكان للحزب أكثر من 2700 عنصر في الجيش ما بين عضو ونصير، وكانوا ضباطاً وجنوداً لا سيما في القوات الجوية وسلاح الدبابات. سألنا أعضاء اللجنة آنذاك: هل نستطيع انتزاع السلطة بمساعدة الجيش؟ فاستمهلونا يوماً كاملاً عادوا بعده قائلين: استطلعنا جميع الوحدات وجاء الجواب أن الكل ملتزم بالحزب، لكن أحداً ليس مستعداً للتحرك ضد قاسم لأن مكانته بين العسكريين قوية جداً. عندها صرفنا النظر عن الموضوع...**] راجع المقابلة المعنونة باسم سنوات الفقر والأمل الخائب، المنشورة في مجلة أبواب 1994، لندن دار الساقي ص208، العدد الثاني.

كذلك ما حاول مؤلفا كتاب سلام عادل، ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، من ألقاء بذور الشك حول وجود تحرك انقلابي وقد [... **تباينت الآراء في تلك الفترة عن الجهة التي أعدت هذه المؤامرة. فبعضها يؤكد بأن عبد الكريم قاسم والحاكم العسكري وراءها، والقسم الآخر من المعلومات يشير إلى أنها موجهة ضد عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي في آن واحد. ولم يكن بالإمكان في حينها الجزم في أي من الاحتمالين... وعلى أثر ذلك قامت منظمات الحزب المدنية والمنظمات والنقابات الجماهيرية بتعبئة قواها وخرجت إلى الشوارع بمظاهرات صاخبة بقيادة الشيوعيين وخاصةً في بغداد للتصدي للمؤامرة...**] راجع، سلام عادل - سيرة مناضل، الجزء الثاني، ص 37، دار المدى بيروت 2001.

هذه النقطة. في الوقت نفسه توصل المكتب العسكري للحزب آنذاك، بعد دراسة الوضع السياسي إلى أنه: [**... لا يوجد في كل تنظيماتنا تشكيل واحد فعال مستعد للتحرك ضد قاسم...** [135]]. وقد طمأن عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي، الزعيم قاسم، يوم الخامس من تموز 1959، حول سلامة موقف الحزب منه وأبلغه بإلغاء حالة الاستنفار التي أعلنها [136].

ويتبنى الأكاديمي حنا بطاطو هذ الرأي بالقول: [**... ولكن الأمر الأكثر إزعاجاً من وجهة نظر قاسم كان استمرار توارد التقارير عن محاولات وشيكة لاستخدام القطعات الموجودة بإمرة ضباط شيوعيين ضده. وعلى الرغم من أنه أصبح واضحاً الآن أنه لم يكن هناك أي أساس لأي من هذه القصص يبدو أن قاسم صدق، لبعض الوقت على الأقل، أن الشيوعيين ينوون الإطاحة به...**] الجزء الثالث، ص 218. في حين يؤكدها البعض الأخر خلافاً لبطاطو وثمينة ناجي يوسف.

135 - مستل من صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص. 93 دار الفرات، بيروت 1993. في الوقت نفسه كانت وجهة نظر الحزب قد تمحورت "... في اتجاه منع عملاء الاستعمار والقوى اليمينية من الوصول إلى الحكم، فيما لو نجحت بتوجيه ضربة إلى الحكم القائم... إن استخدام السلاح ضد حكومة وطنية معادية للاستعمار، وفي مثل هذه الظروف... لا يؤدي في احسن الاحوال، إلا إلى أحد الأمرين: اما أن ترتمي السلطة القائمة في احضان الاستعمار وتتحالف مع جميع القوى الرجعية لمحاربة مثل هذه الحركة أو أن يستغل المستعمرون وعملاؤهم مثل هذه الفرصة لإسقاط الحكم القائم، واقامة حكومة رجعية لا تبقي على شيء من مكاسب الشعب..." وهذا ما حدث في انقلاب شباط 1963. راجع مذكرة المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي إلى اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني في 1962/6/5.

136 ـ يشير جاسم العزاوي، سكرتير الزعيم قاسم وأحد المتآمرين عليه، إلى حركة كان مزمع القيام بها يوم 10 حزيران 1959 من قبل اللواء المدرع السادس الذي يسيطر عليه الضباط الشيوعيين وقد تم إجهاض هذا التحرك، حسب إدعائه، وتم إحالة العديد من الضباط الشيوعيين على التقاعد منهم خزعل السعدي، وفاضل البياتي وسلمان الحصان وغيرهم من ضباط الدبابات. راجع مذكرات العميد الركن المتقاعد جاسم كاظم العزاوي، ثورة 14تموز، أسرارها، أحداثها، رجالها حتى نهاية عبدالكريم قاسم، شركة المعرفة للنشر والتوزيع، بغداد 1990، ص 228 وما بعدها.

في حين أن 37 محاولة وحركة (مانسبته 94,9٪) تمت من قبل العديد **من القوى والاحزاب غير اليسارية الأخرى أهمها:**

- أحزاب التيار القومي متمثلة في كل من: حزب البعث العربي؛ حركة القوميين العرب؛ الرابطة القومية؛ الحزب العربي الاشتراكي [137]؛

في الوقت ذاته يشير حامد مقصود، الضابط الشيوعي السابق، إلى ذات الرواية بشكل آخر فيقول: " **فقد حاولت مجموعة من الضباط الديمقراطيين من تغيير السلطة، حيث اجتمعت بمسؤولي التنظيم العسكري في أبو غريب، تطالب الحزب بالسماح لها بإبعاد الزعيم عبد الكريم قاسم إلى خارج العراق بعد تذبذبه وعجزه من السير في إكمال المرحلة الوطنية، فذهب عامر عبد الله إلى وزارة الدفاع في حزيران 1959 وأخبر عبد الكريم قاسم بتفاصيل الاجتماع وعلى الفور قامت حملة اعتقالات شملت ضباط الدروع في معسكري ابو غريب والرشيد، وأذكر منهم الرئيس الأول خزعل السعدي والمقدم خليل العلي حتى طالت قائد الفرقة الثانية داوود الجنابي** ...". ثورة 14 تموز، مدارات الأخوة الأعداء ، ص. 353، مؤسسة موكرياني للطباعة، اربيل 2000.

وفي الوقت نفسه يشير الكاتب محمد السعدي إلى أن سبب إحالة خاله خزعل السعدي إلى التقاعد لأنه "**... أحال الكتيبة إلى خلية للعمل الثقافي والفكري وجعلها نموذجاً في الانضباط الواعي لخدمة مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية... فإن جريدة اتحاد الشعب كانت توزع داخل الوحدة وللجميع وكان الشهيد يقوم بنفسه بإلقاء المحاضرات اسبوعيا... لقد واصل خزعل وبنفس ثوري جهاده لإقناع الحزب بإعطائه الضوء الأخضر للتحرك وقطع الطريق على قوى الردة المتربصة...**". محمد السعدي، الحلم والشهادة، لمحات من سيرة الضابط الوطني خزعل السعدي، ص.53، مطبعة قوس كوبنهاجن، 2001.

137 - "... **كان حزب البعث في تلك الحقبة من أكثر القوى القومية في العراق مناهضةً لنظام عبد الكريم قاسم؛ فقد سعى إلى إيجاد تحالف مع القوى القريبة من أهدافه ومبادئه المتمثلة في قوى الحركة القومية العربية وأحزابها وإن أختلف معها في المنهج وأساليب العمل الحركي، إذ حقق البعث عملياً ضمن توجه مرحلي، مثلما هو الظاهر، في وقت مبكر نسبياً من آذار عام 1961 في إقامة جبهة قومية ، ضمت حركة القومين العرب وحزب الاستقلال وعدد من المستقلين وبعض الممثلين عن المنظمات المهنية والقومية. وكان الهدف الأساس للجبهة والمنطلق مع أهم أهداف البعث، إسقاط حكم عبد الكريم قاسم وصيانة النظام الجمهوري لثورة الرابع عشر من تموز1958، بحسب**

- العديد من القوى الاسلامية (السنية والشيعية على السواء) اللذان تحالفا من أجل القضاء على الحكم. وهما قلما التقيا على قاسم مشترك في النصف الأول من القرن الماضي على الأقل[138] ؛

- قوى العهد الملكي.. من أقطاع ومشايخ العشائر، وبخاصةً الكبيرة منها، وكتل نخب الحكم وأبنائهم والعوائل الارستقراطية والتقليدية ؛

- ضباط المؤسسة العسكرية وخاصة المغامرين منهم، وكذلك أبناء الضباط الشريفيين وأحفادهم ؛

- بعض قوى التيار القومي الكردي، وبمشاركة بعض قيادات الحزب الديمقراطي الكردستاني منذ عام 1961[139]

وصف بيان الجبهة..." د. طارق العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة، ص. 72، مصدر سابق. وللمزيد عن حزب البعث، راجع: نضال البعث، ج. 7 القطر العراقي 1958- 1963. بيروت 1965. كما تحالف البعث ولأسباب تكتيكية مع بعض قيادات الحركة الكردية في عام 1962، والقوى الدينية، كأفراد أو/و احزاب، للعمل المشترك لإسقاط النظام.

138 ـ يشير عبد الكريم فرحان إلى واحدة من هذه المحاولات الانقلابية والتي وردت على لسان الدكتور عبد الكريم زيدان العضو في حركة الاخوان المسلمين، والذي [... أكد لي أن بالوسع التخلص من عبد الكريم قاسم شريطة اعلان حكومة إسلامية إثر اغتياله...] وقد تم مناقشة هذا الاقتراح من قبل اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار. راجع، حصاد ثورة مذكرات تجربة السلطة في العراق 1958 - 1968، دار البراق، ص 59 ط. الأولى لندن 1994. كذلك ما تطرق إليه أحد مؤسس حزب الدعوة الاسلامية في مذكراته، راجع . د. رشيد الخيون آمالي طالب الرفاعي، ط.2، دار مدارك، دبي 2012.

139 - [... واجهت حكومة عبد الكريم قاسم معارضة واسعة اشتركت فيها اطراف محلية وعربية ودولية... مما يدعو إلى التساؤل عن الأسباب التي جمعت شخصيات واتجاهات واحزابا ودولا مختلفة على الاتفاق في معارضة عبدالكريم قاسم. فمن الشخصيات التي ظهر لها دور في معارضة قاسم: جمال عبد الناصر، كامل الجادرجي، محمد الخالصي، ساطع الحصري، كميل شمعون، ميشيل عفلق، محمد محمود الصواف، فائق السامرائي، بيار الجميل، صديق شنشل، الشيخ عبد الله سالم اميرالكويت، الملك سعود، الملك حسين، اكرم الحوراني، عبد الرحمن البزاز...

2 ـ أفضى تكاثف المحاولات الانقلابية واشتداد عمق الصراع السياسي الذي إجتاح المجتمع العراقي عمودياً وأفقياً، إلى انعدام وجود (أسرار للدولة). وهذا ما أدى إلى إفشاء ما كان يدور في أذهان الحكم ومؤسساته من خطط ومشاريع وتحركات سياسية وأمنية[140].

بل والأنكى من ذلك، وحسب الوثائق الرسمية البريطانية التي رفعت عنها السرية، فقد "...**طلب وزيران عراقيان هما: بابا علي (وزير المواصلات والاشغال- الناصري) وعبد الجبار جومرد (وزير الخارجية - الناصري) من السفير البريطاني ببغداد ضرورة تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا سريعاً في العراق وإلا سوف (تنشأ) دولة شيوعية في العراق/ كما ورد في تقرير بريطاني. ولم يكن بوسع السفير البريطاني إلا أن يطلع المسؤولين الأمريكيين على تفاصيل وجهة نظر الوزيرين العراقيين...**"[141].

واشتركت احزاب دينية وقومية وحركات سياسية عربية وكردية في نشاط متعدد الجوانب ضد حكومة عبد الكريم قاسم منها حزب البعث، القوميون العرب، الاخوان المسلمون، الاتحاد الاشتراكي، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الكتائب اللبنانية، الوطنيون الاحرار، حزب النجادة، المقاصد الاسلامية، الحركة الدينية في العراق...] والكثير من غير المذكورين أعلاه. حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية في العراق، ص 209، ط. الثانية، مصدر سابق.

140 - "... **يقول باقر الدجيلي: أن عبد الكريم قاسم كان قد ضاق ذرعاً من تصرفات بعض وزرائه الذين كانوا ينقلون ما يدور في مجلس الوزراء إلى جهات حزبية وسياسية، ففي سبيل المثال كان عباس البلداوي ينقل ما يدور في المجلس إلى كامل الجادرجي، وفؤاد عارف ينقلها إلى مصطفى البارزاني، فقرر عبد الكريم إقالة بعضهم...**". مستل من شامل عبد القادر، الاغتيال بالدبابة، ط.1، ص. 47، بغداد 2011، دار النشر بلا. للمزيد راجع تاريخ وزارات العهد الجمهوري 1958- 1968، ط.2، بيت الحكمة بغداد 2005.

141 - د. سنان الزيدي، سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق 1958- 1963، تجاه قاسم، ص. 202، اطروحة دكتوراه كلية التربية /ابن رشد جامعة بغداد 2005، دار أمال الجديدة، دمشق 2013.

والوثيقة مؤرخة بتاريخ 30 تشرين الأول/اكتوبر1958.

إذ كانت تنقل إلى القوى السياسية كافة وخاصةً المشاركة في العمليات الانقلابية، بل وإلى بعض الدول الخارجية، مما كان يؤدي إلى تأجيلها أو/و إزالة المستمسكات المادية التي تدينها. ومن هذا المنطلق يمكن تفسير الشائعات التي كانت تتردد كل مرة حول وجود (مؤامرة). وكان الوسط السياسي آنذاك يتداول هذه الشائعات التي لعبت من جانب أخر دوراً في فضح العديد من هذه المحاولات قبل وقوعها.

و سرت عدوى إفشاء الاسرار حتى إلى الاجهزة الامنية (الاستخبارات العسكرية والأمن العامة والشرطة) التي إخترقتها القوى السياسية المناهضة للسلطة، وخاصة قوى التيار القومي وأكثر تحديدا حزب البعث، بل وحتى السفارة البريطانية، مما أدى إلى فضح نشاطاتها وعرقلة عملها الطبيعي. كما ساهم بعض من ضباط الاجهزة الامنية في العديد من المحاولات الانقلابية مباشرةً أو بصورة غير مباشرة، أو من خلال غض طرفها عن نشاطات القوى الانقلابية. إذ كانت، كما يعترف بذلك رفعت الحاج سري، [... رقابة مديرية الأمن العامة شكلية مظهرية... وهي لا تغني ولا تسمن من جوع ولا تؤدي إلى حماية أمن البلد وسرية أعماله... [142]] . علما بأن رفعت كان آنذاك مديراً للاستخبارات العسكرية ومساهماً رئيسياً في أغلب الانقلابات الأولى.

كما يشير ذات المؤلف في ص. 278، إستناداً إلى الوثائق الأمريكية إلى أنه : "... أخبر أربعة من المسؤولين العراقيين (لم تذكر أسمائهم في نص الوثيقة) في البنك المركزي العراقي ووزارة التجارة، أحد أعضاء السفارة، إن معدل نفقات الحكومة العراقية نتيجة العمليات العسكرية ضد الأكراد قد بلغت نحو أكثر من نصف مليون دولار في اليوم الواحد ...".

142 راجع خليل إبراهيم حسين، موسوعة 14 تموز، في سبعة أجزاء، الجزء الأول، ص 53، دار الحرية للطباعة بغداد 1988. وسنطلق عليه لاحقاً اسم الموسوعة. كذلك يمكن الرجوع إلى هاني الفكيكي، وطالب شبيب وغيرهم من اقطاب البعث آنذاك حول اختراقهم الاجهزة الامنية. كذلك د. هيثم غالب الناهي، خيانة النص. وغيرها من الكتب الحديثة التي عالجت الموضوع بعد سقوط النظام السابق، والتي سنتطرق إليها لاحقاً، كمذكرات السفير أحمد أمين، العراق بين إعصارين، دار آراس ، اربيل 2011. وكان الموما إليه مسؤول التنظيم البعثي لقوى الأمن والشرطة في الجمهورية الأولى، وعينه الانقلابيون يوم 8 شباط ، بعد منحه رتبة جديدة، مديرا لشرطة النجدة.

3 - كانت الاختلافات الفكرية والنظرة الفلسفية، بكل تجلياتها الاجتماعية/ السياسية ومنطلقاتها ، تسود بين أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار. وكذلك التنافر الواضح في التوجهات والمواقف العامة [143] ؛ وانعدام الثقة المتبادلة بينهم التي انعكست في محاولات الانفراد أو عدم الاتفاق الكامل في إسقاط النظام الملكي قبل 14 تموز (بلغ عددها سبع محاولات) ؛ إضافة إلى الاستقطابات التكتلية فيما بينهم وما انتجته من توتر ومشاكل داخل اللجنة التي كانت تغلي تحت ستار الانسجام الشديد الشفافيةُ.. كانت كلها عوامل أدت إلى إعادة إنتاج الظاهرة الانقلابية وتكثفها من قبل الاغلبية المطلقة (9 من أصل 15) من أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار. وفي هذا السياق يشار، بأحرف كبيرة، إلى مساهمات بعض أعضائها وهم :

عبد السلام عارف، رفعت الحاج سري، طاهر يحيى، عبد الوهاب الشواف، ناجي طالب، محمد حسين الحبيب، عبد الكريم فرحان، عبد الرحمن عارف، رجب عبد المجيد، ومحمد سبع، وغيرهم من ضباط التيار القومي غير الاعضاء في قوام اللجنة

143- بصدد هذه الاشكالية يتلمس الباحث عند دراسة اللجنة العليا للضباط الاحرار، أنقسامهم من حيث الانتماء السياسي والفكري إلى مجموعتين:

الأولى: حيث غلب عليها الفكر القومي/ الاسلامي، وخلوها تقريباً من أي مشروع سياسي/اقتصادي/اجتماعي محدد، كما تميز خطابها السياسي بالعمومية وكان شعارها ذات نزعة محافظة مقترنة بالظرفية السياسية. ومنطلقها الأعم أولوية عروبة العراق، مثل هذه المجموعة كل من: **عبد السلام عارف، طاهر يحيى، عبد الرحمن عارف، ناجي طالب، رجب عبد المجيد، عبد الكريم فرحان، محمد سبع، رفعت الحاج سري، محسن الحبيب.**

الثانية: فكان لديها ملامح مشروع تنموي غير متبلور بدقة، يستهدف إحداث تغيرات في البنيتين الاجتماعية/ الاقتصادية، ذات نهج علماني متحرر وغير مشوب بالعداء للقيم الدينية وموروثاتها. وكان منطلقها الأراس الانطلاق من أولوية عراقية العراق، وكانت تضم كل من: **عبد الكريم قاسم، محي الدين عبد الحميد، وصفي طاهر، عبد الوهاب الشواف وصبيح علي غالب وعبد الوهاب الامين.**

العليا من أمثال: عارف عبدالرزاق، عبد اللطيف الدراجي، أحمد حسن البكر، عبد العزيز العقيلي، ناظم الطبقجلي، محمود شيت خطاب، مدحت الحاج سري، حردان التكريتي وصالح مهدي عماش وغيرهم بالعشرات من الرتب الصغيرة. كذلك الحال بالنسبة لأغلب أعضاء اللجنة الوسطية للضباط الأحرار، كما سيأتي لاحقاً.

لم يستطع هؤلاء الضباط وغيرهم أن (**يغفروا**) للزعيم قاسم عدم إبلاغهم بموعد الثورة ولاستبعادهم في اللحظة الأخيرة من أي دور مهم في الحركة التي عملوا لتحقيقها. واستاؤوا من الزعيم قاسم وعبد السلام عارف اللذين قطفا ثمار المجد والانتصار[144]. وكانت مرارتهم أعظم نتيجة تحفظاتهم على طبيعة التوجه الاجتصادي والسياسي والأهم ما يخص قاسم المنطلق من أولوية عراقية العراق. لذ بدؤوا، منذ أواسط تشرين أول 1958، يعيدون التكتلات تحت ذرائع مختلفة، ويعيدون إنتاج الانقلابية العسكرية من منطق عسكريتهم. وقد اعترف العديد منهم بمساهماتهم، سواءً أثناء حكم الزعيم قاسم أو بعده.

وتأسيساً على ذلك [**...استقر الضباط القوميين من مختلف الرتب والوحدات والثقافات إضافة إلى قادة الفئات والاحزاب القومية على اختيار المرحوم رفعت لوضع الخطط والاجراءات الكفيلة بإيقاف المد الفوضوي الشعوبي...وقبل الرجل المهمة وأخذت الاتصالات المكثفة تتوالى وتتلاحق مع قادة الفرق أثناء مؤتمراتهم الشهرية... وكان رئيس مجلس السيادة المرحوم نجيب الربيعي، على علم بكل هذه الاتصالات وبكل المباحثات، لأن المرحوم رفعت كان يتدارس الامور معه ويطلعه على ما يتوصل إليه...**[145]] .

وبعد فترة لاحقة من إعدام رفعت الحاج سري جرت عام 1960 إعادة تكتل الضباط من ذوي المنطلق القومي إذ: [**... وبعد مشاورات ومداولات وحوار طويل بين الضباط القوميين وبصرف النظرعن إنتمائهم الحزبي، تم الاتفاق على تأليف اللجنة**

---

144 ـ للمزيد عن سبب إنفراد كتلة المنصورية بتنفيذ الثورة، راجع كتابنا الثاني ، الجزء الأول ، من ماهيات السيرة- الثورة الثرية ، مصدر سابق.

145 ـ راجع، الموسوعة، الجزء الثاني ص 12 - 13، مصدر السابق.

القومية العليا للضباط الاحرار من: العقيد أحمد حسن البكر، العقيد الركن عبد الكريم فرحان، المقدم خالد حسن فريد، المقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف، المقدم الركن صبحي عبد الحميد، المقدم الركن صالح مهدي عماش، المقدم الركن جاسم العزاوي، المقدم الركن إبراهيم جاسم التكريتي، والمقدم الركن خالد مكي الهاشمي...[146]]

4- لعب أعضاء قيادة (**اللجنة البديلة أو الوسطية**[147]) لحركة الضباط الاحرار، والذي ينتمي **أغلبهم** إلى التيار القومي/ الاسلامي ذات اللغثة العصبوية، دوراً كبيراً في الإعداد والمشاركة بالكثير من الحركات والمحاولات الانقلابية زمن الجمهورية الأولى. يشار هنا وبإتهام واضح لكل من: **صبحي عبدالحميد، صالح مهدي عماش، جاسم العزاوي (سكرتير الزعيم قاسم) محمد خالد (سكرتير الحاكم العسكري العام)، عرفان وجدي، خالد مكي الهاشمي، هادي خماس، حسن النقيب، عبد الستار عبد اللطيف، محمد مجيد وغيرهم من الرتب الصغيرة (المنفذون) والوسطى (الآمرون).**

ومن الملاحظ أن أغلب هؤلاء هم من المتورطين في كثير من المحاولات الانقلابية السابقة واللاحقة، وقد سبق لهم أن نفوا مساهماتهم أثناء محاكماتهم واستجوابهم[148]

---

146 - عبد الكريم فرحان، ص 55، مصدر سابق. وقد انشطرت هذه اللجنة بسبب الخلافات الحزبية، بعد مدة من الزمن إلى مجموعتين احداها كانت تابعة للمكتب العسكري لحزب البعث، والاخرى لحركة القوميين العرب.

147 - أُطلقت هذه التسمية، وأحياناً اللجنة **(الوسطية)**، بعد الثورة على تنظيم الضباط من الرتب الصغيرة والذي كان يتكون من حوالي 80 ضابطاً. ربط هذا التنظيم باللجنة العليا من خلال رجب عبد المجيد، وقبيل الثورة بفترة قصيرة بعبد السلام عارف. وكان لهم دوراً فعالاً يوم 14 تموز، إذ كانوا الادلاء الرئيسين للوحدات التي احتلت بغداد، كما أنهم ساهموا في القاء القبض على رئيس أركان الجيش واحتلال مواقع مهمة في بغداد.

148 - لنا خير مثل يضرب هنا كل من: - صبحي عبد الحميد في مذكراته، أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مكتبة بشار، بغداد 1983؛ - جاسم العزاوي في مذكراته، مصدر سابق، كذلك هادي خماس في مذكراته، رجل من زمن الثائرين، دار الفراهيدي للنشر، بغداد 2011.

في حينها، لكنهم اعترفوا بها، وأشادوا بأدوارهم بعد استشهاد الزعيم قاسم. وتنتمي الاغلبية الساحقة من هؤلاء إلى منطقة بغداد وشمالها وأعالي الفرات.

5 ـ لعبت العوامل الذاتوية/الانوية ومكونات القيم العسكرية، دورها في تعزيز واقع التشتت بين قيادات الضباط الاحرار، مما ألب كوامن التباينات والتناقضات السابقة وفجرها لاحقاً في شكل محاولات انقلابية عسكرية. وكان استبعاد الأغلبية المطلقة منهم من تولي مناصب مهمة في المراكز الحساسة في الدولة والتي كانوا يمنون النفس بها، وفقدان المكانة والهالة الاجتماعيتين المتوقعتين، من العوامل الأراسية لنقمتهم وتكتلهم ضد قيادة الثورة. وقد عبر بعض منهم عن هذا الموقف برفض الالتحاق بمناصبهم التي تم تعيينهم فيها، كعبد الوهاب الشواف الذي تمرد على قرار تعيينه في منصب (آمر اللواء الخامس) حيث كان يطمح إلى منصب الحاكم العسكري العام. في حين سكت الآخرون على مضض في البدء، ليترجموه لاحقاً إلى مساهمات لقلب نظام الحكم تحت مسميات ويافطات سياسية. وعبر أحد أعضاء الكتلة الوسيطة عن هذا الموقف بالقول:

[... وكان عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف يخشيان ضباط الحلقة الوسيطة كما قال الاخ (خالد مكي الهاشمي). لذلك لم يسلماهم مناصب قيادية ورفضا كل طلباتنا حتى مناصب معاوني آمري وحدات استكثراها علينا. وقد غضب العقيد عبد السلام عارف عندما طلب منه المرحوم إبراهيم جاسم التكريتي، أن يكون معاوناً لأحد آمري أفواج اللواء العشرين، واكتفى بتعيينه مقدماً للواء المذكور...[149]].

149 ـ راجع تعليق صبحي عبد الحميد، في كتاب (الذاكرة التاريخية لثورة 14 تموز)، دار الشؤون الثقافية، وزارة الاعلام، ص 226، بغداد 1987. والكتاب تلخيص غير أمين لندوة عقدتها مجلة آفاق عربية مع 21 ضابطاً ممن كانوا في مستويات قيادية مختلفة في حركة الضباط الاحرار، والاغلبية العظمى منهم (18 من 21) كانوا من التيار القومي بكل فصائله ومن ذوي النزعة الاسلامية. وقد سار مقص الرقيب على الكثير من المقاطع فجاءت مبتورة عن سياقها العام وبالتالي غير أمينة.

كما لنا من موقف مجلس القادة [150] دليل آخر يمكن الأخذ به. إذ ضغط المجلس آنذاك على عبد الكريم قاسم لإعفاء عبد السلام عارف من منصب القائد العام للقوات المسلحة، لأن أعضاءه كانوا أعلى رتبة عسكرية أو أقدم من رتبة العقيد الركن عبد السلام عارف، لذا تساءلوا كيف يمكن أن ينفذوا أوامر تصدر لهم ممن هو أدنى رتبة منهم؟!.

[... إنني أقول على ذمتي ما قاله المرحوم ناظم الطبقجلي مع احترامي له وإن صفاته الممتازة لا جدال فيها.. لكنه قال مايلي: هل أقبل عضواً واحداً أقل مني قدماً، قالها للاستاذ (محي الدين عبد الحميد) حول تشكيل مجلس قيادة الثورة، أي لا يقبل أن يؤلف مجلس قيادة الثورة من أشخاص أقل منه قدما...[151]]. فكيف سيكون الحال بالنسبة إلى مجلس قادة الفرق؟

كما تساءل بقية أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار، إذا كان من حق الزعيم عبد الكريم أن يكون قائداً عاماً للقوات المسلحة، لأنه رئيس الهيئة العليا. فما هو الحق في احتلال عبد السلام عارف منصب نائب القائد العام، في الوقت الذي كان للزعيم نائبين في الهيئة العليا وهما ناجي طالب ومحي الدين عبد الحميد[152] ؟

---

150 ـ كان مجلس القادة يضم آنذاك كل من: الزعيم الركن عبد الكريم قاسم - القائد العام للقوات المسلحة، العقيد الركن عبد السلام عارف - نائب القائد العام لحين إحالته على التقاعد، ، نجيب الربيعي- رئيس مجلس السيادة، الزعيم الركن أحمد صالح العبدي - رئيس أركان الجيش، الزعيم الركن عزيز العقيلي قائد الفرقة الأولى لحين إحالته إلى التقاعد في ربيع1959، الزعيم الركن ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية لحين إحالته على التقاعد في ربيع 1959، العقيد الركن خليل سعيد قائد الفرقة الثالثة، الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد - قائد الفرقة الرابعة، وعقيد الجو الركن جلال الاوقاتي قائد القوة الجوية.

151- راجع الذاكرة التاريخية مصدر سابق، ص 224.

152 ـ حول هذه الموضوعة وردود فعل قادة الفرق، راجع د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، مصدر سابق، ص 133.

6 ـ كما زاد من وتائر المحاولات الانقلابية هو النجاح السهل والانتصار السريع لثورة 14 تموز ذاتها، حيث أذكت في نفوس الضباط، وخاصةً المغامرين منهم، التطلع لأدوار أكبر مما كانت في حوزتهم، رغم عدم توفر القابليات القيادية لديهم ولا رتبتهم العسكرية تؤهلهم لذلك. لنا من بعض أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار واللجنة البديلة والذين استولوا على الحكم بعد 8 شباط خير دليل سواءً : العارفيين (عبد السلام وعبد الرحمن)، طاهر يحيى، صبحي عبد الحميد، صالح مهدي عماش، أحمد حسن البكر، عارف عبد الرزاق، عبد الكريم فرحان، عبد الستار عبد اللطيف أو غيرهم الذين ابتلي بهم عراق العهد الجمهوري، حيث لم تكن لديهم القابلية الفعالة على إدارة الدولة. إن ما حدث في العراق من مآسي، هو بذرة هؤلاء وغيرهم من القوى السياسية التي لم تفقه بصيرتها على أهمية المرحلة وماهياتها ومكوناتها السياسية والاجتصادية وقواها الطبقية العامة، إذ كانوا من المهووسين بالسلطة حتى لو كانت على حجر.

من الشائع المعلوم إن الانقسام في صفوف منفذي الانقلابات العسكرية في بلدان العالم الثالث، بخاصةً، يكاد أن يكون سمة عامة وسُنة من سُنن هذه الانقلابات. وهذا عائد في بعض جوانبه إلى طبيعة الدور المناط بالمؤسسة العسكرية، وقوانين الخدمة فيها وماهية أعرافها، التي من مفرداتها غرس الانوية والتراتبية، وتبجيل القائد والطاعة العمياء في المعقول واللامعقول، ولكون أغلبهم من فئات الطبقة الوسطى، الموسومون بالتقلبات السياسية والقلق الفكري.

كما أن الانقلابات العسكرية قد سبق وأن تم استخدامها من قبل القوى الكبرى كأسهل طريقة لتحقيق مصالحها.. وهذا ما حدث في البدء في امريكا اللاتينية منذ اواخر القرن 19، وانتقل إلينا خاصةً منذ نهاية الأربعينيات عندما طبقته الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وبالتحديد منذ الانقلابات السورية الثلاثة 1949-1952، ومن ثم مصر 1952، والانقاب المضاد لحكومة مصدق في إيران.

وهكذا أصبح الصراع بين العسكريين، رفاق الامس، منبعاً لتفريخ الانقلابات العسكرية التي حفلت بها مرحلة تموز/قاسم، والذي تزامن مع شدة الصراع بين

القوى السياسية الذي رافقه القليل جداً من السجال الفكري والمزيد، فوق الضرورة الموضوعية، من العنف المادي. كذلك التوتر في السياسة الدولية لمنطقة الشرق الأوسط الأكثر حساسية في زمن الحرب الباردة.

7 ـ ومن الاسباب التي يمكن الاشارة إليها باعتبارها كانت عامل تهيئة للمناخ الانقلابي، هو التركيبة الهجينية للسلطة السياسية (مجلس وزراء حكومة الثورة) الذي تشكل بعد نجاحها والذي ضم أُناساً شديدي التباين والتنافر في انتماءاتهم الحزبية والفكرية، في مصالحهم وأهدافهم، في تجاربهم وتطلعاتهم وطبيعة ولاءاتهم. لذا [... لم يكن من المتوقع لفريق بمثل هذا التنوع السيء والمتناقض مع نفسه، أن يعمل بانسجام حقيقي، أو أن يستمر في الوجود طويلاً. والواقع أن تحالف القوى الذي عكسه هذا الفريق والذي التقى على أرضية العداء للنظام القديم، أصبح الآن وبعد انهيار الملكية على وشك التفكك في أية لحظة.... [153]].

يضاف إلى ذلك أن بعض هؤلاء الوزراء مثلوا أحزاب جبهة الاتحاد الوطني، باستثناء الحزب الشيوعي العراقي، لكنهم لم يكونوا ممثلين رسميين عن أحزابهم. إذ كان اختيارهم مبنياً، **في الاغلب**، على مواقفهم السياسية الشخصية وعلاقتهم بالزعيم قاسم وعبد السلام عارف وليسوا معينين عن أحزابهم..

كما أن الصراع الخفي على قيادة السلطة، والذي انحصر في البدء بين الثنائي الزعيم قاسم باعتباره قائداً الثورة وعبد السلام عارف الذي نفذ حلقاتها الأولى، قد ساعد على تعجيل احتدام الصراع وانعكاساته على الشارع السياسي، كما عمقته السلوكية الإدارية الفردية لعارف التي انطلقت من الهيبة والكرايزما(الصمدانية) الكبيرة التي حصل عليها من صيرورة التنفيذ، ومن أدوات السلطة الجديدة التي وضعت تحت تصرفه، مما ألب الواقع السياسي المضطرب وأشاع الفكرة الانقلابية عند بدئها في

---

153 - بطاطو، مصدر سابق، الجزء الثالث، ص 127.

الايام الأولى للثورة. وحين أُخمدت سرعان ما تحولت القيادة الثنائية إلى أحادية، كما يحدث غالباً في التاريخ، طالما كل الثورات وسننها، قديما وحديثاً، تستوجب أن يكون لها رأس واحد ظاهر للعيان (على الأقل) وإن كان تخطيطها يتم أحيانا بعدة رؤوس.

8 ـ من المعلومات المتوفرة وما افرزته تاريخية الحركات الانقلابية منذ الجمهورية الأولى، يدرك المرء أن برامج هذه الحركات الانقلابية، كانت تتسم بضيق الافق الطبقي والسياسي وبالمحدودية الاجتماعية والحلول غير الواقعية لواقع العراق الاثني وبالنظرات السلفية للمشاكل الاجتماعية وبالولاءات الدنيا للانتماءات، وبارتهان مقدرات البلد، وبخاصة النفطية منها للقوى الخارجية. كما أن الكثير منها، اتسم بالعودة القهقرى مقارنةً ببرنامجية ثورة 14 تموز.

وحتى بالنسبة إلى الانقلاب الأخير، 8 شباط 1963، الذي قاده حزب سياسي ذو أيديولوجية صارخة في انشائيتها وشكليتها المدرسيتين، كان يفتقد إلى أي برنامج عملي لما بعد حكم الزعيم قاسم. وما تم إعلانه في بيان الانقلاب الأول هو أقرب إلى بيان سياسي ذو مسحة مدرسية متضمناً شعارات عامة لا تمت إلى واقع العراق ومشاكلة، الآنية والمستقبلية، بصلة. أي أن هدفهم الأرأس تمحور في القضاء على الزعيم قاسم و حلفائه ومؤيديه ذوي النزعة العراقوية والديمقراطية وخاصةً الشيوعيين منهم[154]. أما ما بعدها فالظروف هي التي تقرر. وهذا ما اعترف به أغلب قادة الانقلاب المذكور. مما حدا بأحد أعضاء القيادة القومية إلى وصفها بـ(التجربة المرة[155]) إذ كانوا بدون أي برنامج ثابت أو مؤقت،أو فلسفة محددة ومعبر

154 ـ لقد ركز حزب البعث في نشراته الداخلية على أن الحزب الشيوعي العراقي هو من ألد أعداء الأمة العربية. ومن المهم عزله وتصفيته وحشد جميع القوى ضده وضد حكم عبد الكريم قاسم ...؟ كما جاء ذلك في نضال البعث ، ج. 7، ص.55. مستل من مصطفى دندشلي، حزب البعث، ص. 245، مصدر سابق. كذلك ما قاله هاني الفكيكي في محاضرته عن الثورة والانقلاب العسكري، راجع موسوعة الموسم العدد 102 لسنة2013، مصدر سابق.

155 ـ حول هذا الموضوع راجع: منيف الرزاز، التجربة المرة بيروت 1967، وهاني الفكيكي في أوكار الهزيمة، ، وطالب شبيب في مذكراته (مراجعات) وكذلك مهندس الانقلاب حازم جواد في

عنها، في الحكم وتوجهاته، ولم يعلنوا عن آلية تطبيقية متميزة لتوجهاتهم اللاحقة عن النظام الذي أطاحوا به[156].

هذه الحالة تعبر في جوهرها عن الأزمة البنيوية للانقلابات العسكرية، رغم تسترها بشعارات مُعبر عنها سياسياً ولو جزئياً. كما هي في الوقت نفسه نتيجة لواقع مجتمع يعيش تناقضات المرحلة الانتقالية، التي علاقاتها الطبقية متعددة ومعقدة، غير متبلورة، لذا انصبت أهداف هذه الانقلابات من أجل السيطرة على سلطة الدولة حسب. إن هذه العلاقات الطبقية هي نتاج القسمات الخاصة لتعددية الانماط الاقتصادية التي وسمت الاقتصاد العراقي، وأثارت الصراع الحاد عندما كسرت ثورة 14 تموز الحلقات الضيقة لنخبة الحكم وأفقها المنغلق والمعبر عن تعددية الانماط الاقتصادية ، التي بعضها غير ملائم لروح العصر، مثل (الكمبرادوري، وشبه الاقطاع، والطبيعي) والانطلاق نحو تحديث هذه الانماط وخاصةً الأكثر تطوراً وبالتالي تجديد بنية التشكيلة الاجتماعية، وإبراز دور الطبقات والفئات الحديثة وخاصةً الوسطى منها وتوسيع قاعدتها ومشاركتها الفعالة في رسم القرار المركزي للدولة.

وهذا ما لا ينسجم مع تطلعات ومصالح القوى التقليدية والمحافظة في المدينة والريف، وكذلك أصحاب الرؤية العدمية والسلفية، التي سبق أن ملكت الماضي وترى ببصيرتها فقدانها للحاضر ناهيك عن المستقبل. مما أدى بها إلى المساهمة النشطة في شتى أنواع المقاومة، بما فيها العنف المادي والمعنوي الذي تستر بالادلجة الدينية[157].

مذكراته المنشورة في القدس العربي والدولة في شباط 2006. كذلك علي صالح السعدي في تصريحاته المتكررة حول القدوم بالقطار الأمريكي.

156 ـ للمزيد راجع الملحق الخامس في نهاية الكتاب.

157 ـ لم يوظف اليمين المتطرف العنف وحده في محاربة سلطة الجمهورية الأولى ومؤيديها [... بل استخدم سلاحا آخر هوالإفتاء الديني، وهكذا فقد أصدر الشيخ مرتضى الياسين في النجف، يوم 3 نيسان/ ابريل 1960 فتوى نشرت في جريدة الفيحاء الناطقة بلسان الحزب الاسلامي وأعلن الشيخ فيها إن الانتماء إلى الحزب الشيوعي أو تقديم الدعم له من أكبر الآثام التي يستنكرها

الدين...] مستل من بطاطو، الجزء 3، ص 265. ومن نافلة القول أنه في عام 1959، تشكلت في النجف لجنة باسم (جماعة العلماء) بإشراف المرجع الديني الأعلى السيد محسن الحكيم. وقد اختير الشيخ مرتضى آل ياسين معتمداً لها، وألفت لها لجنة توجيهية برئاسة الشيخ نفسه وعضوية مجموعة من العلماء منهم: **محمد تقي بحر العلوم والشيخ حسين الهمداني والسيد علي بحر العلوم والسيد مرتضى الخلخالي والشيخ محمد رضا المظفر وغيرهم.** وقد سبق وأن أصدر المرجع الديني السيد محسن الحكيم فتواه الشهيرة في **12 شباط / فبراير 1960** ونصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد لايجوز الانتماء إلى الحزب الشيوعي فإن ذلك كفر وإلحاد أو ترويج للكفر والإلحاد، أعاذكم الله وجميع المسلمين من ذلك، وزادكم إيماناً وتسليماً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محسن الطباطبائي الحكيم 17 شعبان 1379

راجع، مجلة الموسم، العدد (9 - 10)في 1991م - 1411 ه، ص 186 وما بعدها. كما تبعه كل من الامام محمد مهدي الخالصي، والشيخ نجم الدين الواعظ وأصدروا فتاوى مشابه لهذه الفتوى من حيث المضمون والماهية.

كذلك راجع أطروحة طالب الدكتوراه للباحث حيدر نزار عطية، المرجعية الدينية في النجف الأشرف ومواقفها السياسية من عام 1958- 1968، حيث يستعرض علاقة المرجعية الدينية بثورة 14 تموز حيث "... في هذه الفترة بدأت (المرجعية- الناصري) تتلمس طريقها نحو إستعادة قوتها ونفوذها الشعبي، كما ازدادت الحركة الفكرية الإسلامية نشاطاً، وكل ذلك يأتي في ضمن حركة مراجع الدين للخروج من العزلة والضعف الذي كانت عليه هذه المؤسسة الدينية. **وكانت الظروف التي توفرت بعد ثورة 14 تموز 1958 مناسبة لتحقيق ذلك وربما كان هذا الشعور الذي ساد الوسط الديني في النجف والذي دفع إلى هذا التأييد الواسع لحركة التغيير في النظام السياسي...** لم يدم التوافق والارتياح الذي أظهرته المرجعية الدينية في النجف لحكومة ثورة 14 تموز، طويى. وكان كل طرف ينظر إلى الأمور معتمداً ايديولوجية مختلفة، إضافة عن الآخر (هكذا ورد في النص- الناصري) إذا لم تكن متعارضة إلى حد بعيد، فرجل الدين يعتمد في رؤيته على قاعدة فكرية دينية بينما السياسيون خاصةً الثوريون الذين جاءوا إلى السلطة بنهاية

عصر الاستعمار وبداية نشوء الحكومات الوطنية ينظرون برؤية تميل في أكثر الآحيان إلى التحرر والتجديد وتدمير القديم والبناء العلماني للدولة متأثرين بالأنظمة السياسية الغربية الحديثة... وكان بعضهم لا يخفي توجهاته اليسارية الاشتراكية، وكان هذا الاختلاف الفكري كافياً لتصعيد الخلاف والصراع بين المؤسسة الدينية والحكومة الجديدة... وكان موضوع إنصاف المرأة من المواضيع الرئيسية عند القادة الجدد وهذا ما تمثل بإصدار قانون الأحوال الشخصية الجديد... حيث بدأت المؤسسة الدينية في معارضة علنية لحكومة عبد الكريم قاسم..."، صص41- 63.

أنظر كذلك عادل رؤوف، محمد باقر الصدر بين دكتاتوريتين، المركز العراقي للاعلام والدراسات، دمشق 2001. حيث يميل المؤلف في سياق تحليله إلى **كون الفتوى كانت بتأثيرات خارجية حيث يقول**: [... إذن ومن خلال انقطاع الفتوى عن أية جذور أو مقدمات نظرية في إطار المواجهة مع الشيوعيين ربطت بعض لأراء اصدار الفتوى بالخارج وبالتحديد بمعطيات سياسية إقليمية جديدة أريد لها أن تنعكس داخل الساحة العراقية وفي مواجهة حكم عبد الكريم قاسم، الذي أتفق الجميع آنذاك على محاربته، عبد الناصر من جهة وشاه إيران من جهة ثانية وبريطانيا من جهة ثالثة.. وقوى دولية وإقليمية أخرى اصطفت معهم من جهة رابعة. **ولأن علاقة الحكيم مع شاه إيران كانت جيدة، وجد هذا الربط مبرره في تفسير فجائية الفتوى وانقطاعها عن أية جذور أو مقدمات**] ص 264.

ويستمر بالقول: [... **وأن صراع الحكيم عبر (الفتوى) خاضه ضد الشيوعية في العراق استثمره البعثيون والقوميون – كما يعترف بذلك السيد محمد بحر العلوم** - وصراعه مع عبد الكريم **قاسم لم يكن بسبب علاقته مع الشيوعيين فقط**، لأنه لم يتوقف عندما ضرب قاسم الشيوعيين، إنما تواصل إلى حد المساهمة بإسقاطه - كما يعترف السيد محمد باقر الحكيم... وعليه فإن المحصلة السياسية الأخرى هو أن هذا الاستمرار **ربط بأسباب إقليمية وخارجية لا سيما العلاقة مع شاه إيران**، وقاسم رغم كل ما قيل وكُتب عنه يعتبره البعض من العراقيين الحاكم الوحيد في حياة الدولة العراقية الذي آنذاك مع شريحة الفقراء وقدم لهم خدمات كبرى. وينبغي الاشارة مرة أخرى إلى أن علاقة الحكيم مع العهد الملكي كانت أقل توتراً مما هي مع قاسم...]. ص 309. (التوكيد منا- الناصري)

وقد أكد السيد طالب الرفاعي(أحد مؤسسي حزب الدعوة الاسلامية)الاستغلال البشع من قبل السلطات البعثية لهذه الفتوى عام 1963 والتي أطلق عليها (الفتاوي الشيطانية)، رغم أنه يحاول قدر الإمكان التقليل من دوافعها السياسية وخاصةً الخارجية منها. ولخص السيد الرفاعي

الدوافع التي وقفت وراء المؤسسة الدينية ضد حكم الزعيم قاسم بالقول: "... **إن تحريض سوق أو بازار الشورجة ، ونعني التجار الشيعة، ضده هي التي قتلت عبد الكريم قاسم** ..." لقد "... **وقفنا، كرجال دين ضد عبد الكريم قاسم وقفة سوداء** .. فكان موقف المتنفذين من كبار التجار الشيعة في سوق الشورجة مع السيد محسن الحكيم... **لم يكن عبد الكريم قاسم طائفياً إنما كان ميله إلى الشيعة**، إلا إننا كرجال دين لم نعرف استثمار هذا الميل، **وأنا كنت من أشد المحاربين لعبد الكريم قاسم ، لكن الآن أشعر بخطأ توجهي آنذاك** ، كان يمكن لهذا الرجل أن ينقل العراق إلى عصر آخر. **لقد ساقنا البعثيون والقوميون إلى معاداة عبد الكريم قاسم، ساقونا ببغض الشيوعيين، والقضايا الشخصية كانت داخلة بقوة في عواطفنا وتوجهاتنا...**". راجع د. رشيد الخيون، آمالي السيد طالب الرفاعي، ط.2، صص.143، 183،145 وما بعدها، دار مدارك، الامارات العربية، دبي 2012. (التأكيد منا- الناصري)

علما أن الكتاب مملوء بما كانت تقوم به المؤسسة الدينية من نشاطات تصب في معادة حكم الزعيم قاسم. إن هذه التبريرية وهذا (العداء) الذي اعلنته للزعيم قاسم .. قاد البلد وحتى المؤسسة الدينية ذاتها إلى انتكاسات وصلت حد الجريمة. إن الارتكاز على تجار الشورجة وشيوخ الاقطاع ورؤساء العشائر الذين تضررت مصالحهم بقانون الاصلاح الزراعي، وفقدوا مواقعهم الاجتماعية والسياسية في السلطة كانوا أيضاً، وراء تحول عدد من العلماء إلى مواقف معادية لحكومة الثورة، كرد فعل لقانون الاصلاح الزراعي، وليس كرد فعل لقانون الأحوال الشخصية. أي أن السبب اقتصادي طبقي وليس ديني. إذ أن مساواة المرأة مع الرجل بالأرث قد صدر عام 1953 بالنسبة للاراضي الزراعية فقط، فلماذا صمتت المؤسسة الدينية آنذاك.. وعندما وسعها قاسم وشمل حقوق المرأة في كل حقول الأرث، ثارت ثائرتها؟؟؟ ومن جهة أخرى نرى أن السبب كان سياسياً بإمتياز والدليل "... يقول مؤلف كتاب تاريخ الحركة الاسلامية المعاصرة في العراق: "... حين أنتشر الحزب الشيوعي العراقي، أفتى الإمام الحكيم بكفره وإلحاده... وكانت فتوى السيد الحكيم قد أستنسخت ووزعت من قبل العاملين في حركة المعارضة القومية ومنهم البعثيين، فلم يكن للسيد الحكيم أو للحركة الاسلامية تنظيم واسع ينهض بهذه المهمة. وقد تحمس لها علماء دين سنة وشخصيات قومية متعددة وشُهرت سلاحاً في مواجهة الحزب الشيوعي من قبل شرائح محافظة ويمينية...". حسن العلوي، الشيعة والدولة القومية، ص. 214- 215، مصدر سابق.

ناهيك عن دور العامل الخارجي والمتمثل تحديدا بإيران في هذا المجال حيث مارست القوى الاقليمية بصورة فعالة في التصدي ضد حكم الزعيم قاسم وقوى اليسار بصفة عامة والرديكالي

منه - الحزب الشيوعي بخاصةُ.. فلماذا صمتت المؤسسة الدينية ولم تشر إلى هذا الدور ولا دور العربية السعودية وبقية بلدان الجوار؟؟

ولقد أمتد تأثيرات هذه الفتاوى إلى بعض دول الجوار الاقليمي ومنها مصر الناصرية حيث نسقت التوجهات ، إذ "... منذ نهاية عام 1958 بدأ الرئيس المصري جمال عبد الناصر بمهاجمة كل الأحزاب الشيوعية العربية خصوصاً تلك التي في سوريا والعراق وأصبحت المهمة الرئيسية لإذاعة صوت العرب من القاهرة الحرب الاعلامية والقوية ضد عبد الكريم قاسم والشيوعيين، ولهذا فإن الفتاوى التي أصدرها المراجع والمجتهدون في النجف وعلى راسهم السيد محسن الحكيم كان لها انعكاس إيجابي ووقع طيب على القاهرة والرئيس عبد الناصر بشكل خاص..." وعلى ضوئها اعترف شيخ الأزهر محمود شلتوت بالمذهب الجعفري، كمذهب يصح الأخذ به وهو مبرئ الذمة. راجع حيدر نزار عطية، ص. 60، مصدر سابق.

وارتباطاً بالموضوع .. وفي مقابلة مع القيادي الشيوعي السابق عادل حبه (ابو سلام) في 2002/3/3 في بيته في لندن بحضور الأخ غانم جواد وسلام عادل حبه، أفاد لي بأنه : " أعتقل في إيران عام 1963، ولما علمت والدته توسطت لدى السيد محسن الحكيم لتدخله بغية إطلاق سراحه، بواسطة طبيبه الخاص السيد الدكتور جعفر حبه وكذلك شاكر الأعسم. وقد وافق السيد محسن على كتابة رسالة موجهة إلى مدير السافاك الجنرال نصيري/ وسافرت والدة عادل حبه وقابلت الجنرال وقدمت الرسالة له شخصياً.. وبعد قرأتها إنفعل هذا الأخير ومزق الرسالة وبعد أن شتم السيد الحكيم ، قال : ما يكفي نحن نقدم له الأموال ومع هذا يتدخل في شؤوننا الداخلية.. وخرجت السيدة خالية الوفاض ...".

في الجانب الآخر إن السياسة الاجتصادية للزعيم قاسم وموقفه من الفقراء وذوي الدخول المحدودة كانت وراء موقف بعض آيات الله مثل العلامة آية الله محمد الحسيني البغدادي وآية الله حسين الحمامي وآية الله عبد الكريم الزنجاني وأية الله الشيخ محمد فاضل القائيني، الذين رفضوا رفضاً باتاً إصدار فتاوى ضد الشيوعية. في الوقت ذاته بقى آية الله الحكيم وأنصاره يمارس بعد إصدار فتواه السياسية "مشحونين بلا تعقل ضد عبد الكريم قاسم حتى... أصدر السيد محسن الحكيم فتوى تقضي بتحريم استقباله (أي عبد الكريم قاسم- الناصري)..." حسب قول طالب الرفاعي، ص. 146، مصدر سابق.

وبالضد من هذا الموقف.. كان قاسم يلح على زيارة الحكيم وقد سافر إلى النجف لكنه لم يفلح بلقاء المرجعية التي أصرت على إفشالها. خاصةً إذا علمنا أن الفتوى التحريم قد صدرت بعد 8 أشهر على صدور قانون الأحوال الشخصية، الذي كان حجة الفتوى كما أشيع. حيث صدر

القانون رقم 188 في تموز 1959 بينما الفتوى صدرت في شباط 1960 حيث قامت السلطة آنذاك بالحد من قوة نفوذ الحزب الشيوعي مقارنةً بعام 1959. وبالتالي فنعتقد إن هدف الفتوى كان حكم الزعيم قاسم وحلفائه من قوى اليسار عامةً بما فيهم الشيوعيين. علماً بأن نشاطاً مكثفاً قامت به المرجعية الدينية لمحاربة النظام بحجة الشيوعية، وكانت المنابر الحسينية منطلقها، حيث يهاجم النظام علنيةً دون تدخل قوى الأمن. والأكثر من ذلك كان الزعيم قاسم قد دعى بعض من هؤلاء السادة ليناقشهم حول خطبهم من على المنبر الحسيني، ويحاورهم في ذات القانون، ولم تتخذ إية اجراءات امنية ضدهم.

أما تأثير هذه الفتاوى على الحزب وقاعدته فقد اشار إليها باقر إبراهيم الموسوي مسؤول منطقة الفرات الأوسط للحزب الشيوعي آنذاك، بالقول: [... فشلت الحملة، رغم تغاضي، أو تشجيع الأجهزة الحكومية، ودعم القوى القومية لها. فلم ينسحب من أعضاء الحزب بتأثير هذه الفتوى، سوى بضعة منتسبين، من بين نحو سبعة الاف عضو في الحزب في منطقة الفرات الأوسط وعشرات الالوف من الأصدقاء المتعاطفين مع الحزب، ورغم التقاليد المعروفة لسكان المنطقة]. جريدة القدس العربي الدولي، في31/ 7/1995

لكن حسب إعتقادنا أن هذه الفتاوى أثرت على شعبية الحزب في أواسط العوام المتدين وقللت من تأثيره المعنوي من جهة، والأهم حفز مناوئيه على الصدام العلني ضد الحزب ورفاقه وضد المنظمات الاجتماعية التي كان له الغلبة فيها، وخاصةً الجمعيات الفلاحية. وبالرغم من موقف الزعيم قاسم الايجابي من الحوزة العلمية خاصةً والشيعة عامة، لما لحقهم من تعسف وإضطهاد، ضمن نظرته الموضوعية لواقع العراق من جهة ومنظومة أفكاره الإنسانية من جهة أخرى، ومع ذلك [... لم تمثل هذه التغيرات الايجابية في ظل حكم قاسم أهمية كبيرة لدى محسن الحكيم وكذلك لدى ممثلي الاسلاميين الشيعة. فقد كانوا من منطلق موقفهم الاسلامي يرون أن للصراع مع الشيوعيين أهمية جوهرية. ولذلك كوّن (علماء الشيعة) والاسلاميون الشيعة جبهة متحدة مع القوميين العرب ضد قاسم والشيوعيين، وذلك دفع علماء الشيعة حزب البعث دفعة قوية نحو تولي السلطة عام 1963 ...]. د. فرهاد إبراهيم، الطائفية السياسية في العلم العربي، رؤية في موضوع الدين والسياسة، ص 257، ط. الأولى، القاهرة مكتبة مدبولي 1996.

وهكذا مهدت هذه الفتوى ونشاط المؤسسة الدينية إلى تعميق الصراع الاجتماعي / السياسي وتعزيز سبل نجاح الانقلاب، إذ "... كنا فرحين بإنقلاب 8 شباط ، أتذكر أتى إلينا الدكتور عبد الرزاق محي الدين مبشراً بالانقلاب، جاء إلى مسجد الكوفة، وفرحنا معاً، وأخذ يحدثنا كيف صار الانقلاب ونجح. وبالجملة كان استقبلنا للانقلاب استقبالاً حسناً في الأيام الأولى ، وبعدما

مما صعد من حالات التوتر الاجتماعي والسياسي في الريف، وأثر بعمق على علاقات الملكية الجديدة التي اختطها الاصلاح الزراعي.

9 ـ ويستنبط مما ذكر أعلاه، ومن ممارسات السلطات الانقلابية اللاحقة وبرامجها العملية (وليست النظرية)، أن هذه المحاولات الانقلابية قد أوضحت مدى تدني الوعي الاجتماعي بكل تجلياته وخاصةً السياسي منها، لكل القوى والاحزاب المتعددة المشارب والافكار، التي ساهمت في الانقلابات أو وقفت خلفها وأيدتها. كما أنها لم تع سنن وقانونيات: **المرحلة ومتطلباتها؛ المطلبية الاجتماعية ومداها؛ الممارسة السياسية ومدى تحضرها؛ الخطاب السياسي ومفرداته؛ الشعار السياسي وواقعيته.**

كما أوضحت، في الوقت نفسه، مدى تغلغل الولاءات الدنيا المنظمة لآلية علاقاتها الداخلية ، ومع محيطها الاجتماعي على السواء. مما أدى إلى تصادمها، الذي لامحيد عنه، مع الأرحب الأوسع الذي كانت تنادي به سلطة تموز/قاسم من جهة، ومن جهة أخرى [... **فتح المجال الواسع أمام الانتهازيين والمتخلفين الذين عبثوا بمقدرات الشعب ومهدوا السبيل أمام الشوفينين للإستيلاء على الحكم وسلب حريات الشعب. إن ما نراه اليوم في العراق من دكتاتورية وإرهاب وتعسف هو ليد ذلك الصراع... على المكاسب الحزبية الضيقة...**[158]] .

10 ـ في المقابل رافق هذا الخواء المنهجي وما أقترن به من عدم التقدير لأبعاد وإنعكاس ممارساتها العملية والنظرية لكل المحاولات الانقلابية، حملة هستيرية من التشهيراللا أخلاقي ليس ضد عبد الكريم قاسم حسب، بل طالت العديد

أرتُكب ما أرتُكب من مذابح أخذنا نتنكر له ، ولكن ليس علانية... **وبلا شك في أن المرجعية الدينية ساهمت بذلك وأنا كنت أتحرك مع حركة المرجعية. استطيع القول : لم نكن على حق بما حصل: كانت فرحتنا بقتل عبد الكريم قاسم بمستوى فرحنا إلى حدٍ بعيد، بقتل صدام حسن ومعمر القذافي، إلى هذه الدرجة...** ". حسب قول الرفاعي، ص.147- 148، مصدر سابق.

158 ـ مسعود البرزاني، البارزاني مصطفى والحركة التحررية الكردية، ص 59 الجزء الثاني، دار كاوا للنشر والتوزيع، ط. الثانية، بيروت 1997

من مكونات المجتمع العراقي وتاريخية نشوئه والحركات السياسية ونضالها، وشوهت الكثير من الوقائع، وأُختلقت حوادث مفبركة أُقترنت بالشتيمة بأسوأ صورها، والمتسربلة بالثأرية والعدائية والافكار الظلامية، وبالممارسة العنفية التي يفتخر بتبنيها، كمثال، الضابط المتقاعد والمحامي القومي فارس ناصر الحسن عندما يقول: [... **إن الاغتيالات شيء رائع جداً وستزداد في المستقبل وستكون على نطاق العشائر. وقد ألقت الرعب في قلوب الشيوعيين وأخرجتهم عن إتزانهم المعهود. إن ذلك سيكون أرهب للحكومة ونفهمهم أن هناك قوى كثيرة...**[159]].

لقد انصب أغلب هذا التشهير على الزعيم قاسم الذي طاله كذات، وسرى حتى على عائلته وانتمائه القومي[160] . ومن الملفت للنظر أن هذا التحريض الذي يكاد أن يكون علنياً.. شاركت فيه كثير من الفعاليات: فمن ناحية الموضوع إمتدت من القصيدة إلى الخطاب السياسي التحريضي، ومن النكتة اللاذعة إلى الاغنية المحوّرة، ومكانياً من الجوامع إلى المعاهد والمدارس، ومن الثكنة العسكرية إلى أماكن العمل، ومن الوكر الحزبي إلى التظاهرة في الشارع ، . بل حتى مجلة (الايكونومست) البريطانية المحافظة و(الوقورة)، خرجت عن الوقار الانكليزي التقليدي عندما أشارت إلى أن الزعيم قاسم [... **وقع ضحية نوبة من نوبات الجنون المفاجئة والدورية، وما عاد يدري كيف يخرج منها...**[161]].

كما [... **ساهمت في الهجوم عليه مؤسسات صحفية وإذاعية عربية وأجنبية. فقد اشتركت اثنتان وخمسون جريدة يومية، وعشر مجلات عربية في نشر وتبني حملة**

---

159 ـ مقتبس من، خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، الجزء الخامس، ص 58.

160 ـ ذكر حسن العلوي في، رؤية بعد العشرين، العديد من المواضيع التي تعرضت فيها عائلة الزعيم قاسم للقذف المشين والنكات السوداء الساخرة، و [... **كانت المعارضة القومية ضد عبد الكريم قاسم (واثقة) من سقوطه بحالتين لا تفتأ تكررهما في المنشورات والبيانات والاحاديث الخاصة، هما الشعوبية والجنون. وحولهما كانت تحوم النكات وتكتب المقالات...**]، ص **90**، مصدر سابق.

161 ـ مستل من أوريل دان، ص. 440، مصدر سابق.

دعائية موجهة ضد حكومة 14 تموز وخصصت ساعات بث إذاعي يومياً ضد ثورة تموز وسياسة عبد الكريم قاسم في إذاعات القاهرة، صوت العرب، الكويت، دمشق، بيروت، صوت أنقرة، صوت أمريكا، لندن، باريس، كراجي، طهران، عمان، الرياض، اسرائيل.... [162].

11 ـ لعبت لأول مرة، مراتب قاعدة المؤسسة العسكرية، من ضباط صف وجنود، دوراً كبيراً في الكشف عن العديد من المحاولات الانقلابية وإجهاض بعضها قبيل الشروع في تنفيذها أو بعد وقوعها كما هو الحال في محاولة الشواف، كما سنرى، ومحاولة عملية الاغتيال في رأس القرية، حيث أقدمت [... **جماهير الجنود بمبادرة تلقائية صرفة على طرد ضباطهم الرجعيين المشتبه بمواقفهم وسيطروا على معسكرات الجيش، فإن كان هذا صحيحاً، فلعله العامل الحاسم في فشل المؤامرة السريع...** [163].

تمثل هذه الظاهرة حالة فريدة من نوعها في تاريخ الحركات الانقلابية، ليس في العراق فحسب، إنما في عموم العالم الثالث. إذ كانت هذه المراتب العسكرية، بسليقتها الانتفاضية وغرائزها الاجتماعية ومصالحها الاقتصادية، التي عبرت الثورة عن بعضها، عوامل تقف وراء إندفاعها بالدفاع عن سلطة تموز/قاسم. وقد عزز هذا الموقف ما امتلكه اليسار عامة والحزب الشيوعي خاصةً، من قاعدة حزبية واسعة مؤيدة أو منتمية في صفوف هذه المراتب والتي تمتد إلى منتصف الثلاثينيات[164].

162ـ حسن العلوي، الشيعة والدولة، ص. 209، مصدر سابق.

163 ـ راجع النشرة الداخلية للحزب الشيوعي العراقي (محاولة لتقويم سياسة الحزب خلال الفترة الواقعة بين شهر تموز 1958 ونيسان 1965) مستل من جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، الجزء الثاني، ص 778، مصدر سابق.

164 ـ للمزيد راجع، دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، للمؤلفان زكي خيري وسعاد خيري. مصدر سابق، كذلك حنا بطاطو الجزء الثالث، كذلك الموسوعة التي أصدرتها مديرية التحقيقات الجنائية عن الحزب الشيوعي عام 1948 وما بعدها.

إن هذا التعاطف المادي والمعنوي، من قبل المراتب الدنيا في المؤسسة العسكرية للزعيم قاسم ونظام حكمه، إحدى تفسيراته تكمن في إحساسهم بأن الثورة، وما قامت به وتخطط له، يصب في مصالح هذه الفئات الاجتماعية الفقيرة والمقهورة، التي كانت أحد غائيات الثورة الأرأسية ومادتها التاريخية [165]. وما انتفاضتها الكبيرة في 3 تموز عام 1963 (حركة حسن السريع) ضد سلطة الانقلاب إلا دليل على ما استقرأناه. وقبلها انتفاضتهم يوم 8 شباط في معسكر الدبابات في أبي غريب، وفي معسكر سعد في بعقوبة، وكذلك معسكر الوشاش في بغداد.

لقد أوضحت هذه المساهمات لمراتب قواعد المؤسسة العسكرية، في الوقت نفسه، عن خصلتين هما :

1 ـ كونها حالة فريدة، وفرادتها مشتقة من عدم تكرارها، إذ كانت الأولى والأخيرة؛

2 ـ توضح عمق ذلك الارتباط الاختياري والواعي بين منتسبي هذه المراتب وسلطة تموز/قاسم، وهي الأخرى لم تتكرر في عراق القرن العشرين.

هذه الصورة تنطبق أيضاً على فقراء الريف (المصدر الأساسي لقاعدة المؤسسة العسكرية) الذين لم يستجيب القسم الاعظم منهم للدعوات الانقلابية ضد السلطة، التي دعى إليها وشارك فيها رؤساء عشائرهم والكثير من رموز المؤسسة الدينية، مما يمثل دليلا قاطعاً على أن وجها من أوجه المجتمع العراقي قد غيرته ثورة 14 تموز بصورة جذرية. إذ فقد الاقطاعيون والملاك الكبار ورؤساء العشائر والقوى التقليدية قوتهم في إحداث تغيّر كما كان قبل الثورة. وهذا يعبر من جهة عن دور الفلاحين

---

165 ـ كما أن ما قامت به الثورة " ... من تعديل لقانون العقوبات العسكرية الذي سبق وإن شُرع أثناء مرحلة الإنتداب البريطاني وما كان يحتوي عليه من مواد لو (طبقت على الحمار لمات) ، كما عبر عن ذلك مدري القوانين العسكرية الرئيس الأول (الرائد) حسن مصطفى. إذ منع القانون المعدل من إستخدام الجنود في بيوت الضباط وضربهم واهانتهم ، كما حرم ضرب الفلقة والجلد...الخ ، مما أشعر هؤلاء المراتب والجنود بإنسانيتهم وكرامتهم...". راجع حامد مصطفى مقصود، ثورة 14 تموز، مدارات الأخوة الأعداء، ص. 36، مؤسسة موكرياني، اربيل 2000.

الحاسم في اختيارهم لدعم هذه القوة أو تلك من القوى السياسية الفعالة وخاصة تلك المدافعة عن مصالحهم وذاتيتهم الاجتماعية. كما أنه، من جهة أخرى، سيفسح المجال أكثر فأكثر لقوى العنف المنظم من التأثير على واقع الاحداث ومجريات الامور، بإعتبارهم قوة الحسم الأساسية.

12 ـ رفعت العديد من القوى الانقلابية، وحتى غيرها القريبة من سلطة الزعيم قاسم، مطاليب تعجيزية لا تستوعبها قانونيات وسنن تطور الثورات الوطنية، كما لا يمكن تحقيقها ضمن الظروف الموضوعية والذاتية السائدة آنذاك، وبالفترة الزمنية المراد تلبيتها، رغم كون بعضها مُعبرعنه اجتماعياً. هذه الحالة عبرت، في الوقت ذاته، عن عجز فهم هذه القوى لكينونتها وماهيتها، ناهيك عن [... معرفة الثورة باعتبارها عملية اجتماعية معقدة يستلزم تحقيقها معرفة آليتها المتميزة. هذه المعرفة ضرورة عملية لنجاح الحركة الثورية. فكم من ثورة في التاريخ فشلت لأن القائمين بها جهلوا تميز منطقها... ان الممارسة السياسية الثورية و(المعرفة العلمية بقوانين التطور التاريخي للبنية الاجتماعية) إذن هي التي تفرض علينا ضرورة التميز داخل حركة التاريخ الاجتماعي ... [166]]، بغية تكوين رؤية طامحة لواقع اجتماعي أفضل وإلى مشروع سياسي لشكل حكم مناسب للواقع الحي وليس للنظرية الرمادية.

ومن هذا المنطلق ، ومن وحي حثيثات الصراع الاجتماسياسي التي شهدتها المرحلة، فإن كل القوى السياسية لم تكن تعرف "... تلك الحقيقة التي مازالت مجهولة ومهملة من قبل محترفي السياسة العرب وهي أن تغيير أي بنية قديمة وتجديدها (الثورة) كما في الأدب والفكر أيضاً، تتطلب معرفة عميقة بتلك البنية ذاتها وعلاقاتها مع البنيات الأخرى ومدى إتفاقها مع شروط وروح زمنها، وهي ما اتفقنا على تسميته في الحقل الفكري بالإبداع، لكن ضرورته في حقل السياسة أكثر خطورة وأهمية... إن القيمة الحقيقية تكمن في الإمساك بهذه الروح النقدية قبل كل شيء: أن تهدم وتبني

166 ـ مهدي عامل، مقدمات نظرية لدراسة أثر الفكر الاشتراكي في حركة التحرر الوطني، ط.5. ص.37 الفارابي بيروت 1986.

في آن، أن تحفر ممراتها بين دهاليز الواقع المعتمة ومنارات الحلم البعيد الذي يرتبط باليوتوبيا، أن تكشف العلاقة بين الخاص والعام، بين المحلي والعربي والعالمي، بين الحاضر والمستقبل. لكن هذه الروح النقدية لم تكن غائبة في عمل السياسيين وحدهم وإنما في أعمال المبدعين أيضاً..."[167].

هذا الجهل بقانونيات وسنن التطور والابداع، أفقد صواب القوى الانقلابية المدنية، ما بالك العسكرية، بحيث لم تدرك الواقع ولا موقعها فيه. فأخذت تطرح دعوات وشعارات سياسية غير ناضجة، تعبر في الأساس عن حالة الارتباك هذه. وكان الأكثر حضوراً، شعارالوحدة الفورية، والاصلاحات الجذرية، والبرلمانية الفورية وغيرها من الدعوات التي لم تستوعب الهوية الوطنية وشموليتها ولا تعددية التكوين الاجتماعي والأثني والديني للمجتمع، لهذا الطرف أو ذاك، ضمن المؤسسة العسكرية أو التيار القومي (العربي والكردي على السواء) وقد حظيت بمواقع مهمة ورئيسية في عملية الصراع ضد الزعيم قاسم ورغبات مكونات المجتمع العراقي ككل.

لكن، وكمثال، ما أن استلم الحكم، رافِعُو شعار (الوحدة الفورية) من انقلابي (أحزاب التيار القومي)، حتى تنكروا له عملياً. بل بات لي القول: أن أكثر من قتل المشروع الوحدوي هم (الوحدويون) أنفسهم، وكانوا المثل الأسوأ لممارسات الفكرة القومية وتطبيقاتها، والأكثر سوءاً في وأد صيرورة الوحدة العربية، بأي صيغةٍ كانت. وأصبحوا ليس قطريين فحسب، إنما من أكثر الدعاة العمليين للولاءات الدنيا من قبيل: رابطة الدم (الاسرة، العشيرة، القبيلة) والجغرافية الضيقة والنزعات الطائفية. إذ [... أن ذلك الصراع لم يكن في جوهره، في الواقع، مجرد صراع حول الوحدة أو الاتحاد، وإنما كان صراعاً سياسياً من أجل السلطة والحكم بالدرجة الأولى... [168]] كما شخصها بحق أحد ضباط التيار القومي.

---

167 ـ فاضل العزاوي، الروح الحية، ص. 71، مصدر سابق.

168 ـ راجع رسالة ناجي طالب المنشورة في الموسوعة، ج.2، ، ص 308، مصدر سابق.

"... لقد واجه التيار القومي عبد الكريم قاسم بشراسة قوية في الصراع من أجل الوحدة الفورية أو الاندماجية. اتضح أن جميع الذين قاتلوا عبد الكريم قاسم من أجل هذين الشعارين كانوا خياليين غير واقعيين بل ومعرقلين لتنفيذها على أرض الواقع ، بعد تسلم هذا التيار للسلطة في عامي 1963 و 1968 ولن تفعل قياداتها التقليدية شيئاً من أجل تطبيق الوحدة الفورية أو غيرها من العنوانات والتسميات الرنانة مع المرحوم جمال عبد الناصر في عام 1963 ، كما لم ينفذ عبد السلام عارف أحلامه الوحدوية إلى واقع ولم يكن صادقاً مع مبادئه التي صارع من أجلها وأشعل فتيل خلاف عميق ودموي مع عبد الكريم قاسم في الأيام الأولى للثورة... كما أكدت الأحداث اللاحقة بعد 8 شباط 1963 أن جميع رؤساء الجمهورية ورؤساء الوزارات والوزراء وقادة الكتل والأحزاب القومية لم يخطو خطوة واحدة جدية وصادقة ، باتجاه تحقيق هذا الهدف الشعبي.

لقد كذبوا جميعا بلا استثناء اعتباراً من فؤاد الركابي وقيادته القطرية إلى عبد السلام عارف وكتلة الضباط القوميين إلى العشرات الذين حاربوا نظام عبد الكريم قاسم من أجل هدف الوحدة وعندما تسلموا الحكم وضعوا الوحدة خلف ظهورهم... "[169].

وقد توصلت إلى النتيجة ذاتها، وإن يكن بصورة متأخرة، القيادة المصرية آنذاك، حيث اقتنعت بأن [...العراقيين لم يكونوا دعاة وحدة حقيقيين...][170]. بل وحتى حزب البعث ، رافع الشعار والبادئ بالصراع السياسي ،[...حدد في مؤتمره القومي الخامس (آيار 1962) موقفه من هذا الشعار بوضوح تام لا لبس فيه، وطرح بالحرف الواحد (محاربة شعار الوحدة الفورية) ووصف الاتجاه المعبر عن هذا الشعار بـ (الاتجاه العاطفي السطحي اللاواعي) الذي يدعو للوحدة لمجرد أنها وحدة...][171]. لكنهم من

169 - شامل عبد القادر، الاغتيال، ص. 29، مصدر سابق.

170 - راجع مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الجزء الثاني، ص 79، القاهرة والمقصود بالعراقيين هم الكتل القومية بمختلف تنظيماتها وأحزابها. كذلك أمين هويدي، كنت سفيراً بالعراق، دار المستقبل العربي، القاهرة 1983.

171 - راجع نضال البعث، الجزء السادس ص 85. مستل من، محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب ص 79 مصدر سابق.

جانب أخر يؤكدون على ضرورة تحقيق الوحدة الفورية في صراعهم ضد الزعيم قاسم والقوى المناصرة للمشروع الفيدرالي. إنها الشوزفرينية السياسية.

في الوقت نفسه وفي الجهة المقابلة، لم يكن الزعيم قاسم وحده الذي نادى بالتدرج في تطبيق الوحدة، وفي عدم الانجرار حول شكل واحد من اشكالها، وفي رفضه لوحدة الحكام الفوقية، بل مساندته لوحدة الشعوب والمصالح العربية، بل شاركته الأغلبية المطلقة، كما أرى، من القوى الاجتماعية في العراق:

من الوطنيين الديمقراطيين والشيوعيين، والمستقلين من ذوي النزعة العراقوية، كذلك من الاكراد والتركمان وبقية الاثنيات القومية، من الطائفة الشيعية والحزب الاسلامي، حتى من بعض رموز التيار القومي ذاته، مثل محمد نجيب الربيعي وصديق شنشل ومحمد مهدي كبة وعبد الرحمن البزاز. وقد اقتنع حتى الرئيس عبد الناصر بهذه الفكرة، حسب ما ذكره محمد حسنين هيكل.

وهكذا [... **غدا الصراع في العراق بين الوحدة الاندماجية الفورية والاتحاد الفيدرالي صراعاً على السلطة، من الذي يحكم العراق ويدوس على عنق خصمه...** [172]] بواسطة مؤسسات العنف المنظم، إذ أنهم اتخذوا من (الوحدة الفورية) ذريعة لتلافي الهزيمة، ومن الذريعة اسلوباً ماكراً للسياسة ومن السياسة أداة لإستلام السلطة، ومن السلطة غاية للهيمنة.. بحيث أدت إلى تضارب في النتائج والتوقعات، عادة بالبلاء ليس عليهم ومشروعهم فحسب، بل والفكر الذي كانوا بعيدين عن تطبيقه بما فيه الهدف (الوحدة) الذي انطلقوا منه في محاربة التجربة التاريخية لعراق ما بعد 14 تموز.

---

172 ـ زكي خيري، صدى السنين في ذاكرة شيوعي عراقي مخضرم، مصدر سابق، ص 190. ومن الجدير بالذكر أن صلاح نصر، مدير المخابرات ايام الرئيس ناصر، كتب في كتابه الحرب النفسية: **"... أن القيادة المصرية شكلت (غرفة سوداء) في 18 تموز أي بعد أربعة أيام من نجاح الثورة (العراقية في 1958- الناصري) لدراسة الثورة الجديدة ورموزها وكيفية التعامل معها بطريقة لا تسمح أن تؤثر هذه الثورة الوليدة على وهج ثورة 23 يوليو المصرية وزعامة عبد الناصر..."** مستل من شامل عبد القادر، الاغتيال، ص. **40** ، مصدر سابق.

13 ـ مثّل القتال في كردستان واستمراريته وتحالف قيادة الحركة الكردية (مع الشيطان)، حسب تعبير مصطفى البارزاني، أحد أهم المفاصل الأرأسية التي أضعفت سلطة تموز/ قاسم، بل وحتى الحركة الكردية ذاتها في الأمد البعيد، وساعدت في الوقت ذاته القوى الانقلابية على تحقيق غايتها. ويجدر القول هنا أن بدايات انطلاق الحركة كانت بعيدة جداً عن المضمون التحرري للشعب الكردي وتطلعاته القومية. إذ لم تكن حكومة 14 تموز"... في أي وقت من الأوقات ضد مطامح الأكراد ولم تكن لها مصلحة في ذلك..."[173] سوى إن التضارب في أولويات الرؤى في البدء، ناهيك عن تضارب الانوية والمنزع الاستعجالي في عملية تحقيق الذات القومية الكردية والارتقاء بها. علماً بأن الدستور المؤقت للجمهورية الأولى ولأول مرة قد أقر دستوريا بشراكة الأكراد في الوطن العراقي.

لقد عقدت قيادة الحركة منذ بداياتها تحالفات خارجية وداخلية، مناهضة لجوهرها الإنساني التحرري الحقيقي، أن مرحلة تموز/ قاسم كانت أفضل المراحل الزمنية والعملية، في القرن العشرين، قرباً لتحقيق المضامين القومية الشرعية لمطامح الشعب الكردي في التأسيس للملمت ذاته المبعثرة بين الدول التي تتقاسم مكوناته[174].

---

173 - إسماعيل العارف، اسرار ثورة 14 تموز، ص. 400، مصدر سابق.

174 ـ يذكر د. كمال مجيد أنه: [... حلول أيلول 1961 كان جلال الطالباني وشرطة سعيد قزاز وعملاء السافاك الايراني الآخرون، قد نجحوا في تحشيد عدد كبير من الإقطاعيين الأكراد مثل عباس مامند آغا البشدري وحاجي ابراهيم أسماعيل عزيزي ومحمود فقي ومحمد الهاموندي، الذي كان نائباً في البرلمان الملكي... وتأكدت بأن المناوشات المسلحة قد بدأت فعلاً من قبل الأكراد من عشيرة بشدر عن طريق السطو على مخافر الشرطة العراقية... لأن قانون الاصلاح الزراعي لهؤلاء الأغوات كان قد منعهم من جمع مئات الألوف من الدنانير سنوياً نتيجة لبيع المخدرات إلى الأسواق السرية العراقية بل وإلى المهربين الايرانيين من أفراد نفس العشيرة عبر الحدود...]. الأكراد والنفط، مصدر سابق، ص 44.

ويؤكد عبد الله أحمد رسول البشدري، في مذكراته حول اندلاع القتال في ايلول 1961، من أن عبد الكريم قاسم قد أرسل في 1961/9/3، متصرف (محافظ) السليمانية عبد الهادي صالح، إلى

وادي خلكان للإلتقاء برؤساء العشائر لمعرفة مطاليبهم، حيث مثل العشائر عباس مامند والشيخ حسين بوسكين "... **وتم تنظيم مشروع باسم العشائر يتضمن مطاليبهم المتكونة من ست نقاط وهي:**

ـ إعادة النظر في تعويض المتضررين نتيجة إغراق أراضيهم بسبب سد دوكان؛

ـ إلغاء إجازة الدونم التي كانت تمنح لمزارعي التبغ في المنطقة؛

ـ إلغاء قانون الاصلاح الزراعي؛

ـ تخفيض الضرائب عن كافة المحاصيل في كوردستان؛

ـ إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين؛

ـ إصدار عفو عام عن جميع الذين صدرت بحقهم أوامر القبض من السلطة.

ـ وبعدها تحدث عمر مصطفى الملقب عمر دبابة، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني موجها كلامه إلى متصرف السليمانية، بقوله أنهم أي الحزب الديمقراطي الكوردستاني يعترضون على تلك المطاليب لأنها لا تحقق أي مكسب للشعب الكردي، بل هي مطاليب لبعض الأشخاص ...". ص. 27، اربيل 2001، دار النشر بلا.

في الوقت نفسه أنه "... عند حدوث الحركة في مرحلتها الأولية كان الملا نصطفى البرزاني في زيارة **إلى الاتحاد السوفيتي وعند عودته بقى أياماً معدودة في بغداد ثم طلب منه الزعيم عبد الكريم قاسم الذهاب للمنطقة الشمالية بغية إخماد الحركة أو إنهائها سلميا وقد ذهب إلى هناك فعلاً على أن يعود إلى بغداد بعد أيام محدودة إلا أنه ذهب ولم يعد ثانيةً وحتى بعد بيان 11 آذار 1970 م أيضاً ...**". الجاويشلي، الزعيم، ص. 151، مصدر سابق.

في الوقت نفسه يبدو أن هذا الحلف بين الحركة الكردية والقوى القومية العربية اليمينية، كان بتأثيرات واضحة من مخططي الانقلاب الاجانب ومن إبراهيم أحمد، سكرتير الحزب الديمقراطي الكردستاني، إذ "...**كان إبراهيم يرى مستقبل حكم العراق وبالتالي مصلحة الكورد مع القوميين العرب والناصريين والبعثيين فيتقرب منهم، فنال الحزب قليلا من الترحاب تارةً والكثير من الخصام من غيرها...**". راجع عثمان الراوندوزي المحامي، إستجواب صدام حسين، رجل التناقضات، ص. 188، الدار الاندلسية، لندن 1999.علماً بأن إبراهيم أحمد قيلت بحقه ونالت منه الكثير من الاشاعات التي تناولت ارتباطاته مع القوى الخارجية والمراكز العالمية، لمساعدة الحركة الكردية.

وقد أبرمت قيادة الحركة، في تشرين الثاني من عام 1962، حلفاً مع قادة انقلاب شباط بغية إضعاف السلطة آنذاك[175] . كما نسقت مختلف المنظمات المهنية والاجتماعية التابعة للحركة الكردية، أعمالها مع مثيلاتها من أحزاب التيار القومي العربي التي كانت تعد لانقلابها الأخير، لأجل الاطاحة بالحكم، على أمل تحقيق المطامح القومية الكردية. لكن حالما نجح الانقلابيون في استلام السلطة، تنكروا لتحالفهم مع الحركة وحاربوها بأبشع وسائل الإبادة [176] .

إذ "...قبل ذلك بحوالي الشهر (من إضراب الطلبة القوميين في 24 كانون أول 1962- الناصري) كان الأكراد الديمقراطيون قد تقدموا إلى الشيوعيين بإقتراح للعمل سويةً ضد قاسم. وقالوا: (إذا وحدنا قوانا فإننا نستطيع الإستيلاء على السلطة)، لكن الشيوعيين لم يكونوا يعتقدون إن إتلافاً كهذا يمكنه أن يميل كفة الميزان لصالحهم ورفضوا الاقتراح. عندها أدار الأكراد الديمقراطيون وجههم إلى الناحية

---

175 ـ حول هذا الموضوع راجع أوريل دان، ، كذلك جرجيس فتح الله، ، وطالب شبيب، كذلك اسماعيل العارف، البروفسور كمال مجيد، النفط والأكراد مصادر سابقة. ود. عزيز الحاج، القضية الكردية في العراق _ التاريخ والآفاق، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1994،

176 ـ ربطت أحزاب التيار القومي، البعث على سبيل المثال، المسألة الكردية آنذاك، بالتحالف الصهيوني الرجعي باعتبارها [... مصدر التآمر المتربص بالوحدة العامل على تفكيكها، وتفجيرها من داخلها. فقد شهد عام 1961 تآمرا مزدوجاً على القضية القومية، كلاهما ذو مظهر انفصالي: الأول ساحته العراق، والأخر كانت ساحته الجمهورية العربية المتحدة. والغريب أن شهر أيلول كان توقيتاً زمنياً مشتركاً لهما كشف بجلاء ووضوح مخطط أعداء الوحدة لعربية. فمنذ الحادي عشر من شهر أيلول 1961، بدأت المعارك المسلحة بين قوات الجيش العراقي ورجال العشائر الكردية الذين أعلنوا العصيان المسلح ورفعوا شعار تجزئة العراق. فقد كان المخطط الاستعماري يستخدم الدكتاتورية العسكرية آنذاك لتثبيت التفرقة العنصرية وتشويه حركة الثورة العربية وطابعها الإنساني الحضاري التقدمي] د. الياس فرح، تطور الايديواوجية العربية الثورية الفكر القومي، ص 175، مستل من عزيز الحاج، مع الاعوام، ط. 1، ص 86، بيروت 1981، المؤسسة العربية للدراسات.

الأخرى وأمروا الطلبة اتباعهم بالوقوف إلى جانب البعثيين...[177] ". الذين ليس في تراثهم "... الفكري والسياسي، ولا في أدبيات الفكر القومي العربي ما يشير إلى الاهتمام أو الأعتراف بمسألة القوميات والأقليات العنصرية والدينية والمذهبية. ولا أذكر أنني قرأت رأياً أو دراسة ًحزبية عن الأكراد سوى حديث قصير لعفلق نُشر في 1955، أشار فيه إلى أكراد العراق ومسيحي لبنان وبربر المغرب، مُعتبراً الاستغلال الاقتصادي والدعاية الاستعمارية هما السبب في احساس هؤلاء بالظلم والغُربة والخوف من العروبة... وكان **عفلق في حديثه واضحاً و صريحاً، إذ اعتبر الأكراد وغيرهم أفراداً من الشعب العربي، لا يطمحون إلى أكثر مما يريده العرب أنفسهم، وأنكر وجود أقليات وطوائف مُضطهدة وإنما هناك أكثرية شعب مُضطهد هو الشعب العربي..." بل والأكثر من ذلك ما تضمنته "... المادة الحادية عشر من دستور الحزب، ولكنه استعان هذه المرة بإبن عم الكلام، إذ نصت المادة على ضرورة إجلاء كل من دعا أو أنضم إلى تكتل عنصري ضد العرب.. عن الوطن العربي...[178]". (التوكيد منا- الناصري)**

أرى إن السياسات التحالفية القصيرة النظر (وخاصةً مع شاه إيران والكويت والغرب[179]) قد أثرت قبل غيرها على الحركة الكردية وتطور مضمونها وخاصةً

---

177 ـ حنا بطاطو، ج. 3، ص. 286، . لكن الحقائق التاريخية التي تم الكشف عنها بعد سقوط النظام السابق، تشير إلى أن بعض قادة الحركة الكردية قد إلتقوا من مطلع عام 1962 مع جماعة الانقلابيين. راجع على سبيل المثال، مذكرات فؤاد عارف، مصدر سابق.

178 ـ هاني الفكيكي، اوكار الهزيمة/ ص. 294- 296 ، مصدر سابق.

179ـ راجع د. حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مكتبة مدبولي، القاهرة 1991، والكتاب هو أطروحة لنيل الدكتوراة من جامعة عين شمس؛ كذلك د. خليل الجندي، حركة التحرر الوطني الكردستاني في كردستان الجنوبية، دار APEC ستوكهولم 199، هي الأخرى أطروحة دكتوراة من معهد الاستشراق الجيكوسلفاكي. لقد كانت القضية الكردية، ولا تزال، وبسبب موقعها الجغرافي، قد وقعت في حالة المراوحة عند اختيار البدائل، بين الدعم الإقليمي أو حل الموضوع مع المركز في بغداد. ونتيجة قصر النظر، تحالفت قيادة الحركة آنذاك مع (العدو) الاستراتيجي لها عوضاً عن حل المشكلة مع المركز. راجع الدكتور طارق تقي العقيلي،

التقدمي فيه. وهذا ما دللت عليه وقائع تاريخ الحركة منذ بدايات القرن الماضي (حركة محمود الحفيد عام 1919)، حيث طبق الحلفاء الوقتيون (داخلياً وخارجيا) للحركة الكردية سياسة إجهاض ماهياتها التحررية وتمزيقها.

وعليه فإن أغلب المحادثات التي سبق وأن أجرتها قيادة الحركة الكردية تشير إلى أن الاعتبارات التكتيكية والوقتية لم تكن غائبة فيها فقد كانت تبحث عن حلفاء (غالباً ما يكونو وقتيين) من أجل الوصول إلى الغائية المتمحورة حول تحقيق الهوية القومية للأكراد. إذ أن هذه القيادات لا يتوانون عن اتباع أية وسيلة كانت حتى ولو أدت إلى اتفاقهم مع الشيطان.

في الوقت نفسه أرى إن الترابط العضوي والتلاحم الواقعي بين أوضاع الاكراد في مناطق تواجدهم التاريخي والاوضاع العامة للمنطقة يتطلب تعزيز العلاقات مع القوى الاجتماعية التقدمية المحلية باعتبارها الحليف الاستراتيجي لحركة الشعب الكردي، الطامح لتكوين دولته القومية المشروعة في عموم كردستان ولا تقتصر على جزء دون آخر، ويشكل على الأقل خطوة نحو الشمول الكلي لوحدة الشعب الكردي.

بريطانيا ولعبة السلطة، حيث يوضح دور الكويت وبريطانيا حسب الوثائق البريطانية. مصدر سابق.

ويشير إلى ذلك ايضا محمد حديد في مذكراته، ص361- 366 مصدر سابق، "... ومع أن الحركة الكردية حركة قومية، فإنها لم تخل من تحريض من قوى خارجية، بينها الانكليز والأمريكيون والإسرائيليون، وقد اُشتبه في أن عبد الناصر كان يشجعها..." وعندما اعتقلت السلطة احد نشطاء الوطني الديمقراطي في الموصل (هاشم عباوي) "... علمت أن له علاقة بنقل اسلحة من سورية إلى الأكراد، قيل أنها مرسلة من سورية أو من الجمهورية العربية المتحدة. وكان لاكتشاف هذا الأمر مغزى آخر، هو ان الحركة الكردية كانت تتسلم مساعدات من الخارج من دون تعيين مصدر مؤكد، ولكن قيل أنها من عبد الناصر...).

إن الاقتتال السائد (في منتصف تسعينيات القرن المنصرم) بين فصائل الحركة الكردية في أغلب أجزاء كردستان العراق، يُفسر في بعض أوجهه، كنتاج لتلك السياسات التحالفية (مع الشيطان) الخاطئة، كما أرى، التي أبرمتها قيادات الحركة منذ البدء، وخاصةً في مرحلة تموز/ قاسم، سواءً مع إيران أو تركيا، مع الغرب أو/و مع القوى الانقلابية العربية أو/و مع الاقطاعيين والأغوات الأكراد والأرستقراطية التقليدية.

14 ـ خطت قيادة عبد الكريم قاسم السياسية لنفسها، نهجاً متميزاً إزاء المشاركين في هذه الانقلابات، ينفي مضمونه ما هو سائداً من القيم الاجتماعية البالية من ثأرية وعنفية. إذ انطلق في تعامله من مبادئ إنسانية رفيعة، يصب مجراها العام في صلب حالة التحضر للمجتمع المدني الذي صَبَت الثورة لبلوغه، وقد جسدتها مقولتيه الشهيرتين: (عفا الله عما سلف) و (الرحمة فوق القانون)[180].

وتأسيساً على ذلك رُصد أن الكم الاغلب من المشاركين في هذه المحاولات، غالباً ما كان يعفى عنهم، أو على الاقل تخفض محكومياتهم إلى حدودها الدنيا، حتى بلغ بالبعض منهم العودة إلى احتلال ذات مناصبهم الحساسة في مؤسسات الدولة كالمؤسسة العسكرية، رغم ضلوعهم في العمليات الانقلابية. مثلت هذه الحالة سابقة لم يصادفها المجتمع العراقي لا في الزمن السابق للثورة ولا بعدها. وهذا يلاحظه المرء، عند تصفح أسماء قيادات الانقلاب التاسع والثلاثون (8 شباط 1963)، أن

---

180 ـ أُشيع آنذاك أن رجال القضاء في العراق قد احتجوا على تسامح عبد الكريم قاسم، وكانوا يتذمرون من أنهم يصدرون الاحكام اليوم ليلغيها الزعيم غداً. وقد انبرى في الآونة الأخيرة الصديق الصحفي والكاتب طلال شاكر لدحض أهمية هاتين المقولتين بالقول: [... كان بالأساس يهدف نشر جملة من القيم الانشائية منها العدل والتسامح، لكن طريقة فهمه والغرض من التطبيق اقترنت بالمزاجية واللا مسؤولية في بلد لم يستقر فيه القانون وبالتالي فقدَ هذا المبدأ معناه ...]. طلال شاكر، التعصب السياسي: تأييداً ورفضاً جريدة الزمان في 2001/10/26. يحاول طلال شاكر هنا تأنيب الزعيم قاسم في عدم فعالية هاتين المقولتين وليس النظر إليهما باعتبارهما قيم إنسانية رفعية المستوى. كما لا يُحمل اولائك المتآمرين على الحكم مسؤولية تجنيهم المتكرر. هذا المنطلق ينبع سيكولوجيا، بصورة خفية، من الايمان بمبدأ القوة في الحياة العملية، ويؤكد ذلك بصورة لا شعورية عندما يقرن الأمر بعدم استقرار القانون. بمعنى يجب استخدام العنف.

أغلبهم سبق وأن ساهموا في محاولات انقلابية سابقة وكانوا محكومين أومعتقلين وتم الاعفاء عنهم تمشياً مع المقولتين أعلاه، أو في أحسن الاحوال أحيلوا على التقاعد أو حُكم عليهم بعقوبات مخففة جداً لا تتناسب والجرم المقترف.

كما أن سلطة تموز/ قاسم لم تستوزر وازرة بأخرى، بالنسبة للمتهم أو المجرم، كما لا تعقبها إجراءات احترازية تطال عائلة المتهم أو أقربائه كما كان سائداً في النظام السابق. فبعد انقلاب الشواف، على سبيل المثال ومقتله بقى أخويه في مناصبهم الحساسة. إذ كان أحدهم وزيراً للصحة، وترأس اللجنة الطبية التي عالجت الزعيم قاسم بعد محاولة الاغتيال التي تعرض إليها في تشرين أول 1959 في رأس القرية، والآخر في المؤسسة العسكرية، كما تسنم ابن عمه عبد اللطيف الشواف منصباً وزارياً وساهم في القرارات والاستشارات الجدية للحكم لغاية الاطاحة به في 8 شباط.[181]

---

181 - في حين إن الحكومات القومانية التي اغتصبت السلطة في الجمهورية الثانية (8 شباط 1963 -9 نيسان 2003) وتحديداً في زمن البعث وخاصةً في عهد صدام حسين، فقد كانت تعاقب أي متهم و اقرباءه حتى الدرجة الرابعة، وينصب العقاب عليهم بهذه الدرجة أو تلك. فعلى سبيل المثال:

"...كما يشير الى ذلك كتاب رئاسة الجمهورية المرقم ق/٧٤١٥/١٦ في ١٩٨٣/٦/٧ تقرر ما يلي:

1- تسقط الجنسية العراقية عن عوائل المجرمين الذين يحملون الجنسية العراقية من غير التبعة العثمانية استنادا الى أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٦٦٦ في ١٩٨٠/٥/٧.

2 - أما بالنسبة لعوائل المجرمين الذين يحملون الجنسية العراقية تبعة عثمانية فيرجى تزويدنا بقائمة باسمائهم بغية مفاتحة الجهات المختصة لاستصدار قرار من مجلس قيادة الثورة الموقر لاسقاط الجنسية العراقية عنهم.

3 - الاخذ بمدلول العائلة على أنها تشمل الزوج والزوجة والاولاد."

كان مصير العوائل حسب الكتاب، التسفير.

و يوضح كتاب المكتب العسكري لحزب البعث المرقم ع/٧٧٠٠١/٧٨ في 1981/8/4 الأجراءات القانونية أو الحزبية والادارية التي "تشمل:

أ- أخوة المعاقبين. ب - أخوات المعاقبين ج - أبناء المعاقب.

كما بقى في الخدمة الضابطان فائق ومدحت الحاج سري بعد إعدام أخيهما رفعت بعد إدانته بالمشاركة في انقلاب الشواف، ولم يلاحقا قضائياً بجريرته. ومع أن مدحت نشط في العمل الانقلابي، إذ [... بعد محاولة الإغتيال في رأس القرية وورود إسمه في التحقيقات، وبعد سنتين من هروبه كلف الزعيم عبد الكريم قاسم أخيه اللواء فائق الحاج سري بالسفر إلى دمشق وإعادة مدحت. فسافر وعاد برفقته إلى بغداد... [182] . لكن تم أعدامه من قبل رفاقه في حزب البعث العراقي عام 1970، بعد إتهامه بالتآمر والتجسس. كذلك الأمر ينطبق على الزعيم عبد الرحمن عارف شقيق عبد السلام عارف الذي استمر في الخدمة العسكرية لغاية آب 1962.

إن هذه السُنة التي سار عليها الحكم كانت تمثل النقيض لأسوأ ما في قيم البداوة والمجتمعات الفلاحية والحواظر الصغيرة المتريّفة. وهي حالة حضارية متقدمة على ما كان سائدأ بعد الرحيل القسري لثورة 14 تموز، عندما يعاقب المشارك بتهم ضد الدولة لتشمل العقوبة حتى أقربائه من الدرجة الرابعة.

كان الزعيم قاسم يؤكد على هذه القيم النبيلة التي تتجاوز الموروث السائد ويعمم فكرة التسامح. يقول في إحدى خطبه :

د ـ أبناء الأخ. هـ ـ زوجة المعاقب.

و- نساء المحكومين بالاعدام وابناء الأخت أو الأعمام أو الخوال كموثر لتقرير الحالة والتاثير التبادلى من المحكوم والمعدومين وفق ماتقدره.

و- نساء المحكومين بالاعدام وابناء الأخت أو الأعمام أو الخوال كموثر لتقرير الحالة والتاثير التبادلى من المحكوم والمعدومين وفق ماتقدره.

ز- اذا أومأت المنظمة بالمحافظة اجراء باستثناء من الحالات الواردة من أولا داخل فعليها أن تقدم تقريرا خطيا الى القيادة تبين مبرراتها باستثناء الحالة."

". مستل من موقع : http://saddamscruelty.blogspot.se/

182 - د. علي كريم سعيد، مراجعات، مصدر سابق، ص 28.

[سامحوا حتى أولئك الذين أساءوا إليكم، إننا لا نحمل الإبن وزر الأب، ذلك لأن أبناء الحاضر سيخلفون جيلاً طيباً للمستقبل...]. ويؤكد في موضع آخر على: [... سنبقى متسامحين حتى بالنسبة للأشرار من رجال العهد المباد...].

لكن هيهات للقوى الانقلابية أن تعي هذه المواقف الحضارية ذات البعد الانساني، إذ قرأوها، خلافاً لمنطقها، كأنها ضعف في الحكم[183]، مما دفعهم إلى تكثيف المحاولات الانقلابية والممارسات العنفية.. لنا من اعترافات طالب شبيب ما يؤيد ما استنتجناه، عندما يعلل عفو الزعيم قاسم عن الذين حاولوا اغتياله بالضعف، بالقول:

[... لكن عبد الكريم قاسم قدم إلينا بتراجعه عن تنفيذ أحكام الاعدام بالفريق الذي حاول اغتياله فرصة ذهبية جديدة. فقد فهم مؤيدو حزبنا تراجعه ذلك ضعفاً له وقوة لنا. وبدورنا استثمرنا تلك الفرصة إلى أبعد حدود ...[184]} ولكن طالب شبيب ورفاقه وغيرهم من المغامرين لم يدركوا أنه: **[... مهما كانت الحسابات المنطقية وراء قرار قاسم، ففي أعمق غور من الدواعي والأسباب، يجب على المرء أن لا يغفل السمتين**

---

183 ـ لم تسجب قوى التآمر والانقلاب لدعوات قاسم المتعلقة بتكوين حكومة وحدة وطنية تأخذ على عاتقها سن الدستور الدائم والإشراف على الانتخابات المزمع القيام بها في تموز عام 1963. لذا بقى كل الذين عفى عنهم قاسم مستمرون بالتآمر ضد نظام الحكم.. من أمثال: **عبد السلام عارف؛ أحمد حسن البكر التكريتي؛ عبد الكريم فرحان الزبيدي؛ وعارف عبد الرزاق؛ وصالح مهدي عماش؛ ورشيد مصلح التكريتي؛ وطاهر يحيى التكريتي؛ وحردان التكريتي؛ وعبد الغني الراوي؛ خالد الهاشمي؛ انور عبد القادر الحديثي؛ عبد الكريم مصطفى نصرت؛ عرفان عبد القادر؛ وذياب العلكاوي؛ وصبحي عبد الحميد؛ وهادي خماس؛ ورجب عبد المجيد وغيرهم من الضباط** "... الذين يعفو عنهم قاسم بعد اشتراكهم في مؤامرة ضده، يخرجون من السجن ليحيكوا مؤامرة جديدة، ما هي نفسيتهم؟؟ وهذا البعثي الذي يحاول قتل قاسم ويصيبه بجراح، ويعود بعد عام ونصف العام إلى أهله معافياً ويشترك في محاولة إغتيال جديدة، ما هي نفسيته ؟؟؟ ..." د. علاء الدين الظاهر تفكيك التجني، بعض حلقات من دراسة نشرت في جريدة الزمان اللندنية العدد 572. وأعيد نشرها في مجلة الموسم، العدد 102/ لعام 2013، مصدر سابق.

184 - المصدر سابق، ص 33.

الغالبتين على طبع عبد الكريم قاسم ... وهما انعدام الروح الانتقامية عنده والوزن الكبير الذي يعطيه للحياة البشرية ...[185]] .

كما لم تكن شخصيته [... تتأثر بردود الفعل الانتقامية إزاء منتقدي سياسته ومعارضيه الشخصيين. ففي الوقت الذي كان فيه الشاعر عدنان الراوي يقدم برنامجه اليومي من إذاعة صوت العرب في القاهرة والموجه ضد عبد الكريم قاسم كانت عائلته تتمتع بكامل حقوقها المدنية والإنسانية، وفي الوقت الذي كان فيه الشاعر محمد مهدي الجواهري، يتعرض بقصائده في الخارج بشخصية عبد الكريم قاسم، فيقول عن نفسه..

إذ رأى العيش مداراة زنيم لا يدارى

كان الجواهري موضوعاً يدرس في كتاب الادب العربي لطلبة الصف الثالث المتوسط وكانت الصحف تنشر قصائده الجديدة... كما لم يحدث خلال فترة حكمه لأحد معارضيه أن تعرض لعملية إغتيال أو إختطاف سواء داخل العراق أم خارجه، بل كان عبد الكريم قاسم نفسه عرضة لمحاولة إغتيال قام بها معارضوه...[186]] .

15 ـ ساهمت الأغلبية العظمى، إن لم تكن جميعها، من دول الجوار والمنطقة، العربية وغير العربية، في العمليات الانقلابية. وإن اختلفت طبيعة مساهماتها ودرجة تدخلها، بهذه الدرجة أو تلك، والتي تراوحت بين مد يد العون المادي

---

185 - أوريل دان، مصدر سابق، ص 325.

186- حسن العلوي، رؤوية بعد العشرين، ص 85، مصدر سابق. ويورد في نفس الكتاب العديد من الامثلة يقول في أحدها أنه: [... خصص لكل موقوف من الدرجة الأولى 400 فلس يومياً و300 فلس للدرجة الثانية. وكلف متعهد بالحضور مساء كل يوم لتسجيل طلباتنا... وكانت المواد التموينية تصلنا صباحاً، وتسدد أثمانها من مخصصاتنا اليومية. أما رواتبنا في الدوائر أو الشركات، فتصرف أنصافها على أن تجمع الأنصاف الأخرى، بعد الخروج من المعتقل، وهي فرصة ثمينة لمن يريد التوفير. فقد رفضت استلام أنصاف الرواتب إلى حين إطلاق سراحي، وكنت قد أستلمت كتاباً من المديرية بترفيعي إلى راتب 36 ديناراً اسمياً وأنا في المعتقل...] ص 9.

أو المعنوي إلى التدخل المباشر أو غير المباشر، أو/و ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية، عبر الطرق الدبلوماسية أو التلويح بالتهديدات العسكرية وغير العسكرية، كقطع المياه عن روافد نهر ديالى وتخفيض المنسوب المتدفق عبر نهري دجلة والفرات وإثارة أزمة شط العرب والأهم التقليل المتعمد لإنتاج النفط وتخفيض أسعاره، بغية خلق إختناقات اقتصادية تعرقل الاستقرار السياسي الذي لا يمكن تحققه إلا على أساس التطور الاقتصادي، مما يخلق مناخاً مواتيا للتوتر والانقلابات.

وقامت الكويت بتوزيع الأموال على شيوخ العشائر وإقطاعي الأمس لأجل توتير العلاقات الداخلية وخاصةً بعد مطالبة قاسم بانضمام الكويت للعراق عبر الكونفدرالية. يقول الاعلامي إبراهيم الزبيدي كيف أنه والمغني الريفي الشهير داخل حسن، قابلا في الكويت عراقي مقيم فيها وصاحب مقهى، قص لهما أن: " الكويت أثناء الأزمة في عام 1962 كلفته بتوزيع بعض الأموال على بعض شيوخ القبائل في جنوب العراق..." وبعد مدة قامت المخابرات العراقية بإستجواب إبراهيم الزبيدي وداخل حسن عن الواقعه.. وكيف أنكرا التعرف على هذا الذي أفضى لهما بسر خطير.[187]

وفي الوقت نفسه يشير الدكتور طارق مجيد تقي العقيلي، في اطروحته الاكاديمية القيمة إلى أن: " ... موقف الحكومة الكويتية أختلف عن مواقف الحكومات الأخرى، فقد أيدت الكويت النظام الجديد في العراق لأنها كانت تنتظر أي نظام بديل لحكم عبد الكريم قاسم. وما يلفت الإنتباه هنا أن الكويت كانت من أكثر الدول التي عملت على إسقاط حكم عبد الكريم قاسم ولأسباب معروفة لا حاجة لنا في تكرارها. لكن المهم ان نشير إلى الدعم الذي قدمته الكويت إلى الحركات الكردية في شمال العراق في حزيران 1961 ضد عبد الكريم قاسم، (حسب رسالة السفارة البريطانية في الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية- الناصري) ومن ثم قدمت دعما لحزب البعث في آب 1962 على خلفية اتفاقات سرية جرت بالكويت

187 - دولة الإذاعة – سيرة ومشاهدات عراقية 1956-1974، دار الحكمة، لندن 2003

وقادة من حزب البعث تم بموجبها تقديم المساعدة المالية لدعم نشاط الحزب داخل العراق ..."[188].

كما كانت مصر الناصرية من أبرز هذه الدول الإقليمية تدخلاً في الشأن العراقي آنذاك[189]. إذ رمت بكل ثقلها لأجل تغيير الحكم عن طريق مساندة القوى الانقلابية، وبغض النظر عن مدى تطابق أهدافه مع هذه القوى. وحين سرت الموجة الناصرية في المجتمعات العربية، بعد ولوجها فترتها الذاتوية المظلمة [... كانت هديتها تصدير نهجها (الأهلي) إليها. وهي أي الناصرية لم تضع الحروب الأهلية العربية ولا سيما المشرقية منها بديهة. لكنها لم تول أحوال المجتمعات التي نشدت استمالة جماهيرها، وحشدها، الاعتبار ولا أحتسب أثر مثالها... فأسهمت، من حيث تدري، في اضطراب الدول والمجتمعات هذه على شفير الحرب الأهلية. وكان حظ الاردن (وبعض) فلسطين الملحقة به وسوريا والعراق واليمن من الهاوية الأهلية بين 1954 و 1970 وفيراً وثقيلاً...[190]]، نتيجة ميلها نحو التوسع الخارجي وحل مشاكلها الاقتصادية عبر المحيط العربي، طالما لا تستطيع حلها بإمكانياتها الداخلية المتوفرة.

---

188 - للمزيد راجع د. طارق مجيد العقيلي، ص. 111وما بعدها، مصدر سابق.

189 - يرصد الدكتور حميد حمد السعدون بعض جوانب هذا الموضوع ، بالقول: "... **على الجانب الآخر، فقد أدت أبواق دعاية العربية المتحدة وخصوصاً اذاعة (صوت العرب) مع التدخلات المباشرة وغير المباشرة ، من قبل المخابرات المصرية بشخص (عبد الحميد السراج) وزير الداخلية في الاقليم الشمالي، في الشؤون العراقية، دورا مؤججاً ومهيجاً مما عقد أية بارقة للحل، من خلال تصعيد الخلافات، وكان ذلك أشبه بمن يضع حطباً يابساً على نار متأججة...**"عناقيد النار، جدلية التأويل في السياسة العراقية، ص.61، دار ميزوبوتاميا، بغداد 2011.

190 ـ وضاح شرارة، جريدة الحياة في 7 آب 1999، ص 14. للمزيد راجع د. سيار الجميل، تفكيك هيكل، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان 2000، ط. الأولى. وقد أشار اللواء عبد الكريم زهر الدين، قائد الجيش السوري في عهد الانفصال في مذكراته إلى أنه: [... **تعاونت عدة فئات على إزالة عهد الإنفصال وكان الممول والمخطط المستتر امريكا، أما المخطط والممول الظاهر فكان القاهرة. لقد دلت مباحثات الوحدة الثلاثية في القاهرة والتي جرت بعد انقلاب الثامن من أذار/مارس 1963 على صدق ذلك، إذ اعترف الرئيس جمال عبد الناصر بأنه وضع مبلغاً من المال تحت تصرف ميشيل عفلق وصلاح البيطار لمقاومة عهد الإنفصال في سورية وترشحت**

لقد أوكلت الولايات المتحدة، بصورة غير مباشرة (وربما مباشرة)، مسألة [... تصفية الإتجاهات الرئيسية في الثورة العراقية إلى الحركة الناصرية، كما تبين الوثائق الأمريكية السرية التي نشرها هيكل، سنوات الغليان، الوثيقة 28 في الملحق الوثائقي...][191].

لقد شعر الرئيس عبد الناصر [...بنشوة ثورية جعلته يعتقد أن الوطن العربي كله سرعان ما ينضوي موحداً تحت قيادته، ولم يحسب جيداً القوى العظمى التي ستقف دون ذلك. وفي سياق نشوته تصرف باستعجال وتورط بسهولة بالتدخل في شؤون أقطار عربية كالعراق وسوريا واليمن والجزائر وغيرها، وأظهر ميلاً من اللامبالاة عندما انحاز في تلك البلدان... إلى الأطراف التي رشحتها المخابرات المصرية. ففي العراق تدخل منحازاً بعد خمسة أيام فقط من نجاح ثورة 1958، فتحدث مع عبد السلام عارف، الذي ذهب على رأس وفد لمقابلته في دمشق، عن مصير عبد الكريم

معلومات بأن القاهرة قد اتفقت مع عناصر العقيد عبد الكريم النحلاوي الذي قاد حركة الإنتفاضة...] مستل من مطيع نونو، دولة البعث وإسلام عفلق، ص 200 القاهرة 1994 دار النشر بلا.

191 ـ مستل من نجم محمود، المقايضة، مصدر سابق، ص 163، كذلك محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان، الجزء الأول، ص 855، الملحق 28، بعنوان تقرير خاص شامل من المخابرات الأمريكية CIA بعنوان: القومية العربية بوصفها من العوامل المؤثرة في الوضع في الشرق الأوسط، كتبه مدير الوكالة. كذلك راجع، مذكرات أكرم الحوراني، المجلد الخامس، مصدر سابق.

في الوقت نفسه تشير احدى الدراسات الأكاديمية القيمة إلى أن شدة "... حدة الصراع الدولي حول المنطقة أهمية بالغة لبريطانيا للحفاظ على المصالح الغربية. فبعد أن انحسر النفوذ السوفيتي في المنطقة بسقوط نظام الزعيم عبد الكريم قاسم بفضل التعاون الوثيق والتنسيق المتكامل الذي جرى بين بريطانيا والولايات المتحدة، أعطى للتيار القومي، البعث تحديدا، زخماً واسعاً في المنطقة، واصبح قوة سياسية لا يمكن تجاهلها في الحياة العامة. ومع ذلك ، فعلى الرغم من هواجس القلق البريطاني من الأنظمة القومية العربية الثلاثة (المقصود بها: مصر وسوريا والعراق- الناصري)، يبدو أن المصلحة البريطانية في المنطقة تطلبت الإفادة من هذا التيار لتطويق الاتجاهات الشيوعية، والتقليل من حدة انتشارها أو أن تأخذ مداها الواسع لاسيما في العراق...". د.طارق مجيد العقيلي، بريطانيا ولعبة، ص. 154- 155، مصدر سابق.

قاسم... والغريب أن الحكومة المصرية وظفت في تدخلاتها موظفين رفيعي المستوى، بدءاً من المشير عامر وانتهاءً بأصغر ملحق عسكري... [192]]

ويشير إلى هذه الحقيقة الضابط الناصري التوجه، العميد خليل إبراهيم حسين عندما يعترف بالقول: [... **ترك عبد الناصر مقاومة مخططات الحزب الشيوعي في العراق إلى شخصين اثنين، أولهما عبد الحميد السراج (مدير المكتب الثاني للاستخبارات العسكرية في سوريا قبل الوحدة ووزير داخلية الاقليم الشمالي بعدئذ) والثاني عبد المجيد فريد الملحق العسكري للعربية المتحدة في العراق. تولت الملحقية العسكرية...**

---

192 ـ د. علي كريم سعيد، مراجعات، مصدر سابق، ص 283. كما أشار إلى هذه التدخلات في الشأن العراقي كل من صلاح نصر / مدير المخابرلت المصرية في المرحلة الناصرية في كتابه: (عبد الناصر وتجربة الوحدة) ص 178؛ وعبد اللطيف بغدادي في الجزء الثاني من مذكراته ص 83 وما بعدها. وأكرم الحوراني في مذكراته، وحتى عبد الناصر نفسه أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية، وهذا ماسنعود إليه لاحقاً.

في الوقت نفسه "... لم يكسب عبد الناصر إلا حفنة هواء من مقتل عبد الكريم قاسم وسيطرة اتباعه وأنصاره وعشاقه ومحبيه على السلطة عام 1963، بل وفوجئ العراقيون والمصريون على حدٍ سواء ، أن القادة الجدد ليست لديهم رغبة لتسليم العراق لعبد الناصر، بل أن ناصر نفسه شكك بنواياهم في مباحثات الوحدة... لقد أكدت نتائج الصراع غير المتوازن الذي خاضه عبد الناصر ضد عراق عبد الكريم قاسم (1958- 1963) ما ستشكله ثورة 14 تموز العراقية برموزها الوطنية من تهديد لمكانة مصر وعبد الناصر في المنطقة. وقد أدرك عبد الناصر هذا الخطر وأستعد لمواجهته من خلال تفكيك الثورة وضرب قادتها بعضم بالآخر... وانتهى بعبد الناصر أن يرى شخصية عبد الكريم قاسم الخطر الأول على هيئته ومكانته، بعد أن أثبتت ثورة 14 تموز مكانتها الإقليمية والدولية واكتسبت هيبتها واحترامها من العرب أنفسهم...". شامل عبد القادر، الاغتيال، 39، مصدر سابق.

وهذا ما أكده صلاح نصر، مدير المخابرات ايام الرئيس ناصر، حيث كتب في كتابه الحرب النفسية: "**... أن القيادة المصرية شكلت (غرفة سوداء) في 18 تموز أي بعد أربعة أيام من نجاح الثورة (العراقية في 1958- الناصري) لدراسة الثورة الجديدة ورموزها وكيفية التعامل معها بطريقة لا تسمح أن تؤثر هذه الثورة الوليدة على وهج ثورة 23 يوليو المصرية وزعامة عبد الناصر...**" مستل من ذات المصدر، ص. 40 .

الاتصال بكافة القوى القومية في العراق عسكرية ومدنية، أحزاب وهيئات وفئات وأشخاص لدعمهم في خططها الرامية إلى الاطاحة بالشيوعية وعبد الكريم قاسم، وتولى السيد عبد الحميد السراج وأجهزته الامنية والاستخبارية الاتصال بالضباط القوميين والعناصر السياسية المدنية لإسنادهم في محاولاتهم للإطاحة بالحزب الشيوعي وعبد الكريم قاسم وخاصة في الموصل كما مر بنا، وكان اتصال الجهتين يقتصر على عبد الناصر شخصياً فقط...[193]. كما يعترف طالب شبيب حول بعض مساهمات مصر بالقول:

[... وللأمانة أذكر أن بعض الأسلحة التي قدمتها مصر لعبد الوهاب الشواف، استلمها حزب البعث بطريقةٍ أو أخرى وأوصلها إلى بغداد وكانت هي أسلحة التنفيذ

193 ـ خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، الجزء الثاني، ص 15. ومما يذكر أن المؤلف شرح بالتفاصيل والاسماء تدخل الاجهزة المصرية في الشأن العراقي منذ قيام الثورة ولغاية انقلاب الشواف بالموصل. كما أشار، في الجزء الأول من الموسوعة ص 235، ، وهذا يحمل أهميته الخاصة، إلى التقرير الذي رفعه العقيد الركن عبد الوهاب الامين أحد أعضاء الهيئة العليا للضباط الاحرار، الذي عينته الثورة ملحقاً عسكرياً في القاهرة، إلى الزعيم قاسم، وأشار فيه إلى أنه: [عاد إلى العراق في 30 تشرين أول (1958 - الناصري) وقدمت تقريراً يحتوي على النقاط التالية: أن الرئيس عبد الناصر بعد عودته من موسكو، جمع مجلس قيادة الثورة وبحث ثورة العراق في 16 تموز (أي بعد عودته من موسكو) وفي نتيجة بحثهم لثورة العراق، كان رأي عبد الناصر أن العراق قام بثورة لم تجارها ثورة مصر 23 يوليو، ويعني ذلك أن قادة الثورة رجال أكفاء (يقصد العراقيين) وبإمكانياته ونجاح ثورتهم بهذا الشكل الخاطف، فالاحتمال أنه سيقوم العراق (لإمكانياته الكبيرة) يقود الامة العربية وتصبح مصر في الخلف، وإذاً فيجب تدميرالثورة العراقية بأي ثمن... وقد حصلت على المعلومات من العميد فلان... وقد اجتمعت به كثيراً وقد كان معجباً بثورة العراق... حتى ذكر لي قائلاً نحن لم نقم بثورة، إنما أدينا التحية للملك فاروق، والثورة الحقيقية هي ثورتكم] وقد ذكر عبد الوهاب الامين اسم هذا الضابط المصري ورتبته ومنصبه إلى المؤلف وطلب عدم ذكر إسمه] وكان أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة. و (يحتمل) أنه العميد يوسف صديق إذ [يذكر هيكل في كتابه (أبو الهول والقومسيار ص 111) أن العميد يوسف منصور صديق كان قد أبعد من مجلس قيادة الثورة بسبب علاقته بالحزب الشيوعي المصري لكنه ظل على علاقة ودية مع عبد الناصر]، نجم محمود المقايضة ص 332، مصدر سابق.

في محاولة الاغتيال، وقد جاءت إلى الشواف ضمن أسلحة أخرى ومحطة إذاعة سرية من مصر عبد الناصر عبر الاراضي السورية في بداية عام 1959 بإشراف مباشر من عبد الحميد السراج وتم تنسيق الأمر مع السفارة المصرية من قبل فؤاد الركابي للحصول على بعض الأسلحة وكانت السفارة تعلم علم اليقين بما نخطط له. كما علمت أن هناك مبلغ عشرين ألف دينار أو جنيه مصري قد استلمها الحزب لتمويل وإدامة نشاطه وأعمال التحضير للعملية (يقصد محاولة إغتيال الزعيم في رأس القرية - الناصري)، ولا يسعني إلا أن أذكر إن السلاح الذي استخدمناه في ثورة 14 رمضان كان أكثره مصرياً...][194].

وفي الوقت نفسه يؤكد حقيقة مصدرالسلاح، معاون مدير الاستخبارات العسكرية آنذاك بالقول: [... والحقيقة يجب أن تذكر، أن أسلحة كثيرة، رشاشات ورمانات كانت تنقل من سوريا عن طريق السيد عبد الحميد السراج، إلى قادة الضباط الاحرار عن طريق أحمد صافية ثم محمد كبول بالتعاقب سكرتيران في السفارة السورية. وكانت الغاية منها توزيعها على المدنيين عند قيام الثورة. وقد استمر تدفق الأسلحة بواسطة عراقيين. ولما تقرر اقتحام مقر عبد الكريم قاسم عند قيام الثورة لتصحيح مسيرة العراق، نقل كثير من هذه الرشاشات إلى مديرية الاستخبارات العسكرية...][195] التي كان مديرها آنذاك رفعت الحاج سري.

كما يعترف أمين سر القطر لحزب البعث آنذاك حازم جواد في مذكراته المنشورة في جريدة الحياة عام 2004، بالقول: "... أريد أن اقول أن الأسلحة التي وزعناها على الحرس القومي والضباط فجر 8 شباط كانت أسلحه مصدرها الجمهورية العربية

194- د. علي كريم سعيد، مراجعات، ص 282، مصدر سابق.

195 - راجع خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، الجزء 2، هامش ص 99. عندما كان بمنصب معاون مدير الاستخبارات العسكرية.

المتحدة، وصلتنا في 1960 بواسطة العقيد أمين الحافظ قائد المنطقة الشرقية في (الإقليم الشمالي) سورية...[196]".

وأكد ذات الموضوعة خالد علي الصالح الدليمي، عضو القيادة القطرية لحزب البعث آنذاك في مذكراته بالقول: [...**ومن هنا طلبنا أن تساعدنا الجمهورية العربية المتحدة بما تستطيع مساعدتنا به. وبالفعل تسلمنا مبلغاً في حدود 6 آلاف دينار على دفعتين...**]. كذلك أكد ذات الموضوع عضو القيادة القطرية فيصل حبيب الخيزران بالقول: [... **في هذه الأثناء استلمت 27 ألف دينار من طلعت صدقي عن بقية المبلغ الذي قدمه عبد الناصر للحزب ووضعناه في حسابنا في البنك باسم شخص سوري وبالتالي أستثمر المبلغ في بيروت لبناء عمارة...**[197]].

إن مساهمة مصر الناصرية في العمليات التآمرية، يجب أن يؤخذ في إطار التحالفات الدولية والإقليمية ونزعة الناصرية نحو الهيمنة والضم، التي كان من مفرداتها تحريم النشاطات السياسية والحزبية لكل القوى الاجتماعية وخاصةً اليسارية منها التي كان لها مد جماهيري واسع في حينها. لقد خطط عبد الناصر لشطب القوى اليسارية هذه

---

196 - مذكرات حازم جواد، الرجل الذي قاد البعث العراقي إلى السلطة في عام 1963، جريدة الحياة عام 2004. الحلقة الأخيرة. جُمعت في بغداد على شكل كتيب نشرت ثانيةً دون ذكر التاريخ ودار النشر. علما بأن المؤما إليه اعاد نشر مذكراته، بعد تعديلها وتنقيحها، في شباط 2006 في جريدة القدس العربي والدولي في لندن.. وفيها بعض من الاختلافات في الجزئيات عما نشر في جريدة الحياة.

197 - للمزيد راجع خالد علي الصالح، طريق النوايا الطيبة، ص 86، دار الريس بيروت 2000، أما بالنسبة للخيزران، راجع مذكراته المنشورة في جريدة الزمان في13 حلقة بدءاً من20/07/ ولغاية 2001/08/02، الحلقة الرابعة، ص 13. ويشير الحوراني إلى أن قياديو الجمهورية العربية المتحدة، قد تعاملت معهم من منطلقات مخابراتية فيقول: "... لقد أصبحنا نجهل جهلاً تاماً بعد قيام الوحدة ما كان يجري في العراق، لآن اتصال الحزب أصبح مباشراً مع المخابرات المصرية... وكان اتصال الحزب في العراق بالعربية المتحدة يتم أحياناً عن طريق السفير المصري الذي أفهم الحزب بعد الثورة مباشرةً أن تتصل بالملحق العسكري المصري العقيد عبد المجيد فريد...". أكرم الحوراني / المذكرات، عام 1958، المجلد الخامس، مصدر سابق.

من الخريطة السياسية العربية، في حالة رفضها الانضواء تحت خيمته وإدارته السياسية، وهذا ما تم فعلاً. وسرت نزعة الشطب هذه حتى بالنسبة للأنظمة الوطنية الأخرى في الدول العربية التي تلتقي مع جوهر المشروع الاجتصادي للرئيس ناصر، لكن لا تسايره في الهيمنة، كما كان الحال مع عراق تموز/ قاسم[198].

16 ـ ساهمت المراكز الرأسمالية الغربية عامةً والامريكية والبريطانية بخاصةً، في هذه المحاولات الانقلابية، بعضها كان مباشرة والبعض الآخر بصورة غير مباشرة، بدءً من الحرب الدبلوماسية، ومروراً بالحرب الاعلامية والضغوطات الدولية وخلق الازمات، الاقتصادية والسياسية، وإثارة النعرات بكل أنواعها وتهييج مكامن المشاكل والتناقضات الموضوعية الكامنة في رحم التكوين الاجتماعي العراقي، بصورة مصطنعة وانتهاءً بتقديم المعونة المادية والمعنوية للقوى الانقلابية، لإسقاط نظام الحكم الوطني[199].

بلغت هذه التهديدات مرحلة خطرة، حينما هدد فيها رئيس الوزراء البريطاني العراق باستخدام القنبلة النووية، في حالة تعذر احتلاله عسكرياً، عندما طالب عراق الزعيم قاسم بالكويت. وكذلك اتهام الزعيم قاسم كل من: بريطانيا وأمريكا وشركات النفط الاجنبية بتحريض الاقطاعيين الاكراد على التمرد ليمارسوا ضغطاً على العراق في مجال مفاوضات النفط والمطالبة بالكويت. وقد ذكر الزعيم ما قامت به

---

198 - للمزيد راجع، هيلين دانكوس، السياسة السوفيتية في الشرق الاوسط 1955 - 1975، تعريب عبد الله اسكندر، دار الكلمة بيروت 1983، ط. الثانية، ص 76.

199 - كانت بريطانيا وراء بعض الانقلابات العسكرية التى حدثت في عراق الثلاثينيات، كما مر بنا.. لكن بعد الحرب العالمية الثانية فقد "... **تأكد لنا نحن البعض من معشر المؤرخين العراقيين ان معظم الانقلابات العسكرية التى حدثت في المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية كانت تهندسها الولايات المتحدة الامريكية وخصوصا في الشرق الاوسط اثر الفراغ الذي تعرض له بضعف كل من بريطانيا وفرنسا. واعتقد ان الرجل (يقصد به حازم جواد- الناصري) لا ينكر ان الولايات المتحدة الامريكية قد اقامت لها علاقات متنوعة مع قيادات سياسية وحزبية وعسكرية عربية وعراقية...**" د. سيار الجميل، مذكرات حازم جواد، تساؤلات تاريخية. موقع الكاتب: **http://www.sayyaraljamil.com/**.

السفارة البريطانية من صرف [... ما يقارب نصف مليون دينار على هذه الاعمال العدوانية الخبيثة التي لفت الاقطاع والرجعية وقطاع الطرق والسراق والاقطاعيين والانتهازيين وعملاء الاستعمار...][200] . وكذلك الحال بالنسبة إلى أمريكا التي هددت الحكم الوطني مرات عديدة، جئنا سابقاً على بعضها وسنورد البعض الآخر لاحقاً. وقد أشار الزعيم قاسم في آخر تصريح له في 5 شباط 1963 إلى هذه التهديدات بالقول:

[... إلا إنني لا أقول ذات الشيء حيال الانكليز والامريكان. فما الذي لم يفعله هؤلاء لكي يستعبدوا العراق ولكي يحكموا قبضتهم على ثرواتنا؟ والأدهى من ذلك أنني استلمت قبل بضعة أيام فقط، مذكرة تهددني فيها واشنطن بفرض عقوبات ضد العراق إذا تمسكت بمواقفي، ولا أدري كيف يعطون لأنفسهم الحق باستخدام لغةٍ كهذه...][201] .

لقد ارتبط [... الصراع العقائدي في العراق دوماً بالعوامل الخارجية مثل ارتباطه بالعوامل المحلية، وما من خطوة اتخذتها حكومة عبد الكريم قاسم إلا وكانت - حين النظر إليها نظراً صحيحاً - ترتبط بالعوامل الاقليمية أو عوامل أمن الدولة في العراق. وليس بالإمكان الحكم على قاسم دون الأخذ بالحسبان الظروف الخارجية التي واجهته والتي كانت دوماً تهديداً للاستقرار الداخلي ومصدراً حقيقاً أو متوقعاً

---

200 ـ راجع المؤتمر الصحفي الذي عقده الزعيم في مبنى وزارة الدفاع بتاريخ 23 أيلول 1961. مستل من ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص 256. ومما يذكر أن السفير البريطاني آنذاك (هنري تريفليان) قد أكد في مذكراته (الشرق الاوسط في ثورة) قيامه بجولة في المنطقة واجتماعه بشيوخها وزعمائها. لكنه لم يتطرق إلى مسألة الدعم المادي الذي أشار إليه الزعيم قاسم. وهذا ما يتطلبه ضرورات العمل الدبلوماسي وإلا أعتبر ذلك تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي. كذلك راجع اسماعيل العارف، في مذكراته وسرده لطبيعة الموضوع. مصدر سابق.

201 - راجع نص ترجمة الحديث في مجلة أصوات العدد 13، باريس. 1993 مصدر سابق.

للإنقسام في الرأي والولاء في الداخل وكانت لها عقابيل داخلية ودولية أو اقليمية...[202]].

وهذا مستنبط من عوامل عدة أهمها جغرافية المكان - كموقع وثروات طبيعية - بحيث مثلت أحد أهم الاسباب لخلق مثل هذه الظروف التي زادها تعقيداً التاريخ الطويل للاستحواذ على ثرواته منذ سقوط بغداد على يد المغول، يضاف إلى ذلك الصراع الإقليمي وتعدد وغنى مكوناته الاجتماعية/الاثنية/الدينية الذي كان يمثل عامل قوة وضعف في أنٍ واحد.

17 ـ في الوقت نفسه لعب الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية السابقة دوراً مهماً في الكشف عن كثير من هذه المحاولات الانقلابية، وعن تحركات دول الجوار التآمرية وعلاقات بعض المتآمرين ببعض الضباط والأحزاب السياسية[203] التي نوت وخططت للفعل الانقلابي، وقد تم احباط بعضها قبل وقوعها. وتم الكشف رسمياً عن بعض هذه المحاولات، منها تلك التي أشار إليها الجواهري الكبير في مذكراته، ضمن شرحه لطبيعة علاقته الشخصية المعقدة مع الزعيم قاسم، وعرضها بالشكل التالي:

"وفي الصميم من هذه اللقطات وهاهي بنصها وفصها كما يقولون: فلقد اخترت من دون كل الذوات والزعامات لأوتمن على سر خطير يقول أن الزعيم سيصفى في يوم كذا.

---

202 - راجع الأكاديميان بينروز، مصدر سابق، ص 459، الجزء الأول.

203 - لقد أكد هذه الحقيقة وزير الخارجية هاشم جواد، عندما صرح: [كنا نعرف بالصلة بين البعث والمخابرات المركزية الامريكية] راجع الفصل الثالث من كتاب (صدام حسين - سياسات الانتقام) تأليف سعيد أبو الريش، الطبعة الانكليزية. أني مدين للاخ عزام مكي، المعيد في جامعة مانشستر على ترجمته لهذا الفصل.

وذلك عندما طلبني السفير السوفييتي عن طريق سكرتير السفارة ليقول لي :

لوكنت قادراً على المجيء لاتيت لك، فذهبت إليه ليختلي بي ومعه المترجم ويقول: لدينا يا جواهري علم اليقين أن عبد الكريم قاسم سيصفى جسدياً يوم المولد النبوي.. ولم نجد غيرك من نثق به لتبليغ الرجل.

فقلت: هذا فخر لي ولطف منك وانطلقت إلى الرجل وقصدت مرافقه الخاص (وصفي طاهر) الذي أبلغني أن الزعيم مجتمع مع (بهجت العطية).. بعد دقائق خرج العطية وأبلغه المرافق بوجودي.. فوجدته يجيء الي، إلى غرفة (وصفي طاهر) ويجلس بجانبي متسائلاً.. خير انشاء الله. قلت له خيراً.. وأخبرته بحقيقة الأمر، وأخبرته عن أهمية مصدر الخبر.

فقال لي: الأمر بيد الله، بيد الأقدار.

قلت له: هذا صحيح ولكن الله مع عبده مادام العبد مع نفسه، وأنت لست بالمسؤول عن نفسك فحسب بل عن بلد كبير عريق.

وعى الرجل خطورة المسألة وسألني: أهذا ما بلغت به حرفياً؟ قلت: نعم وستتم العملية في نادي الضباط.. وكان مصداق ذلك أن قبض على مرافق عبد السلام عارف متلبساً بالجريمة متربصاً ويده على الزناد... [204]] .

---

204 - محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، الجزء الثاني، ص 217، مصدر سابق. في الوقت نفسه لم يشر الجواهري إلى تاريخ هذه المقابلة، ولا جاسم العزاوي في مذكراته، ويتوقع أنها كانت في مطلع عام 1959. علماً بأن الجواهري الكبير خصص الفصل الثالث من الجزء الثاني من مذكراته، للحديث عن علاقته بالزعيم قاسم، وقد سرد الكثير منها بروح غير موضوعية، رغم اعترافاته العديدة بموقف الزعيم قاسم منه، حتى أنه لا يناديه إلا بلقب الاستاذ الجواهري؟ لنا عودة للموضوع في مكان أخر.

عبَر المرحلة ودروسها:

لقد تضافرت وتفاعلت في زمن الجمهورية الأولى، عديدٌ من العوامل والظروف على خلق مناخ زمني تكاثرت فيه وتكالبت الصراعات السياسية والمحاولات الانقلابية، وأصبح العنف المادي المتبادل سيد الموقف، بعد انحسار النقاش والحوار والسجال الفكري، حتى أمسينا ضحايا بعضنا البعض الآخر، بقدر ما نحن ضحايا أفكارنا وممارساتنا عن الأنا والآخر. ودخلت القوى الاجتماعية الحية (وحتى الواهنة) في خضم الصراع العنفي عبر الأحزاب السياسية، التي سبق ان كانت مؤتلفة في جبهة الاتحاد الوطني، وتلك التي انبثقت للوجود بعد الثورة. لقد انشطرت عمودياً ساحة الصراع السياسية في عراق الجمهورية الأولى إلى قطبين متقابلين بل ومتناقضين:

الأول: تمحورت فيه وتخندقت القوى المتضررة من ثورة 14 تموز أو/و مسيرتها اللاحقة، وضم مجاميع متباينة من حيث التوجهات الفلسفية الفكرية و آفق التصورات المحتملة للعراق القادم، إذ ضم عديداً من أحزاب التيار القومي على تعددها، و كان حزب البعث، نواته الاستقطابية المركزية. كما ضم بعض تيارات القوى الدينية (الشيعية والسنية) وكذلك بقايا الاقطاعية والعهد الملكي والأرستقراطية التقليدية، وخاصة أغنياءها، في المدينة والريف والضباط المغامرين وغيرهم.

الثاني: فقد تمركزت فيه قوى الثورة، المنظمة وغير المنظمة، والتي شملت أغلب القوى السياسية والاجتماعية التي كانت تنادي **بأولوية عراقية العراق**، والتي مثلها التيار الوطني المستقل، الأوسع كماً، والديمقراطي (الحزب الوطني الديمقراطي) واليساري الراديكالي الأكثر تنظيماً، وكان مركز هذا القطب يتمحور حول عبد الكريم قاسم والحزب الشيوعي والكثير من القوى الكردية.

لقد تميز وآل الوضع آنذاك إلى تحالفات سياسية متحركة غير ثابتة من جهة، كما أن بعضها لم تكن منطقية وبعيدة عن الموضوعية في تصوراتها وماهيتها من جهة ثانية. إذ فقدت بوصلتها الحقيقية المتطابقة مع المرحلة وضروراتها ومتطلباتها، وتناقضت

مضامينها مع الرغائب التي كانت تصبو إليها هذه الاحزاب والقوى. وجمعت هذه التحالفات، من جهة ثالثة، بين متناقضات كانت بعضها ذات طبيعة تناحرية، وفلسفاتها كانت مختلفة لا يجمعها جامع بتوجاهتها البعيدة، على الأقل. إذ يصعب تصور:

- إلتقاء العلماني (الجمهوري) من التيار القومي مع القوى السلفية؛
- بين الحركة القومية العربية المتحررة في جوهرها مع قوى الماضي من أنصار الملكية؛
- بين بعض أجنحة التيار الليبرالي الحديث النشوء وشيوخ العشائر والقوى التقليدية؛
- بين دعاة الاستقلال الوطني والتحرر الاجتماعي والمراكز الرأسمالية الغربية؛
- بين قوى اليسار وعدم تمكنها من بعث روح التحالف الواسع مع التيارين الوطني والقومي (بشقيه العربي والكردي)؛
- بين بعض من قيادة الحزب الوطني الديمقراطي وإنعزاليتها عن الحكم الذي يمثله طبقياً؛
- بين قوى اليسار عامةً وصراعاته الفعلية مع التيار القومي الكردي[205]؛

205 ـ حمّل الاكاديمي (الكردي السوفيتي) آشيريان، الزعيم قاسم وزر عدم إتفاق الطرفين، عندما قال: لقد عمل النظام الدكتاتوري كل ما في وسعه من أجل عرقلة تعاون ولقاء القوتين السياسيتين الكرديتين في البلد وهما الحزب الشيوعي العراقي والحزب الوطني الكردستاني اللذان كان يشدان وراءهما جماهير غفيرة...]، الحركة الوطنية الديقراطية في كردستان العراق 1961 - 1968 تعريب لاتو - رابطة كاوا للمثقفين اليساريين الاكراد، بيروت 1978، ص 70. إلا أن المؤلف تناسى طبيعة العلاقات القلقة التي كانت قائمة بين الحزبين فيما يخص طبيعة حكم الزعيم قاسم، حيث أنطلق الأول من موقف (كفاح - تضامن - كفاح) في حين وقف الثاني، بعد عام 1961 موقفاً غير موضوعي بحيث تحالف حتى (مع الشيطان) حسب تعبير البارزاني الأب،

مع أعدائه الاستراتيجيين، في الداخل والخارج، منهم داخلياً ما كان مع انقلابيي شباط، وخارجياً نظام شاه إيران، بغية إسقاط الحكم الوطني.

ولذا يشير البروفسور كمال مجيد إلى أن شاه إيران أدرك: [... أن الهجوم على العراق عبر شط العرب، سيؤدي إلى خرق الحدود الدولية المعترف بها من قبل الطرفين، بل إلى حدوث نقمة شعبية بين عمال النفط الايرانيين قرب الحدود. كما كان بإمكان عبد الكريم قصف مصافي عبادان، مثلما فعل صدام فيما بعد. فلهذا قرر الشاه التركيز على أكراد العراق في الشمال واستخدامهم لإسقاط عبد الكريم مع الاستمرار في المطالبة بنصف شط العرب. بدا الاكراد عصيانهم ضد مخفر الشرطة على الحدود لكسب أفرادها إلى جانبهم وللاستيلاء على ما يمكن من الاسلحة. لكن المورد الرئيسي للمال والسلاح كان من قيادة السافاك الايراني التي أشرفت أيضاً على إيواء المشتركين في العصيان وتدريبهم داخل الاراضي الايرانية...] النفط والاكراد، مصدر سابق، ص 45. ويشير ذات المؤلف في ص 37 إلى أنه: [... قد ورد في التقريرالرسمي الذي قدمه السناتور أوتيس بايك، رئيس لجنة الاستخبارات الامريكية في مجلس الشيوخ (تم نشر خلاصة التقرير في جريدة الغارديان البريطانية يوم 1990/10/20) قال بايك: ان الحكومة الامريكية انفقت 16 مليون دولار على تسليح ومكافئة مصطفى البارزاني في حملته التي كلفت الشعب الكردي 35 ألف قتيل...]. ص37.

كما وقد نشرت الحكومة الأمريكية نص البرقية التي بعثت بها السفارة الأمريكية في بغداد، إلى وزارة الخارجية في واشنطن بتاريخ 20 أيلول 1962 التي نصت: "... **زار السفارة موظف من الحزب الديمقراطي الكردستاني، معروف أنه مسؤول بغداد في 18 أيلول 1962، وبتوجيه من الملا مصطفى وناشد الولايات المتحدة بقوة أن تساند الحركة الثورية للأكراد. وقال أنها تحتاج إلى المال الآن. وربما ستحتاج إلى السلاح لاحقاً، وادعى أن أغلب الشيوعيين في الحزب الديمقراطي الكردستاني قد صُفُّوا، ومن بقى منهم سيزاح قريباً.**

بالمقابل أن يعد الملا مصطفى بـ:

1- **تطهير الحركة من كل مشبوه؛**

2- **التعاون مع العناصر العربية العراقية المحافظة، والعودة بالعراق إلى حلف بغداد، إذا ما رغب الأمريكان؛**

3- تزويدنا في الحال بمعلومات كاملة عن التطورات السياسية الداخلية أو العسكرية في كردستان أو المنطقة العربية في العراق. وإن هذا العرض يشمل الأكراد في سوريا وإيران إلى جانب العراق.

وإن الأكراد ، كما قال، يقيمون صلات وثيقة وودية مع الإيرانيين في بغداد وطهران . وإن الإيرانيين وافقوا على عدم التدخل بشأن عبور الحدود، أو إيقاف المساعدات المقدمة للثورة من أكراد إيران، وهذا ما سر الملا مصطفى لكنه يرغب في الدعم المادي من إيران أيضاً. ويقول المسؤول : إن الملا مصطفى يعتقد أن اقتراح منح الأكراد حكم ذاتي في إيران هو اقتراح جذاب بالنسبة للشاه. وإن للأكراد علاقات بالجمهورية العربية المتحدة (صداقة ولكن بدون مساعدة) وكذلك مع السفارة السوفيتية في بغداد. والأكراد لا يرغبون في (حرق كل الجسور) مع روسيا، ما لم يحصلوا على وعد من حكومة الولايات المتحدة على دعم حركتهم. وقال أنه شخصياً يستلم ألف دينار شهرياً من السفارة السوفيتية لبعض المؤيدين للشيوعيين داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني. ولكن الأموال تذهب إلى مالية الحزب. والملا مصطفى لا يعتبر هذا المبلغ الصغير مساعدة للحركة. وقد طلب الأكراد المساعدة من الكويتيين، لكن هؤلاء رفضوا (وقد أكدت السفارة البريطانية هذه المعلومة) وإن الأنجليز، كما يقول، نصحوا بعدم إعطاء المال للثوار، وقد أيدت إسرائيل إستعدادها لدعم الأكراد في أوربا. لكن هؤلاء رفضوا، ليس لأن الأكراد ضد إسرائيل، وإنما هم يخشون أن إسرائيل قد تعمد إلى فضح المعلومات، وسيلحق هذا ضرراً بالحركة في البلاد العربية.

ويقول المسؤول عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، إن الملا مصطفى يعرف أنه بعد سقوط قاسم – والذي يعتقد أنه وشيك- أن السوفيت سيرغبون بتزويدهم بالمال والسلاح، لكن الملا مصطفى يرغب في التعاون مع الغرب، بدلا من التعاون مع الاتحاد السوفيتي(الذين لا يثق بهم) على أية حال، فإن الأكراد ويجب أن ينالوا الحكم الذاتي أو يتهيأوا إلى الإفناء، وقبل أن يسمح الأكراد بهذا، فإنهم سيرحبون بالمساعدة من الاتحاد السوفيتي أو من الشيطان نفسه. ويقول المسؤول الكردي أخيراً إن سياسة الحكومة الأمريكية تجاه الثورة الكردية لم تتغير، وإذا ما تغيرت سيتصل بالملا مصطفى في الحال ...". Foreign Relation of the United States. vol. xv111.1962+1963.pp.116-117

مستل من عزيز سباهي، عقود من تارخ الحزب الشيوعي العراقي، ج.2، ص.514.منشورات الثقافة الجديدة. دمشق 2003.(التوكيد منا- الناصري)

- بين الحركة القومية الكردية وتحالفاتها مع أعداء تطلعاتها التحررية، داخلياً وخارجياً؛

- كما لم تستطع البرجوازية الوطنية أن تلعب الدور الوسيط الحيوي للعلاقات المتبادلة بين الطبقات الاجتماعية. في الوقت أن المرحلة وظرفها الموضوعي ألقت على عاتقها مثل هذا الدور.. أنه كان دورها وزمان استنهاض ذاتها وتحقيق التنمية العامة وفق منظورها. لكنها ضيعت فرصة تاريخية منشودة نتيجةً: لتخلفها الموضوعي في إستيعاب هذه الضرورة وفهم قوانينها وأوالياتها (ميكانزمياتها) ومكونات ممارستها، وذاتياً بسبب قصور الطبقة وتشوه ولادتها وبالنتيجة عدم تبلورها، كذلك الطابع الأنوي/الذاتوي الذي كسى ممارسات قيادتها (وتحديداً الزعيم الوطني كامل الجادرجي) ومكوناتها الفكرية التقليدية إلى حدٍ بعيد. هذا التخلف البنيوي يسري على كافة الطبقات والفئات الاجتماعية وقواها السياسية المناظرة.

وتأسيساً على ما ذكر، أعتقد، أنه كان هنالك خلل وظيفي كبير لدى الاحزاب السياسية برمتها[206]، سواءً في خطابها السياسي ذي العناوين النضالية الكبيرة، أو في

وعليه تتضح من هذه البرقية تعاون بعض القيادات الرئيسية في الحركة الكردية آنذاك مع القوى القومية وغيرها لإسقاط حكم قاسم. في الوقت نفسه حذرت جريدة طريق الشعب السرية في أحد أعدداها في نهاية أيلول 1962 من مغبة الدعوة الصريحة لتدخل أميركا في شؤون العراق الداخلية والمنسوبة إلى الملا مصطفى، والتي طالبته بتكذيبه كما جاء في مقالات جريدة نيورك تايمس.

206 - ولو نظرنا إلى هذه الحالة من ناحية سيسيولوجية فإننا "... لا نغالي إذا قلنا إن ما حصل بعد ثورة 14 تموز من صراعات دموية بين الشيوعيين والقوميين واحدة من تلك (الحروب) التي كانت تقع بين القبائل العربية، مثل حرب (داحس وغبراء) بين بني عبس وبني ذبيان وحرب البسوس بين بني تغلب وبني بكر وأستمرت أربعون عاماً، بسبب ناقة. فالمبادئ والآيديولوجيات في وقتنا التي استوردها العراقيون من الخارج لأحزابهم حولوها إلى عصبية آيديولوجية وحزبية محل العصبية القبلية. فالقشرة الخارجية حضارية (شيوعية- قومية) ولكن يختبئ تحت تلك القشرة الخارجية الخفيفة ذلك الإنسان البدوي بكل قيمه وأعرافه البدوية، متهيأً للقتال والثأر والانتقام وما شاكل باسم الوطنية والقومية وا{يديولوجية. لقد أعتنق هؤلاء الحزبيون هذه الآيديولوجيات الحديثة،

بنيتها العقائدية، أو في هيكليتها التنظيمية الخالية من البعد الديمقراطي، والنافية للتنوع في الآراء والمانعة من الجدل الداخلي حول القضايا المصيرية، مما أفقدها القدرة على التكيف مع الواقع المخالف، أو الاتفاق على قواعد عمل لممارسة اللعبة السياسية ضمن الاقرار بالأخر المعارض، مما أوقعها جميعها في النرجسية التي تمثلت في الطاعة المطلقة للقادة الذين يختصرون قواعد الحزب ومثله خاتمة المطاف، في شخص سكرتيره (كشكل متطور من العلاقة الأبوية البطريكية)، المقترنة باليقينية المركزة لعقيدة الحزب وبالتالي نمذجة مثالية للسلوك الاجتماعي للعضو الحزبي.

كما تجلت النرجسية في مفهوم (وحدانية التمثيل) ذات البنية الشمولية [...المؤسسة على حقائق متعالية، غير قادرة على استيعاب تنوعات المجتمع، أو احتضان تلوناتها وتبني تطلعاته، فالمجتمع لا يحكمه التجانس ولا توحده عقيدة ولا يجمعه تصور

إلاّ أنهم في قرارة نفوسهم كانوا بدواً ومارسوها كممارستهم للقيم البدوية على طريقة القبيلة الجاهلية الأولى. إن أعمال العنف بعد ثورة تموز كانت أشبه بتلك الحروب التي دارت رحاها بين القبائل البدوية ولكنها تحدث بقوالب الحداثة، فتقعٍ في المدن بدلاً من الصحراء، وتحت شعارات آيديولوجية حديثة حضارية وأسباب سياسية بدلاً من قتل ناقة! ومقالات تحريضية نارية في الصحف بدلاً من المعلقات، فكما يقول نزار قباني: لبسنا ثوب الحضارة والروح جاهلية...". د. عبد الخالق حسين، ثورة 14 تموز، ص. 144، مصدر سابق.

وفي الوقت نفسه يشبر الكاتب فاضل العزاوي إلى ذات الظاهرة بالقول: " ... ومن بنية القبيلة أنتقلت روح العصبية إلى الأحزاب السياسية ومن بينها الأحزاب الثورية التي يفترض إنها ضد كل قبيلة، فقد إستبدل الناس قبائلهم القديمة بقبائل الأحزاب السياسية الجديدة التي تملك هي الأخرى شيوخها ومجالسها الخاصة بها تماماً مثل كل القبائل الأخرى. ومثلما لا يجد ابن القبيلة نفسه إلا في قبيلته، أصبح المرء لا يجد نفسه إلا في الحزب الذي ينتمي إليه. أما بقية الأحزاب فهي بالضرورة قبائل أخرى قد تدخل في حرب ضدها أو تتحالف معها طبقاً لما يقرره شيخ القبيلة ومجلسه الخاص به..."، الروح الحية، ص. 38، مصدر سابق. كذلك ينظر إلى د. سليم الوردي، ضوء على ولادة المجتمع العراقي المعاصر، الكتاب 15 من سلسلة : كتاب الصباح الثقافي، جريدة الصباح بغداد 2009.

مشترك، وهو بذلك لا تعبر عنه أحزاب ذات هيكلية عقائدية متناسقة أو أحادية التوحيد لفقدان البنية التي تؤهله أن يطل على المجتمع كله.

وضعية هذه الاحزاب، ألغت دورها الجوهري كوسيط بين الرأي العام والسلطة، وكحلقة وصل بين ممارسة الحكم وتطلعات المجتمع...غياب هذا الدور أفقد الاحزاب قدرتها على مواكبة الحدث المجتمعي. وأعجزها عن وضع برامج أو مشاريع تعالج قضايا المجتمع الشاملة..."[207] في ظروف معقدة كما كان في العراق آنذاك.

هذه الظروف وما نجم عنها أجبرت الزعيم قاسم أن يلعب بشكل متميز دور الوسيط للعلاقات المتبادلة بين الطبقات الاجتماعية وتحجيم صراعات مصالحها. كما حاول في الوقت نفسه إشراك قيادات مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية وقياداتها الحزبية في

207 - راجع قانصو وجيه، الخلل الوظيفي في الأحزاب العربية المعاصرة، جريدة السفيراللبنانية بتاريخ 2000/08/01.

وعلاوة عما ذكر من خلل وظيفي لاحزاب العالم الثالث السرية خاصةً، فنرى من جانب آخر ما يلعبه ذات العمل السري للأحزاب من التأثير على التركيبة الفكرية والنفسية لمنتسبيها "... ففي داخل الأحزاب السرية، تذوي شخصية الفرد وتجف، وبالتالي يفقد حريته، ونادراً ما تمارس الديمقراطية داخل الأحزاب، بسبب الإضطهاد والخوف الدائم من العدو المؤامرة. ونادراً ما أحتضن حزب سري آراء وتوجهات مختلفة، فكل خلاف، هو إنشقاق، وكل انشقاق مؤامرة. ونادراً، ما كان لحزب في العراق، ما عدا الوطني الديمقراطي، موقفاً مستقلاً وقراراً سياسياً مستقلاً، نابعاً من خصوصية الحالة العراقية وطموحات سكانه، ونادراً ما تغير قادة الأحزاب السرية والمعارضة، بسبب الانتخابات داخل صفوفها، فهم لا يتغيرون إلا بالوفاة أو بالطرد تحت ظروف استثنائية. والتنظيم السري، يتعسكر، وتسوده قيم وتقاليد دكتاتورية عسكرية، تحت ذرائع حماية أمن الحزب ووحدته. وفي عهود الإرهاب والأوكار، والسجون، يكون التوتر النفسي، والثأرية والإحباط، والخوف من الآخرين و التشكيك بهم، سمات غالبة على شخصية المناضل. ومع مر الزمن، يتحول الحزب إلى هدف بذاته، فهو الأمان والملجأ والحامي، والحرفة، وحامل ايديولوجية المستقبل... وفي الأحزاب، يسود ضيق النفس وقصره، والشعور بالمسؤولية التاريخية عن مصير الآخرين، والتسلح بالعنف للدفاع عن النفس، وإستعماله لضمان عدم العودة ثانية إلى السجون والأوكار الحزبية ...". هاني الفكيكي، مجلة الموسم، العدد 102، ص. 618، مصدر سابق.

تحقيق هذه الصيرورة، ورفض ان تترك له وحده. لقد استوعب (هذا العسكري) أهم الحلقات المركزية للمرحلة، في الوقت الذي تخلف فيه القادة السياسيون عن فهم جوهرها، ناهيك عن فهم ذاتهم الحزبية وحراكها المستقبلي[208].

تدلل السياسة الاجتصادية التي تبناها الزعيم قاسم، ومكونات خطابه السياسي والمعرفي على ما توصلنا إليه. إذا حسبنا سياسته من منظور الاثار الواقعية المترتبة على خيارات العمل المتاحة في ظرفها الزماني والمكاني، وقيمتها التاريخية.

لقد وضعته الاحداث المتناقضة؛ التناحرية واللا تناحرية؛ المستجدة والقديمة؛ التي معه أوعليه؛ في ماهية جوهر الظاهرة العراقية على تعدد أشكال تحققها وتنوعها. وتجلى أحساسه بها في كونه رفض أن يوزع ذاته (كقائد للعملية التغيّرية) بين أطرافها المتعددة والمتصارعة. لأنه هدف إلى المحافظة على توازن القوى بين هذه الاطراف، وخاصة القريبة من الثورة، وليس اللعب على حبل تناقضاتها، كما يذهب العديد من المؤدلجين ضيقو الافق الفكري والمنهجي وغير المستوعبين لواقع العراق الاجتماعي/السياسي وموقعه، ولقانونيات الثورة الوطنية في البلدان النامية. خاصةً في واحدة من أهم مناطق النزاع الدولي وأكثرها حساسية.

208- كتب باقر إبراهيم الموسوي، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي آنذاك، حول ذات فكرتنا، بالقول:

[... كان من الصحيح ومن المهم، أن يطمح الحزب الشيوعي وكذلك الاحزاب القومية والدينية والليبرالية إلى تطور الوضع وفقاً لبرامجها، وبعد أن يبحثوا بما هو مشترك بينها. ولكن لنا أن نتساءل اليوم، هل أن اللجاجة والسعي الملح، من قبل الجميع لأن يكون ذلك التطوير عن طريق استلام السلطة، بل وحتى الانفراد بالسلطة، هل كانت هي الحل؟ وهل قدم ذلك (الحل) خدمة للعراق أم تسبب في تأخيره؟... ان عبد الكريم قاسم بعقليته الوطنية واخلاصه لمثله الوطنية والاجتماعية أسهم في تحقيق تلك المنجزات، كقائد للثورة ولعملية التطور... أليس في نزعة قاسم التي أتينا عليها اعلاه ما يماثلها أمس واليوم، لدى الغالبية الساحقة من القادة الثوريين والقوميين والشيوعيين والاسلاميين؟ ألم تكن العقلانية في المطالب التي تعرض كأهداف للنضال آنذاك لازمة ومطلوبة؟] جريدة القدس العربي الدولي، في 1995 /07/31 لندن.

حاول الزعيم قاسم بكل جهده إقناع القوى السياسية المتصارعة بإعلان الهدنة فيما بينها، وطالبها بالتمييز بين أرأسيات الصراع من ثانوياته؛ والتفكير في متطلبات الواقع والطموح المرغوب؛ والتفريق بين المصلحة الحزبية (بالمفهوم الضيق) والمصلحة الوطنية؛ بين الأهم والمهم؛ ومن أجل العمل سوية لإنهاء متطلبات المرحلة والانطلاق من الوطن كتكوين اجتماعي/سياسي ولتعضيد وحدته وهويته الموحدة. كان الزعيم قاسم يحاول ردم الهوة بينهم بالاقناع بل وحتى بالتوسل إليهم عندما خاطبهم مرة بالقول:

[أيها الشيوعيون والقوميون والديمقراطيون والآخرون، أنا أتوسل إليكم لتتذكروا أنكم أبناء وطن واحد ومن واجبكم الدفاع عن الجمهورية. أوقفوا خصامكم العقيم ووجهوا جهودكم إلى جعل العراق دولة حديثة وغنية]... [انني أوصيكم في حياتكم العملية بالتعاون والتسامح فيما بينكم... أرجو منكم بعد هذا اليوم أن لا تطغي فئة على أخرى]... [انكم شركاء في هذا البلد كما نص عليه الدستور]... [أرجو منكم أن تتجردوا من أسباب التفرقة والاحقاد، وليكن شعاركم المودة والاخوة بين الجميع، حتى نستطيع رفع مستوى الشعب... إن أسلافنا عاشوا في هذه البلاد قبل أن تدخلها المسيحية والاسلام... كنا دائماً آنذاك أخوة نعيش معاً في السراء والضراء... لا فرق هناك بين الطوائف والقوميات وسنتعامل بتسامح... الحقوق ستكون متساوية لكل الافراد، كي نحقق أهدافنا وهو رفاه هذا الشعب].

تنسجم هذه المفاهيم وتتماثل مع أسس مقومات المجتمع المدني المنطلقة من فهم القيم الاجتماعية الضرورية لديمومته وتطوره. كم نحن العراقيون، بحاجة إلى مثل هذه الافكار التي تنبذ القيم الدنيوية البالية والمعيقة للتطور الاجتماعي؛ وتقنن صراعاته، خاصةً غير المبررة، وتنبذ استلام السلطة بالطرق الانقلابية [209] ؛ والتي تنطلق من

---

209 ـ في اعتقادنا أن هناك خلل وظيفي كبير في العقلية الحزبية عندما تعني برامجها بتغيير حكومات بلدانها بالقوة والانقلاب، طالما ان الاحزاب هي تنظيمات مدنية، لذا يتوجب عليها ان تعمل على تربية أعضائها على النضال السياسي المدني واشاعة الديمقراطية في آلية عملها الداخلي ومن ثم التأثير في الحكم وتغيير طبيعته. وخير مثال يضرب هنا، هو ما ذكره أمير الحلو القيادي في حركة القوميين

واقع الشعب العراقي بكل طبقاته وأثنياته وعلى تعدد دياناته وطوائفه، ليس سابقاً فحسب بل الآن وفي المستقبل المنظور.

لم يخل خطاب واحد للزعيم قاسم، دون التذكير بأهمية التسامح والتعاون، بل ترجمها عملياً في سياسته التي خلت من التمييز والتفرقة ومنح الامتيازات للأفراد والجماعات على حساب المصلحة العامة وكسر حلقات الطائفية السياسية. كان هذا الزخم الأخلاقي:

[... دائم التكرار في خطب قاسم، وعلى ضوء ما حدث من قبل ومن بعد، فمن الصعب أن ننكر أن هذه الآراء هي الأصلح للعراق مما كان يريده خصومه في فرض آرائهم على من يخالفونهم فيها. وكانت النتيجة خلافَ ما كان يدعون إليه... وفي دعوته للعراقيين أن ينبذوا خصوماتهم واختلافاتهم من أجل خير الوطن، كانت غريزة قاسم أصح من غريزة خصومه... وبالنسبة إلى الشؤون الداخلية أبدى قاسم نظرة أكثر تقدماً من جميع أسلافه وخلفائه... ولا شك أن نظرته هذه تأثرت بظروفه في مستهل حياته. وكانت أعماله تنسجم مع دعوته المتكررة والملحة إلى ضرورة الوحدة الداخلية في العراق، ، [210]] .

ان مضامين وماهيات هذه الاقوال ترد، بقوة الموضوعية، على ما ذهب إليه الباحث الاكاديمي حنا بطاطو الذي اتهم فيه الزعيم قاسم بأنه لم يكن يريد التوسط بين القوى السياسية المتناحرة آنذاك، عندما أشار إلى أن الزعيم قاسم لم يسمح **[... لأي من القوتين بأن تصبح شديدة القوة أو السماح للقوتين بالاتفاق فيما بينهما... [211]].**

إن هذا الاستنتاج بكليته لم يستطع أن ينرر ذاته العلمية، كما أنه لم يغور في عمق تاريخ وتشابك المناخ السياسي الذي شهده عراق ما بعد تموز 1958، ولا جوهر

العرب من ان ضباط جناحهم العسكري " عقليتهم إنقلابية "، ص.73، ميزوبوتاميا، بغداد 2013.

210ـ الاكاديميان بينروز، مصدر سابق، ص 454.

211ـ بطاطو، ج. 3، ص 156، 158، مصدر سابق.

الصراع وماهياته من جهة، وطبيعة ونفسية عبد الكريم قاسم وإدارته للسلطة من جهة ثانية، ولا لطبيعة الحوارات التي أجراها الزعيم قاسم حول حكومة الوحدة الوطنية في الأشهر الأخيرة من زمن الجمهورية الأولى من جهة ثالثة.

لكن كان الاستنتاج صحيحاً إلى درجة عالية فيما يتعلق بالشق الأول. إذ لم يرغب الزعيم قاسم وفي خضم الصراعات الدموية والاحتراب المادي والمعنوي، **من بروز قوة تهيمن على الواقع السياسي/الاجتماعي برمته، خوفاً من العواقب التي ستنفجر بين المكونات الاجتماعية الشديدة التناقض والتباين، سواءً الاثنية أو الاجتماعية، الدينية أو الطائفية**... الخ، لذا ومن واقع مسؤوليته السياسية والاخلاقية إزاء الوطن ومنظومة أفكاره الاصلاحية وفلسفته الوسطية، لم يسمح لاحدى القوتين أن تكون شديدة البأس وتسيطر على المجتمع برمته، خاصةً بعد كسر شوكة حدة الصراع في هرم السلطة القريب منه ومن القرار السياسي المركزي.

ان هذا التخوف من السيطرة الاحادية لم ينطلق من ذاتويته وحبه للسلطة لذات السلطة ، كما يدعي كثيرون، قدر إحساسه العميق بتاريخ العراق الحديث ومشاكله المتعددة الأبعاد وخطورة سيطرة فئة واحدة تمهد السبيل إلى طريق الاستبداد [212]،

---

212 ـ خير مثال يمكن أن يساق في هذا المجال هو تسلط وانفراد حزب البعث بالسلطة واغتصابها في مجيئه الأول شباط 1963، والثاني تموز1968، وما اعقبها من نتائج اصابت كل ابعاد الواقع العراق الجيو/ سياسي من مخاطر، بالاضافة إلى تمزق نسيجه الاجتماعي ووجوده المادي.. إن سياسة الانفراد قد مهدت إلى سيادة الاستبداد واستلاب المقومات الطبيعية والمكتسبة لحقوق الانسان الجمعية والفردية، واغترابهما .. وكلها بالاضافة إلى حروب النظام وعبثيته، الداخلية والخارجية، قد مهدت السبيل إلى الاحتلال الثالث وتدمير العراق ماديا ومعنوياً.

ترى هل كان قاسم محقاً في عدم السماح لإنفراد فئة سياسية بالسلطة؟ وبالتالي هل اكتسبت دعوة الزعيم لوقف الاحتراب الذي جرى آنذاك في الساحة العراقية مصداقيتها. إن عدم انصياع القوى المتحاربة للعقل ولضرورات المستقبل وصراعهما من أجل المصالح الفئوية الضيقة ساهم في إضاعة الثورة وضياعها وخاصةً ذات المنحى الجذري المتقارب في اهدافه العامة مع ثورة 14 تموز، مما فسح المجال لأعدائهما، في استغلال الظرف للقضاء عليهما وأضعاف حركة التحرر بالمنطقة بأسرها.

كما أن الظروف الموضوعية للبلد وامتداداتها الخارجية لم تكن تسمح بذلك. وهذا ما تنبهت إليه قوى اليسار العراقي ووعته في وقتٍ متأخر، منذ الثمانينيات وخاصةً بعد فشل تجربة التحالف مع حزب البعث العراقي. وأدركت أنه ليس بإمكانية أي حزب أو فئة إدارة السلطة انفرادياً، وبالتالي تخلوا عن فكرة (التحالف بقيادة الطبقة العاملة) الذي تم رفعه منذ ثورة 14 تموز 1958.

لقد وعى الزعيم قاسم خطورة الصراع بين القوى السياسية على مسيرة الثورة وخاصةً بين اليسار الشيوعي والتيار القومي، **لذا أراد كبحه بالسبل السياسية، وليس تعميقه كما يترائ لدى البعض**، وهذا أيضاً ما تنبه إليه بطاطو نفسه بصورة متأخرة، عندما قال:

[... فقد كان يمثل النزاع الأكثر خطورة بكثير والأكثر واقعية... ولقد كان هذا النزاع حقيقة مركزية في التاريخ العربي المعاصر، كما كان مأساوياً حقاً، وحاسماً إلى حد كبير. وخلف هذا النزاع وراءه عراقاً يحمل ندباً لا تمحى وعراقاً منقسماً بحدة ويعمق على نفسه كما لم يحصل أبداً في الذاكرة الأخيرة... وأكثر من هذا، فإن هذا النزاع عمل بوضوح إلى جانب المصالح التي عارضها الطرفان، إذ إنه سهّل كثيراً مهمة الدبلوماسية الامبريالية البريطانية التي خشيت انعكاس مضامين أمة عربية موحدة على المصالح النفطية...[213]].

لقد واجه الزعيم قاسم جبالاً هائلة ومتحركة (زمانياً ومكانياً) من المعضلات الحياتية المعاشة التي تهم قطاعات واسعة من الناس، والتي من الواجب إيجاد حلول لها، ضمن إشتداد ظرف الصراع الاجتماعي/السياسي، والشامل في الوقت نفسه، لأغلب المكونات الاجتماعية والتي زادها عمقاً غياب المنهج والبرنامج الواضح لدى الزعيم والذي أتسم بالتجريبية في حينها، شأنه شان أغلب قادة ثورات العالم

---

213 ـ بطاطو، الجزء الثالث، ص 177، مصدر سابق. ويؤكد ذات المؤلف وكذلك د. خلدون حسن النقيب، على أن هذا الصراع: [**المتفجر لقوى اليسار العربي بين القوميين الجدد (العقائدين) والشيوعيين في العام 1959، هذا الانشقاق الذي يلعب، منذ هذا التاريخ، دوراً كبيراً في القضاء على التيار اليساري الجذري في السياسة العربية**] الدولة التسلطية، ص 132، مصدر سابق.

الثالث، مما أبعده نسبياً عن تبضية الواقع وتلمس المستقبل. ان حرارة التغيير الذي قاده وعمق الاجراءات التي أجراها، المتناغمة مع مطاليب الكم الواسع من الفئات الفقيرة والكادحة والفئات الوسطى، والتسابق مع الزمن للخروج من الاشكاليات المطروحة ضمن رؤيته (الشعبوية)، كانت عوامل دفعت بالأكاديمي حنا بطاطو للاستنتاج أعلاه، والذي أقر، في الوقت ذاته، بأن الزعيم قاسم:

[لم يكن باستطاعته أن يفعل غير ذلك]

أما بصدد الشق الثاني من استنتاج الاكاديمي حنا بطاطو والمتعلق **بعدم سماح الزعيم قاسم للقوتين بالاتفاق، فهو لا يصمد أمام الوقائع التاريخية إدارة قاسم للصراع الاجتماعي. كما إن امراً كهذا مرهون، بالاساس، بالقوى السياسية نفسها ومدى وعيها وقدرتها على فهم حراك الواقع وفي الاتفاق على أسس مشتركة مقبولة ضمن قواعد لعبة سياسية متفق عليها، أكثر من ارتباطه بشخصية قاسم، رغم أهمية ذلك**[214].

---

214 ـ لقد تاثر بهذا الاستنتاج الكثير من الكتاب بما فيهم د. ياسين سعد محمد البكري في كتابه ، بنية المجتمع العراقي ــ جدلية السلطة والتنوع ، العهد الجمهوري الأول1958-1963 انموذجاً، ص192 وما بعدها، دار المرتضى مصر، بغداد 2011، التي يردد فيها ذات فكرة بطاطو عندما يقول : "... أسهمت الصراعات بين الأحزاب، التي **غذى جزءاً منها عبد الكريم قاسم بنفسه في تعزيز مركزه وقوته إزاءها... وهكذا ساهمت جميع القوى السياسية لفرض دكتاتوريته...**". ص. 201.

لكن الدكتور الفاضل لم يبين اين وكيف ساهم قاسم في ذلك. من جهة ويبدو أن هذا الاستنتاج كما يدل عليه النص، جاء عن وعي قاسم.. وليس من منطق موقفه في عدم محاباة أي طرف من الأطراف، من جهة ثانية. كما يريد الكاتب أن يوحي لنا أن قاسم وإدارته للصراع الاجتما سياسي كانت تنطلق من هذا الوعي دون أن يشير إلى ان هذه السياسية هي محصلة نسبية وغير مباشرة لذات الصراع بين القوى السياسية، من جهة ثالثة.. أما تأكيده هنا كما لو أراد أن يقول أن نظام قاسم كان دكتاتورياً.. دون ايضاح ماهية النظام وعلائم وسمات هذه الدكتاتورية فيه. في الوقت نفسه وفي ص. 200، ينفي الدكتور الفاضل، دون إثبات وسند تاريخي، أن قاسم لم يكن من مؤسسي تنظيم الضباط الأحرار.. وينطلق ليس من بدايات تشكل هذه الظاهرة، قدر من نهاياتها. في الوقت الذي يوضح العديد من هؤلاء الضباط بمن فيهم من الكارهين له يؤكدون ان قاسم كان

لم تستطع عملياً قوى جبهة الاتحاد الوطني استئناف نشاطها الجبهوي بعد الثورة ولم تتفق على توحيد نشاطها وخطابها السياسيين، المتوائمان مع الظروف الجديدة. فكيف نطلب من قاسم القيام بذلك الدور الوسيط، في الوقت الذي انشقت فيه القيادة العسكرية للضباط الاحرار، وكذلك القوى السياسية منذ الايام الأولى للثورة، وأُعيد تشكل الاصطفافات منذ أن طرح مستقبل العراق بين خيارين لا ثالث لهما، أولوية عراقية العراق (الاتحاد الفيدرالي)، أم أولوية عروبة العراق (الوحدة الفورية). وهو الأمر الذي انعكس بصورة عمودية في الشارع السياسي وأثار عديداً من الإشكاليات الكامنة في رحم المجتمع والوعي الاجتماعي، والذي نجم عنه كثرة المحاولات الانقلابية وسيادة ثقافة العنف.

[... فكيف يتوقع أحد من قاسم النجاح في هذه المهمة والعراق في شبه حالة من الحرب الأهلية في ظل الصراعات الداخلية التي فجرتها الاحزاب والضباط...] والقوى الخارجية، وخاصة الرأسمالية منها، إذ [... كان الزعيم يحاول الفصل بين الاطراف المتحاربة، كما كان فوق الصراعات الحزبية وحاول جاهداً منع أي طرف من أن يفرض عقيدته على بقية الاطراف العراقية. وها نحن اليوم نرى عواقب فرض عقيدة حزب البعث على كل الشعب العراقي. لكن الزعيم أصبح (دكتاتوراً ودموياً ومجرماً) في عين كل من لم يلتزم جانبه الحزبي الضيق...][215]

من أول المشاركين في هذه التنظيمات منذ عام في 1948 فلسطين. وعند عودته أسس تنظيمه الخاص. كما أنه لم ينتخب رئيساً للتنظيم نظرا لقِدمه حسب، بل لعوامل عديدة ضمنها القدم، وسمعته المهنية وتحكمه بوحدة عسكرية فعالة وغيرها من العوامل.. ليراجع ما كتبه الضابط القومي والمناهض لقاسم، خليل إبراهيم حسين الزوبعي في موسوعة 14 تموز عن هذا الموضوع . كما سبق لي وأن فصلت وحللت ظاهرة الضباط الأحرار في كتابي، من ماهيات السيرة- عبد الكريم قاسم 1914-1958، وهو الكتاب الأول من السيرة، بالإستناد إلى العشرات من المصادر العلمية غير المتفقة مع قاسم بل والمعادية له في منطلقاته السياسية والفكرية بل حتى البراجية.

215 - د. علاء الدين الظاهر، التاريخ كما لقنه القصخون، مصدر سابق، ص 11.

في الوقت نفسه تشير الدلائل التاريخية إلى أن الزعيم قاسم حاول القيام بالمصالحة مع كافة القوى السياسية في الساحة العراقية، وحسب استطلاعاتنا، تمت بأكثر من مناسبة، نورد عدة حالات، إثنان منهما أوردها خصومه، وهي:

- الطلب من حزب البعث التقدم في طلب الاجازة الرسمية لممارسة نشاطه العلني بعد صدور قانون الاحزاب والجمعيات الجديد عام 1960. لكن البعث رفض ذلك لأنه كان يرفع علنياً شعار اسقاط السلطة من جهة، ومن جهة ثانية لأن حظه في العمل العلني سيكون انتقاصاً من تجربته مع الوحدة السورية - المصرية التي منعته من ممارسة نشاطه العلني، مما يفقده مصداقيته المفقودة جماهيرياً. إذ كيف يُمنع من العمل في دولة الوحدة في حين يمارسه في العراق (الدولة الاقليمية) المراد اسقاط نظامها؟ ولا يغيب عنا كيف ساند حزب البعث في سورية انقلاب عبد الكريم النحلاوي الذي أطاح بدولة الوحدة، وكان صلاح الدين البيطار أول من أصدر بيان تأييد الانقلاب! [216] لكنه في الوقت ذاته كان يرفع شعار الوحدة الفورية في صراعه مع عبد الكريم قاسم؟

- يقول طالب شبيب: [جاءني الاستاذ صديق شنشل وسيطاً وقال: اقترحوا لنا ثلاثة وزراء بعثيين وسيعينهم عبد الكريم قاسم فوراً، ورجاني أن أخبر قيادة

---

216 ـ يحجب الدكتورعزيز الحاج الحقيقة عندما يذكر أن الزعيم قاسم قد عمل على [حرمان حزب البعث والكتل القومية الأخرى] من العمل الحزبي العلني على وفق قانون الاحزاب. ثم يتدارك الموضوع تبريرياً عندما يقول بأنها [... لم تتقدم بطلبات إجازة، لأنها كانت مطاردة، كما أنها اعتبرت العملية كلها مناورة تضليل من السلطة] راجع: مع الاعوام - صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق بين1958 - 1967 الطبعة الثانية ص 6 بيروت 1994 المؤسسة العربية للدراسات والنشر. ان هذه النظرة غير الموضوعية، كما يستدل من أقوال قادة حزب البعث وبياناته، مستوحاة من ظرف د. الحاج للفترة 1969 - 1990 وتحمل وزر علاقاته الوظيفية في منظمة اليونسكو وما نجم عنها مع سلطة حزب البعث العراقي. علما بأن الطبعة الثانية لذات الكتاب فيها شيء من الموضوعية مقارنةً بالطبعة الأولى. كما تبدلت نظرة الدكتور الحاج في قراءة للتاريخ، منذ التسعينيات وهذا ما دللت عليه كل كتبه ودراساته التي نشرت ما بعد هذا التاريخ حيث أنصبت، بموضوعية، على النظر لماهية ودور قاسم في قيادة عملية التغيير الجذري.

الحزب، أن الاقتراح صادر عن قاسم مباشرةً. فأجبناه: يا أستاذ صديق ان هذا الاقتراح لم يحصل إلا تحت ضغط إضراب الطلبة المحرج، ثم إن بياناتنا وصحافتنا الحزبية السرية تدعو بشكل متواصل إلى إسقاط حكومة قاسم، فكيف تطلب أن ندخل الوزارة ونحن على أبواب ثورة... فقد حكمنا على نظام قاسم بالانتهاء [217]].

- كما أن هناك محاولة ثالثة أوردها إسماعيل العارف حول سعي الزعيم قاسم لـ: [... تأليف وزارة ائتلافية من الاحزاب التي كانت الجبهة الوطنية (المقصود جبهة الاتحاد الوطني - الناصري) تتألف منها، لكي تقوم باجراء الانتخابات وتشرف على تشريع الدستور الدائم. فوافق على ذلك وتقرر أن يفاتح الحزب الوطني الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال والحزب الشيوعي. فبدأ بمواجهة رئيس الحزب الوطني الديمقراطي السيد كامل الجادرجي لاستطلاع رأيه. وفي خريف سنة 1961 استدعاه إلى وزارة الدفاع وجرت بينهما مناقشة مطولة... وكانت حصيلتها تردد رئيس الحزب الوطني الديمقراطي في قبول المشاركة في حكومة ائتلافية. وقد وصفها لي عبد الكريم قاسم في اليوم التالي قائلاً: (كانت المقابلة فاشلة إذ تلكأ رئيس الحزب الوطني الديقراطي عن المشاركة في حكومة ائتلافية قائلاً: ان تصفيق الناس لي وإلتفافهم حولي لا يتماشى مع النظام الديمقراطي وان الخلافات بين الاحزاب التي نجمت عن الاحداث السابقة دقت اسفيناً بينها من الصعب تجاوزه

---

217 ـ د. علي كريم سعيد، مراجعات، مصدر سابق، ص 48. لقد تجنب طالب شبيب الحقيقة هنا، عندما ربط بصورة تعسفية بين مطلب عبد الكريم قاسم لتأليف حكومة ائتلافية وبين ضغط إضراب الطلبة. بدأ الزعيم قاسم في محاوراته مع القوى السياسية وكان أولها مع كامل الجادرجي، منذ تشرين ثاني 1961، حيث مهد لذلك بإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين من كل القوى، في حين أن اضراب الطلبة بدأ في17 كانون أول 1962 في المدرسة الشرقية ليعمم على بقية المعاهد في 12/20/ 1962. راجع تقرير كامل الجادرجي المنشورة بعض منه في الموسوعة، مصدر سابق، الجزء الخامس ص 460. كذلك يؤيد ما ذهبنا إليه ما أشار إليه الحزب الشيوعي العراقي ضمن بعض نشراته الحزبية، حول بدء إطلاق سراح المعتقلين والانفراج النسبي في الوضع السياسي الذي تنبأ عن احتمال تطورات إيجابية على صعيد السياسة الداخلية. راجع نص التقرير لدى د. عزيز الحاج في ط. الثانية من ملحق كتابه، مع الأعوام. مصدر سابق.

وكان من رأيه أن يستمر الحكم العسكري إلى أن تنتهي فترة الانتقال. وعلق عبدالكريم قاسم على ذلك قائلاً لي أن رأي الأحزاب الأخرى سوف لن يختلف عن رأي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي) فأقلع عن التداول مع الأحزاب الاخرى...[218]].

ويشير إسماعيل العارف أيضاً إلى واقعة ذات دلالة حول الموضوع ذاته فيقول: [...وعلى أثر توقيف المقدم الركن صالح مهدي عماش اتصل بي الزعيم عبد الكريم قاسم صباح يوم 4 شباط (فبراير) بوزارة المعارف، وقال بحالة عصبية، (قلت لك عدة مرات أن صالح مهدي عماش، الذي تدافع عنه دائماً سوف يقتلك ويقتلني، لقد ألقيت القبض عليه لأنه يتآمر للقيام بانقلاب ضدنا). كان صالح مهدي عماش يزورني في بيتي في فترات متقطعة، فزارني خلال الاسبوع الأخير من كانون الأول (ديسمبر) 1962، وخلال تناولنا المرطبات كنت أناقشه في بعض الأمور السياسية العامة فقلت له: صالح إنكم تتهيأون للقيام بحركة ضد الحكومة، وانني أعرض عليك أمراً أرجو أن تبلغه إلى جماعتك. ان القيام بأي حركة سوف يؤدي إلى خسائر فادحة بالارواح، الوضع استقر وعبد الكريم قاسم مستعد أن يتعاون مع جميع القوى المعارضة، لإقامة حكم دستوري، وأنني أضمن حريتكم في العمل السياسي

218ـ إسماعيل العارف، أسرار ثورة 14 تموز، ص 327. علما بأن الجادرجي، قد كتب ملخص لهذه المقابلة ووزعه بصورة محدودة على قادة الاحزاب وبعض الشخصيات المستقلة، أورد فيه وجهة نظره الذاتية حول شخصية الزعيم قاسم، والتي كانت تتسم بعدم الود، إن لم نقل العداء، وعلى درجة عالية من الأنوية والنظرة المتعالية، كما الحال مع الجواهري الكبير، رغم أن الزعيم سبق وأن اقترح على الجادرجي عندما كان في السجن في مطلع عام 1958، المشاركة بالسلطة القادمة؟ للمزيد راجع للمؤلف، الجادرجي وتموز/ جريدة الوفاق، العددان 120، 121. كذلك مذكرات العضو البارز في الحزب الوطني الديمقراطي محمد حديد حيث يسلط الضوء على هذه الموضوعة بكثافة موضوعية. كلها مصادر سابقة.

ويمكن إجراء بعض التغيرات بدون اللجوء إلى مجازفة تهدد كيان البلد. فسكت صالح ولم يجب. وقد أخبرني بعد ذلك أنه عرض ما قلته له على جماعته فلم يوافقوا... [219]]

- ويشير العضو المرشح آنذاك للمكتب السياسي في الحزب الشيوعي العراقي، باقر إبراهيم الموسوي، في رسالةٍ منه إليَّ، حول هذ الموضوع وموقف الزعيم قاسم من الصراعات الحزبية، بالقول:

[... إيمان عبد الكريم قاسم بضرورة الحد من تطرف الاحزاب والمنظمات العقائدية وتعصبها ضد بعضها، ولجوئه إلى نوع من الموازنة بينها ومحاولة شمل الجميع برعايته. وبخلاف ذلك، لو سمح بإطلاق العنان للتطرف والعصبيات الحزبية، لشهد العراق مجازر مبكرة أوسع نطاقاً وأشد أذى مما حدث بما لا يقاس. ولو رأت تلك الاحزاب والمنظمات، نزعته المعتدلة، تجاه الصراعات الحزبية، وأفادت منها، لأمكن تجنب الكثير من المآسي أو تحجيمها، خاصةً لو استطاعت الاحزاب الوطنية، التغلب على تعصبها، ولو أستطاعت العودة إلى الطريق المضمون، باحياء جبهة الاتحاد الوطني مجدداً... [220]].

- في الوقت ذاته بدء الزعيم قاسم بإجراء اتصالات مع العسكرين التقدميين خاصةً الذين تم إحالتهم على التقاعد، حسب ما ذكره الضابط الشيوعي حامد مقصود عندما ذكر في صلب تحليله لنجاح انقلاب 8 شباط بالقول: " وكانت أهم الأمور التي ستستحيل عليهم في تنفيذ مخططهم التأمري وهي الاتصالات الواسعة التي امر الزعيم عبد الكريم قاسم بتنفيذها حيث بدأت مع خزعل السعدي وفاضل البياتي

---

219 ـ المصدر السابق، ص 412. ومن النص أعلاه وتجلياته الداخلية، يبدو أن إسماعيل العارف كان على علم بحركة الانقلاب وقادته الأساسيين لذا كان هذا النص الرمادي في ماهياته. كذلك للمزيد راجع، أوراق حازم جواد ، جريدة القدس العربي والدولي، من 8- 2006/2/28 لندن.مصدر سابق.

220- رسالة إلى المؤلف بتاريخ 7/10/2000.

وآخرين لآخذ مواقعهم السابقة في قوات الدروع. ونجحوا في الانقلاب بسبب تباطؤ الاجراءات مما اعطاهم وقت للمجازفة في عملهم...[221]"

- اعتاد الزعيم قاسم أن يلتقي بكثير ممن شاركوا في المحاولات الانقلابية السابقة، حينما يعفو عنهم ويطلق سراحهم. وفي إحداها، خاطب كل من: عبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد وصالح مهدي عماش بالقول:

[...نحن أخوان وخدمنا في الجيش وتعاونا على تحطيم الملكية في سبيل خدمة هذا البلد، لكن قسماً من الاخوان أخذوا يتآمرون وسببوا شق الصفوف والفرقة بين الاخوان... دعونا نتعاون ونشتغل لخدمة بلدنا... على كل حال نريد أن نصفي القلوب ونفتح صفحة جديدة...[222]].

ترى هل حقاً أن عقلية كهذه لم تكن ترغب في رأب الصدع بين القوى المتحاربة؟ أم أنها كانت مكتسية بالطوباوية الثورية التي لم تستطع رؤية الواقع المادي بكل تناقضاته، الطبيعية والمصطنعة، وحراك القوى المناهضة لماهيات السلطة وتوجهاتها الأرأسية؟؟. لكن الزعامة القاسمية مع ذلك حاولت أكثر من مرة، تجميع لا تفتيت، القوى السياسية والاجتماعية الفعالة ضمن أهداف تشمل مساحة الوطن الجيوسياسية. لكن النظرات الضيقة لهذه القوى غير المستوعبة للوحدة المتنوعة لواقع العراق، حالت دون بلوغ المستهدف. وهكذا تفرض الحقائق التاريخية نفسها، لأنها تدخل الوعي التاريخي بقوة حضورها الفعلي، الواسع والشامل والذي لا يمكن بعثرته والتمويه عليه. وهذا ما كان مع الزعيم قاسم. الذي وصف وضعه السياسي العالم السيسيولوجي علي الوردي بالقول:

[... يجدر بيّ... أن أُشير إلى موقف الزعيم عبد الكريم قاسم في هذه المرحلة الاجتماعية المهمة من تاريخنا، فلقد أعلن الرجل غير مرة أنه فوق الميول والاتجاهات، واعتقد أنه صادق فيما قال. ولكن مع ذلك لا أستطيع أن أعد موقفه

221- حامد مصطفى مقصود، مدارات، ص. 337، مصدر سابق.

222- مقتبس من (الموسوعة)، الجزء 2، ص 94

هذا خالياً من الدقة والحراجة. انه ليس قائد حزب، إنما هو قائد بلد تتصارع فيه الاحزاب، وهو إذن معرض للحيرة أكثر من تعرض أي قائد حزبي لها. وكلما تأملت في حراجة موقفه هذا، شعرت بالثقل الهائل الموضوع على عاتقه، ساعده الله. إنه لا يستطيع تجاهل أهمية الحماس الشعبي في تأييد الثورة التي تكاثر عليها الاعداء، وهو لا يستطيع أن يجاري هذا الحماس إلى الدرجة التي اندفع بها المتعصبون المتحمسون، بين يديه من جهة بلد يحتاج إلى استقرار، وبين يديه من الجهة الأخرى ثورة تحتاج إلى تأييد. ولابد للرجل من أن ينظر إلى هذه الجهة تارة وفي تلك الجهة تارة أخرى. اني أشعر بالعجز في وصف سياسيي صف واحد من الطلاب حيث يشتد الجدل بينهم، فكيف بالرجل وهو يقود ثورة كبرى كثورة 14 تموز وفي مجتمع كالمجتمع العراقي. ومهما كان الحال فاننا يجب أن نحني رؤوسنا اعترافاً بما وهب الرجل من مهارة في قيادة سفينة البلد بين هاتيك الامواج المتلاطمة...[223]]

إن نظرة موضوعية علمية إلى تلك المرحلة وعقدها السياسية الصعبة والمتشابكة، تجبرنا على ضرورة دراستها واستنباط الدروس والعبر للاستفادة منها في المرحلتين الحالية والمستقبلية للعراق وقواه الحية. ومن أهم هذه الدروس:

1 ـ ضرورة نبذ العنف بين القوى السياسية كوسيلة بلوغ للحكم. لأن الاحتراب السياسي السابق، والذي عبرت عن أحدى مكنوناته المحاولات الانقلابية، كممارسة عنفية وفكر مأزوم، قد آلت إلى فقدان واحدة من أهم وأصدق التجارب في العالم الثالث عامة ومنطقتنا العربية بخاصةً. كما أدت إلى تهديم مقومات الهوية الوطنية وأوصلتنا إلى ما نحن فيه من تشرذم مهدت الطرق نحو الهاوية الدموية. إن هذه الخطوة يجب أن يرافقها شيوع فكرة التسامح والعفو والرحمة وسيادة القانون والاعتراف بالآخر والابتعاد عن الثأرية. لكن ورغم تلمس أكثر القوى السياسية الفعالة لمدى التدمير الذي ألحقه العنف وثقافته وممارسته، فإن حجم العبر المستنبطة لا تزال ضئيلة وغير مؤثرة في هذه القوى

223 ـ د. علي الوردي. الأحلام بين العلم والعقيدة، ص 331، ط. الثانية، دار كوفان، لندن 1994

وهذا ما أثبتته تجربة الصراع الأهلي للفترة التي تلت سقوط النظام القمعي السابق، وقبلها الاحتراب بين الاخوة الاعداء في الحركة الكردية آبان التسعينيات ، ناهيك عن تلمس آثارها السلبية في المستقبل المنظور؛ في الوقت ذاته يجب على هذه الأحزاب نبذ فكرة العنف السياسي والاستيلاء على السلطة واغتصابها بالانقلابية العسكرية، **وأول خطوات ذلك، وهو الأهم، حل مكاتبها العسكرية وتنظيماتها المسلحة، خاصةً** بعد سقوط النظام الحالي، وتوقيع ميثاق شرف مُلزم بين كتل القوى السياسية والتيارات الحزبية على عدم أستخدام العنف المسلح بين أطرافها، ونبذ التكفير مع الآراء المخالفة.. انها خطوتنا الأساسية نحو المجتمع المدني المنشود، وهو في الوقت نفسه إعادة أهم الماهية المغيبة لثورة 14 تموز.

2 ـ أوضحت التجربة التاريخية المنصرمة في الجمهورية الأولى، عدم قدرة طرف سياسي واحد على الانفراد بالسلطة، مهما كان وأيا يكون، وبغض النظر عن مبرراته الفكرية ووحدانية تمثيله لهذه الطبقة أو تلك الاثنية أو ذاك الاتجاه السياسي أو/و الديني والمذهبي. إن حكم الحزب الواحد سيعبد الطريق لا محال نحو الاستبداد وما يستنبط منه كوسائل للحكم وعلاقات متبادلة، في مجتمع معقد في تركيبته وغني بتكويناته الاثنية والدينية والاجتماعية. وهذا ما دللت تجربة الحكم في الجمهورية الثانية.

كما تفرض المرحلة الحالية وظروفها شيوع الفكرة الوطنية والانتماء إليها أكثر من المواقف الطبقية، اللامتبلورة، والمصالح الضيقة التي لا تستوعب الأشمل والأوسع. ان تحقيق نظام حكم يستند إلى شرعية دستورية ويرسي سلطة القانون والفصل بين السلطات ويعضد مرتكزات المجتمع المدني ويستهدف القضاء على التخلف بكل أشكاله وأبعاده بدون تمييز، هي مهمة كل القوى الاجتماعية الحية وليس مهمة حزب واحد أو طبقة معينة ، قدر كون مضمون المرحلة الحالية تمثيلها لمصالح طبقات وفئات اجتماعية متعددة، كما تستوجبها ماهية مرحلة الانتقال الاجتصادي التي يمر بها العراق في الظرف الراهن.

3 - إن ظروف البلد السياسية ذات الصوت الواحد والنمط الواحدة، وما مرت عليه من ويلات وحروب، كسبب وماهية، وتعدد أنماطه الاقتصادية وبالتناظر، طبقاته الاجتماعية غير المتبلورة، وعدم نضج، بما فيه الكفاية، الوعي الاجتماعي العام بتجلياته: الفلسفية والجمالية والحقوقية والسياسية بل وحتى الدينية منها، كلها عوامل موضوعية تفرض صياغة برامج وطنية عامة، تتواءم وطبيعة الظروف وروح العصر وماهية مرحلة الانتقال المتوئمة مع تطور القوى المنتجة، وتحترم الخيارات القومية ،الجمعية والفردية، وحقوقها الطبيعية والمكتسبة، بغية بلوغ المجتمع المدني المتحضر، الذي أرست أسسه المادية ثورة 14 تموز، بغية امتلاك ناصية المستقبل الواجب ولوجها وبلوغها.

4 - لعب تفشي الولاءات الحزبية الضيقة في المؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في تهيئة المناخ للانقلابات العسكرية وعرقلة صيرورة بناء الحياة الدستورية وابتعادها عن مهمتها الأرأسية. وعليه تقتضي الضرورة الملحة إبعاد هذه المؤسسة عن التناحرات والصراعات الحزبية والولاءات الدنيا والمحاصصة الطائفية وعدم تدخلها، وخاصةً قياداتها العليا، في الحياة السياسية العامة ونشاطات مؤسسات المجتمع المدني بصورة خاصة. كما يجب وقوف المؤسسة العسكرية، في الوقت نفسه فوق الاعتبارات الحزبية ومصالحها الضيقة. ان فكرة الزعيم قاسم الداعية إلى إبقاء الجيش (فوق الميول والاتجاهات)، قد زكتها الحياة والتجربة التاريخية لعراق القرن العشرين وبصورة أخص بعد سقوط النظام السابق، ويجب تبنيها وتطبيقها عمليا من قبل كل القوى السياسية التي اعترف كثير منها بصحتها العملية، لكونها تمثل أحد أسس ترسيخ الدولة المدنية الدستورية المؤسساتية والمجتمع المدني المرغوب بلوغهما؛

لكن ونظراً للإرث التاريخي لدور الضباط العسكريين تاريخياً بصورة عامة ومنذ تأسيس الدولة العراقية المعاصرة على الاخص ومساهمتهم في إدارتها، سواءً في العهد الملكي أو الجمهوري، واستحالة ترجمة الفكرة عملياً في المدى القريب، لذا يمكن إجراء نوع من المساومة تسمح للعسكريين بممارسة نوع من التأثير في مسألتين هما:

- قضايا الدفاع الوطني وما يرتبط بها من المسائل الخارجية، مقابل امتناعهم عن الاستيلاء على السلطة بقوة سلاحهم؛

- وحصر مهمتهم في الدفاع عن سيادة الدولة من الاعتداءات الخارجية حسب.

5 ـ لعب العامل الخارجي دوراً كبيراً في وأد ثورة 14 تموز وكبح صيرورتها ومن ثم القضاء عليها بشكل دموي. وهذا ما بينته تاريخية الممارسة السياسية في العراق المعاصر وبالأخص في الجمهورية الأولى(14 تموز 1958-8شباط 1973). لقد تصاعد دور هذا العامل في الوقت الحاضر نتيجة العوامل الموضوعية والذاتية للحكم السابق ومغامراته الحربية الداخلية والخارجية، وكذلك ما فرضته ظروف الاحتلال الثالث (9 نيسان 2003 – 31 كانون أول 2011). وكما تستنبط بالأساس من دور العامل الخارجي في إعادة صياغة الجغرافية السياسية للعراق الحالي بعد الحرب العالمية الأولى. ولأجل ضمان عدم تفتيت الصيرورة السياسية لعراق المستقبل، لابد من أخذ هذا العامل بنظر الاعتبار دون المساس بالثوابت الوطنية للعراق المستقل، في حق اختيار الطريق القادم وصيغ الحكم وارتباطاته الداخلية (الفدرالية) وعلاقاته الخارجية القائمة على المصالح المتبادلة؛

6 ـ هذه الدروس وغيرها مما يمكن استنباطها، ينبغي تعميمها. والخطوة الأولى تبدأ بضرورة قيام كل التيارات السياسية الفاعلة آنذاك بمراجعة نقدية لتاريخية ممارساتها السابقة وتحالفاتها السياسية وبرامجها اللاعملية وبرامجها الثقافية وإلى مدى مساهماتها، بهذه الدرجة أو تلك، في وأد التجربة الجذرية وإيقاف مسيرتها، التي مهدت السبيل للقوى المتخلفة والمتريفة ذات البعد السلفي للاستيلاء على السلطة وإعادة العراق إلى ما قبل الحضارة الحديثة ومجتمع ما قبل الدولة. ناهيك ما فعله الاحتلال وما نجم عنه من تدمير، هذا النقد الذاتي يجب أن يكون شجاعاً وموضوعياً وضمن، ليس الرؤية الحزبوية الذاتوية الضيقة، بل في نطاق الوطنية العامة والواقع الجيو - سياسي للعراق وامتداده القومي ومكوناته الاجتماعية. كما ينبغي أن تتحلى هذه التيارات بالعلمية والمنطقية في

عملية النقد. بغية تحديد الخطل من المواقف والممارسات لأجل تجاوزها وبالنتيجة المساهمة الواعية لبناء العراق القادم.

"...لقد تكالب الجميع بأسم العروبة والإسلام والمصالح الدولية على العراق التموزي في محاولة لذبح عبد الكريم قاسم وإعادة العراق إلى (الحضيرة العربية!)... وافتتحت الولايات المتحدة سلسلة انقلاباتها ضد بلدان العالم الثالث المتحرر بانقلاب 8 شباط في العراق تبعه أنقلاب لإسقاط سوكارنو ثم انقلاب آخر أطاح بنكروما، وبعد أربعة سنوات على مباركة عبد الناصر لانقلاب شباط، دبرت أمريكا وإسرائيل حربها في 5 حزيران للإطاحة بهيبة عبد الناصر، وبهذا تخلصت وكالة سي آيه أي الأمريكية من الشيوعيين واليساريين في هذه البلدان الثلاثة على ضوء برنامج الحرب الباردة ثم لحقت بهم عبد الناصر فيما بعد... "[224].

وفي الختام يجب التأكيد على ما هو إضافة نوعية لاحدى الفصائل من التيار القومي والتي أقرت أن:

[... حقائق سياسية أساسية لن يمل المرء من تكرارها، ملخصها أن هناك خطيئة كبرى قد ارتكبت على أرض العراق في فترة معينة، من قوى سياسية يفترض فيها أنها تملك الوعي الوطني والقومي والإخلاص وحسن التقدير، مع القدرة على قراءة الواقع وتحليله واستشراف المستقبل. وبالتالي، علينا أن ندرك، ولو كنا متأخرين كثيراً، أننا مشينا جميعاً إلى الفخ الذي أعده لنا أعداؤنا بعد أن أغرقنا أنفسنا في الدم الوطني و القومي منذ أواخر الخمسينيات في القرن العشرين وحتى اليوم. ولقد كان الجذر هو ذلك الهوس السياسي والعاطفة الطائشة والعداء المجنون الذي تبادلته القوى السياسية المختلفة، وخاصةً المعسكرين القومي والشيوعي، فكانت محصلة ذلك كله أن تحطمت قوانا كلنا وأوصلنا أنفسنا إلى الهزائم المتبادلة لينتصر أعداؤنا فتحقق لهم الكثير مما أرادوا ...[225]]

---

224 - شامل عبد القادر، الاغتيال بالدبابة، ص. 6 بغداد 2011، دار النشر بلا.

225 - راجع حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها 1951 - 1968، الكتاب الأول 1951 - 1961، تحرير هاني الهندي وعبد الاله النصراوي، ص 245 مؤسسة الابحاث العربية، بيروت 2001.

الفصل الثاني

أرأس المحاولات الانقلابية

في المرحلة التموزية/ القاسمية

1.2 محاولة عبد السلام عارف الأولى.

2.2 محاولة عبد السلام عارف الثانية.

3.2 محاولة أحمد حسن البكر.

4.2 محاولة رشيد عالي الكيلاني.

5.2 انقلاب الشواف - سري – الطبقجلي.

6.2 محاولة الاغتيال في رأس القرية.

7.2- المحاولات الأخرى.

أرأس المحاولات الانقلابية

في مرحلة تموز/ قاسم

{ التهديم .. مهنة من لا يستطيع البناء }

سأحاول هنا إلقاء الضوء على أهم المحاولات الانقلابية التي أثرت بعمق في كبح سيرورة الاستقرار السياسي وتثبيت دعائم القوى الاجتماعية للسلطة الجديدة وقوضت أسس التقدم الاجتصادي والحضاري الذي شرعت الثورة في ارسائه منذ التغيّر الجذري في 14 تموز 1958. لم تكن أغلب هذه المحاولات الانقلابية من بنات أفكار القوى الاجتماعية التقليدية القديمة التي حجّم دورها في مسرح الحياة السياسية، بل وطردت بعض فئاتها من مسرح التاريخ وبعضها الآخر كبح تاثيرها على القرار المركزي للسلطة، إنما من قبل بعض القوى المحسوبة على الثورة ذاتها، أو من بعض الشخصيات التي ساهمت بها بفعالية كبيرة، أومِمَن أرسى لهذا الفعل التغيّري جذوره المادية.

لقد لعبت، كما أشرنا سابقاً، جملة الظروف الداخلية والخارجية؛ الموضوعية والذاتية؛ للبلد وجغرافية مكانه وغنى ثرواته؛ للقوى الاجتماعية الحية وصراعاتها؛ وتلك القديمة وتنازعها؛ لمجاميع الضباط الاحرار عامةً والمنفذة للثورة خاصةً.. وغيرها من العوامل في تصعيد وتائر المحاولات الانقلابية في مرحلة تموز/ قاسم

الممتدة من 14 تموز ولغاية الانقلاب التاسع والثلاثين في 8 شباط 1963، وإن كانت تتفاوت نسبة المساهمة من عامل لآخر ومن قوة سياسية إلى أخرى.

سأنطلق هنا من التاريخ المادي الملموس لهذه المحاولات والحركات الانقلابية وتبيان، ما أمكن، من ماهياتها ومكوناتها وتلمس مدى الاضرار التي نجمت عنها بعد تفكيك وتحليل مقوماتها وقواها المحركة، دون الخوض في التفاصيل الدقيقة، التي يمكن العودة إليها في الادبيات السياسية الكثيرة كماً والمتباينة نوعاً. أُريد لعرضنا المكثف أن يستنطق الاحداث لنقف والقارئ الكريم على بعض **المكامن التي وأدت الثورة، وتعرية القوى الانقلابية ونظراتها الضيقة وأنويتها المفرطة وخضوعها للمؤثرات العاطفية والمصلحية ذات المنزع الاستعجالي، وكونها بعيدة عن المنطق والضرورة وما تقتضيه ؛ عن المطلب المرحلي والمستقبلي ؛ وعن ماهية أهم تجربة (14 تموز1958) في تاريخ عراق القرن العشرين، بغية أن لا نعيد انتاج المأساة المرة وتلك البقع السوداء.**

كما سنحاول استفزاز الذات، السياسية بعامةً والحزبية بخاصةً، المشاركة آنذاك في مثل هذه المحاولات ونقدها لذاتها ولمساهمتها، التي لاحت تباشيرها تظهر للعلن عند القلة القليلة في الآونة الأخيرة. عِبرَ كتاباتها الناقدة، بحياء وبشئ من (الندامة)، لأسس فكرها ذات الطبيعية (الوكرية) المولع بالعنف وللممارسات اللا سياسية التي تبنوها والشعارات التي رفعوها ومساهماتهم في إضاعة بوصلة التوجه لهم ولمشروعهم والثورة [226].

---

226 ـ حول هذا الموضوع يمكن الاشارة إلى الكتابات المباشرة في النقد من أمثال طالب شبيب، هاني الفكيكي، علي صالح السعدي في ما نقل عنه، منيف الرزاز، عبد الكريم فرحان، حسن العلوي، د. علي كريم سعيد، أمير الحلو في مذكراته، وغيرهم. أما التي جاءت بصورة غير مباشرة فهي كبيرة جداً ويمكن إستخلاصها من أحاديث المشاركين فيها. ويمكن الوقوف على ذلك عند بعض أعضاء اللجنة العليا للضباط الآحرار المشاركين في الندوة التي أقامتها مجلة آفاق عربية، والتي نشرت في كتاب: الذاكرة التارخية لثورة 14 تموز، والذي سبق الإشارة إليه، وكذلك مذكرات الصف الثاني من الضباط الاحرار والقيادات الحزبية. كما فسحت، عملية التغير في عام

من الصعوبة بمكان في الظرف الحالي إجراء مسح علمي دقيق **لجميع المحاولات الانقلابية** في المرحلة المبحوثة، وإحصائها ومن ثم تحليلها بموضوعية واستخلاص القاسم المشترك فيما بينها وتتبع مسبباتها والشخوص القائمين بها وأولئك الداعين إليها. لأن الإعلام الرسمي آنذاك لم ينشر في حينها مثل هذه المعلومات، ولم يتكلم عن كل المحاولات، بل اكتفى بالإشارة إليها وفي أضيق حدود النشر، إلا ما ندر، أو أن المحاولة من غير الممكن التستر عليها أو السكوت عنها.

أن الكتمان والسرية لا تزال تحيط بكثير من الاحداث ومحركها والمحاولات الانقلابية ودواخلها والعامل الخارجي وعناصره. فالكم الوفير من الوثائق والوقائع ، عن هذه المرحلة تحديداً، لم يعلن ولن تعلن في المستقبل القريب، نظراً لتأثيرها على دول المنطقة وتوجهات أنظمتها وعن القوى التي وقفت خلفها. ومما زاد الآمر صعوبة، هو الحرق المتعمد للكم الوفير من وثائق الجمهورية الأولى اثناء الاحتلال الثالث (9 نيسان 2003- 2011/12/31). وعلى ضوء ذلك، على سبيل المثال: [... **لم يتحدث أبطال انقلاب 8 شباط وأغلبهم حي يرزق. فهل يختفي وراء صمتهم سر كبير؟ أم أن هؤلاء الذين نعرفهم أبطالاً للانقلاب وهم - أعضاء بارزون في قيادة المنظمة السرية لحزب البعث - لم يكونوا سوى عناوين على جدار يجلس وراءه المتآمرون الكبار الذين وحدهم يحتفظون بأسرار الانقلاب! ذلك أن ظاهرة ملفتة للانتباه أن تظل خلفيات الانقلاب الدموي على الحكومة الوطنية في 8 شباط 1963 والمسمى (بثورة 14 رمضان) مجهولة في طيات الملفات الضائعة، بينما لم يعد شيء من خلفيات 14 تموز مجهولا على الرأي العام العربي...** [227]].

ومن نافلة القول، أن المفهوم العملي للمحاولة الانقلابية ذاتها، يصعب تحديده كما يصعب معرفة ما هي الحدود بين النية والفعل، بين المخطط والامنية. إذ توضح

2003، للكثير من الادبيات السياسية المتحررة من خوف السلطات القومانية في الجمهورية الثانية (9 شباط 1963-8 نيسان 2003).

227 ـ حسن العلوي، العراق: دولة المنظمة السرية، ط. الثالثة، ص 24، الشركة السعودية للابحاث والنشر.

الوقائع التاريخية أن العديد من هذه المحاولات، وبخاصةً تلك التي نشرت بعد رحيل الزعيم قاسم، كانت عبارة عن مخطط أو فكرة في ذهن ذلك الضابط المغامر أو هذا الحزب والتيار السياسي المؤمن بالانقلابية العسكرية. وعند استبعاد النيات واستثناء الرغبات والافكار الدالة على الانقلاب قبيل الشروع فيه، سواء من زلة اللسان أو فورة غضب؛ من عاطفة ثأرية أو استيقاظ ضمير، وإلغاء ما هو مخطط في عقول القائمين في المحاولة، فيمكننا القول إن السلطات الرسمية قد **اكتشفت 38 محاولة، حسبما أعلن الزعيم قاسم** كما مر بنا. ونتيجة لغياب المعلومات المادية والمعطيات الرسمية، سنعتمد هذا الرقم اعتماداً على الدليل المعنوي، المستنبط من المكونات النفسية والسلوكية لشخصية عبد الكريم قاسم. الذي كان له اسلوب خاص في إجهاض العديد من المحاولات والتي كانت ترتكز على:

- أن تقوم الجهات الامنية الرسمية المختصة بالتحقيق بواجباتها دون تدخل. يقول حول هذه النقطة في آخر تصريح له: [...**أنني أعرف أسماء كافة العناصر المخربة، إلا أن الأمر لا يعود لي بصفتي رئيساً للحكومة إصدار الأمر باعتقالهم، إنما أترك الأجهزة المسؤولة في الدولة كي تقوم بواجباتها الملقاة على عاتقها. أيضاً أن من المفيد أن نمنح لكل فرد منهم فرصة العودة إلى رشده...** [228]]؛

- وجوب أن يقرن الاتهام بالأدلة المادية **وفعل الشروع فيه دون النية منه**. لذا تغافل عن عديد من تلك الاتهامات والاشاعات التي لا يسندها دليل مادي أو سند قانوني[229]. وقد وضح اسماعيل العارف أيضاً معرفة الزعيم قاسم حول مؤامرة إغتياله في رأس القرية ومؤامرة مدحت الحاج سري وكاظم العزاوي، ومع هذا لم يطلب اعتقالهم إلا قبيل الشروع الفعلي بالتنفيذ[230].

---

228 - راجع آخر تصريح للزعيم قاسم والمنشور ترجمته في مجلة أصوات العدد 13، مصدر سابق.

229 ـ وجدت بعد استشهاد الزعيم آلاف الوشايات والتقارير عن مواضيع من هذا القبيل، ولم يتخذ أي إجراء بحق المعنيين بها، وكان يعلق عليها بالحفظ.

230- راجع إسماعيل العارف، مصدر سابق، ص 386

ورغم منطقية وقانونية هذا النهج، إلا أنه ساهم في الوقت نفسه، في زيادة المحاولات، بخاصةً إذا علمنا أن الاجهزة الامنية المكلفة بالتحقيق في الكثير من الأحيان قد أغفلت، عن عمد وتجنبت بغائية عن المتابعة الحقيقية لسير الاتهام نظراً لتعاطف بعض قياداتها مع الانقلابيين، وهذا ما كشفت بعضه الوثائق البريطانية المرفوع عنها السرية، مما برأهم وأسقط التهم عنهم رغم أنف الوقائع. لكن الفعل السياسي وادارة الصراع الاجتماعي تتطلب الحيطة والحذر والفعل الاستباقي لوأد مثل هذه المحاولات، بغية استمرار الصيرورة الجذرية للتغير. وعلى ضوء ذلك سنحاول شرح ابعاد أهم هذه المحاولات، في الفقرة التالية.

2

1 ـ محاولة عبد السلام عارف الأولى(231)

على ضوء واقعية عدم الانسجام الفكري والتباين في التقديرات البعيدة المدى، التي أوضحتها جملة من محاولات إسقاط النظام الملكي قبل 14 تموز، بين أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار، انفردت، بصورة عمدية مسبقة، كتلة المنصورية بقيادة عبد الكريم قاسم في التخطيط العملي للثورة، دون مساهمة ومعرفة بقية أعضاء الهيئة، وتنفيذها بالتعاون مع قيادة (الكتلة الوسيطة واغلبهم من ذوي العقليات الانقلابية)، وبعض أعضاء من اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود وضباط الصف والضباط (التنظيم الشيوعي) [232]. حيث مارسوا دورهم كأدلاء للقوات الرئيسية المنفذة للثورة بقيادة

231 - يحاول العديد من كتاب التيار القومي، إلقاء ضوء مكثف من التبريرية والغموض وتجنب الحقيقة التاريخية وبصورة مقصودة، عن اعفاء عبد السلام عارف ومحاكمته.. وخير مثل يضرب هنا، مقالة الصحفي حسين الشرع المنشورة في جريدة المشرق بتاريخ 2014/1/8، حيث كتب يقول : "... **وبعد** اقل من شهرين من عمر ثورة 14 تموز جرد عبدالسلام عارف من كافة مناصبه، وعين سفيرا للعراق في المانيا الاتحادية، **حيث قال لي شخصيا انه لا يعرف ولا يعلم بصدور القرار إلا من سائقه، إذ كان في ذلك المساء جالسا مع الزعيم عبد الكريم قاسم، واذيع القرار من دار الاذاعة...**". في حين اعترف عبد السلام عارف في مذكراته كيف أنه حاول اغتيال عبد الكريم قاسم. وهذا ما اثبتته محاكمته في محكمة الشعب، وما ذكره الزعيم والوزير فؤاد عارف، ومن المناوئيين لعبد الكريم قاسم منهم: صبحي عبد الحميد، جاسم العزاوي، عبد الكريم فرحان، خليل الزوبعي وغيرهم من التيار المناوئ.

232 ـ قيل أن صلة الوصل وصفي طاهر الذي كان في الوقت نفسه عضواً في اللجنة العليا. وللمزيد راجع للمؤلف الكتاب الأول من ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم، الفصل الخامس/ مصدر سابق.

عبد السلام عارف، وكذلك السيطرة على عديدٍ من المواقع المهمة والحيوية وإلقاء القبض على بعض رموز النظام السابق: الملك، ولي العهد، نوري السعيد ورئيس أركان الجيش وغيرهم.

إن النجاح السهل والسريع لثورة 14 تموز، الذي كان نتيجة جملة من العوامل الداخلية والخارجية[233] التي ضمنت نجاح التغيير الجذري حيث لعب مفهومي الضرورة والصدفة دورهما في هذا السياق الذي نفذ بقيادة الشخص الثاني في الثورة عبد السلام عارف[234]، وإعلانه الثورة وإذاعته للبيان الاول، كان مفاجئاً حتى بالنسبة له. هذا النجاح إصاب عمق نفسيته الشجاعة والمغامرة والطائشة في الوقت

---

233 ـ حول هذا الموضوع، راجع مقالتنا، 14 تموز وردود الفعل الدولية الاولى، مجلة التواصل، العدد الأول، ستوكهولم 1998. كذلك كتابنا، الثورة الثرية، مصدر سابق.

234 ـ كشف في الآونة الأخيرة كاظم السماوي مدير عام الاذاعة والتلفزيون منذ صيف 1959 في مذكراته ما أفضى به الزعيم قاسم له حول خطته للثورة بالقول: [دعيت مرة بعد انتهاء مهمتي إلى غرفة نومه الخالية من أي أثاث ما سوى سرير حديدي بسيط جداً كنت أطيل النظر إليه ويبادرني.. (أنه سرير نومي). أغلق الباب وظللنا وحدنا وتصورت أن أمرا هاما يدعوني إلى التوحيد معاً.. وكان حديثه عن سر مخططه للثورة لأول مرة واستراتيجيته للقوات المسلحة العسكرية المساهمة معه ولكل فصيل بدءاً بعبد السلام عارف ومن كان بعده يحمل سره بإطلاق النار عليه والزحف إذا ارتد وتقاعس عن إداء المهمة الثورية ولا يدري أن آمر الفصيل من بعده هو أيضاً سيقوم بالدور نفسه إذا ما تردد أيضا وكان أخرهم عبد الكريم قاسم وهو من يزحف أخيرا إذا ما ترددت الفصائل المتقدمة كلها ويتقدم مؤكداً أن مخططه العسكري كان دقيقاً وخطيراً لئلا تنطفئ الثورة أو تنحسر.. وخرجنا من الغرفة ليرى الحاكم العسكري ومحسن الرفيعي وعبد الكريم الجدة يحملون أضابير بانتظاره.. **ووقفنا ليعيد تساؤله عليهم ويؤكد مخططه لغرض نجاحه بتطويق القصر الملكي (قصر الرحاب) واعتقال الملك ووصيه عبد الاله والعائلة الملكية ونفيهم خارج العراق لو لم تطلق النار من الحرس الملكي ويضطر المطوقون ان يردوا بوابل من رصاصه لتلقى العائلة المالكة مصرعها على أعتاب السلم.. لم يكن في مخطط الثورة سوى استسلامهم وترحيلهم.. لكن الاقدار كان لها دورها**].(التوكيد منا- الناصري) راجع صفحات من مذكرات (خمسون عاماً من الرحيل بين المنافي) الحلقة 21، جريدة الاتحاد الناطقة بأسم الاتحاد الوطني الكردستاني، السليمانية، العدد 442، في 2001/10/12.

نفسه، حسب تقيم كم وفير من الضباط بما فيهم المقربين له [235]، مما أدى إلى إختلال مقايسها، حتى أخذ يبالغ حد الهوس في مكوناته ومقدراته الفكرية/السياسية وأصيب بالنرجسية العالية. وتصاعد وتائر الغرور الذاتي وفقدان التوازن النفسي/الاجتماعي. يصف هذه الحالة أحد رفاقه بالقول:

[... استغربتُ تصرفاته عندما قابلته صباح يوم 29 تموز فقد كان مغروراً ومتعالياً إلى أبعد الحدود حتى كان يتعالى على عبد الكريم قاسم نفسه ويعامله معاملة التابع وليس معاملة الرئيس والقائد وهذا التصرف سبب كل المآسي التي تلت نجاح الثورة... [236]]. ويشير إلى هذه الظاهرة عديد من الضباط والسياسيين وكتاب

---

235 ـ لقد قال عارف عن نفسه يوما ما: "... أنا أكبر متآمر أو متآمر محترف"

236 ـ راجع صبحي عبدالحميد، أسرار ثورة 14 تموز في العراق، مصدر سابق، ص 101. كما وصفه حازم جواد رداً على سؤال الصحفي غسان شربل: "

- هل تعتقد أن عبد السلام عارف لم يتصرف كرجل دولة؟

- ومتى كان رجل دولة. لم يكن في 14 تموز ولا في أيامنا برئاسته المقيدة، والبكر أيضاً من هذه الطينة، هؤلاء تحكمهم العقلية الثأرية ...". مذكرات حازم جواد، ص. 74، مصدر سابق.

كما يرصد د. حميد حمد السعدون ظاهرة التبجح لدى عارف بالقول: " وعلى الرغم من أن عبد السلام وهو في زهو سلطته، وبعد ان انقلب على الحزب والشخصيات التي جلبته من داره لرئاسة الجمهورية، فقد ادعى انه كان يعلم بالثورة وخططها وتوقيتاتها. وان وجوده في خلفية الصورة في الساعات الأولى منها، هو جزء من خطة الثورة في خداع سلطة قاسم، ولم يؤيد ذلك الادعاء كل من كتب أو أدلى بشهادته عن أحداث تلك الفترة، بما فيهم الناس القريبون من عبد السلام عارف، سواءً في الفهم أم في مشاركته في السلطة. والمصيبة في مواضيع حساسة كهذه أن بعضهم يتكلم حينما يستدعي الأمر السكوت ويسكت حينما يستوجب الأمر القول، وهذا ما فعله عبد السلام عارف...". عناقيد النار، ص. 123، مصدر سابق.

وفي الوقت نفسه يسرد القيادي في حركة القوميين العرب أمير الحلو في مذكراته، واقعة عن عارف "... عندما جاء إلى النجف... اصرّ على أتحافنا بخطبة لم نفهم أولها من آخرها، ولكننا كنا نصفق ونهتف للثورة وقد قام البعض وأعتقد من الأخوة الشيوعيين بإطلاق عدد من الحمام الأبيض، **ولكن أحدها أوقعها حظها العاثر بالقرب من عبد السلام الذي أعتبر ذلك موقفاً معادياً له، لأنها**

السيرة.. إذ كان [... عبد السلام عارف يعتبر نفسه هو الذي قام بالثورة (لأنه هو الذي دخل بغداد صبيحة الرابع عشر من تموز وأذاع بنفسه البيان الاول وأعلن الجمهورية) هذا الانتصار العسكري الذي لم يلق مقاومة عسكرية تذكر، جعل عبد السلام عارف يشعر بداء العظمة، حتى تلاشت الصورة الحقيقية لتنظيمات الضباط الاحرار... وقد وصل به الامر في بداية الثورة إلى أنه أخذ يترفع على عبد الكريم قاسم وهو رأس التنظيم وأخذ يعامل عبد الكريم قاسم وكأنه أدنى منه رتبة وبشكل علني وأحياناً بشكل متقصد كي يثير انتباه الآخرين... [237]]

ترمز إلى السلام الذي كان أحد شعارات الشيوعيين، فقام بالإمساك بها وقطع رأسها بيده ورمى بها دامية على الناس ، واستمر بإلقاء خطبته العصماء التي خيّبت الكثير من قادة الثورة وسذاجتهم...".

ويكمل رؤيته إلى عارف بالقول: "...من الخطأ حسبان عبد السلام عارف على التيار القومي أو عبد الناصر، فكل ما جاء في خطبه ببداية ثورة **14** تموز وتصريحاته حول الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، لم تكن صادرة عن إيمان وصدق، وإنما هي وسيلة لحساب نفسه على تيار موجود في الساحة العراقية، بدليل أنه عندما انفرد بالسلطة لم يحقق أي شيء مما كان يدعيه، بل بالعكس ... كان يشتم بعض القوى القومية التي لا زالت معه في قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي..." ويستمر في ايضاح موقفه بالقول: "... وعبد السلام اتجه مع اتجاهات القوميين ليس حباً بالقوميين، **فهو اكثر شخصاً حاقداً على القوميين، وأكثر شخصاً لم يحقق أي هدف قومي هو عبد السلام عارف، وأكذوبة بأن يقال أنه قومي عربي، فهو ضد القوميين العرب وأنا متأكد من هذا الشيء وليس عنده أي مشاعر قومية...**:. ص. 143، وكذلك 85، و70، مصدر سابق. (التوكيد منا- الناصري).

وعلى ذكر مفردة القائد والرئيس فقد سبق وإن كتب عبد السلام عارف وصيته في يوم 13 تموز 1958، ونشرت صورتها الزنكوغرافية جريدة عرب تايمز الامريكية، وأعاد نشرها الكاتب محسن الشبوط في جريدة العراق الحر في عددها 159 في 4 آب 1999، التي جاء فيها: [فقد توكلت على الله مع أخواني وعلى رأسهم الصديق الوفي الزعيم الركن عبد الكريم قاسم لإنقاذ الوطن الغالي من الاستعمار وأذنابه وهذا كل ما أتمكن عليه وأنا متحمل النتائج بضمير مرتاح...]

237 - مذكرات الضابط والسياسي الكردي الزعيم المتقاعد فؤاد عارف، مصد رسابق، ص 199

كما يؤكد هذه الحالة الدكتورعبد الجبار الجومرد، أول وزير خارجية لحكومة الثورة بقوله: [... **أوضح أن هناك خطأين رئيسيين ارتكبا منذ البداية ليضافا إلى الاخطاء اللاحقة التي حصلت. الأول (وقد وصفه بأنه من أكبر الاغلاط) هو ترك وزارة الداخلية بيد عبد السلام عارف لأنه غير سياسي وغير مجرب...**[238]].

في الوقت نفسه شخص الكاتب حسن العلوي نفسية عارف بصورة فيها كثير من الدقة عندما قال: [... **يبدو أن نجاح عبد السلام عارف الباهر في تنفيذ الثورة كان مفاجئاً لعبد السلام نفسه، فاختلت موازينه ذلك الاختلال الفاضح. لقد نجح الرجل في قتل الملك والامير والحاشية وأعلن بصوته في الإذاعة سقوط الملكية وقيام الجمهورية الاولى في العراق منذ 4000 سنة. وهو إنجاز أسطوري يسجل لهذا الضابط الشجاع. لكن المشكلة أن عبد السلام تصور كما تصور الكثير من العسكريين إن بإمكان قاتل الملك أن يكون ملكاً.. يقول شكسبير ليس المهم أن تكون ملكاً بل إن تكون آمناً...** [239]].

كما أن الظرف الموضوعي الذي ساد في السلطة الجديدة آنذاك سمح لعارف بالتصرف السياسي المنفلت إذ أن:[... **النظام الذي انبثق من ثورة تموز (يوليو) قد حمل في أشهره الأولى، طابع الالتباس. وبدءاً كان هنالك تمركز شديد، لاشك فيه، للسلطة السياسية. وبكلمات أخرى، فإنه لم يكن هناك شخص أو قوة أو مؤسسة يسيطر أوتسيطر على المسرح. وعلى الورق، ومنذ 27 تموز (يوليو) 1958، أي منذ صدور الدستور المؤقت، أوكلت السلطتان التشريعية والتنفيذية إلى مجلس الوزراء. ولكن عبد السلام عارف كان يتمتع، كآمر مباشر للوحدة العسكرية التي نفذت الانقلاب، بهيبة كبيرة، وكان يقول ويفعل من دون الرجوع إلى تلك الهيئة، وبدا وكأنه بدأ يصل إلى الأعلى بالأدوات الجديدة التي صارت بين يديه: مناصب نائب**

---

238 ـ مستل من عدنان سامي نذير، عبد الجبار الجومرد، نشاطه الثقافي ودوره السياسي ص 147، شركة المعرفة للنشر بغداد 1991.

239 - حسن العلوي، رؤية بعد العشرين، مصدر سابق، ص 127.

القائد العام للقوات المسلحة ونائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية...[240] . حتى أصبح عارف، بحكم تصرفاته، المسؤول اللا مسؤول.

هذه الحالة التي أصابت نفسية عبد السلام عارف، بالإضافة إلى المواقف من المسائل الملتهبة آنذاك[241] أدت إلى إنسياقه وإندفاعه في طرح وجهات نظر بلا علم من قائد الثورة الزعيم قاسم وبلا تفويض من مجلس الوزراء. وقد خلقت هذه الحماسة غير الموزونه جوا سياسياً شديد التوتر، كما أثارت مخاوف كثيرة وأخرجت للسطح أغلب الخلافات الكامنة بين العراقيين وعمقتها وزادتها سماً. مما عجلت، بالضرورة، في تفجير التناقضات الفكرية والسلوكية بينه وبين الزعيم قاسم.

لقد تجلى ذلك منذ صبيحة يوم الثورة ذاتها، عندما استغل عارف سيطرته على الإذاعة، استغلالاً ذاتياً وابرز اسمه على إسم وصفة الزعيم قاسم، عندما ذيل البيان الأول باسم (القائد العام للقوات المسلحة الوطنية بالنيابة) وكان يقصد نفسه.. في حين كان المفروض أن تعلن البيانات باسم قائد الثورة الذي هو في الوقت نفسه القائد العام للقوات المسلحة. ومن المعلوم أن عارف تم تعينه بمنصب نائب القائد العام، حسب خطة الثورة.

منذ تلك اللحظة بدأت ملامح الشقاق والخلاف بين قادة الثورة من جهة، وبينهم وبين بقية أعضاء اللجنة العليا للضباط الاحرار من جهة ثانية[242]، وإنعكست في

---

240 - حنا بطاطو، الجزء الثالث، ص 119 - 120، مصدر سابق.

241 - حول هذه المسائل وطبيعتها، راجع خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، الجزء الأول، مصدر سابق

242 - في الواقع كانت الخلافات تعصف باللجنة العليا حتى قبل الثورة، ووازدادت وتائرها منذ اتحاد كتلة القادة في بغداد (كتلة محي الدين عبد الحميد/ناجي طالب/رجب عبد المجيد) مع كتلة المنصورية بقيادة عبد الكريم قاسم. وبرزت هذه الخلافات على خلفية التباينات الفكرية والتصور المستقبلي للثورة المرتقبة وكذلك الابعاد الذاتية لأعضاء اللجنة. كما أن التوجه القومي الذي تزعمه رفعت الحاج سري قد انشق على نفسه وأمسى كتلتين، احداها برئاسة رفعت والثانية برئاسة رجب عبد المجيد. للمزيد راجع للمؤلف الكتاب الأول من ماهيات سيرة قاسم، مصدر سابق؛ كذلك جعفر الحسيني، ثورة في العراق 1958-1963، دار الكتب العلمية، بغداد 2008.

الشارع السياسي وتحالفاته من جهة ثالثة. وقد استندت كل جهة منهم على خلفية أصبحت منطلق لها في الصراع حول السلطة وتوجهاتها اللاحقة.

فعبد السلام عارف وجد في شخصية الرئيس ناصر سنداً له في صراعه على الزعامة ضد الزعيم قاسم، وأستند أعضاء اللجنة العليا إلى مسألة (تأسيس مجلس قيادة الثورة) كوسيلة من أجل انتزاع بعض من المكانة السياسية المعقودة عليها الآمال وتحقيق الذات الفردية والطموح السياسي. في الوقت ذاته استند التيار القومي إلى شعار (الوحدة العربية الفورية) كوسيلة للتعويض عن قلة جماهيريته وتأثيره في الشارع السياسي وكوسيلة لمناهضة التوجه الوطني ذو النزعة العراقوية عامة واليساري خاصة في أوج تصاعده في عموم المنطقة، وهذا الأخير وجد نفسه في رفع شعار (الاتحاد الفيدرالي) وسيلة لحفظ الذات الحزبية والهوية الفكرية الطبقية كمنطلق نحو المستقبل لهم، كذات جمعية، وللوطن.

كما تناغم هذا التوجه مع نفسية ومزاجية جمال عبد الناصر الذي استند إلى عارف وأحزاب التيار القومي والاجهزة الامنية والاستخباراتية كقوى في صراعه من أجل تحقيق زعامته الوحدانية العربية في اطار الدولة العربية المتحدة، وبالتالي اعتقاده بانتصاره على النزعة التحررية الحقيقية المتمثلة بالزعيم قاسم وثورة 14 تموز وتوجهاتهما، واللذان أصبحا الموضع المركزي للصراع ومادته الذي عكس، في الوقت نفسه، الكثير من أبعاد الصراع الدولي على المنطقة، من جهة، والصراع البريطاني / الأمريكي للاستحواذ عليها من جهة ثانية، والأهم النزاع بين المدرستين، إن جاز التعبير، العراقوية والقومانية والمنطلقتان من معادلة: لمن الأولوية؟ لعراقية العراق أم لعروبة العراق.[243]

243- يذكر الدكتور قحطان أحمد سليمان الحمداني، من أن الرئيس عبد الناصر "**... كان يعرض غير ما يخفي، ففي أعماقه – كما يقول محمد حديد- كان يبغي الوحدة الفورية، ولكنه في الظاهر كان يصرح بأن اختيار الوحدة أو الاتحاد أمر متروك للعراقيين أنفسهم**". راجع للمزيد، السياسة الخارجية العراقية من 14 تموز1958 إلى 8 شباط 1963، ص.132، مكتبة مدبولي، القاهرة 2008. وهذا بالذات ما أشار إليه الأكاديمي بريماكوف، عندما يقول: " بعد الانقلاب (يقصد ثورة 14 تموز- الناصري) في بغداد طرح عارف رأساً مسألة انضمام العراق إلى الجمهورية العربية

لم تسمح الأيام الأولى للثورة ببروز الخلافات العميقة إلى سطح المناخ السياسي، لكنها ظلت تغلي وتتفاعل داخلياً بمرور الايام وتجدد الظروف والحوادث وما فرضته الثورة من متغيرات في العمق العراقي والإقليمي والدولي. كما لم يكن من مصلحة الثورة وديمومة مسيرتها الافصاح عن هذه الخلافات وتبيان مضامينها رغم اشتدادها وتعمق أبعادها وتحديدا منذ سفر عبد السلام عارف على رأس وفد عراقي يوم 18 تموز إلى دمشق لمقابلة الرئيس ناصر، وكشف عن مكنونات ذاته وموقفه إزاء الزعيم قاسم. إذ تطوع آنذاك على إزاحته وقتله، إذا رفض الوحدة الفورية مع العربية المتحدة.[244]

أكد عديدٌ من الباحثين والسياسيين الماهيات الحقيقية لهذه الواقعة. وللدلالة عليها نورد هنا ما أفاد به أحد أقطاب التيار الناصري، رئيس الحزب الاشتراكي العربي الضابط السابق د. مبدر الويس إذ قال أن:

[... عبد الحميد السراج، كان قد أخبره شخصياً في القاهرة، بأن عبد السلام عارف، عندما جاء إلى دمشق وتحدث مع عبد الناصر عن أهمية قيام وحدة إندماجية فورية، وقال إنه سيقتل عبد الكريم قاسم (بطلقة واحدة) إذا عارض قيامها، وهنا قاطعه

المتحدة، لكن عبد الناصر لم يؤيد هذه الفكرة. ومما له دلالته بهذا الصدد، الحديث الذي جرى بين نيكيتا خروشوف وعبد الناصر خلال الزيارة التي قام بها الأخير إلى موسكو بعد الانقلاب في بغداد مباشرة. فقد أستفسر خروشوف عن احتمال اتحاد العراق بالجمهورية العربية المتحدة . فأجابه عبد الناصر بدقة (سيواجه العراق العديد من المشاكل الصعبة ويجب ألا يضيف الاتحاد تعقيدات إضافية إلى هذه المشاكل. ويختلف العراق عن سوريا في أشياء كثيرة ، علماً بأنه توجد بين مصر وسوريا مشاكل كافية. وأعتقد أنه سيكون هناك أرتباط بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق ، ولكن أي ارتباط بالضبط- هذا ما ستحدده ظروف عديدة)... ". الشرق الأوسط، ص.61، مصدر سابق.

244- يصف الشخصية البعثية أكرم الحوراني في مذكراته، المجلد الخامس عام 1958، أن عارف عند قدومه إلى دمشق :"... شعرت من تصريحاته المتلاحقة، أنه رجل خفيف ومغرور، ثم ساءت نظراتي إليه أكثر بعد مجيئه إلى دمشق..." راجع المذكرات على الموقع الالكتروني : www:akramhuran:com

جمال عبد الناصر قائلاً: (لا يا أخ عبد السلام، هذا كلام لا يجوز، لأنه زميلك ورئيسك ويجب أن يتم كل شيء معه عن طريق الحوار والاقناع). وكان السراج حاضراً المقابلة بين الرجلين وضمت العقيلي وصديق شنشل وآخرين...[245].

كما وتطرق إلى هذه الموضوعة إسماعيل العارف وعرضها بالشكل التالي:

[... اشتد الخلاف على فكرة الوحدة عندما بدأ عبد الكريم قاسم يتشكك في نيات عبد السلام عارف الذي كان يجاهر بإصرار في دعوته لها على أثر البرقية التي أرسلها

---

245 ـ مستل من د. علي كريم سعيد، مراجعات، هامش ص 283. مصدر سابق. وبصدد هذه الحادثة يُزوّر خليل إبراهيم حسين هذه الوقائع من منطلقات ذاتوية غائية ويحاول تكذيب الزعيم قاسم، كما ذكر في هامش ص 85 من الجزء الاول من موسوعة 14 تموز، عندما يقول: [... للأمانة التاريخية أن عبد الكريم قاسم وكعادته جاء إلى المديرية (يقصد بها الاستخبارات العسكرية - الناصري) ليستمع إلى ما يريد سماعه من تقارير، وإذا به يقول أن وزيراً من أعضاء الوفد وسماه باسمه نقل إليه أن عبد السلام عارف اختلى بعبد الناصر وباع العراق إليه، ولما سأله عن موقفي (أي موقف عبد الكريم قاسم من هذا البيع) أجابه عبد السلام أنه بإمكانه إزالتي (أي عبد الكريم قاسم) بعشرة فلوس.. **إتخذ عبد الكريم قاسم من هذه المقولة التي لم يتحقق منها ولم يؤيدها أي من أعضاء الوفد الذين سألناهم والذين نفوها نفياً قاطعاً... ولربما اختلق عبد الكريم القصة.]** لا أفهم أين الامانة التاريخية التي تسربل بها المؤلف عندما يلوي أعناق الوقائع لأسباب حزبية ضيقة ورؤية ذات بعد واحد ويكتب ما تطلبه مقتضيات الحاجة السياسية والمنصب الوزاري الذي أسنده عارف إليه عام 1964. (التوكيد منا –الناصري)

وعلى هذا المنوال سار صديق شنشل الذي ذكر في ذات المصدر السابق(الموسوعة) ص 83. من أن الكلام تمحور حول شخصية د. فاضل الجمالي، إذ يقول: [...وخلال مأدبة العشاء سأل عبد الناصر عن فاضل الجمالي، وإذا بعبد السلام يقول: هل تريد أن أبعث لك برأسه؟ إن الأمر لا يكلف أكثر من عشرة فلوس ثمن طلقة واحدة].

علماً إن الوفد كان يتكون من عبد السلام عارف وعبد الجبار الجومرد وزير الخارجية، صديق شنشل وزير الارشاد، محمد حديد وزير المالية، وكل من المقدم الركن محمد مجيد مدير الحركات العسكرية، والرائد الركن عبد الستار عبد اللطيف، والرائد الطيار حردان التكريتي. أي أن جميع أعضاء الوفد كانوا من التيار القومي ما عدا محمد حديد.

القائم بأعمال الجمهورية العربية المتحدة إلى الرئيس عبد الناصر[246]... ويبدو أن عارف التقى القائم بالأعمال بعد المشادة التي حدثت بينه وبين عبد الكريم قاسم حول تعين ممثل العراق في الامم المتحدة[247] وطلب منه إرسال تلك البرقية[248]. وتمكنت أجهزة المراقبة من الحصول على نص البرقية وسُلمت إلى عبد الكريم قاسم قبل سفر الوفد(يوم 18 تموز 1958- الناصري) برئاسة عبد السلام عارف لمقابلة جمال عبد الناصر في دمشق.

وعند وصول الوفد إلى دمشق اختلى الاثنان في جلسة خاصة، وصرح عبد السلام عارف بأنه قد تفاهم مع الرئيس عبد الناصر على كل شيء. وقال: دار حديث طويل حول الوحدة، وكان عبد الناصر يرى أن على الثورة أن تدعم نفسها أولاً وتقضي على أعدائها. وقد نقل أحد أعضاء الوفد الذي كان يراقب تحركات عبد السلام عارف، إلى عبد الكريم قاسم الحديث الذي دار سراً بينه وبين الرئيس عبد الناصر، وخلاصته أن عبد السلام عرض إعلان الوحدة الفورية مع ج. ع. م. فسأله عبد الناصر (ما هو موقف صاحبكم) (يقصد عبد الكريم قاسم)، فأجابه عبد السلام أنه

246- استدعى صديق شنشل " سفير الجمهورية العربية المتحدة سيد فهمي – بوصفه وزير الخارجية بالوكالة – وسأله عن القائم بالأعمال الذي كان خارج العراق وطلب من السفير عدم عودته، ورغم عدم رضى السفير عن هذا الطلب إلا أنه بعد ذيوع خبر البرقية وهدوء العاصفة بإعفاء عبد السلام عارف من الوزارة ، اعتذر من صديق شنشل ثم حضر إلى بغداد القائم بالأعمال السابق، **وسأله صديق شنشل عن تلك البرقية فأكد بأن عبد السلام كان قد طلب منه ذلك وأنه أرسلها بالنص الذي أراده عبد السلام عارف...**" للمزيد راجع مقابلة صديق شنشل مع د. قحطان احمد سليمان الحمداني، الواردة في مؤلفه، ص. 129، مصدر سابق. (التوكيد منا- الناصري)

247- اختلف الزعيم قاسم مع عارف حول ممثل العراق في الامم المتحدة، إذ كان الزعيم يرى في إسماعيل العارف خير من يمثل العراق في المنظمة الدولية، وكان يشغل آنذاك منصب الملحق العسكري في السفارة العراقية في واشنطن. بينما رأى عارف أن صالح مهدي عماش، معاون الملحق العسكري، هو الأنسب لهذه الوظيفة. وحلاً للإشكال عين الزعيم الدبلوماسي المخضرم هاشم جواد في هذا المنصب.

248- نشرت موسوعة 14 تموز ، لخليل إبراهيم الزوبعي، نص البرقية التي سنتطرق لها لاحقاً.

لا يكلف سوى عشرين فلساً، وأشار إلى جعبة عتاد المسدس الذي كان يحمله. فامتعض عبد الناصر لتلك الإجابة ونصحه بأن يوجه الثوار جهودهم لدعم الثورة داخلياً قبل المضي في اتخاذ خطوة سريعة نحو الوحدة. وعندما عاد الوفد إلى بغداد حاسبه عبد الكريم قاسم على تجاوز صلاحيته بمفاوضة عبد الناصر حول الوحدة، إلا أن عبد السلام أنكر ذلك... [249]].

ويؤيد مضمون هذه الواقعة مجيد خدوري بالقول: [... وعندما سأله عبد الناصر ما عسى أن يكون مصير عبد الكريم قاسم إذا تم الإنضمام؟ فكان جواب عبد السلام سريعاً وحازماً: سيكون مصيره مصير اللواء محمد نجيب. وأنه من الغرابة بمكان أن يكون هذا الحديث السري قد نقل إلى الزعيم قاسم ولم يعد عارف من دمشق إلى بغداد... [250]].

---

249 - إسماعيل العارف، المذكرات، ص 283، مصدر سابق. وقد ذكر العارف في ص 371، نقلاً عن رياض طه في كتابه، قصة الوحدة والانفصال، دار الآفاق الجديدة، بيروت 1974، ص 141، أن [... عبد السلام عارف مشيراً إلى جعبة العتاد التي كان يحملها في حزامه مع المسدس وقال أنه: لا يساوي واحدة من هذه...].

250 ـ د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص 125، الدارالمتحدة للطباعة والنشر، بيروت 1974. علماً بإن المؤلف لم يذكر اسم الشخص الذي نقل الخبر إلى الزعيم قاسم. إني أميل إلى كون الناقل هو صديق شنشل الذي كان بينه وبين عارف كرهاً متبادلاً، وربما يكون محمد حديد الأقرب إليه فكريا وفي عراقية توجهه، من بقية أعضاء الوفد.

وينسب جاسم العزاوي (مذكراته ، ص. 162) نقل المحادثة لقاسم إلى الضابطين السوريين عفيف البزري وأمين النفوري –ذوي التوجه الشيوعي. أما عبد الجبار الجومرد فيعتقد أن هناك ضابط ضمن الوفد (كجاسوس لعبد الكريم يخبره عن كل شيء وبخاصة عن تصرفات عبد السلام..."، مستل من د، قحطان الحمداني، ص. 129 ، مصدر سابق.

ويشير جرجس فتح الله في تعليقه على هذه الواقعة بإسلوب متوجس إلى أنه: [... سرت إشاعة في بغداد مؤداها أن عارفاً قال لعبد الناصر أثناء أجتماعهما في دمشق أنه وبمبلغ عشرين فلساً وهو قيمة (إطلاقة نارية) يمكن تحقيق قيادة العراق نحو العربية المتحدة بالقضاء على قاسم. وقيل أن رد فعل عبد الناصر كان قوله معلقاً (يا له من طفل). وأصل الحكاية هو ما ذكره عبد الوهاب الامين

ولما عاد عارف إلى بغداد، حسب بعض المصادر، لم يُخضعه الزعيم قاسم للمحاسبة. لكن فجوة عدم الثقة المتبادلة بدأت تتسع بينهما رويداً رويداً، حتى انقلبت إلى حالة من التناحر ترجمتها الفورات العاطفية غير المتزنة لعبد السلام عارف والمنطلقة من أنويته وضيق أفقه السياسي والسلفية الفكرية والعصبوية الطائفية التي أبعدته عن الفهم الموضوعي لواقع العراق وتركيبته الاجتصادية وثراء مكوناته الاثنية [251].

في شهادته أمام المحكمة العسكرية الخاصة نقلاً عن فائق السامرائي الذي سأل عبد الناصر عن رأيه في عارف. فقال أنه لا يعدو طفلاً وسبب ذلك هو أنهما كانا يتناولان في 19 تموز الطعام فراح عبد الناصر يتحدث عن فاضل الجمالي الذي لقيه في مؤتمر باندونغ ممثلاً للعراق في العهد الملكي، فأجابه عارف بحدة وهو يرمي الشوكة والسكين من يده بقوة هل تريد أن أقتله بطلقة واحدة بعشرين فلس لا أكثر]، أوريل دان، مصدر سابق، هامش المعرب في ص 97.

ويبدو أن شنشل لم يتطرق إلى الحديث الأول واكتفى بسرد الثاني. في حين نعتقد بوحدة مضمون الحديث واستمراريته. والفحوى العام له يتلاءم ونفسية عارف، خاصةً وأن نشوة الانتصار كانت ماتزال طرية والحماسة مفعمة لدية آنذاك.

251 - كان الخلاف بين الزعيم قاسم وعارف مفاجئاً لكل رفاقهم من الضباط الاحرار وغيرهم، كما كان مفاجئاً للزعيم قاسم بدرجة أكبر، مما يضع الباحث في حيرة من أمره لمعرفة كنهه هذه الاختلافات ومسبباتها. تمتد جذور العلاقة بينهما إلى سنوات طويلة خلت قبل تكوين حركة الضباط الأحرار عندما كان عارف أحد طلاب الفصيل الذي كان آمره عبد الكريم قاسم في الكلية العسكرية وتوثقت العلاقة بينهما بعد تخرج عارف وعمله تحت إمرة الزعيم قاسم بعد انهيار حركة مايس/ آيار 1941، ومن ثم في حرب فلسطين الأولى، وبروز كفاءة الزعيم قاسم كقائد عسكري مما ترك انطباعاً عميقاً لدى العديد من الضباط المشاركين في الحرب بما فيهم عارف نفسه. وازدادت عمقاً عندما عمل عارف للمرة الثانية خلال الفترة 1954 - 1958 تحت إمرة الزعيم في اللواء التاسع عشر في معسكر منصورية الجبل، حتى أصبح محسوباً عليه، ومن أتباعه، كما أُشيع آنذاك، رغم الاختلافات البينة بينهما سواءً في السن أوالرتبة، المكونات الفكرية أوالموروثات الاجتماعية، في النظرة الفلسفية للحياة أو أبعادها الواقعي. كما ازدادت علاقتهما عمقاً عندما انتسب عارف إلى التنظيم الذي كان يقوده الزعيم قاسم (كتلة المنصورية). كما تشير تاريخية تكوين حركة الضباط الاحرار إلى هذه العلاقة وذلك من خلال كيفية فرض الزعيم قاسم

وعلى خلفية هذه الحالة وما فرضته مناخات الصراع السياسي حاول عارف القيام بمحاولته الانقلابية الأولى التي قبرت في مهدها بواسطة اللواء العشرين، الذي نفذ الثورة. إذ حاول عارف في البدء، بعد أن شعر بضعف مركزه وتقزم شخصيته إزاء الزعيم قاسم، باستمالة الضباط من ذوي الميول القومية وبخاصة من بين الضباط الاحرار الذين إستبعدوا من استلام مراكز أرأسية في سلطة 14 تموز وأخذ يحضهم على التكتل والانقلاب على السلطة.

[...وأذكر في أحد الأيام العشرة الأخيرة من شهر آب 1958، اتصل بمقر القيادة تلفونياً وطلب حضوري وحضور الاخ عبد الستار عبد اللطيف للحضور إلى مكتبه في وزارة الداخلية. ولما ذهبنا وجدناه وحيداً، وأخرج من جيبه دفتر مذكرات صغيرا وقال:

" إنني سأنفذ حركة ضد عبد الكريم قاسم، وسأكون أنا رئيساً للوزراء ""

وقرأ علينا أسماء بعض الوزراء. اتذكر منهم الأخ عبد الكريم فرحان وقد عينه وزيراً للداخلية، والأخ محمد مجيد ولا أتذكر أسم الوزارة التي أسندها له. كما أتذكر إسم الاستاذ ناجي طالب وباقي الوزراء القوميين الذين أسند إليهم مناصبهم في وزارة عبد

لعارف على أعضاء الهيئة العليا واستصحابه إياه إلى أحد اجتماعاتها دون العلم المسبق لبقية الاعضاء.. وكانت سلوكية عارف في داخل الاجتماعات مستنبطة من تصورات الزعيم قاسم، ويحاول فرضها على بقية الاعضاء، مما أثار حنقهم عليه، فخاطبهم في أحد الاجتماعات بالقول: (ماكو زعيم إلا كريم). ومن صدف القدر أن يستخدم هذا الشعار في الصراع على السلطة ويوظف ضد عارف نفسه. كما أن عارف وصف العلاقة بينهما، عندما كان في السجن (كعلاقة هارون بموسى)، أي علاقة التابع لمتبوعه والمرؤس لرئيسه. لكن يبدو أن عارف الذي قاد اللواء العشرين لإسقاط النظام الملكي وأذاع البيان الأول للثورة.. اصبح غير عبد السلام التابع لقاسم؟؟ لأن قاتل الوحش في الكهف سيكون البطل المشار إليه بعد خروجه من الكهف.

الكريم قاسم نفسها.وقال: أنه يرغب في تشكيل مجلس قيادة الثورة ولقد ذكر بعض أسماء ضباط اللواء العشرين كأعضاء فيه...[252] ".

كان المفترض أن تتم المحاولة يوم 14 أيلول 1958، لكن تم الكشف عنها في اليوم التاسع منه. وذلك بعد أن كشف أنصار الزعيم قاسم ، وبالأساس عضو اللجنة العليا للضباط الأحرار، ذو النزعة الوطنية العقيد صبيح علي غالب، عن مضمون المكالمة الهاتفية التي أجراها عارف من مقره في وزارة الداخلية مع صبحي عبد الحميد الذي كان في المطار المدني يستعد للسفر إلى القاهرة ضمن وفد رسمي، والتي يرويها بالشكل التالي:

" وفي صباح 9 أيلول كنا في المطار نستعد للسفر، وصادف أن كان فيه العقيد الركن صبيح علي غالب الذي كان ينتظر إقلاع طائرته للسفر إلى تركيا حيث عُيِّن ملحقاً عسكرياً فيها... وقبل صعودنا إلى الطائرة بدقائق جاء الضابط المسؤول عن المطار، وقال لصبيح أن العقيد عبد السلام ينتظر على التلفون ويريد أن يكلمك. فذهب صبيح وعاد وهو يضحك وقال لي، إنك المطلوب ولست أنا. فذهبت إلى غرفة الضابط المسؤول ووجدت عبد السلام ينتظر، ولما تأكد من شخصيتي قال لي: يبدو أن حظك عاثر في الثورات، لأنك كنت في يوم 14 تموز في الأردن، واليوم تسافر إلى القاهرة وستفوتك فرصة المشاركة في تنحية عبد الكريم قاسم، **لأني اتفقت مساء أمس مع ضباط اللواء العشرين على تنحيته يوم 14 أيلول**[253]، وعندما ستعود سترى الأمور قد تبدلت. فقلت له هذا الكلام خطير ولايقال في التلفون، فقال لا تخاف فليس هناك من يراقبني، لأن جماعتنا يسيطرون على أجهزة الرقابة. ويبدو أنه أباح ببعض الكلام إلى صبيح علي غالب، عندما كان ظاناً أنه أنا، لأني عندما عدت إلى

252- صبحي عبد الحميد، أسرار ثورة 14 تموز1958 في العراق، ص.136 الدار العربية للموسوعات، بيروت 1994.

253- وحسب كلام صبحي عبد الحميد ، قال جملة نصها : " وأخترت يوم 14 أيلول موعداً للتنفيذ لأني متفائل بيوم 14...". راجع د. علاء جاسم الحربي، رجال العهد الجمهوري ، ص.40، دار الحوراء ، بغداد 2005.

ساحة المطار، اختلى بيّ المرحوم رفعت وسألني عمّا قاله لي عبد السلام فأخبرته بتفاصيل المحادثة...[254]] .(التوكيد منا- الناصري)

أما مضمون الحديث الذي أجراه عارف مع صبيح علي غالب، فقد كان بصورة شفرة لم يفقه صبيح علي غالب مضمونها.. إذ قال له عبد السلام عارف:

[إن الوضع أصبح متوتراً بين رقم 1 ورقم 2. وإن رقم 2 سوف لا ينتظر طويلاً، بل سوف يزيل رقم 1، قل لصاحبك أن الصبر قد نفذ.. لاتنسى لا تنسى وكرر ذلك مرتين. ويسترسل المقدم صبيح: فتعجبت لإسلوب مكالمته بهذه الرموز التي لا أعرف معناها، وسألته أنا ذاهب إلى تركيا، فماذا تعني رقم 1 أو رقم 2؟! فقال من أنت؟ فأجبته أنا صبيح علي غالب، فاعتذر أيضاً لعدم مجيئه لتوديعي في المطار وقال أرجو أن تبعث لي صبحي عبد الحميد...[255]].

توضح المجريات التاريخية لتلك الفترة بأن المكالمة الهاتفية أعلاه، قد سُجلت وعرف الزعيم قاسم بمضمونها، واستفسر بدوره من مدير الاستخبارات العسكرية رفعت الحاج سري ومن مدير الشرطة العام طاهر يحيى التكريتي، عن ماهية المكالمة ومضمون رموزها ومع من تكلم عارف؟

254- مقتبس من خليل إبراهيم حسين، الموسوعة الجزء الاول، ص 215 مصدر سابق. حيث فيها رسالة صبحي عبد الحميد والذي لم يتطرق إلى مضمونها في مذكراته المنشورة عام 1983 في بغداد، مصدر سابق. ولكنه ذكرها بصورة مقتضبة في الذاكرة التاريخية لثورة 14 تموز 1958 مصدر سابق، ص 227 - 228. كما أنه ذكرها في الطبعة الثانية المشار إليها أعلاه.وأضاف عليها كيف[كان يأتينا عارف في الليل بعد الساعة الثانية عشر ويصحينا من النوم ويحرضنا على التآمر ضد عبد الكريم قاسم...".

255- راجع نص رسالة صبيح علي غالب المنشورة في الجزء الأول من الموسوعة لخليل إبراهيم حسين، ص 211 كذلك الذاكرة التاريخية، مصدر سابق، ص 228

استفسر مدير الشرطة العام بدوره من معاون مدير الاستخبارات العسكرية الضابط القومي خليل إبراهيم حسين الزوبعي، عن هذه المكالمة بعد أن أباح الزعيم قاسم له عن تصوره عنها. **وقد أنكر عمداً كل من مدير الاستخبارات رفعت الحاج سري ومعاونه الزوبعي علمهما بها وهما شهودها، حسب ما ذكره صبحي عبد الحميد نفسه.**

إزاء ذلك استطاع الزعيم قاسم انتزاع المبادأة من عارف ومجموعته وإفشال حركتهم الانقلابية دون ضجيج، وذلك بإعفاء عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة في الحادي عشر من أيلول بالتزامن مع نقل اللواء العشرين، أداة الحركة الضارب والتابع لإمرة عارف، إلى خارج بغداد، وتحديداً إلى مقره الدائم في جلولاء القريبة من الحدود الايرانية.

لكن المستغرب أن مدير الاستخبارات العسكرية لم يخبر الزعيم قاسم بمضمون المحادثة وهو الشاهد عليها، **والأغرب إنكاره لمعرفتها مما تدلل على ضلوعه فيها عن بعد.** وقد اعترف خليل إبراهيم حسين بعد ذلك بأن دائرته (الاستخبارات العسكرية) [...تسجل جميع المكالمات التلفونية وتفرغ وتعرض الدائرة المهم منها على القائد العام ونائبه... طبقاً لواجباتها...] ويحتمل جداً أنهما لم يعرضا هذه المكالمة على الزعيم قاسم مثلما إذ [... لم تعرض الدائرة هذه المكالمة لعبد السلام عارف على عبد الكريم قاسم حتى لا تتسع شقة الخلاف بين القائدين] والخاصة بالحديث بين عارف والكيلاني[256].

كذلك الحال بالنسبة إلى صبحي عبد الحميد الذي لم يخبر قيادته العليا بما نوى عليه عارف، أما بالنسبة لصبيح علي غالب وهو العضو في اللجنة العليا للضباط الاحرار. فقد "...أخبر عبد الكريم قاسم بما أبلغه به عبد السلام عارف، فساهم ذلك في تعميق الخلاف... [257]".

---

256 ـ راجع الموسوعة، الجزء الخامس، هامش ص 33، مصدر سابق.

257 - محمد حديد، مذكراتي – الصراع من أجل الديمقراطية، ص. 347، دار الساقي، بيروت 2006.

سينتفي الاستغراب إذا علمنا أن أغلب من ذُكر أعلاه كانوا يساندون معنوياً ومادياً الحركات المناهضة لقاسم وأغلبهم شارك فيها لاحقاً. إذ كانوا يخططون في الوقت ذاته عبر الوسيلة (الانقلابية) للوصول إلى ذات الهدف الذي يسعى إليه عارف، لكنهم يريدونها بدون عارف. لأنهم كانوا يحملون ضغينة ضد الزعيم وعارف. لذا فمن مصلحتهما إشعال أوار الخلافات بينهما، لينهكا ويضعفا، مما يسهل الانقضاض على المنتصر منهما ليستولوا على السلطة. وهذا ما دللت عليه تاريخية الصراع على السلطة آنذاك.

ومع كل ذلك لم تكن هذه الخطوة سوى البداية. إذ أمام إصرار عارف على انتهاج ما يثير مكامن المشاكل السياسية/الاجتماعية وتعميق الإنشقاق داخل المجتمع العراقي والسير في الطريق المغامر، فقد صدر قرار في 30 أيلول/ سبتمبر يقضي بتنحيته من مناصبه وتعينه في 12 تشرين أول/ أكتوبر سفيراً للعراق في ألمانيا الاتحادية. كان هذا القرار مستنبطاً من جملة من العوامل وما رافقها من ظروف ومما كان يحاك في اللواء العشرين من قبل العقيد أحمد حسن البكر من التهيئة لعملية انقلابية تداخلت مع حركة عارف نفسه.

2

2ـ محاولة عبد السلام عارف الثانية:

وهي المحاولة التي أُثيرت حولها عديد من الاستفهامات والاتهامات وكثر اللغط عنها بين مؤيد ومصدق لما قام به عارف وبين الناكر لكل مضامينها.. وأعني بها محاولة الإغتيال التي تعرض لها الزعيم داخل مكتبه من قبل عبد السلام عارف في 1958.10.11، وكان شاهدها الوحيد محافظ كربلاء آنذاك الزعيم (الوزير لاحقاً) فؤاد عارف.

وبغض النظر عن ملابسات الحدث وتضارب الاقوال عنه بل وتناقضها الصارخ، بخاصة ما دونه عبد السلام عارف، الذي أنكر في حينها، نيته في اغتيال الزعيم قاسم وتذرع بالانتحار[258]، لكنه عاد وأكدها في حلقات مذكراته التي نشرتها في البدء مجلة (روز اليوسف) منذ العدد 1984 في 30 أيار/ مايس/1966 والتي على العموم بمجملها متناقضة ولا يعتد بها[259].

258- راجع للمزيد، المحكمة العسكرية العليا، الجزء الخامس، مصدر سابق.

259 [... مذكرات عبد السلام عارف تبدو غير مرضية إلى حد بعيد. وهي، قبل كل شيء، بخيلة بالوقائع كما أنها تحتوي على غموض وتفتقر إلى الدقة بين الحين والآخر. ومن ناحية أخرى، تتألف هذه الرواية من خليط من روايات غير المتمايزة، بعضها أملاها عارف نفسه، وبعضها الآخر أخذه المحرر من أوراق عارف الشخصية وتلاحظ فيها اللمسة الصحفية بدرجة أو بأخرى. ولملء الثغرات، تم ربط الأمور فيما بينها من خلال مصادر أخرى. وهناك ميل لا يمكن أن يخفي لإبراز دور عبد السلام عارف والتقليل من دور عبد الكريم قاسم وبقية أعضاء الحركة ضمناً.]

ولأجل أن نبين الحقائق ونكشف عن مكنوناتها نورد نصين حول الموضوع ذاته، أحدهما لعبد السلام عارف والآخر لشاهد العيان الوحيد الضابط فؤاد عارف كما جاءت في مذكراته، بغية إشراك القارئ والمقارنة بين النصين وصولاً لكشف ماهيات سير الوقائع وحقيقتها، والتي من خلالها يمكن التعرف على نوايا عارف التآمرية، وعلى بعض سمات الزعيم قاسم الاخلاقية وتعامله السياسي مع رفاقه.

يقول العقيد الركن (المشير لاحقاً) عبد السلام عارف عندما أصبح رئيساً للجمهورية، عن المحاوله ما يلي: [... **زارني طاهر يحيى ومعه فؤاد عارف في مسكني يوم 1958/10/11 وفهمت منهما أن قاسم يرغب في مقابلتي لتسوية موضوع سفري، وتركتهم لأرتدي ملابسي، وداخل غرفتي كانت الفكرة قد اختمرت في ذهني. سحبت مسدسي ووضعته في مكان أمين في سترتي، وخرجت معهما وتوجهنا إلى وزارة الدفاع. ودخلت غرفة قاسم فوجدته مع وصفي طاهر. ثم طلبت من وصفي أن يخرج من الغرفة ووقف يحدثني محاولاً إقناعي بالعدول عن قراري وأنه سيزودني في المانيا بكل ما أطلب. وعليَّ أن أذهب إلى بون حتى تهدأ الأمور، ثم يعيدني مرة أخرى. فقلت له أن مجرد خروجي من بغداد شيء لا أرتضيه ولا يمكن أن أرضخ لإرادة حفنة من الشعوبيين الذين يضمرون الشر لهذا البلد. ولكن قاسم عاد يلح عليَّ بالتهديد مرة وأخرى بالوعود. وعندما يئس من محاولاته وذهب إلى باب غرفته ليفتحه لي. في هذه اللحظة تقدمت يدي نحو المسدس وأخرجته من مكمنه بحذر، وبينما قاسم يحاول فتح باب الغرفة كان قد دخل إلى مكتب قاسم عدد من الضباط فعدت أضع مسدسي في مكانه وكان لابد من حلٍ آخر...** [260]].

بطاطو، الجزء الثالث، ص 76، مصدر سابق. كذلك جعفر الحسني، ثورة في العراق، ص. 183 وما بعدها، مصدر سابق.

260 ـ النص مقتبس من جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، ج.2، ص 635، وهو يطابق النص الذي أورده هادي حسن عليوي في كتابه، محاولات القضاء على عبد الكريم قاسم، ص 13، مصدر سابق. وكلا المصدرين اقتباسه من مذكرات عارف المشار إليها أعلاه. وللمزيد حول ذات الموضوع يمكن العودة إلى ج.5، من محاكمات المحكمة العسكرية مصدر سابق.

تصمت المذكرات أعلاه عما دار لاحقاً، رغم الاعتراف الضمني بنية القتل مع سبق الاصرار. وهل أخفى المسدس حقاً؟ أم أُخذ منه عنوة من قبل فؤاد عارف؟ علماً بأن عبد السلام عارف يوم 8 شباط 1963، أراد الإشارة للموضوع نكاية بفؤاد عارف الذي أخذ منه المسدس عند مقابلته لمجلس قيادة الثورة في مبنى الإذاعة آنذاك [261].

كما يطرح بقوة التساؤل التالي: لماذا سحب عارف المسدس هل بغية الانتحار كما ادعى أثناء محاكمته أم قتل الزعيم قاسم كما ادعى لاحقاً؟ أم أنه، كما قال الكاتب جرجيس فتح الله، كان: [... **عمله كله مجرد تظاهر بالاقدام على أحد الفعلين - شبيه بمشهد من تمثيلية، قصد به التأثير على شريكه قاسم، عله يثنيه به عزمه على ما ارتآه فيه؟ من الصعب الوصول إلى حقيقة ما كان يضمره عارف والأمر سواء في تلك اللحظة بالذات أم بما كان قد عقد العزم عليه وهو يتوجه إلى وزارة الدفاع. ولا نكران في أنه لم يكن يجيد الكذب مثلما كان يجيد التمثيل ولا يخجل من كليهما. وفيه قدر**

---

261 ـ يشرح فؤاد عارف الواقعة بالشكل التالي: [ووصلت الإذاعة (في 8 شباط_ الناصري) وما زال المسدس في يدي، وكان أول شخص التقيته في دار الإذاعة الرئيس (النقيب)عبد الله مجيد، مرافق عبد السلام عارف. وكنت أعتقد أني سأجد حكمت سليمان والشيخ رضا الشبيبي والسيد مهدي كبة هناك بناءً على اقتراحي (لمن قدم الاقتراح؟؟ يبدو من النص أنه كان على صلة ومعرفة بالانقلاب وهناك اتفاق مسبق مع قادته - الناصري)... **ثم كتبنا صالح اليوسفي وأنا تأييداً لثورة 14 رمضان معاً**. وانطوى التأييد على طلب الحكم الذاتي. وأُذيع من دار الإذاعة باسمي وأسم صالح اليوسفي ممثل الحزب الديمقراطي الكردستناني. وأذكر أني قبل دخولي على عبد السلام عارف طلب مني الرئيس عبد الله تسليمه مسدسي، إذ لا يمكن الدخول عليهم حاملاً المسدس وهم في الساعات الأولى من الثورة. وما زال قاسم يقاوم. فأعطيته المسدس ولما حل المساء نهضت لأعود إلى البيت وطلبت إعادة مسدسي. فضحك عبد السلام عارف وقال: أبو فرهاد، أعطني مسدسي الذي أخذته مني، كي أعطيك اليوم المسدس الذي أخذوه منك. قلت لا يا عبد السلام، لم يأخذوه مني، **وإنما أنا الذي أعطيتكم إياه بمحض إرادتي. أنا لست ممن ينتزع المسدس من أيديهم. وأنت تعرف كيف انتزعت المسدس من يدك في حينه.. وقد فهم عبد السلام إلى ماذا أرمي من ردي عليه، لأنني أنا الذي انتزعت المسدس من يديه عندما أخرجه في أثناء نقاشه مع قاسم في حضوري، ثم ادعى بأنه كان يريد أن ينتحر**... وقد جلب لي عبد الله مجيد مسدسي وخرجت من دار الإذاعة...]. (التوكيد منا- الناصري).

كبير من خبث الاولاد الجانحين وحيلهم. ذلكم هذا الصنف من رؤساء الجمهوريات الذي إبتليناه...[262]].

إن السرد المبتور للوقائع، كما جاءت في مذكرات عارف، يخفي عديداً من المجريات التي توضح المغزى الحقيقي الكامن وراء هذه العملية.. فبالإضافة إلى أن محاكمة عارف ومذكرات الشاهد الوحيد تنفي كثيراً مما ورد فيها وتوضح تناقضاتها. فلم يكن نص المذكرات أمين في عكسه للواقعة، كما كان متسربلاً بالذاتوية ذات الخيال الجامح. كما أن ذكر اسم وصفي طاهر، الذي لم يكن موجوداً في غرفة الزعيم، حسب كل الروايات، من قبل عبد السلام أُريد به الايحاء بالعلاقة بين الزعيم قاسم والضباط الشيوعيين. وكذلك بسطوته على وصفي طاهر، عندما طلب منه الخروج من الغرفة بصيغة الأمر العسكري.

أما فؤاد عارف فقد سرد الواقعة بشيء من التفصيل، بحيث دحض ما أورده عبد السلام عارف سواء أثناء المحاكمة أو في المذكرات جملة وتفصيلا.. يقول فؤاد عارف [263]:

---

262 ـ جرجيس فتح الله، المصدر السابق، ص 630 - 631.

263 - أخبرني قاسم الجنابي بتاريخ 2004/4/8 في بغداد، أن الزعيم قاسم طلب منه" عدم السماح لعارف بالدخول إلى غرفته إلا بعد السماح له من قبله.. ولما جاء عارف بصحبة طاهر يحيى وفؤاد عارف لم يأذن له الجنابي بدخول غرفة الزعيم .. وطلب منه الجلوس في غرفة المرافقين لحين إستدعائه من قبل الزعيم.. فإنفعل عبد السلام واجابه :

- ولك هاي شنو؟؟

آنذاك هَمَ عارف بالدخول إلى الغرفة ، لكن قاسم الجنابي سحب أقسام رشاشته وصوبها نحوه.. مما حدى بعبد السلام إلى الإذعان وهو يتمتم :

واي.. واي،

بعدها اضطر عبد السلام إلى الانتظار في غرفة المرافقين، ومن ثم ذهبوا إلى غرفة الحاكم العسكري العام القريبة من غرفة الزعيم قاسم...".

[... فدخلنا أنا وعبد السلام مبنى وزارة الدفاع، ولم يكن عبد الكريم قاسم قد وصل بعد، فانتظرناه في غرفة أحمد صالح العبدي الحاكم العسكري. فطلبت منه أن يتصل بالزعيم عبد الكريم قاسم ويخبره هاتفياً، بأننا في انتظاره. وفعلاً وصل عبد الكريم قاسم بعد نحو نصف ساعة. فطلبتُ من أحمد صالح العبدي، أن يدخل عبد السلام عارف على عبد الكريم قاسم، إذ فضلت ألا أدخل معه، فعسى أن يكون بينهما بعض الاحاديث أو أشكال العتاب الشخصي. فلبثت في غرفة أحمد صالح العبدي، لكن وجدت عبد الكريم قاسم يخرج من غرفته ليدخل الغرفة التي كنت جالساً فيها وأنا أنتظر، فأمسك بيدي وقال: (يا فؤاد أنا أحب أن تكون حاضراً معنا في هذا اللقاء). فدخلت معه إلى غرفته واستنتجت أنه أراد أن أكون معه ومع عبد السلام عارف من دون أحمد صالح العبدي، لأني سمعت عبد الكريم قاسم يقول:

- يا أحمد ربما عندك أشغال تريد أن تقضيها في مكتبك، فاذهب إلى غرفتك.

فنهض أحمد صالح العبدي وأدى التحية العسكرية، ثم دار النقاش بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف. كان عبد السلام ينحي باللائمة على عبد الكريم قاسم بأنه فسح المجال لأناس لا علاقة لهم بالثورة بالتدخل في شؤونها وكان يقصد العناصر الوطنية التي كان عبد الكريم قاسم يتعاطف معها وأدخل قسماً منها بالوزارة، وبدأت فعلاً تعبر عن ثقلها أو عن وجودها. بينما كان عبد الكريم قاسم يتهم عبد السلام عارف بالتكتل وتأليب الضباط عليه وتكوين إتجاه مناوئ له. وكان عبد السلام يكرر أنه هو الذي قام بالثورة، في حين كان عبد الكريم قاسم ينتقد عبد السلام عارف بارتباطه واتخاذه بعض القرارات بمفرده وإعطائه بعض التصريحات الكيفية التي لا تمثل رأي الثورة والتي لا يجوز أن تصدر بشكل عفوي وارتجالي. وكان دوري في هذا الاجتماع الساخن محاولة تهدئة الحوار بينهما في بداية الأمر... فاستأذنت بالخروج، وما أن خرجت من الغرفة ودخلت غرفة السكرتير حتى وجدت ناجي طالب ومحي الدين عبد الحميد وعبد العزيز العقيلي وناظم الطبقجلي وعبد الوهاب الشواف وقد تملكهم العجب بسبب تركي لهما وخروجي من غرفة عبد الكريم قاسم، حتى أن اللواء الركن ناجي طالب خاطبني مازحاً: (أبا فرهاد كملت

الطبخة؟) قلت لا والله. وفي تلك اللحظة سمعت عبد الكريم قاسم ينادي من غرفته التي تؤدي إلى غرفة السكرتير قائلاً: (أين أنت ذاهب يا فؤاد؟).

فعرفت أنه لا يريد أن أتركهما وحدهما أو ربما كان يخشى أن يبقى مع عبد السلام وحده، فعدت فوراً إلى غرفته وأوصدت الباب من ورائي وتشاغلت عنهما بالنظر إلى بعض الصور المعلقة على الجدار والنقاش دائر بينهما وأنا أنتقل من صورة إلى أخرى حتى سمعت عبد الكريم قاسم يصيح بحدة: يا عبد السلام لقد خنت الثورة من اليوم الرابع لقيامها [264]، فألتفت إلى عبد الكريم لأجده يخرج ورقة ويقول: هذه برقية بعث بها عبد المجيد فريد، الملحق العسكري المصري في بغداد إلى الرئيس جمال عبد الناصر وقد استطاعت بعض الجهات أن تستحوذ على هذه البرقية وتسلمها إلى عبد الكريم قاسم. يذكر الملحق العسكري المصري في برقيته ما يأتي، وقد قرأها عبد الكريم قاسم: (**... لقد إتصلت بعبد السلام عارف وهو مصرٌّ على أن يقيم الوحدة الفورية بين العراق و ج.ع.م. وسوف يرغم عبد الكريم قاسم على قبول هذه الوحدة، وإذا لم يوافق فسوف يتخلص منه...** [265]).

---

264 ـ يشير الزعيم قاسم هنا إلى الحوار الذي تم في 19 تموز في دمشق مع عبد الناصر حول الوحدة الفورية والتخلص من الزعيم عبد الكريم، كما مر بنا.

265 ـ لقد كثر اللغط حول مصدر هذه البرقية. إذ يحاول السلطويين وكتابهم من التيارات المناهضة للزعيم قاسم على تعددها، الاشارة إلى أنها مفبركة ومصدرها هو السفير البريطاني في بغداد، الذي سلمها للزعيم بغية الايهام والايحاء بوجود صلة للزعيم بالسفارة البريطانية. وبالتالي تشويه سمعته أمام الرأي العام العراقي والعربي، بخاصةً في غياب الرأي المسموع المناهض لمثل هذه الأراء غير الموضوعية.. وهذا ما أشار إليه وأكده زوراً، خليل إبراهيم حسين في موسوعته، الجزء الأول، ص 74 من أن: [... السفارة البريطانية حلت شفرتها وزورت بعض فقراتها بالشكل الذي يزيد الخلاف اشتعالاً...]. ويوغل في التشويه بالقول: [... وأشيع في وقتها بين الاوساط القومية أن السفارة البريطانية سلمتها إلى أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الذي كان موظفاً يوماً ما في مكتب المعلومات الامريكية وله ضابط قريب مقرب من عبد الكريم قاسم...].

يحاول المؤلف هنا تشويه سمعة كل من زكي خيري (القيادي السابق في الحزب الشيوعي) ووصفي طاهر (مرافق عبد الكريم قاسم وعضو اللجنة العليا للضباط الأحرار). تكذب الوقائع

وفجأةً وجدت عبد الكريم قاسم يصرخ قائلاً:

هذا الادعاء، لأن زكي خيري كان آنذاك ولغاية نهاية شهر تموز/ يوليو في السجن ولم يطلق سراحه مع بقية الموقوفين والسجناء السياسيين الشيوعيين إلا في مطلع شهر آب/ أغسطس (مقابلات عديدة مع زكي خيري في ستوكهولم وللمزيد راجع مذكراته، الجزء الأول ، مصدر سابق).

في وقت أن البرقية أرسلت يوم 17 تموز/ يوليو 1958. و يذكر خليل إبراهيم في ذات المصدر، ص 75 أنه [... في 7/17 زار القائم بأعمال سفارة ج. ع. م. العقيد عبد السلام عارف وزير الداخلية في مقره ليتأكد من حاجات ومطاليب الوفد ووقت السفر فاغتنم الفرصة فأفاض بمشاعره وأمنياته التي ستتحقق ومنها ملاقاة الرئيس عبد الناصر وأكثر من طلباته وأصغى القائم بالاعمال إلى أقوال عبد السلام التي كانت تدوي بحماس كقصف الرعد والقنابل وتطاير شظاياها في جميع الجهات وما كان يدري أن إحدى هذه الشظايا ستصيب منه مقتلاً... وخرج القائم بالاعمال وصاغ برقية كان من الواجب عرضها على عبد السلام...] هذه دلالة على صحة مضمون البرقية. والتي نصها:

[ذكر العقيد عبد السلام بأنه سيموت دفاعاً عن هدفه وهو الوحدة بالجمهورية العربية المتحدة، وأنه سيذهب في الوقت المناسب لإعلان ولائه لسيادة الرئيس جمال عبد الناصر وتجنيد نفسه وضباطه تحت إمرة سيادته، ويقول أن تكتيك الحركة حالياً ينحصر في المناداة بالعروبة والوحدة بشكل عام حتى يستتب الأمر نهائياً، وأن الزعيم عبد الكريم قاسم لا يستطيع الوقوف في وجه هذه الفكرة وقد يضطر (أي عبد السلام) في أي وقت إلى التخلص منه (أي عبد الكريم) وإن كان يعتقد أنه سيخضع له في النهاية ويرجو العقيد عبد السلام أن تدعم بكافة الوسائل جريدة الجمهورية التي تعبر عن الحركة وأن يفتح مكتب إستعلامات للجمهورية العربية المتحدة في بغداد ووعد بنشر كل ما يصدر عنه وطلب تزويد السفارة بخبراء من المقاومة الشعبية والدفاع المدني، وأيضاً إبقاء سرب الطائرات في تدمر على أتم الاستعداد]. وقد اعترف بصحة البرقية ، كما اوضحنا سابقاً في الهامش رقم 244، صديق شنشل القيادي في حزب الاستقلال ذات المنحى القومي بعد رحيل قاسم.

في الوقت نفسه يسلط القيادي البعثي هاني الفكيكي في أوكار الهزيمة، ص 91 أضواء الحقيقة على هذه الموضوعة بالقول: [أعلمني عامر عبد الله لاحقاً أن زغلول عبد الرحمن مسؤول المخابرات في سفارة ج. ع. م. في بغداد آنذاك، سلم صورة عن البرقية إلى عزيز شريف الذي أوصلها بدوره إلى قاسم. وبعد سنوات اختطفت أجهزة الأمن المصرية زغلول عبد الرحمن من إحدى العواصم الاوربية ونقلته إلى القاهرة حيث حُكم وأُعدم لأسباب لم يكشف عنها...].

ولك أنت شد تسوي، أي (ماذا تفعل)، والتفت إلى عبد السلام عارف، وإذا به قد سحب مسدسه وهو يهجم على عبد الكريم قاسم ممسكاً به وكذلك انقضضت بدوري على يد عبد السلام عارف وأمسكت بها، ثم بدأت ألوي ساعده حتى أخذت المسدس منه، وكان عبد السلام يحاول المقاومة ولكني سيطرت عليه فسقط على الارض وهو يبكي.

دفعت الضجة التي حدثت في غرفة عبد الكريم قاسم إلى فتح الباب ودخول السادة الذين ذكرت أنهم كانوا جالسين في غرفة السكرتير بالإضافة إلى عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري ووصفي طاهر، مرافق عبد الكريم قاسم وكان أول الداخلين هو محي الدين عبد الحميد وبدأ عبد السلام عارف يبكي وهو مرمي على الارض وكنت أقوم بتفريغ المسدس من طلقاته.

وجدت عبد الكريم قاسم يصيح قائلاً:

لولا فؤاد لاغتالني عبد السلام.

فقال عبد السلام: أنا لم انو قتلك،

فقال عبد الكريم قاسم: **إذن لماذا سحبت مسدسك؟**

قال عبد السلام: كنت أريد أن أنتحر.

فقال له عبد الكريم قاسم: **إذا كنت تريد أن تنتحر فانتحر في بيتك. أما هنا فإنك تعتبر قد سحبت مسدسك في حضور رئيس الوزراء وهذه جريمة تحاسب عليها**[266].

266- قال اللواء الطبيب محمد الشواف في إفادته أثناء محاكمة عارف عن رأيه فيما إدعاه الأخير من كونه أراد الانتحار.. أجاب: "... والله أنا، كطبيب ولي قسم، من معلومات علم النفس، حوادث الانتحار لا تكون أمام المجموع ، الانتحار يكون دائماً في غرف مقفلة... الانتحار بتاريخ الطب الشرعي، لم يحدث أمام المجموع من الناحية الطبية ، حسب معلوماتي. أما أن الأخ قصد الانتحار بغرفة شخص ثاني وفي مقر رسمي لرئس الوزراء ، لا استطيع كطبيب أن افسره على أساس الانتحار..." مستل من كتاب أحمد فوزي، عبد السلام عارف، سيرته.. محاكمته.. مصرعه، ص.102، مطابع الدار العربية ، دار النشر بلا ، بغداد 1989.

في الحقيقة إني لا أستطيع أن أتهم عبد السلام عارف بمحاولة الاغتيال. وهذا ما أكدته في المحكمة العسكرية العليا[267]. وبعد أخذ المسدس منه سمعت عبد الكريم قاسم يقول:

- **أنا أعرف أن هناك مؤامرة لاغتيالي وأن تكتلاً من الضباط بتوجيه وتبرير عبد السلام عارف يدبر للتخلص مني.**

وعلى أي حال بقينا هناك حتى حل المساء، وأذكر أن الدكتور محمد الشواف جاء أيضاً وأخذ الجميع يقنعون عبد السلام بالسفر إلى بون ولو بصورة مؤقتة ريثما تعود الظروف إلى أحوالها الطبيعية.

وبعد ذلك وصل طاهر يحيى ليأخذ عبد السلام عارف ليوصله إلى بيته. وأذكر أن عبد السلام طلب مني راجياً أن أطلب من عبد الكريم قاسم أن يكون في توديعه في المطار صبيحة يوم سفره... وبعد أن غادرنا عبد السلام إلى بيته، كان الوقت متأخراً وطلب عبد الكريم قاسم أن أبقى معه، وفعلاً أعطاني فراشه، أي سريره وافترش لنفسه في الارض، وأذكر أن عبد الكريم قاسم قال لي قبل أن ينام: **والله يا أخي يا أبا فرهاد، منذ أن قامت الثورة وأنا وعبد السلام ننام في هذه الغرفة وأعطيه فراشي مثلما أعطيتك إياه الآن وأنام أنا على الارض. ولكن فرقاً واحداً بينك وبينه هو أنه**

---

267 - في حين أكد فؤاد عارف بعد سقوط نظام صدام حسين، حيث أصبح التعبير عن الرأي اكثر حرية، من أن قناعته أن عارف أراد اغتيال قاسم في حينها، ويقول للصحفي شامل عبد القادر: "... وقد أكد لي السيد فؤاد عارف في صيف 2006، في حوار تلفازي وصحفي موسع أجريته معه في منزل نجله بالسليمانية، أن عارف أراد قتل الزعيم عبد الكريم قاسم وأن ادعاؤه بالانتحار لا اساس له من الصحة، فقد استطعت أن أقبض عليه وانتزع المسدس منه، وقد إنهار عارف وراح يبكي في زاوية من الغرفة! ...".

ولما سُئل عبد السلام عارف "...لماذا أحجم عن قتل الزعيم ، فأجابه أنه أخطأ عندما توجه إلى مقر قاسم ولم يسحب أقسام المسدس (9 برتا) ليلقمه رصاصة يسهل عليه ضرب الزعيم ولكنه نسي سحب أقسام المسدس وحصل ما حصل...". الاغتيال بالدبابة، ص. 15-16، مصدر سابق.

عندما كان ينام في غرفتي كنت أنام وأنا قابض بيدي على المسدس، بينما أنا الآن سأنام الليلة مطمئناً منك ".

وحاولت أن أخفف من انطباعه عن عبد السلام عارف فوافق وفعلاً ذهبنا صباحاً لتوديعه وأذكر أن قادة الفرق أيضاً كانوا في المطار قد جاؤوا لتوديعه.

وبعد سفر عبد السلام عارف قال لي عبد الكريم قاسم: (يا فؤاد أرأيت موقف عبد السلام عارف مني؟ **منذ بداية الثورة وهذا الرجل يريد أن يتخلص مني بكل وسيلة حتى بالقتل مع العلم أنا الذي جئت به إلى تنظيم الضباط الاحرار وفرضته في مواقع من تنظيمات الضباط الأحرار، وإنما وافق الأخوة على قبوله نزولاً عند رغبتي مني وعلى مضض منهم. إنه إنسان غير منضبط والآن أتلقى جزاء ما فعلت**[268]) (التوكيد منا- الناصري).

يختلف مضمون النص أعلاه عما ذكره عبد السلام عارف في مذكراته، في عديد من المفاصل الرئيسية والامور الدقيقة التي توضح ضلوع عبد السلام ونيته في اغتيال للزعيم قاسم وشروعه بالفعل عند سحبه المسدس. ومع ذلك لم يذكر فؤاد عارف مبررات عدم قناعته بنية عبد السلام في الشروع بالقتل، مع أنه من النص، شاهد عبد السلام يسحب المسدس ولمعرفته السابقة بانعدام الثقة ين الطرفين، كذلك مدى التهور الذي يتصف به عبد السلام وعدم قدرته على السيطرة على افعاله وأقواله.

أم أنه يعتقد، مثل جرجيس فتح الله، [...أن مجرد إشهار المسدس أو حتى تصويبه إلى الضحية لا يكفي لإثبات فعل الشروع...]. ترى هل علينا الانتظار لحين إطلاق النار حتى نثبّت فعل الشروع؟! في الوقت الذي [ترى النظريات الحقوقية أن للجريمة أربعة أدوار هي: التصور؛ التصميم؛ الشروع؛ ثم النتائج]. فلو طبقنا هذه الادوار على محاولة إشهار المسدس سواءً بصدد التصور العام ثم التصميم الذي اعترف به عارف نفسه، ثم الشروع ومادية سحب المسدس، لتوصلنا إلى توفر النية في عملية الاغتيال وهو المعروف بالتهور ولا يحسب حساباً لنتائج أفعال. ومع كل ذلك فقد عفى الزعيم

---

268 ـ مذكرات فؤاد عارف، ص 200 وما بعدها، مصدر سابق.

قاسم عن هذه الفعلة وما سبقها من محاولات تكتلية/انقلابية ولم يقدمه إلى أية محاكمة كما لم يتم استجوابه، إلا بعد عودته، غير المتفق عليها والمتزامنة مع محاولة انقلابية كان يقودها اللواء العشرون ويتزعمها أحمد حسن البكر [269]. لقد [... كان قرار إبعاد عبد السلام عارف عن السلطة أمراً حتمه الحرص على وحدة المجتمع، بعد أن انحدر الخلاف إلى الشارع بين الفئات السياسية المتناحرة... [270]].

---

269 - لم يلتحق عبد السلام عارف بمنصبه بل [... هبط في بلجيكا وتجول في المعرض التجاري الدولي الذي كان قائماً هناك، ثم زار هولندا. ولم يذهب إلى بون بل سافر إلى فيينا ومنها أبرق إلى عبد الكريم قاسم يخبره نبأ عودته إلى العراق خلال الأيام القليلة القادمة، فطلبت وزارة الخارجية بواسطة السفارة العراقية في فيينا أن يواصل السفر إلى ألمانيا الغربية ولكنه لم يستجب بل ركب الطائرة وعاد إلى بغداد في باكر يوم 4 تشرين الأول (نوفمبر) وكانت أخبار تنقلاته وسفراته ترد إلى بغداد تباعاً. وعندما وصل إلى المطار استأجر سيارة كانت تحت رقابة الأمن الذي تبعوه إلى داره. وما أن دخل داره حتى دعاه عبد الكريم قاسم للحضور إلى وزارة الدفاع. وبعد نقاش طويل بين الاثنين بحضور العقيد عبد الكريم الجدة آمر الانضباط العسكري. عرض عليه ثانيةً أي منصب يختاره خارج العراق وان يكون ارتباطه برئيس الوزراء. ولكنه أصر على البقاء في بغداد. عندئذ فقد عبد الكريم قاسم صبره فأوعز إلى آمر الانضباط العسكري أن يقتاده مخفوراً إلى سجن رقم واحد] إسماعيل العارف، ص 374، مصدر سابق.

وصدر البيان التالي:

[إن العقيد الركن عبد السلام محمد عارف سفير العراق في بون، قدم إلى بغداد بدون تخويل أو إذن، وبالنظر لما تقتضيه المصلحة العامة، ولتكرار محاولته الاخلال بالأمن العام، فقد تم اعتقاله هذا اليوم وسيقدم إلى المحاكمة بتهمة التآمر على سلامة الوطن. ليعلم الجميع بأن مصلحة الشعب وسلامة الجمهورية العراقية فوق مصلحة الأفراد، ومن هذا يتضح أن للصبر والحلم والأناة حدود كما بينا. أما إذا طفح ولم يبق للصبر من منزع فلا يلومن إلا نفسه، وعلى الباغي تدور الدوائر.]

مستل من العقيد عبد الكريم الجدة، الزعيم المنقذ، ص 59، بغداد 1960، ط. 1، مطبعة البرهان. شركة فرج الله للمطبوعات. أما عبد الكريم الجدة فينقل الحوار الذي تم بصورة أكثر تفصيلاً، يمكن العودة إليه في ذات المصدر.

270 - إسماعيل العارف، مصدر سابق، ص 372.

2

3 ـ محاولة أحمد حسن البكر

ـ" ... من الغريب أن يتحرك العقيد المغمور أحمد حسن البكر ضد عبد الكريم قاسم في الأيام الأولى من الثورة برغم تعينه عضواً في المجلس العرفي الأول وكان عبد الكريم قاسم قد كلفه قبل الثورة بواجب تبليغ الضباط الأحرار في موقع المسيب كالمهداوي وغيره بالتهيؤ للاستيلاء على اللواء الأول ...المجهز والمهيء لضرب أية محاولة انقلابية تستهدف النظام الملكي.

كان البكر يتحرك علانية على محاور علنية عدائية للزعيم ويتصل برشيد عالي الكيلاني، ويحضر جلسات النقد اللاذعة ضد عبد الكريم قاسم التي كانت تعقد في بيت الكيلاني، كان البكر مدفوعاً بتأثره الشديد لما وقع على صديق عمره عبد السلام عارف... "[271].

لقد تزعَّم هذه المحاولة الانقلابية العقيد أحمد حسن البكر آمر الفوج الأول في اللواء العشرين (ف. 1 ل. 20)، قبل إنتمائه لحزب البعث[272]. بالاشتراك مع مجموعة من الضباط (منهم النقيب فاضل الساقي، والمقدم ثامر الشاوي) اللذان يلتقيان وإياه في الانتماءات الفكرية والتوجه السياسي والولاء للمناطقية الجغرافية والطائفية الضيقة، وبالتعاون مع رشيد عالي الكيلاني والمحامي عبد الرحيم الراوي ومجموعتهم من

---

271 - شامل عبد القادر ، الاغتيال، ص. 25، مصدر سابق.

272 - انتمى البكر لحزب البعث بعد نجاح"... معاذ عبد الرحيم البعثي العريق في كسبه إلى صفوف الحزب في فترة سجن البكر ..." المصدر السابق وذات الصفحة.

الضباط (القوميين) وذوي الانتماءات العشائرية، الذين شعروا بتضرر مصالحهم المادية والعرقية من سياسات الزعيم قاسم المستندة إلى الهوية الوطنية الموحدة والنابذة للعصبوية والإنتماءات الضيقة، الداعية للمساواة بين كل المكونات الاجتماعية والاثنية والدينية.

كانت الخطة الانقلابية منصبة على قيام اللواء العشرين بالاستيلاء على وزارة الدفاع والإذاعة في وقتٍ واحد. على أن يتم تنفيذها في نهاية تشرين أول/ أكتوبر.. أُحبطت المحاولة نتيجة إفشاء سرها وخطوط تحركها ومدبريها من قبل أحد الضباط المشاركين فيها. وكانت هذه العملية منسقة مع عودة عبد السلام عارف، من مقر عمله الذي لم يلتحق به في السفارة العراقية في بون، والمخطط لها مسبقاً مع قادة المحاولة، بما فيهم عناصر كانت تعمل في المقر العام لوزارة الدفاع وفي الاستخبارات العسكرية. وقد اعترف الثلاثي المذكور أعلاه (البكر، الساقي والشاوي) بعد استشهاد الزعيم قاسم، بما كانوا يقومون به ويخططون له وبجذور روابطهم ودوافع تحركهم برسائل خطية إلى مؤلف كتاب موسوعة 14 تموز.

لقد نشط البكر آمر (ف. 1 ل. 20) سياسياً بعد ممانعة الزعيم قاسم تعيينه آمراً للواء العشرين، بدلاً من العقيد عبد اللطيف الدراجي، الذي نقل إلى منصب آمر الكلية العسكرية، وتعيين العقيد هاشم عبد الجبار بدلاً عنه. لقد أخذ البكر يتكتل مع الضباط المغامرين والطامحين إلى السلطة من مختلف التيارات والاتجاهات المتضررة من الثورة وآفق تطورها اللاحق، ومع مجموعة من الضباط التكارتة (نسبة إلى تكريت - الناصري) على وجه الخصوص. كما أخذ ينسق الأمر مع كل من: عبد السلام عارف قبل تعيينه سفيراً ومع مجموعة الكيلاني[273].

---

273 - "... كان العقيد أحمد حسن البكر ضابطاً عديم الكفاءة، وكان قد قضى في المسيب فترة كآمر سرية في الفوج الثاني للواء الأول حيث ينص قانون الجيش أن لا يترفع إلى ربة عقيد من لم يقد وحدة فعالة، والسرية كانت أكثر ما يمكن للمقدم البكر قيادتها، وفي مقابلة في 20 تموز 1966 في لندن قال الزعيم الركن عبد الوهاب الأمين حينذاك أمر الفوج الثاني (العقيد الركن حينئذ) إن قدرات البكر العسكرية لم تزد على قدرات ملازم أول أو نقيب في أحسن الأحوال. وقد وجد

فـ [... في 09/15 زارالعقيد أحمد حسن البكر والضابطان المذكوران، السيد رشيد عالي الكيلاني وبينوا له الفوضى السائدة في البلاد التي قد تؤي إلى سيطرة الشيوعيين وأن الضرورة تقضي في هذا الظرف الحرج... فأجاب الاستاذ الكيلاني: إني حاضر ولي الشرف أن أقوم بأية خدمة للثورة ولكنكم أنتم العسكريون تخوّفون ودليلي تجربتي في مايس 1941...

وفي 18/ 1958/09 ذهب العقيد أحمد حسن البكر بصحبة الضابطين إلى مدير الشرطة العام طاهر يحيى التكريتي في دائرته وبينوا له خطورة ما يحدث في البلد (أي قبل أن يحتدم الصراع المرير بين القوى السياسية - الناصري) وأن لابد من التحرك لوضع حد لتصرفات الشيوعيين، لكنه طلب ترقب الاحداث، لأن معالجة الوضع أُوكل إلى يد أمينة في إيجاد طريق الخلاص ويقصد بذلك المرحوم رفعت.

الضباط الأحرار في البكر الشخصية التي لا تثير الشكوك، فكل طموحه لم يتعدى الترفيع إلى رتبة عقيد. وبعد انتقاله إلى بغداد في تشرين الثاني 1957 وقع عليه الاختيار للقيام بتبليغ الضباط الأحرار بقيام الثورة خصوصاً وإن للبكر صلات صداقة مع بعض ضباط المسيب..." د. علاء الدين الظاهر، إحباط خطة أمن بغداد في 14 تموز 1958، مجلة الموسم، ط. الالكترونية في www. Almawsem: net.2007/4/16

علماً بأن البكر لم يفلح "... في الحصول على شهادة الثانوية رغم محاولاته المتكررة وبقى محدود الثقافة والمعرفة..." راجع د. علاء الدين الظاهر، البكر من تكريت للرئاسة، ذات الموقع والتاريخ.

ويصف، أمين سر القيادة القطرية الأسبق حازم جواد وزير دولة ومن ثم الداخلية في حكومة انقلاب 1963، أحمد حسن البكر بالقول البليغ: "...وكشف البكر لاحقاً على حقيقته، عاشق للسلطة وأستاذ في المكر.. انه كبير السحرة، يمتلك مواهب التنصل والتآمر..." كما يصف دوره (بالخبيث) في أحداث تشرين 1963. راجع للمزيد حازم جواد، المذكرات، ص. 10، بغداد 2004، دار النشر بلا. كذلك لذات المؤلف - من أوراق حزم جواد، ما آفة الأخبار إلا رواتها، المنشورة في القدس العربي، للفترة 8-2006/2/28. ويتسائل الصحفي شامل عبد القادر: "... لماذا غدر البكر بصديق عمره وابن مدينته ولفق له تهمة خسيسة وهي التجسس، والغريب أنه لم يكتف بإلصاق التهمة بل وقع على اعدامه بقلب جامد .. لماذا هذا الإصرار والقسوة التي أبداها البكر ضد رشيد مصلح؟ وذلك لأنه " نعم البكر غدار وحقود!!". الاغتيال بالدبابة، ص. 229، مصدر سابق.

وفي 20/ 09/ 1958 ذهب العقيد البكر مع الضابطين الشاوي والساقي إلى مكتب المحامي عبد الرحيم الراوي وبحثوا موضوع انحراف الثورة وما يتوقع من مذابح ومجازر أهلية إذا أصر عبد الكريم قاسم على السير في طريقه هذا وطلبوا منه الاتصال بالقوميين وبيان خطورة الموقف... استمر البكر باتصالاته بكل من العقيد عبد اللطيف الدراجي والعقيد طاهر يحيى وبغيرهم من آمري السرايا والفصائل في مختلف الوحدات... واتصل فاضل الساقي بعدد من الملازمين المنتسبين لأفواج اللواء العشرين فوافق معظم من اتصل به على الاشتراك بثورة تصحيحية يكون رأس الرمح فيها (الفوج الأول من اللواء العشرين). إلا أن ملازماً من الصنف المدرع أخبر عبد الكريم قاسم بهذه الاتصالات والمحاولات التي يقوم بها آمر (ف. 1 ل 20) العقيد البكر وضباطه... وتشابكت محاولة أحمد حسن البكر مع اتهام الاستاذ الكيلاني وتوقيف المحامي عبد الرحيم الراوي...[274] (198) وغيرهم من ضباط الفوجين الأول والثالث في اللواء المذكور.

وقد استمر أحمد حسن البكر في الاشتراك في المحاولات الانقلابية بعد انضمامه إلى حزب البعث من خلال البعثي السابق، معاذ عبد الرحيم عندما كانا في التوقيف. وبعد اطلاق سراحه ساهم في العمل للإطاحة بثورة 14 تموز وكان مطافه الأخير في الانقلاب التاسع والثلاثون.. تقول السفارة البريطانية في تقاريها عنه بأنها واصلت "... ترتيباتها مع أحمد حسن البكر الذي عده السفير ألين صاحب (سجل بالتآمر) وله (ميول بعثية)، (رسالة السفير بتاريخ 8 شباط 1963)، فهو في تقويم تقرير بريطاني لعام 1958،(أنه كان مرتبطاً بمصالح معنا وودوداً، (لكنه متردد في اتخاذ بعض القرارات المهمة) حسب (رسالة السفير البريطاني في 15 ديسمبر1958)..."[275].

---

274 - خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 21 – 24. في حين يشير صبحي عبد الحميد إلى كون الذي أخبر قاسم هو الملازم فالح الناصري، أحد ضباط الفوج، راجع د. علاء جاسم حربي، رجال العراق الجمهوري، ص.17، مصدر سابق.

275 - د. طارق مجيد العقيلي، بريطانيا ولعبة السلطة، ص. 80، مصدر سابق.

كثرت الفئات التي تحاول استعجال الزمن وتسريع خطى التخلص من الزعيم قاسم وحلفائه في الحكم والشارع السياسي، كما كانت هذه الفئات مستعدة للتحالف والعمل حتى مع الشيطان، لأجل تحقيق فكرة إسقاط الحكم واجهاض برنامجه وكبح مسيرته. وهذا ما تم بالفعل عندما نسقوا ومن ثم تحالفوا حتى [مع الجهات البريطانية والامريكية وعشائر العراق... [276] وبأي وسيلة كانت... إذ اقترح أحد الصيادلة على [رفعت الحاج سري (عندما كان مديراً للاستخبارات العسكرية - الناصري) دس السم له (للزعيم قاسم - الناصري) في الشاي الذي يتناوله في زيارته المعتادة مساءً إلى مديرية الاستخبارات العسكرية...].

كما اقترح أحد مختصي العنف [... **النقيب المظلي عدنان محمد نوري من ضباط الاستخبارات لإصطياده بطلقة يسددها إليه من بندقيته ذات المرقب التي لا تخطئ الهدف وكانت بحوزته وذلك أثناء نزوله من سيارته لدخول وزارة الدفاع أو الخروج منها لركوب السيارة للقيام بجولاته المعهودة...** [277]].

ومع تعمق مسيرة البناء ووضوح وجهتها الاجتصادية/السياسية، ازدادت وتائر التحركات الانقلابية وكان هنالك أكثر من محور يتنافس وينسق في الوقت نفسه لقيادة هذه الحركات. كان محور مدير الاستخبارات رفعت الحاج سري من أقواها. إذ أُنيطت

---

276 - كما أوردها الضابط القومي المتقاعد المحامي فارس ناصر الحسن. أنظر وقائع محاكمة رشيد عالي الكيلاني، ج. 5 مصدرسابق.

277 - حليل إبراهيم الزوبعي، الموسوعة، الجزء الثاني، ص 13، مصدر سابق. والضابط الموما إليه سبق أن اختاره رفعت الحاج سري لاغتيال عبد الكريم قاسم في مؤامرة الشواف، ضمن زمرة تتكون من أربعة ضباط وهم [ملازم أول عدنان محمد نوري والنقيب محمد علي والنقيب رشيد محسن والنقيب الركن المظلي فاروق صبري الخطيب] مستل من محمود الدرة، ثورة الموصل القومية في 1959، فصل من تاريخ العراق المعاصر، ص 152، دار اليقظة العربية، بغداد 1987، ط. الأولى. وترقى عدنان محمد نوري في رتبته العسكرية حتى أصبح رئيس وحدة المغاوير، وبعد خروجه من سجن رفاقه في الثمانينيات، التجأ إلى ملاذ أوربي آمن، وقد نشر مقالاً يمتدح فيه الجزار ناظم كزار معتبراً إياه من ذوي المبادئ. جريدة العراق الحر، العدد 149 في 1999/5/26، لندن

به مهمة مركزة العمل وقيادته، التي كان طامحاً لها، من قبل مختلف كتل التيار القومي، وخاصة العسكرية منها، مع القوى الاخرى القريبة من خارج التيار، بما فيها العناصر العشائرية المدعومة من قبل الملك حسين في الأردن.

ونظراً لتشعب العمل وعدم جدوى المحاولات الفردية، كون رفعت الحاج سري لجنة تنسيق عسكرية من بين الضباط لرسم خطة الاستيلاء على السلطة [... **ودراسة كافة الاحتمالات ومتطلبات الثورة وتقديم مقترحاتها حول ذلك من الضباط المذكورين أدناه: المقدم الركن محمود عريم مدير الشعبة الأولى في مديرية الحركات العسكرية؛ المقدم الركن عدنان أحمد عبد الجليل مدير الشعبة الثانية في الحركات؛ المقدم الركن محمد خالد سكرتير رئيس أركان الجيش... وقامت اللجنة بدراسة الوضع وتنسيق أعمال الضباط الاحرار في منطقة بغداد وتعيين الوحدات التي ستشترك بالعملية...** [278]].

وأخذ رفعت الحاج سري على عاتقه التنسيق بين القطعات والوحدات العسكرية الموالية للتيار القومي خارج بغداد. إذ [... **كان التنسيق بينه وبين المرحومين الطبقجلي والشواف مستمراً مباشرةً أو بالواسطة. واتصل المرحومان بالسيد عبد الحميد السراج وزير داخلية الاقليم الشمالي، لإقناع ج.ع.م. بضرورة المساعدة في إقصاء عبد الكريم قاسم، ليتخلص العراق من الفوضى التي عمت أرجائه...** [279]] . (التوكيدات منا)

كانت الخطة تتكون من شقين متداخلين تتلخصان في:

[1 ـ الخطة السلمية.. خلاصتها انتهاز فرصة اجتماع مجلس السيادة ومجلس الوزراء وتطويقهم بالضباط وضباط صف الهندسة المسلحين والمندفعين من مديرية الاستخبارات العسكرية وإجبار عبد الكريم قاسم على إصدار بيان يتضمن الآتي:

---

278 - المصدر السابق الموسوعة، ج2، ص 26.

279 - راجع مذكرات صبحي عبد الحميد، مصدر سابق، ص 137.

أ - إبقاء مجلس السيادة ؛

ب ـ إجراء تعديل وزاري يبقى بموجبه عبد الكريم قاسم رئيساً للوزراء وتعيين وزراء مدنيين جدد من المستقلين على أن يدخل فيه من العسكريين الزعيم الركن ناجي طالب وزيراً للدفاع والزعيم الركن محي الدين عبد الحميد وزيراً للتربية والتعليم... ؛

ج ـ تعيين مجلس قيادة الثورة برئاسة رئيس مجلس السيادة وعضوية رئيس أركان الجيش ومعاونيه وقادة الفرق ومدير الشرطة العام ومديرالاستخبارات...

2 - وإذا تعذر تنفيذ الخطة الأولى فيصار إلى تنفيذ الخطة التالية :

إعلان العصيان في مناطق الموصل، أربيل، كركوك، المسيب، المحاويل، الديوانية، ويجري اعتقال عبد الكريم قاسم أو إزالته من الوجود، وتعلن جمهورية برئاسة الفريق نجيب الربيعي ووزارة مدنية ومجلس قيادة الثورة برئاسة رئيس الجمهورية...[280].

وقد أكد هذه الخطة صبحي عبد الحميد، عندما قال :

[.. لقد اتفقنا مع المرحوم رفعت على وضع خطة بسيطة لإقصاء عبد الكريم تتلخص بتجمع عدد من الضباط في غرفتي في القيادة العامة والدخول عليه في غرفته الكائنة أمام غرفتي، بقيادة المرحوم رفعت وشهر السلاح عليه وإجباره على تقديم استقالته ثم تسفيره إلى خارج العراق. إلا أن الأخ الرائد الركن صالح مهدي عماش، أحد العناصر في تنفيذ هذه الخطة أخبر الملازمين شهاب أحمد ومحمود فرج بهذه الخطة في الوقت الذي لم يتقرر إشراك ضابط من خارج دوائر المقر العام. فذهب الملازم محمود فرج إلى الملازم فالح زميل لهم من ضباط المقر العام وأخبره بالخطة وطلب منه الاستعداد للمشاركة، فذهب الضابط الزميل وأخبر عبد الكريم قاسم. ومن حسن

280 - المصدر السابق، ص 17 - 18.

الحظ أنه لم يعرف تفاصيل الخطة، فاقتصر الأمر على اعتقال عماش ومحمود فرج وشهاب أحمد...[281]].

توضح مكونات هذه الخطة مدى تغلغل الابعاد الذاتوية للاستيلاء على السلطة ليتمكنوا من رسم قرارها المركزي وذلك من خلال التأكيد على مطلب تشكيل مجلس قيادة الثورة، وهو تبرير لصراعهم من أجل السلطة ولذات السلطة، والذي تمحور حوله كل الضباط القوميين في الهيئة العليا للضباط الاحرار، بغية تجريد الزعيم قاسم من قيادة السلطة. إن الشكل المقترح أعلاه يناقض ما طالب به أعضاء الهيئة العليا، إذ أُضيف للمقترح مديري الشرطة والاستخبارات ورئيس مجلس السيادة. وهذا تعبير عن تصارع مراكز القوى داخل التيار القومي نفسه، بالإضافة إلى نيتهم استبعاد العناصر غير القريبة منهم من أعضاء اللجنة العليا. بغية السيطرة على كراسي الحكم بصورة مطلقة. وهذا ما توضحه تاريخية السلطة في عراق الجمهورية الثانية منذ إستيلائهم عليها في 8 شباط 1963.

في الوقت ذاته انعكس هذا الصراع عملياً في الشارع السياسي أيضاً ووجد صداه لدى أغلب الاحزاب السياسية التي لا يتلاءم توجهها الطبقي ورؤاها النظرية مع ما كان الزعيم قاسم يحاول إرسائه ويسعى إليه. لذا حاولت هذه القوى السياسية تغيير الواقع من خلال تبني فكرة الانقلابية العسكرية وثقافتها العنفية والترويج لهما في خطابها السياسي وفي صحافتها الحزبية، مستخدمةً الافكار البسيطة ومخاطبةً أدنى درجات الوعي الاجتماعي، وداعيةً لاستخدام العنف بدلاً من السجال، ومثيرةً للضغائن والاحقاد الثأرية العصبوية.

اقترن هذا الخطاب السياسي باستخدام العنف على المستوى الاجتماعي، مما ألهب واقع المناخ السياسي لكل الفئات الاجتماعية، وخاصةً الفقيرة والكادحة التي نزلت بدورها وبكل قواها الذاتية لتصنع السياسة، إن جاز التعبير، وبمشاركة حتى أكثر

---

281 - المصدر السابق، ص 15 - 16.

الناس بعداً عنها، بعد دهور من الحرمان والاستلاب، من المعاناة والكبت. مما أوقعها، بالضرورة، عفوياً في كثير من الأحيان، في ممارسة العنف المنفلت الذي لم يستطع موجهوه السيطرة عليه أو إخماده. إن هذا ليس تبريراً للعنف الذي مورس من قبلها والفئات الاخرى، قدر ما هو تفسير لدوافع هؤلاء الذين أشبعت الثورة في أشهرها الأولى جزءاً من كبريائهم، وأروت بعض من ظمأ الكفاف الذي عانوا منه، كما زرعت الأمل في نفوسهم، وفي الوقت عينه عقدوا الآمال عليها في تحقيق مصالحهم المادية والمعنوية.

2

4 ـ محاولة رشيد عالي الكيلاني

عاد رشيد عالي الكيلاني إلى العراق في الثاني من أيلول / سبتمبر 1958 [282] وقد سبقها تصريح للزعيم قاسم اعتبر حركة مايس/أيار 1941 وحكومتها (حكومة الدفاع الوطني) هي بمثابة رائدة لثورة 14 تموز وبوصفها نضالاً وطنياً يستحق تقدير الوطن. أعقب ذلك صدور قانون العفو العام عن الجرائم السياسية التي وقعت في المدة من أول أيلول 1939 لغاية ما قبل 14 تموز 1958. لقد شمل القانون نشطاء سياسيين عديدين بما فيهم الكيلاني نفسه. وقد كان بمثابة خير بشير يُستقبل به الكيلاني.

لكن الكيلاني وقبيل قدومه إلى العراق ساهم في تعميق آوار الخلافات التي كانت ملتهبة في المناخ السياسي، وذلك عندما أعلن في مؤتمر صحفي: [...**بأن العراقيين يشعرون بوجوب إقامة وحدة كاملة مع ج.ع.م. وهذه بدورها ستكون نواة للوحدة العربية الشاملة...**]. لكن لا ندري كيف يمكنه التعبيرعن شعور العراقيين وهو الغائب عنهم جغرافياً ومادياً أكثر من سبعة عشر عاماً؟!.

---

282 - تفيد بعض المصادر إلى رفض كل من عبد السلام عارف وصديق شنشل وزير الارشاد و د. جابر عمر وزير المعارف، وجميعهم من التيار القومي، عودة الكيلاني للعراق بعد الثورة. علماً بأن شنشل كان مدير الدعاية لحركة مايس 1941 التحررية، ود. جابر عمر مرافق الكيلاني أثناء اقامته في المانيا بعد هروبه إليها في أعقاب فشل الحركة التي قادها العقداء الاربعة وتزعم حكومتها لأسباب آنوية مصلحية.

كان رشيد عالي الكيلاني من نخب الحكم السياسية الملكية التي ساهمت في تفتيت الوحدة الوطنية إبان الثلاثينيات والمجهض لحركة المعارضة الوطنية آنذاك، والقامع لتحركها السياسي ومطاليبها الاجتصادية. وعندما أصبح رئيساً للوزراء (20/03/ 33 - 1933/11/08) لأول مرة حيث [... تحول موقعه السياسي من معارض إلى متبنٍ لما كان يعارض.. لقد انقلب على نفسه. فمعاهدة 1930 التي جعل شجبها ورفضها محوراً لتحركه حتى قبيل استلامه رئاسة الوزارة، راح يدعو إلى احترامها كما نصت على ذلك الفقرة الأولى من منهاج وزارته... إنه بهذه الخطوة، هدم جبهة التآخي ذات الثقل السياسي الكبير والتعاطف الجماهير الواسع، فوزارته ضمت أغلبية من أعضاء حزب الاخاء الوطني الذي وقع وثيقة التآخي مع الحزب الوطني العراقي. وبذلك حدث التمزق في صف المعارضة السياسية...][283] . وكذلك عندما أصدرت الحكومات التي ترأسها عديداً من القوانين والمراسيم الاستثنائية ضد الحركة الوطنية المعارضة واتسمت مراحل إستيزاره لوزارة الداخلية بشدة العنف المستخدم ضد معارضيه والذي أثار حفيظة زملائه من أعضاء النخبة الحاكمة[284].

ومن خلال دراستي لنخبة الحكم الملكي.. استطيع القول بثقة عامية من أن الكيلاني لا يمت بأية صله فكرية أو مبدأية عميقة إلى حركة مايس التحررية وقادتها العقداء الاربعة ورؤيتهم السياسية. لكنه وجد نفسه في خضم حركة كان مدفوعاً لها بسبب طموحاته الذاتوية التي لا حدود لها وضمن صراع كتل النخبة السياسية الحاكمة. وهذا ما أكدته سيرته السياسية التي وقف عليها عديد من الباحثين، ناهيك عن أعضاء النخبة السياسية التي عملت معه أو عارضته.

"... وكما قلت وأكدت : لم يكن الكيلاني في أي وقت من الأوقات قومياً عروبياً لكنه وجدها حليةً خلابه ومرقاة ، لم يكن عراقياً وطنياً يعمل للعراق ولأهل العراق، ولا أنساناً ذا عقيدة يدافع عنها ويبذل لها ويحترم لأجلها. كان رجلاً تمثلت

---

283 - سليم الحسني: رؤساء العراق 1920 - 1958، دراسة في اتجاهات الحكم، ص 214 دارالحكمة، لندن 1992.

284 - راجع عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزرات العراقية، الأجزاء: الرابع والخامس والسادس.

فيه الانتهازية جيل من الحكام الذين نشأوا في فقر وخصاصة فانعكست في حبهم جمع المال مع جمع السلطة. وكانوا يؤدون رقصاتهم على حبال لأنانية وحب الذت، ولم يرث الكيلاني شبراً من أرض لكنه أنتهى بإمتلاكه آلافاً من الدونمات وقصراً باذخا وسهاماً في زراعات كبيرة وجابهه (المهداوي) أثناء المحاكمة بهذا ولم يملك جواباً ولو بقدر ما يجيب به طفل روضة الأطفال عندما يسأل عن سبب تلوث يديه بالتراب... "[285]

كما أشار عبد الرزاق الشيخلي ، سكرتير وزارة العدلية وعضو مجلس النواب في المرحلة الملكية، إلى الطبيعة السياسية للكيلاني، بالقول:

[... كنا نحن الشباب مغرورين برشيد عالي، فالتفتنا حوله وسرنا في ركابه حتى ظهرلنا بعد ذلك بوجهه الصحيح، إذ وجدناه رجلاً أنانياً طامعاً يستسيغ كل عمل في سبيل تحقيق مراميه الشخصية. وكان استئثاره بوزارتين مهمتين، هما الداخلية والعدلية، في وزارة ياسين الهاشمي سنة **1935**، (الثانية **35 /03/13** - **1936/10/29** - الناصري) واستيلاؤه على الأراضي الزراعية، وقبضه على تولية الأوقاف القادرية من السيد عاصم نقيب الاشراف واشتراكه مع جورج عابديني اللبناني في محاولة السيطرة على التجارة العراقية مع اليابان، في مقدمة أسباب معارضة حكمت سليمان ومحمد جعفر أبو التمن وحدوث انقلاب بكر صدقي. ولم يتعلم درساً من منفاه خارج العراق (يقصد بعد انقلاب بكر صدقي - الناصري) بل عاد إلى مناوراته السياسية واتفق مع عقداء الجيش بعد إعلان الحرب العالمية الثانية لكي يستأثر بالحكم... وقد عاد إلى بغداد بعد ثورة **1958** طامحاً إلى المقام الأعلى. لكن عبد الكريم قاسم لم يكن مستعداً لتسليم الثورة التي عمل في سبيلها وجازف في تحقيقها لقمة سائغة له...[286]].

---

285 - جرجيس فتح الله ، رجال ووقائع في الميزان، ص. 222، دار ئاراس للطباعة ، اربيل 2002.

286 ـ مستل من مير بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، مصدر سابق، ص 150..

و يشير أحد الكتاب إلى أن : [...عبد الكريم قاسم، قد زار جميل المدفعي وهو على فراش الموت واستصحب معه رفعت الحاج سري (مدير الاستخبارات العسكرية- الناصري)، وهو ابن أخت جميل المدفعي. وفي هذه الزيارة حذر جميل قاسماً من الكيلاني وقال له إنه متآمر عريق، فحذار منه. وقد نظر قاسم إلى رفعت فأطرق هذا الأخير رأسه...[287]].

ومن الملفت للنظر أن الكيلاني عند وصوله بغداد ونزوله من الطائرة، كان يحمل بيده صورة صلاح الدين الصباغ، ليثير عواطف مستقبليه ويدفعهم للمزيد من الحماس والهتاف ليوهم الزعيم قاسم، بأن هذه الهتافات له وليس لقاسم، وليظهر مدى شعبيته هو باعتباره زعيم الحركة القومية في العراق. لكنه تناسى أنه بعمله هذا أثار حفيظة الزعامة الجديدة للتيار القومي (الجمهوري) الذين ناصب بعضهم العداء له.

وما أن استقر به المقام في بغداد، حتى سار على ذات المنوال في عمله السياسي السابق في عشرينيات وثلاثينيات القرن المنصرم. ولما كان الكيلاني مالكاً كبيراً، فقد أدرك بحسه الطبقي وخبرته السياسية، أن ثورة 14 تموز ستهدد مصالحه ومصالح طبقة الملاكين الكبار والاقطاعيين. لذا بدأ الاتصال ببعض الأشخاص من هذه الطبقة ومن الفئات المتضررة الاخرى وخاصةً التي سبق أن تعاونت معه في الثلاثينيات، وكذلك مع الضباط من ذوي التوجه القومي وغير المحققين لذاتهم المغامرة الطامحة، وبنى معهم وشائج قوية للإطاحة بالسلطة.

ومن هذه الوضعية، أصبح مسكن الكيلاني ملتقى العديد من السياسيين المناهضين للثورة وبخاصةً من الذين تضرروا من قانون الاصلاح الزراعي وجملة التغيرات التي حدثت أو يتوقع حدوثها في هيكلية البناء الاجتصادي/السياسي العراقي. شاركتهم في

287 ـ للمزيد حول هذا الموضوع، راجع عبد المجيد حسيب القيسي، التاريخ يكتب غداً، دار الحكمة، لندن 1993. ص 640. والكتاب برمته رد على نجم الدين السهروردي، صهر الكيلاني، حول دور الأخير وحقيقة الصراع السياسي الذي خاضه طيلة المرحلة الملكية وليس له علاقة بمذكرات الكيلاني.

هذه اللعبة الخطرة، تلك القوى السياسية التي حاولت الهروب إلى الامام والقفز على الواقع الموضوعي، عندما ركزت كل مطاليبها على تحقيق شعار واحد : (**الوحدة الفورية، الآن وإلا فلا**)، بغية تعويض ضعفها الفكري وخبرتها السياسية وصغر حجم مؤيديها وتأثيرهم في الشارع السياسي، مقارنةً بتلك القوى المنطلقة من واقعها المادي المحسوس وآمالها المنتظرة، من عراقها ذو الأثنيات المتعددة نحو أمتها الواحدة، من الاكثرية نحو الاقلية، ومن يومها نحو غدها.

هذه التحركات الانقلابية كانت من الوضوح حتى الكثير من الدلائل **الموثقة المتوافرة " تؤشر إن دوائر الاستخبارات الأمريكية تابعت رغبة القوميين الميالين لعبد السلام عارف بعد أفول نجمه، إلى أن يتولى رشيد عالي الكيلاني حركة المعارضة ضد عبد الكريم قاسم، ولا سيما أن الكيلاني لم يتسلم أي منصب حكومي في العهد الجمهوري الجديد. وفي الأحوال كافة، اصبح وجود الأخير مربكا لعبد الكريم قاسم الذي استدعاه في وزارة الدفاع، ولفت نظره إلى إتصالاته واجتماعاته المريبة في داره... "**[288].

ويصف أحد مؤيدي الكيلاني ومن المطلعين على التقارير الامنية اليومية التي تصل رئيس الوزراء، إلى أنه : [... **أصبح بيت رشيد عالي الكيلاني مزاراً يؤمه الناس من مختلف الطبقات الاجتماعية، ومن بين هؤلاء عدد من رؤساء العشائر الذين سبق أن تعاونوا مع رشيد عالي خلال الثلاثينيات عندما كانت العشائر تشكل قوة ضغط سياسي كبيرة فاستطاعت اسقاط بعض الوزرارات حينذاك.**

كانت الاحاديث السياسية تطغى على مثل هذه الزيارات، وكان الكيلاني يتحدث خلالها دون حيطة وحذر فينقل أقواله، مع أشياء أخرى مضاف إليها، أولئك الذين يوصلونها إلى عبد الكريم. ومرة أو مرتين استقدمه عبد الكريم قاسم إلى وزارة الدفاع ولفت نظره إلى ما يجري من أحاديث في داره موضحاً أن ذلك يعد سبباً للإضرار بالدولة. أبدى السيد الكيلاني اعتذاره وشجبه لذلك مبدياً تفانيه من أجل الثورة المجيدة التي أنقذته بالذات مع إخلاصه الشديد لعبد الكريم قاسم.

---

288 - د. سنان الزيدي، سياسة الولايات المتحدة تجاه قاسم، ص. 196، مصدر سابق.

زادت خشية عبد الكريم من نشاط الكيلاني، بعد أن بلغته عدة تحذيرات من جهات مختلفة، منها عدد من الشخصيات السياسية السابقة التي كانت على علاقة سيئة مع الكيلاني منذ الثلاثينات أمثال جميل المدفعي، أحد رؤساء الوزارات السابقين... وهو خال المرحوم رفعت الحاج سري الذي كان عبد الكريم قاسم يحاول استمتالته إلى جانبه... وكذلك حذره السيد طه الهاشمي أحد رؤساء الوزارات السابقين... وكان أكثر الساسة القدماء تحذيراً لعبد الكريم من رشيد عالي هو السيد حكمت سليمان، أحد رؤساء الوزراء السابقين...[289]]. (التوكيد منا- الناصري)

وبغية تنشيط التآمر انتدب الكيلاني مساعدين له في هذا العمل الانقلابي هما: المحامي عبد الرحيم الراوي، الذي انحصرت مهمته بالتنسيق مع المجاميع العراقية العسكرية والمدنية؛ وابن أخيه مبدر كامل الكيلاني حيث أُنيطت به مسألة تنسيق العلاقة مع أجهزة العربية المتحدة عبر سفارتها في بغداد [... وكان حلقة الاتصال معهما شخص يدعي محمد المصري[290] الذي كان يعمل في المكتب العربي في القاهرة والذي كان يتولى رئاسته عبد المجيد فريد[291] الذي كان قد نقل بدوره لسفارة العربية المتحدة في بغداد بصفته ملحقاً عسكرياً، غير أنه كان الرجل الأول في السفارة من الناحية العملية... وحين ألقي القبض على (المتآمرين) أختفى محمد المصري من الوجود ولم يتمكن أحد من التعرف عليه أو التعرف به، وقد علمت فيما بعد أن

---

289 ـ راجع جاسم العزاوي، المذكرات، مصدر سابق، ص 204.

290 ـ يقول أوريل دان أن الصلة بدأت [... في سفارة ج.ع.م. بواسطة مستشار السفارة فؤاد عبد المدي (والصحيح فؤاد عبد المعطي- الناصري) وبعد رحيل هذا الدبلوماسي عن العراق في 10 تشرين الثاني/نوفمبر، استمرت الصلة عن طريق موظف آخر في السفارة هو السوري محمد كبّول...] ص 164 مصدر سابق. ويؤكد إسماعيل العارف في (ص. 376 من مذكراته مصدر سابق) أن الصلة كانت مع فؤاد عبد المعطي، لكن هذا لا يمنع أن تكون مع أكثر من واحد.

291 ـ المكتب العربي ، يعني به المؤلف مكتب الشؤون العربية في رئاسة الجمهورية المصرية والمرتبط بالرئيس عبد الناصر مباشرة، بعد أن كان مرتبطاً بالمباحث العامة.والمكتب مختص ب شؤون اللاجئين العرب في مصر.

سبق له أن نظم محاولة انقلابية فاشلة في ليبيا وأخرى في لبنان وتكرر الفشل في بغداد... [292].

تتواءم الفكرة الانقلابية، كشكل ومضمون، مع نفسية ومزاجية الكيلاني وطبيعة ثقافته التقليدية ومقوماتها. كما كانت ترجمة عملية لحقيقة ممارساته، منذ ولوجه العمل السياسي وخاصةً عندما أصبح أحد أكثر أعضاء النخبة الحاكمة بروزاً في الثلاثينيات. كان يناور من أجل السلطة لذات السلطة، ويؤلب تارةً العشائر وأخرى

292 ـ راجع نجم الدين السهروردي، التاريخ لم يبدأ غداً - حقائق وأسرار عن ثورتي رشيد عالي الكيلاني 41 و58 في العراق، ص 398 - 399، دار العرفة للنشر والتوزيع، ط. الثانية، بغداد 1989. ويعترف المؤلف بكونه كان أحد عناصر الاتصال باجهزة العربية المتحدة، رغم اضفائه مسحات البطولة لدوره المزعوم في ثورة 14 تموز وغيرها من المحاولات الانقلابية التي جاءت بعدها. إنها ذكرياته كتبها بنفسه عن نفسه وليس مذكرات الكيلاني. كما أنه كان يشهر بأجهزة العربية المتحدة في بغداد لكونها اختارت الثنائي الراوي/ مبدر، ولم تختاره هو، حسب اتفاقه مع المركز الرئيسي في القاهرة. عن هذا يقول: [فقد كنت على علاقة شخصية مباشرة مع صلاح نصر مدير المخابرات و وكيله شعراوي جمعة وكذلك عبد المجيد فريد المسؤول عن مكتب شؤون العربية في رئاسة الجمهورية والملحق العسكري السابق في العراق، وكنت قد تعرفت على نصر وجمعة لأول مرة في شهر يونيو/حزيران 1958 وذلك في منزل الكيلاني في القاهرة وقد زاراه خصيصاً من أجل التعرف عليّ باعتباري كنت حلقة الاتصال بين حكومة العربية المتحدة والضباط الاحرار في العراق... وقد استمر الاتصال الذي سبق وأن وضعناه قبيل الثورة بين بغداد والقاهرة بصورة منظمة] ص 437، 451 والفقرة الأخيرة غير صادقة في ذاتها نسمع بها ويكرر ذكرها، عندما يقول: [... فقد كنت ولا فخر أحد هؤلاء الجنود **الحقيقين الذين ساهموا في تشكيل حركة الضباط الاحرار في عام 1952وهيأوا** لثورة 14 تموز 1958] ص 449. كما كتب مذكرة بهذا الخصوص للرئيس ناصر يشير فيها إلى عشوائية عمل أجهزة المخابرات المصرية التي أفشلت مخطط انقلاب الكيلاني، لأنها اتصلت بالثنائي مبدر/الراوي، و[عدم اتصال رجال المخابرات بي شخصياً... بل وأن المخابرات قطعت الصلة بي نهائياً لأسباب أجهلها حتى الآن...]، انظر نص الرسالة في ص ص 449 - 456 من كتابه.

ضباط المؤسسة العسكرية، ضد هذه الوزارة أو تلك لأجل إسقاطها أو لاستبعاد عضو ما منها، أو الوصول إلى وزارة بعينها دون غيرها [293].

لقد حاول الكيلاني تطبيق أساليب الانقلابات (المستترة و المكشوفة) التي ساهم بها في ثلاثينيات القرن المنصرم، والتي أمنت له الفوز في تسنم مناصب رئيسية في السلطة التنفيذية آنذاك، على الواقع الجديد الذي أقامته ثورة تموز. متناسياً أو جاهلاً بتغيرات الزمن ومناخاته السياسية والقوى الاجتماعية، وخاصةً الصاعدة منها، ومكوناتها الفعالة. وخاصةً بالريف حيث فقد الشيوخ مصادر القوة التي كانوا يتمتعون بها.

لقد نسج الكيلاني علاقاته مع قوى الماضي، كفكر وقوى اجتماعية/ سياسية، وليس مع قوى الحاضر، ناهيك عن المستقبل. إن شيخوخته وتقدم العمر به، والابتعاد الطويل عن واقع العراق بكل أبعاده، وممارساته السياسية ضمن الحاشية الملكية السعودية (1945 - 1954) ومن ثم معايشته للتجربة الناصرية (1954 - 1958)، بالإضافة إلى طموحاته اللا محدودة، كلها عوامل تفسر إلى حد كبير جداً طرق عمله السياسي ومبررات فكرته الانقلابية. لقد أيد العديد من رؤساء القوى التقليدية والدينية والارستقراطية القديمة وزعماء العشائر، فكرة الكيلاني الانقلابية التي جاء محمولاً بها من منفاه، بغية إمكانية استعادة مكانتهم السياسية التي فُقدت نتيجة فعل الثورة، وسياستها الاجتصادية بصدور قانون الاصلاح الزراعي وغيرها من الإجراءات التي جسدت الماهية الحقيقة للثورة المتمحورة في فكرة المساواة والعدالة الاجتماعية والوحدة الوطنية.

---

293 ـ حول هذه الموضوعة راجع: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات، الاجزاء 4 - 6؛ كذلك سليم الحسني، رؤساء العراق، ؛ توفيق السويدي، مذكراتي؛ ناجي شوكت، سيرة وذكريات كلها مصادر سابق؛ عبد الكريم الآزري مشكلة الحكم في العراق، لندن 1991؛ علي جودت الايوبي، ذكريات، 1967، د. نزار توفيق حسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي، بغداد 1984.

لقد توقعت الأوساط الأمريكية من خلال مراقبتها الاستخباراتية، للصراع السياسي وتفاقمه وانعكاساته على الوضع العام واستقرار البلاد واحتمالاته بما فيه استخدام الانقلابية كوسيلة للوثوب إلى السلطة. رأت تلك الاوساط"... **إن من المرجح أن يقود الانقلاب رشيد عالي الكيلاني، كما ورد نصاً في تقرير رسمي أمريكي... إن واشنطن كانت على بينه أن الكيلاني يعول في نشاطه على العشائر العراقية في العهد الملكي وكذلك في العهد الجمهوري الجديد... يتضح مما تقدم دراية الحكومة الأمريكية بالمحاولة الانقلابية لرشيد عالي الكيلاني، ومما يعزز ذلك، ما ذكره وزير الخارجية الأمريكية دالاس، فيما بعد، في اجتماع مجلس الأمن القومي الأمريكي في الخامس عشر من كانون الثاني 1959، ما نصه: (كانت لدينا المعلومات كافة بصدد المؤامرة التي تحاك ضد عبد الكريم قاسم، وكان البريطانيون على علم بها أيضاً، وقد حذروا عبد الكريم قاسم منها، ولكن الحكومة الأمريكية لم تمرر تلك المعلومات إلى الحكومة العراقية...** "[294].

لقد مارس الكيلاني نشاطه السياسي المعادي للحكم بعلم ودراية، بل وتنسيق عديد، من الضباط ذوي المسؤولية منهم: رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات العسكرية؛ طاهر يحيى التكريتي مدير الشرطة العام؛ عبد اللطيف الدراجي آمر الكلية العسكرية؛ شاكر محمود شكري معاون رئيس أركان الجيش؛ نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة؛ ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية؛ عبد العزيز العقيلي قائد الفرقة الأولى؛ ورجب عبد المجيد وعبد الكريم فرحان؛ عبد الرحمن عارف وغيرهم من الضباط ذوي الاتجاه القومي الملكي والجمهوري[295].

---

294 - د. سنان الزيدي، سياسة الولايات المتحدة تجاه قاسم، ص. 197، مصدر سابق.

295 - للمزيد راجع: الموسوعة، ج.5؛ السهروردي؛ جاسم العزاوي؛ حنا بطاطو؛ عبد المجيد القيسي؛ أوريل دان؛ ليث الزبيدي؛ الذاكرة التارخية لثورة 14 تموز؛ مجيد خدوري العراق الجمهوري؛ هادي حسن عليوي، وكلها مصادر سابقة.. وغيرهم ممن بحثوا أو تكلموا عن محاولة الكيلاني الانقلابية. ومن الجدير بالذكر أنه في ذات الفترة التي كان يعد الكيلاني محاولته الانقلابية، وإستناداً للوثائق الرسمية، فإن أحد الضباط العراقيين(لم تذكر الوثيقة اسمه) قد أتصل بالسفارة الأمريكية في 3 كانون أول 1958 وطلب منهم دعما ماليا للاعداد لانقلاب ضد عبد الكريم

تبلورت الخطة الانقلابية، خلال الأسابيع التالية من قدوم الكيلاني للعراق، بالشكل التالي:

[... عُين تاريخ لانتفاض القبائل التي ستقوم بقطع خطوط التلفون والتلغراف وإخراج القطارات عن سككها واعتراض البريد ووضع العوارض في الطرق، وبعبارة مختصرة خلق فوضى وسيتم تأمين الأسلحة الضرورية من مستودعات تؤمنها سلطات ج. ع. م. في (صوصه) بسوريا القريبة جداً من الحدود العراقية. وهذه الاسلحة تسلم ساعة بدء الاضطرابات وليس قبلها، وهذا شرط قيل أن عبد الناصر نفسه قد فرضه، وعند الضرورة ستقوم طائرات نقل بإسقاط معدات وتجهيزات أخرى حيثما تدرك الحاجة إليها داخل العراق...[296]].

لا مراء من أن العمليات الأولى ستتركز كمحاولة لعزل العاصمة عن الريف المحيط بها، في مناطق جنوب بغداد ومنطقة الفرات الاوسط وتحديداً مشايخ عشائر آل فتلة التي كانت بؤرة الانتفاضات العشائرية لعدة أجيال نتيجة تأثر شيوخهم بقانون الاصلاح الزراعي. كما كان مفترضاً اتخاذ خطوات لإشراك مناطق شمال وشمال غرب بغداد التي تأثر مشايخها التقليديين والعشائريين وأصحاب الحق العرقي والعرفي في الحكم فيها من ثورة تموز وسياستها القائمة على الوحدة الوطنية وإلغاء الطائفية السياسية.

كما كان مخططاً، في الوقت نفسه، أن تخرج تظاهرات نسوية مصحوبة بالاطفال معادية للسلطة، بغية خلق حالة من الفوضى، بعدها يتقدم العسكريون، وخاصة اولئك العاملون في المقر العام في وزارة الدفاع، لتطبيق ما أسموه بـ (الخطة السلمية) التي سبق الإشارة إليها سابقاً، ليجبروا الزعيم على الاستقالة الفورية من الحكم. وفي

قاسم، كما تم لقاء أخر مع ذات الضابط في الخامس من ذات الشهر.. الذي أكد أن انقلابهم مدفوع أصلاً بمعاداة الشيوعيين في العراق. للمزيد راجع د. سنان الزيدي، سياسة الولايات المتحدة تجاه قاسم، ص. 198، مصدر سابق.

296 - أوريل دان، مصدر سابق، الجزء الأول، ص 164.

حالة رفضه يُعدم مع بقية الضباط المؤيدين له داخل مقره والمشخصين مسبقاً. أما الآخرون فيتحدد مصيرهم على ضوء الموقف الذي سيتخذونه من الحركة. وعند نجاح العملية يعلن بيان أعده الكيلاني نفسه باسم الحاكم العسكري العام متضمناً مسببات الحركة وأن:

[... مجلساً عسكرياً للثورة سينهض بأعباء مجلس القيادة وستشكل وزارة برئاسة الكيلاني وأن مجلس قيادة الثورة ذاك سيعهد إلى رئيس الوزراء بمهام رئيس الجمهورية فضلاً عن واجبات تمشية الامور.

إن مجلس قيادة الثورة سيؤلف من خمسة عشرعضواً وأن رشيد عالي سيتولى منصب وزير الخارجية ايضاً وسيخصص أربع مناصب وزارية لضباط الجيش ومنصبان وزاريان من الوزارات المدنية لكل من عبد الرحيم الراوي وفارس ناصر الحسن وهو محامي وقومي متطرف (وضابط سابق - الناصري).

ما أن يتم تشكيل الحكومة العراقية الجديدة حتى يعلن عن انضمامها إلى ج.ع.م. شريطة أن تبقى مستقلة اقتصادياً بحسب وعد عبد الناصرالذي قطعه إلى الكيلاني. ويبدو أن مذبحة عامة للشيوعيين كانت قد أُعدت ليتم تنفيذها أثناء الاستيلاء على مقاليد الحكم...][297] . وهذا ما تم لهم في الانقلاب التاسع والثلاثين في 8 شباط 1963. وفقاً لقوائم معدة سابقاً وهذا ما سنتطرق إليه لاحقاً، وسبق أن تكررت قبل ذلك في انقلاب الشواف حيث أعدت مثل هذه القوائم[298] .

---

297 ـ المصدر سابق، ص 164 - 165.

298 ـ يقول محمود الدرة: عن مؤامرة الشواف [... وقامت مظاهرات معادية لأنصار السلام دبرها القوميون يوم 6 آذار ونشبت حرائق.. ودمر عدد من السيارات وأنه اتفق مع مدير أمن الموصل على تطبيق خطة الأمن فوراً وإعداد قائمة بإسماء الاشخاص المقرر اعتقالهم...]. ثورة الموصل القومية، ص 125، مصدر سابق. ويؤكد النقيب محمد أمين عبد القادر المشارك في انقلاب الشواف في إفادته في محكمة الشعب بالقول: [أن الغاية من سفري هو حماية منشآت النفط في عين زالة والسيطرة على محطة اللاسلكي وبدالة التلفون واعتقال الاشخاص المشاغبين الواردة أسمائهم في القائمة التي أعطاها لي...].

تم تحديد ليلة 10/9 كانون أول/ ديسمبر موعداً للشروع بتنفيذ المؤامرة وأُعلمت العربية المتحدة بالتاريخ. لكن السلطات الامنية اكتشفت المؤامرة بكل شُعبها وأبعادها والرؤس المدبرة، وتم اعتقالهم في السابع من الشهر ذاته، أي قبل ليلتين من موعد التنفيذ[299].

[... ففي ليلة 8/7 كانون أول/ديسمبر ألقي القبض على رشيد عالي الكيلاني والمحامي عبد الرحيم الراوي ومبدر كامل الكيلاني ابن شقيق السيد رشيد عالي وشقيقه سالم والمقدم طه الدوري معاون مدير الأمن العام ومدير أمن بغداد وعدنان الراوي وناصيف صويا مدير عام البنك الفرنسي في بغداد وصاحب هذه المذكرات وشقيقيه ناصر ومنصور وأصهاري ومعاون مدير شرطة بغداد هاشم الراوي وعدد من شيوخ عشائر آل فتلة وفارس ناصر الحسن...[300]].

---

299 ـ ليس مصادفة عفوية أن تنشر الجريدة الرسمية (الوقائع العراقية) في ذات يوم الاعتقال، 7 كانون أول، أول قائمة لأصحاب الاراضي المشمولين بالاصلاح الزراعي، والتي كانت بمثابة تجريد بعض من عناصر القوة التي تمتع بها الشيوخ من الاقطاعيين والملاك الكبار الذين تحالفوا مع الكيلاني الذي كان بدوره ساخطاً على الاصلاح الزراعي ومن آثاره الاجتماعية التي ستطيل مقومات القوة والمركز السياسي/الاجتماعي الذي تمتع به وعائلته. علماً بأن مصادر القوة والسلطة في مثل مجتمعاتنا العربية تستمد مصادرها من مجموعة عوامل متداخلة هي: رابطة الدم (العلاقات الأسرية والعشائرية)؛ الملكية والثروة؛ الروابط الشللية والعصبوية؛ الشهرة والوجاهة الاجتماعية؛ الكفاءة والمقدرة الذاتية؛ التكتلات الحزبية والجماهيرية وأخيراً التصرف أو امتلاك وسائل العنف المادي.

300 ـ نجم الدين السهروردي، مصدر سابق، ص 396.

"... وفي لثامن من شهر كانون أول 1958، أذاع راديو بغداد بيان هام إلى الشعب، صادر من القائد العام للقوات المسلحة الزعيم عبد الكريم قاسم، أعلن فيه:

(بعون الله القدير بيقظة الشعب تم اكتشاف مؤامرة خطيرة كان مقررا لها أن تنفذ ليلة 10/9، لتعرض وحدة جمهوريتنا إلى الخطر وتشيع الفوضى والاضطراب في البلاد وتهدد الأمن الداخلي، هذه المؤامرة هي من تدبير بعض العناصر الفاسدة بمساندة أجانب من خارج العراق.. إن الأدلة والأموال والأسلحة التي كانت ستستخدم لتنفيذ هذه المؤامرة قد تم وضع اليد عليها، كما

أن طريقة الكشف تمت بعملية تخريب مضادة هي غاية في الدقة والاحكام، حيث قامت عناصر من مديرية الخطط العسكرية في وزارة الدفاع التي يترأسها الزعيم الركن طه الشيخ أحمد، بالتعاون مع التنظيم العسكري للحزب الشيوعي، دون معرفة كل من رئيس الاستخبارات العسكرية المتعاطف مع الانقلابين، ومديرية الأمن العامة نظراً لمساهمة بعض مدرائها في المحاولة، باعتصار المعلومات الدقيقة من مساعدي الكيلاني (مبدر - الراوي) بكل تفاصيل المؤامرة وسُجلت على أشرطة كاسيت. وتم إحالة المشتركين على المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب).

ومما تجدر الاشارة إليه أن التنظيم العسكري للحزب الشيوعي، لعب دوراً مهماً في كشف تحركات العناصر الأساسية للمؤامرة وأبعادهاعن طريق [... جاكوب بلاكن الذي أخبر الحزب ببعض التفاصيل عنها، حيث عرف بمخططها وأهدافها، لأنه كان عضواً في جمعية الاخاء العربي. وبتوجيه من الحزب تمكن جاكوب وأشخاص آخرون من تسجيل وقائع اجتماع المتآمرين... انطلق عبد الرحيم الراوي في حديثه وقال بوضوح أن رشيد عالي الكيلاني ومبدر الكيلاني وطه الدوري مشتركون في الحركة والهدف، وسجلنا شريطاً كامل لحديثهم وسلمنا نسخة منه إلى سلام عادل وعامر عبد الله حيث اطلعنا عليه وأرسلنا الشريط إلى قاسم... وخططنا أن نضع كلمة سر لنتصل بالعناصر المنتمية إلى جمعية المتآمرين حتى نتعرف عليهم ونقوم بكشفهم. لكن الحكومة تسرعت في القبض عليهم مما فوت الفرصة في التعرف عليهم جميعاً... [301]].

إن الضالعين والمدبرين لها قد أحيلوا إلى محكمة الشعب لمحاكمتهم بتهمة الخيانة والتآمر ضد الوطن.

إننا ندعو الشعب إلى المزيد من اليقظة والحذر من أجل المحافظة على النظام وإحباط الأعمال الدنيئة للعناصر المخربة في جمهوريتنا الخالدة)

وتلا ذلك عرض تلفزيوني لأوراق مالية وأسلحة خفيفة تم ضبطها مع المتآمرين..." للمزيد راجع حامد مقصود، ثورة 14 تموز ص. 255، مصدر سابق.

301 ـ راجع ثمينة ناجي يوسف ود. نزيهة الدليمي، الحلقة الثامنة من ملخص سيرة سلام عادل. المنشورة في جريدة الزمان، في العدد 589 في 05/ 04/ 2000، لندن. والجزء الأول من كتاب ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، مصدر سابق.

وفي ليلة 9 كانون أول/ديسمبر 1958، مَثُل المتهمون أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة في محاكمة سرية، أصدرت على إثرها قراري التجريم والحكم في صباح يوم 10 /12. فقررت ثبوت التهمة على الثنائي الراوي - مبدر والحكم عليهما بالموت شنقاً وبرأت ساحة المتهم رشيد عالي مع التوصية بنفيه إلى خارج العراق لمدة خمس سنوات.

لكن جرت إعادة محاكمة رشيد عالي ثانيةً يوم 15 كانون أول/ديسمبر، وهذه المرة بتهمة ثانية وفقاً للمادة الثانية من الباب الثاني عشر من قانون العقوبات البغدادي والتي تعتبر من(الجرائم المخلة بأمن الدولة الخارجي)، ومضمونها تحريضه لدولة أجنبية على القيام باعمال عدوانية ضد العراق [302]

بدأ الكيلاني في هذه المرة في حالة من الذل والخنوع يرثى لها، نتيجةً لثقل الأدلة التي لا يستطيع مواجهتها، والتي استندت إلى شاهدي اثبات في الوقائع وهما الثنائي مبدر - الراوي بالإضافة إلى الشاهد عبد الرضا الحاج سِكر الذي أنقذ جلده وذلك من خلال اعترافاته المفصلة. وبعد يومين من المداولات، صدر في 58/12/17 الحكم على رشيد عالي بالموت شنقاً.

لقد كُتب ولا يزال يكتب عن هذه المحاكمة الثانية بصورة منافية للحقائق التاريخية، إذ يصفون، تبريرا، كيف[... **أُخذ عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني إلى محل التنفيذ وعندما وضعت أنشوطة المشنقة حول عنقيهما وعِدا بالابقاء عليهما إذا ما قدما دلائل إثبات ضد رشيد عالي، فانهارا كلاهما والرواية صحيحة...** [303]]، كما يدعي

---

302 ـ تنص المادة القانونية على: [يعاقب بالإعدام كل من أقدم على تحريض دولة أجنبية للقيام بأعمال عدوانية ضد الدولة العراقية أو حملها على أعلان الحرب على العراق. وكل من حاول امداد تلك الدولة بوسائل تسهل على تلك الدولة القيام بهذه الاعمال وذلك بالتآمر مع تلك الدولة أو الاتصال بها أو بأي ممثل لها وسواء أتمّ الاعتداء نتيجة لهذا التآمر أم لم يتم.]

303 ـ حسب إدعاء جريدة أخبار اليوم القاهرية في 1959/02/07. مستل من أوريل دان، مصدر سابق، ص 169.

أوريل دان في كتابه إستناداً لجريدة الاخبار القاهرية، دون التحقق من مدى صحة هذه الرواية.

لكن الحقيقة تكمن ليس في ما روته الجريدة المذكورة وما يردده عديد من الكتاب وما تبناه أوريل دان. إنما الخبر اليقين عند كلٌ من:

❖ **نجم الدين السهروردي**، صهر رشيد عالي الكيلاني، الذي شرحه باقتضاب عندما قال:

[... غير أن هذه الاحكام لم تكن نهاية المؤامرة على الكيلاني بل كانت بداية المرحلة الاهم من هذه المؤامرة فبعد أن صدرت الاحكام اعتذر المهداوي للسيد رشيد عالي الكيلاني لاعتقاله اثناء فترة التحقيقات وهنأه ببراءته ثم سأله عن رأيه بالاحكام التي صدرت فاجابه الكيلاني بحضورعبد الرحيم ومبدر انها أحكام عادلة مما اوغر صدريهما... [304]].

لكن لم يُكمل السهروردي متابعة الوقائع كما رواه نصه، الذي عبر عن نصف الحقيقة، بغية مساعدة عمه؛

❖ وعبد الرحيم الراوي، الذي بعد ثلاثين عاماً من الواقعة كشف عن السر في إعادة المحاكمة وأكمل النصف الآخر وأفصح عن حيثيات مجرياته التي كذبته وكل ما استند إليه السلطويون من كتاب وسياسيين، حول أسباب إعادة محاكمة الكيلاني ثانيةً. يقول عبد الرحيم الراوي في مقابلة جرت معه في 1990/01/22:

[... بعد أن انتهت المحاكمة الأولى وصدر حكم الاعدام بحقي وبحق مبدر الكيلاني وبينما نحن نتهيأ للخروج من الباب الخلفي لقاعة المحكمة وكان يسير أمامنا رشيد عالي الكيلاني الذي حكم عليه بالبراءة واجهنا في الممر فاضل المهداوي، فصافحه

---

304 - نجم الدين السهروردي، مصدر سابق، ص 399.

رشيد عالي الكيلاني وقال له: لقد كنت عادلاً في محكمتك، ورد عليه المهداوي بكلمات الاعتذار، ثم أردف الكيلاني قائلاً له:

لقد أعطيتهم نصف حقهم (ويقصد نحن الاثنين) ولو كنت مكانك لما رحمتهما، ولو فعل ولدي فعلتهما لسلمته إليك لتحاكمه. لأن خائن الوطن لا يستحق الرحمة..

لقد وقعت هذه العبارة وقع الصاعقة على رؤوسنا، فلم نصدق ما قاله الكيلاني بحقنا.. إلا أن أبن أخيه مبدر أقسم بأغلظ الايمان أنه سيتكلم الحقيقة ويكشف نوايا عمه الكيلاني. وفعلاً فقد أخرجونا بواسطة الممر إلى مكان يفضي إلى منطقة الميدان ومن هناك إلى السجن، ثم ألبسونا في السجن بدلة المحكومين بالاعدام، إلا أنه بعد حين أرسلوا بطلبنا ونقلونا إلى وزارة الدفاع حيث مكتب عبد الكريم قاسم... التفت نحونا وقال: تكلموا الحقيقة ولا تخافوا من أحد.. وكانت هذه فرصة مبدر الكيلاني ليقول ما عنده ضد عمه...[305].

لكنه لم يفصح عما قاله مبدر تحديداً. لكن في وقائع المحكمة الثانية للكيلاني أفصح الثنائي مبدر/ الراوي موقفهم الحقيقي من المؤامرة ومدى مساهمة الكيلاني وسلطات العربية المتحدة.

---

305 - راجع محمد حمدي الجعفري، محكمة المهداوي، ص 107 - 108، بغداد 1990، دار النشر بلا. ويؤيد مضمون هذه الواقعة، بلغة رمادية تجتزئ ذاتها وماهيات مدلولاتها، خليل إبراهيم حسين في موسوعته، ج.5، ص 92 عندما: [يقول عبد الرحيم الراوي: تلاقينا ثلاثتنا في الممر المؤدي إلى خارج المحكمة، وجهاً لوجه مع المهداوي. فالتفت عليّ وعلى مبدر الاستاذ رشيد عالي الكيلاني، وقال:

- أعطيتهم نصف حقهم. والله لوأن ولدي وحيدي فيصل عمل نصف ما عملوا لقطعت يده قبل أن أسلمه للقضاء ليقتص منه.

كان يتحدث بصوت عالي جهوري، ثم عاد بصوت أخفض وقال:

أترجاك سيادة العقيد - يقصد المهداوي - نحن رايحين عند الزعيم أرجوك خلصوا معاملتي هذه الليلة حتى أسافر خارج العراق].

و بهذا الصدد، يشير جاسم العزاوي في مذكراته إلى أن:

[... عبد الكريم قاسم أرسل على رئيس المحكمة، فاضل عباس المهداوي، وسلمه بحضوري ملفاً يحتوي على عدد من الاوراق وطلب منه إعادة المحاكمة، فأجري التحقيق مجدداً في (11 كانون أول) **مع عبد الرحيم الراوي ومبدر الكيلاني فاعترفا لعبد الكريم قاسم اعترافاً كاملاً عن دور رشيد عالي الكيلاني وتمويله للحركة... حتى أن مبدراً قد استبد به الانفعال فقال أمامي: عملها وتنصل منها، والله لأجرنه معي إلى الإعدام**)... وحسب المعلومات التي اطلعت عليها في حينها، كان التحرك والنشاط موجودين فعلاً، وقد وزعت بعض الاموال التي قدرت بحوالي خمسة آلاف دينار، وأن بعض الذين تسلموا تلك الاموال قد أعادها بحضوري أيضاً أمثال الشيخ عبد الكاظم مهدي من شيوخ آل فتلة ...[306]. (التوكيدات منا - الناصري)

و تأسيساً على ذلك، فإن سبب إعادة المحاكمة كانت بناءً على الاعترافات الجديدة التي رغب في الادلاء بها الشريك في المؤامرة مبدر كامل الكيلاني وتأييد شاهدي الاثبات الآخران عبد الرحيم الراوي وعبد الرضا الحاج سكر، وليست الرغبة الذاتية للزعيم قاسم كما لايزال يردد ذلك أعداؤه.

ومع كل هذه الاعترافات، عفى الزعيم قاسم عنهم جميعاً وأطلق سراحهم، ليعاودوا التآمر عليه مجدداً.. ترى أية عقلية تغشي روح وفكر هذا الرجل العسكري؟! لندع القارئ يحكم ويُقَيم، علنّا نجد ذاتنا العراقية فيه، الفردية والجمعية، وليحكم التاريخ في أية خانة نضع مثل هذا (الدكتاتور والطاغية)؟ كما يصفه زكي خيري في مذكراته[307].

ومن الملفت للنظر في هذه المحاولة الانقلابية وما تبعها، أنه لم يقدم للمحاكمة سوى ثلاثة مدنيين [... **من بين عدد كبير ساهم في المؤامرة مساهمة جدية، هؤلاء الثلاثة حكموا بالموت، إلا أن حظهم في العفو بدا قوياً، ومن بين العدد الكبير من الضباط**

---

306 - راجع جاسم العزاوي، المذكرات، مصدر سابق، ص 208 - 209.

307 - راجع، زكي خيري صدى السنين، مصدر سابق، ص ص 237، 239، 247 وغيرها.

المشاركيين، لم يضار غير اثنين هما عبد اللطيف الدراجي وطاهر يحيى التكريتي، اللذان نقلا فحسب إلى مناصب أقل أهميةً بعد فترة اعتقال قصيرة... إن سرية المحاكمات تميل الظن إلى أن قاسماً دعك من تردده في إثارة ضجة كبيرة في العراق، لم يكن راغباً في إثارة شعور سيء ضد ج. ع. م.... إن دعم عبد الناصر لمؤامرة الكيلاني، كان بمثابة حلف فاضح مع الرجعية لتحقيق هدف قومي، وهي لا تشبه تلك التي قام بها للإستيلاء على مقاليد الحكم، ومن هذه الناحية لا مفر من اعتبار عمله إنكاراً لمبادئه الثورية... ورشيد عالي بحاشيته العشائرية إنما يعود إلى عالم الامس، أم أننا نبرر ذلك بالقول: الغاية تبرر الوسيلة... ومن الحقائق التي كشفت عنها مؤامرة الكيلاني، أن اثنين من قادة الفرق وهما العميد ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية في كركوك والعميد عبد العزيز العقيلي قائد الفرقة الأولى في الديوانية، ويقيناً واحداً من آمري الألوية في كل من الفرقتين: العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل والعقيد عبد الغني الراوي في البصرة، كانوا غير موالين. إلا أنهم لم يقدما على شيء والتزموا الهدوء...][308]

كان الفشل المحتوم مقدراً سلفاً لهذه المؤامرة، لعوامل عديدة منها[309] :

---

308 ـ راجع أوريل دان، مصدر سابق، ص 170 - 171

309 ـ يقول السهروردي، صهر الكيلاني، في مذكراته، ص 453 - 454. مصدر سابق، في تعليل الفشل ان: [... العجيب في الموضوع يا سيادة الرئيس (موجه للرئيس عبد الناصر - الناصري)، كما ظهر لي أن الاتصالات بين سفارتكم ومبدر الكيلاني كانت تبعث على الشك والشبه وتكاد تكون مفضوحة، وكأنما أريد بها أن تكون كذلك. فقد حول مبلغ خمسة آلاف دينار من بيروت بواسطة يهودي إلى يهودي آخر في بغداد عن طريق البنك الفرنسي في بيروت، ودفعت إلى البنك الفرنسي في بغداد وسجلت لحساب مبدر الكيلاني. وهذا يدفع إلى طرح جملة من الأسئلة والتساؤلات لماذا اختار المشرفون في بيروت هذا اليهودي؟ ولماذا اختاروا هذا البنك دون غيره؟ ولماذا كل هذه الاجراءات المكشوفة؟ ولماذا لم يختر المسؤولون طرقاً أقصر؟ ولمَ تم الاتصال بمبدر الكيلاني ولم تكن هناك سابق معرفة به؟ الواقعة يا سيادة الرئيس لا يمكن أن تصدر عن أناس مجربين لهم خبرة في العمل السري والسياسي وبمعرفة الأشخاص، خاصةً وأن بنوك العراق كافة كانت وما تزال بعد قيام الثورة خاضعة لرقابة الحكومة يومياً.. وهذا أمر يعرفه العام والخاص.. فلماذا اذن اختار

- ما يتعلق بمسألة الافتقار إلى الكتمان والسرية والتسيب العلني لقادتها ؛
- سذاجة الخطة ذاتها المعتمدة على رؤساء العشائر المحتضرين والخائفين ؛
- والعسكريين الساكنين والمبعثرين دون تنسيق مشترك بينهم ؛
- ثم المناخ السياسي المؤيد لعبد الكريم قاسم وقوة الحزب الشيوعي وقدرته التعبوية للجماهير آنذاك التي ستحول دون نجاح مثل هذا العمل غير المتقن ؛
- ثم إن زعامة الحركة وتخلف عقليتها وكبر سنها وعدم وعيها بالظرف الجديد وقواه المحركة، اصطدمت بالفئة الجديدة والشابة القيادية في الاحزاب السياسية القومية النزعة وبالضباط المغامرين والطامحين إلى السلطة، الذين رأوا في أنفسهم التمثيل الاسلم لقيادة التيار القومي مقارنةً بالكيلاني وشيوخ عشائره الذين مثلوا الماضي من المرحلة وليس حاضرها.

المشرفون هذا الطريق بالذات للتحويل؟... الأمر الآخر يا سيادة الرئيس هو عدم اتصال رجال المخابرات بي شخصياً للاستفسار عن هذا الموضوع بالذات في حينه.. بل إن المخابرات قطعت الصلة بيّ نهائياً لأسباب أجهلها حتى الآن مع العلم أنها أكدت عليّ بشدة حين وجود رئيسها ومساعده في بغداد أنها تعتمد عليّ أكثر مما تعتمد على سفارتها نظراً لعلاقتي الوثيقة بالسيد رشيد نفسه كما تقدم... وأني في هذا التقرير الذي أرفعه لسيادتكم أرجو أن أكون مخطئاً في حدسي وشكي من أن بعض من الرجال الذين أشرفوا على ما يسمى بمؤامرة رشيد عالي قد أساؤوا إن لم أقل خانوا انفسهم وبلادهم وقوميتهم في اتباع مثل تلك الطرق المعقدة التي باءت بالفشل الذريع وأدت إلى كارثة عظمى جرّت العراق واهله إلى هزات عنفية كادت تعصف به وتحيله إلى قطاع شيوعي يهدد البلاد العربية أجمع... ولذلك ولكل ما تقدم أرجو من سيادة الرئيس إجراء تحقيق عادل في هذا الأمر للوقوف على حقيقة العمل الذي قام به بعض المسؤولين والمشرفين من رجال ع. م. الذين تعاونوا مع مبدر في تلك المؤامرة الفاشلة والتصرفات الشاذة التي قام بها البعض من تحويل المبالغ المذكورة].

2

5 ـ انقلاب (الشواف ـ سري ـ الطبقجلي)[310]

كانت استقالة الوزراء القوميين في السابع من شباط 1959[311] ، بمثابة البدء العملي لانقلاب الشواف، إذ ازداد زخم محاولات الإطاحة بسلطة الزعيم قاسم. وقد رافق ذلك تأزم المناخ السياسي واشتداد آوار الحرب اللامعقولة والنزاع اللامبدأي بين القوى السياسية داخلياً، التيار القومي من جهة والتيار الوطني عامةً واليسار (الشيوعي) بخاصةً من جهة أخرى، والذي كان أكثر خطورة على واقع البلد ومستقبله وعلى القوى المشتركة فيه.

كان هذا النزاع مأساوياً وبالغ الخصوصية، وقد أثر على واقع ومستقبل دول المشرق العربي وحركة تحرره الرديكالية، إذ بالإضافة إلى عوامل أخرى، تراجع المشروعان القومي والديمقراطي عن إنجاز ما كانا يصبوان إليه، وبالتالي فسح المجال إلى وأدهما من قبل المراكز الرأسمالية العالمية وبخاصةً بريطانيا والولايات المتحدة، اللتين تدخلتا

---

310 - لقد أطلق "... الكاتب المعروف والمثقف الموصلي ومسؤول الحزب الوطني الديمقراطي في الموصل المرحوم عبد الغني الملاح أطلق على الحركة أسم حركة محمود عزيز..." راجع عبد الفتاح بوتاني، من كان وراء حوادث الموصل وكركوك الدامية، ص.4، منشورات بزاف، اربيل 2004.

311 - الوزراء المستقيلون هم كل من: فؤاد الركابي وزير الدولة والأمين القطري لحزب البعث؛ ناجي طالب وزير العمل والشؤون الاجتماعية وأحد أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار؛ عبد الجبار الجومرد وزير الخارجية ومن القوميين المستقلين؛ محمد صديق شنشل وزير الإرشاد واحد قيادي حزب الاستقلال؛ محمد صالح محمود وزير الصحة قومي مستقل، وتضامن معهم الوزير الكردي بابا علي الشيخ محمود الحفيد وزير المواصلات وابن الزعيم الكردي الثائر محمود الحفيد البرزنجي.

بفعالية عالية لكبحهما كتيار ومشروع مستقبلي للمنطقة العربية، وتسعيرالاحتراب بينهما لتمزيقهما وإخلاء الساحة السياسية من تأثيرهما، حفاظاً على مصالحهما الاستراتيجية وبخاصةً النفطية منها في المنطقة التي أمست تحتل المكانة الجيو سياسية الأهم في معادلة الصراع الدولي آنذاك.

في هذا الوقت كان صوت الزعيم قاسم، المغرد الوحيد خارج السرب الداخلي والعربي. إذ كان يحاول إطفاء هذه الحرب الضروس من خلال دعواته البعيدة المدى لكل الاطراف. **كان يحاول داخلياً السير في المسار الوسط، كرد فعل مجبر عليه لا مخير فيه، لظروف ذلك الصراع والاحتراب الاجتماعي/السياسي الداخلي، والذي زاده تعقيداً التدخل الخارجي (العربي وغير العربي) في الشأن العراقي. لذا بدأ يشق لنفسه خطاً يتمحور جوهره حول ضرورات الوحدة الوطنية المناقضة للنظرات الحزبوية الضيقة والولاءات الدنيا، ومن مصالح الأمة العربية ككل وليس من مصلحة جزء منها. وكان ينطلق، باعتباره المسؤول الأول عن البلد، من مضمون فكرته (إني فوق الميول والاتجاهات)** والتي فسرها في الثاني من آذار/مارس 1959 بالقول:

[... يقول واحد: هذا قومي ويقول الآخر هذا شيوعي وذلك بعثي والثالث ديمقراطي. وأنا أقول هذا وطني وابن هذا البلد...]. لم تخيره الظروف ببدائل أخرى ولم يكن باستطاعته أن يفعل غير ذلك وسط تلك الصراعات العنفية الداخلية وشدة التآمر الخارجي والتي سممت الأجواء السياسية والصراع السلمي[312].

وقبل الخوض في تحليل انقلاب الشواف، لابد لنا من القول، أن هذه المؤامرة أوضحت عمق المضامين المعقدة للواقع المادي للمجتع العراقي وتركيبته الاجتماعية وطبيعة الاشكاليات الاجتصادية/السياسية الكامنة فيه وماهية التناقضات بين قواه السياسية، ومدى التكالب الدولي على جغرافية مكان العراق وثرواته، وأخيراً

---

312 - أيد هذه الفكرة كثير من السياسيين ورجالات الدولة آنذاك، وعديد من قيادي الأحزاب في الوقت الحاضر، وأيضاً بعض الباحثين الاجانب من أمثال أوريل دان،. والزوجان بينروز، ، وإلى حدٍ ما بطاطو، كلها مصادر سابقة.

الانقسام العمودي والافقي للتكوينات الاجتماعية، بمافيها اصغر وحدة (العائلة)، جغرافياً وطبقياً لعراق ما بعد تموز 1958. بحيث استحوذت كل قوة سياسية على مناطق نفوذ جغرافي لها، سواءً لبعض مناطق البلد أو مدن معينة بل حتى في أحياء المدينة الواحدة.

فبينما بسط التيار القومي وحلفاؤه نفوذهم على مناطق شمال بغداد والموصل والمنطقة الغربية وأعالي الفرات، نرى الحزب الشيوعي والتيار الوطني تركز نفوذهم في أغلب بقية مناطق العراق والمدن الأخرى وعموم الريف العراقي، كما كان للشيوعي امتدادات قوية في كردستان العراق وأريافها.

لذا لم يكن اختيار مدينة الموصل، حيث مقر اللواء الخامس، مركزاً لانطلاق الحركة الانقلابية عبثاً. إذ يُعزي كثير من الكتاب ذلك إلى النفوذ القوي للتيار القومي والديني (السني) في المدينة. إن هذ السببية الاحادية، حسب إعتقادنا، لا تفسر وحدها حقيقة وكلية الامر. إذ تكثفت وتداخلت عديد من العوامل فيما بينها، ضمن حلقات الزمن الثلاثة على هذا الاختيار. يعود بعضها إلى جذور تسبق ثورة 14 تموز. ويُتلمس، بعض منه قدر تعلق الأمر بموضوعنا، في النزعة التكتلية والولاء المديني للضباط الموصليين. إذ توضح تاريخية المؤسسة العسكرية مدى انتشار الشللية والتكتلية بين ضباطها. سواءً أكانت هذه التكتلية:

- قائمة على أسس مبادئ سياسية ووطنية شاملة مثل مجاميع حركة الضباط الاحرار؛

- أو أنها قائمة على أسس حزبية كما هو الحال مع الحزب الشيوعي وكتل ضباط أحزاب التيار القومي؛

- أو أنها قائمة على الولاءات الدنيا، كالتي تسود في أغلب تنظيمات ومؤسسات بلدان العالم الثالث، مثل الولاءات الشخصية لهذا القائد أو ذاك؛ أو ولاءات رابطة الدم (الاسرة، العشيرة، القبيلة)؛ أو الولاءات الاثنية العصبوية؛ أو الدينية والطائفية؛ أو المناطقية والمدينية (نسبةً للمدينة).

لقد شهد عراق خمسينيات القرن المنصرم بروز (ظاهرة حركة الضباط الاحرار) التي ضمت عديداً من الكتل ذات الدوافع والاهداف المختلفة في شموليتهما وأسس مكوناتهما وفي طبيعة الولاء ودرجته. وكان من ضمن هذه الكتل - كتلة ضباط الموصل، التي ترأسها معنوياً عبد العزيز العقيلي بخاصةً بعد تموز، وقادها عملياً حازم حسن العلي ومحمود عزيز ومحمد الجلبي وهاشم الدبوني وزكريا طه وغيرهم. لم تتطور هذه المجموعة، لا في العهد الملكي ولا الجمهوري، إلى كتلة ذات مضامين وطنية عامة، وأهداف سياسية/اقتصادية واضحة المعالم، رغم صلتها الواهنة باللجنة العليا للضباط الاحرار وأحزاب التيار القومي. كان أساسها الموحد يقوم على الولاء المديني وما ينبثق عنه من عصبوية ضيقة ذات نزعة محافظة بصورة كبيرة، وإن تميزت بمسحة قومانية/ أسلاموية [313].

لقد شكل ضباط هذه المدينة نسبة عالية من ضباط الجيش العراقي، تراوحت بين ربع إلى ثلث مجموع الضباط لغاية مطلع السبعينيات. فعلى سبيل المثال بلغت نسبة المقبولين من أبناء هذه المدينة، دون محيطها وأريافها، في الكلية العسكرية في حدود 45٪ بالنسبة للدورتين 44 و45، وفي مسح للدورتين 57 و58 في حكم حزب البعث العراقي كانت النسبة مقاربة إلى النسبة التي كان يتم القبول على ضوئها في عهد الاخوين عارف [314]. كان نزوع هؤلاء الضباط نحو التكتل والانتفاض ضد سلطة الزعيم قاسم ينطلق من كون الأخير، ألغى الاسس المادية للطائفية السياسية (بمعناها الواسع) من إدارة الدولة ومؤسساتها المختلفة ومن الحياة السياسية

---

313 ـ يشير المؤرخ عبد الرزاق الحسني إلى الدور الذي لعبه ضباط هذه الكتلة في ترشيح عبد العزيز العقيلي لمنصب رئيس الجمهورية بعد وفاة عبد السلام عارف حرقاً بطائرته. [... وعند عقد الاجتماع للتصويت طالب بعض كبار الضباط من أبناء الموصل ومنهم العميد يونس عطار باشي، استراحة بضعة دقائق مما راب البزاز، ولكنهم أصروا على الطلب فلما اجيبوا إليه، حاولوا إقناع اللواء الركن عبد العزيز العقيلي من قبل على وجوب التمسك بترشيح نفسه لسدة الرئاسة] مستل من جريدة الديوان، الجزء الثالث لسنة 2000، ص 42، هولندا، اكاديمية الكوفة.

314 ـ راجع للمزيد، العقيد الركن، أحمد الزيدي، البناء المعنوي للقوات المسلحة العراقية، ص 159، دار الروضة، بيروت 1990

وممارساتها، وبخاصةً في المؤسسة العسكرية ذاتها. إذ كان [...الشخص الوحيد في تاريخ العراق ممن عمل على خلق روح جديدة ونمط جديد في الحكم... [315]].

أثار هذا النمط الجديد في إدارة الحكم حفيظة أصحاب الولاءات الضيقة، وممن تأثرت مصالحهم نتيجة خلخلت ثورة تموز للتوازنات المجتمعية القديمة المستندة على العقد الاجتماعي للسلطة الملكية التي لا تستقيم مع واقع العراقي والمنطق الحضاري، وبخاصةً فئة الضباط منهم. إذ كثفوا العمل بغية الابقاء على الأسس الخاطئة للدولة العراقية منذ تكوينها، والقائمة على التميز والحق العرفي/العرقي بالحكم لمجاميع معينة دون سواها، متخذين من الشعارات القومية ستاراً لهم. علماً كان: [...القوميون (في مدينة الموصل) قلة، فللمدينة طابعها الخاص، وخلفيتها التاريخية المنفردة وهذا يشمل التكوين السكاني العرقي... ومهما تسامحنا وتغاضينا وتساخينا فالواقع الاثنوغرافي واللغوي والخلقي، لا يسمح لنا بأكثرمن القول إن العنصر العربي الخالص أو المشوب هو أقلية كبيرة في المدينة، وإن جاز القول إن فيها أكثرية مطلقة بإضافة المستعربة إليها... وكُلّ سكان المدينة تقريباً تشوبهم شائبة الهجنة والتوليد من طول مرور الفاتحين عليها ومكثهم فيها وتزاوجهم بسكانها...] لذا كانت سمة المدينة مزيجاً مختلطاً من العرب والكرد والكلدان والسريان والأيزيديين ومن أحفاد المماليك والاتراك [... كل هذا التعايش البعيد عن الانسجام أنعكس على سلوك المدينة الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بشكل لا تخطئه عين بصيرة... [316]] بحيث أصبح واقع مجتمع المدينة محافظاً ذا نزعة دينية تقليدية، تتحكم فيه قوى متصارعة ومتباينة سواء داخله، أو بينه وبين المحيط الجغرافي المتعدد الاثنيات والاديان.

315ـ المصدر السابق، ص 79

316 - جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 797وما بعدها.

ويمكننا أن نضيف عاملاً آخراً يتمثل في عمق الرابطة الاقتصادية التي تربط الفئة التجارية الموصلية بأقرانها في حلب وصيارفتها والتي كانت تسيطر لعدة أجيال على الطريق التجاري العظيم من أوربا والاناضول إلى بلاد الرافدين وإيران والهند، حيث ازدهرت في أثناء الحكم العثماني، وكانت الحدود التي رسمتها بريطانيا وفرنسا على وفق اتفاقية سايكس بيكو، ومن ثم مع تركيا المهزومة بين عامي 1920 - 1923، قد أثرت على المدينتين، وإن كانت على حلب بنسبة أكبر، التي طمحت بسعة سوق جغرافية أكبر وكانت الموصل الأقرب إليها. لذا ومن منطلق المصلحة الفئوية ساهم تجار الموصل بعملية الانقلاب. وهذا الأمر يسري بدوره على مجاميع عشائر شمر القاطنة على طرفي الحدود العراقية - السورية، والتي من مصلحتها تعميق الروابط بصورةٍ أقوى مع سوريا.

لقد اشتد هذا الصراع منذ الايام الأولى للثورة:

- فالاصلاح الزراعي وإلغاء قانون دعاوي العشائر، أثار حفيظة رؤساء العشائر والملاكين الكبار؛ وقوانين الارث وضريبة الدخل التصاعدية [317]؛

______

317 ـ في أيلول/سبتمبر صدر قانون الاصلاح الزراعي الذي حد من ثراء طبقة ملاك الأراضي. [وفي 3 حزيران 1959 صدر قانون رفع معدل الحد الأقصى لضريبة الدخل، وبعد السماح بالحسومات المعتادة، من 40 ٪ للدخول التي تزيد عن 8000 دينار إلى 60 ٪ على الدخول التي تزيد عن 2000 دينار للأشخاص المقيمين في العراق (أما غير المقيمين فكانت تفرض عليهم ضرائب أعلى)، ومن 30 ٪ على الدخول فوق 4000 دينار وإلى 45 ٪ على الدخول التي تزيد عن 15000 دينار في حالة الشركات المحدودة المسؤولية، وبنسب أكثر اعتدالاً للأشخاص القانونيين الآخرين، باستثناء شركات النفط التي استمرت تدفع الـ 50 ٪ التي كانت تدفعها في أواخر العهد الملكي.. وأخضع قاسم لسلم ضرائبيّ جديد تلك الطبقة التي تعتاش من تأجير الأراضي الزراعية التي لم تكن تدفع في أيام الهاشميين وحتى سنة 1957، أية ضريبة على الاطلاق تقريباً، ثم صارت تدفع مجرد 10 ٪ من دخولهم. كما أن قاسم فرض، منذ العام 1959 وللمرة الأولى في تاريخ العراق، ضريبة وفات تصل إلى 25 ٪ على العقارات التي تزيد قيمتها الصافية عن 50000، وضريبة إرث تصل إلى 12 ٪ من حصص الورثة المفردين إن زادت الواحدة منها عن 20000 دينار. وفي العام 1961 - على العموم - ألغيت ضريبة الإرث هذه وعُدلت ضريبة الوفاة بطريقة - تسمح

- وإن توسيع قاعدة التجار المستوردين، على وفق ما أصدرته سلطة تموز، استفزت مصالح ومشاعر الارستقراطية التجارية القديمة (الكومبرادورية) ؛

- كما أن تشريع قانون الاحوال المدنية ومحاولة الزعيم قاسم توحيد الاوقاف الاسلامية (السنية والشيعية) والحد من المذهبية السياسية والتوسع في حرية التعبير وتنوعها، أثارت الكوامن الدفينة للمؤسسة الدينية المحافظة، ذات الجذور العثمانية، والمؤسسة التقليدية المتعصبة.

أن عناصر هذه القوى والجاميع المحافظة كانت حتى ضد التوجهات الاجتماعية والاقتصادية للناصرية، ف [... في الماضي القريب من الاحداث يرقبون عن كثب ما يجري من إصلاحات اجتماعية وتغيرات اقتصادية في مصر جمال عبد الناصر، فكرهوا هذا المصطلح ومقتوا نظامه... [318]].

- كما أن الفلاحين الذين كانوا يطوقون المدينة، تأثروا بالمناخ السياسي والاصلاح الزراعي، اللذين سرّعا من اكتسابهم الوعي السياسي، عبر التنظيمات المهنية والحزبية، وبخاصة الشيوعية منها. مما دفع بالملاك الغائبين (سكنة المدن) والاقطاعيين وشيوخ القبائل الكبرى إلى الوقوف ضد الاصلاح الزراعي، والحد من سريان مفعوله الاقتصادي والسياسي وتحجيم الحراك الاجتماعي للفلاحين.

- أن الأغلبية السكان في مدينة الموصل وحواضرها من: مسيحيين ويزيديين، من شبك وكلدان، من تركمان وأكراد، لم يجدوا لأنفسهم مكاناً في هرم التنظيمات الاجتماعية الفعالة، إلا في جانب التيار الديمقراطي واليساري الشيوعي. لقد

بين أمور أخرى - بحدود إعفاء أوسع...] مستل من بطاطو، الجزء الثالث ص 149، مصدر سابق.

318 - المصدر السابق ، ص. 810. ويكمل عبد الغني الملاح اللوحة المتنافضة بالقول الملموس : "... ولم تكن الحالة أفضل في المساجد والجوامع، لا سيما أيام الجمع، إذ أخذ الذين تضرروا من إجراءات الثورة وفقدوا مراكزهم مثل : آل باشعالم وشيوخ قبيلة شمر وأثرياء الموصل مثل يونس وعبد الرحمن السيد (محمود ABC) يحرضون علماءالدين ويدفعون لهم الأموال لمهاجمة الشيوعيين والشيوعية من على المنابر..." د. عبد الفتاح بوتاني، من كان وراء، ص.8، مصدر سابق.

كانوا مدفوعين بغريزة حب البقاء والحفاظ على الذات الجمعية والمساهمة في بناء التكوين الاجتماعي في الظرف الجديد وتحقيق الذات والهوية الاثنية. حتى أن قسماً منهم اندفع بهذا الاتجاه نتيجة تصاعد الحمية الدينية التي أوقد نارها المتعصبون من علماء الدين والفئات القومية المتعصبة في المساجد والاجتماعات العامة.

وعلى خلفية هذا الوضع تألفت قاعدة اجتماعية/اقتصادية تمثل عديداً من العوائل المتنفذة وإمتداداتها المصلحية التي أفقدتها ثورة 14 تموز/يوليو، سموها الاجتماعي من أمثال: **المفتي؛ الجمرد؛ الجليلي؛ الياور؛ الفرحان؛ الشلال؛ الخضيري؛ ال كشمولة؛ الأغا وغيرها، التي عملت على مناهضة الحكم من خلال تمحورهم حول مصلحهم الذاتوية و الانوية، ومد يد العون المادي والمعنوي لكل تحرك يكبح تأثيرات الثورة ومساراتها الاجتصادية / السياسية.**

ومن هذا المنطلق عاضدوا مثلاً الحزب الاسلامي، المجاز رسمياً، الذي كان يتمتع [... **تبعاً لذلك بارتباطات مع ضباط أقوياء. ومَثل يميناً متطرفاً وعمد تجار الموصل المحافظون إلى استئجارعصابات من الاوغاد المحترفين (القبضايات) لقتل الشيوعيين وتهجيرهم من بيوتهم ومن الاحياء التي يقطنونها...** [319]].

ويؤكد هاني الفكيكي تأثير هذه القوى التقليدية بالقول: [... **فقد خضع الشواف لضغوط من إقطاعيي الموصل وبعض الضباط في لوائه وعناصر موصلية كان البعثيون يتحفظون عليها ويصفونها بالارتباط بجهات أجنبية لكي يباشر تحركه...** [320]] .

---

319 ـ راجع محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، ص 268، ، مصدر سابق. وقد تكرر هذا الإسلوب في كركوك أيضاً إذ [... **قيل أن عملية الاغتيالات التي بدأت في ذلك الحين للشيوعيين والبارتيين في كركوك، كانت تمول من أغنياء التركمان. فيتم تعيين الضحية من قبلها وتؤمر فرقة التنفيذ بالاجهاز عليه لقاء أجر معلوم أو تبرعاً. وتذكر مصادر الحزب الوطني الكردستاني أسماء معينة تلوثت أيدي أصحابها بدماء ضحايا نؤثر أن لا نذكرها هنا...**] راجع جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، مصدر سابق، الجزء الثاني، ص 743.

320 ـ هاني الفكيكي، اوكار الهزيمة، مصدر سابق، ص 93

وحول مساهمة العامل الخارجي، والامريكي تحديداً، يذكر اسماعيل العارف أنه في أواسط شهر تشرين ثاني/نوفمبر، أي قبل الانقلاب بخمسة أشهر، أخبرني احد الضباط بمعلومات غاية في الخطورة وهي: [...**أن عصياناً مسلحاً سينشب في منطقة الموصل يتزعمه قائد منطقة الموصل العسكرية وتؤيده الجمهورية العربية المتحدة بمباركة الولايات المتحدة الامريكية من خلال قنوات غير مباشرة، وأن سيلاً من الاسلحة يهرب إلى الموصل من الحدود السورية... وربطت بين تصريحات المسؤولين الامريكان وبين هذا الخبر المهم، إذ قبل أقل من أسبوع التقيت مصادفة بالملحق الجوي الامريكي المنقول حديثاً من سوريا في حفل استقبال في أحد النوادي العسكرية للقوة الجوية وقد كان ثملاً فاستدرجته لكي أحصل منه على معلومات تخص الوضع في سوريا وموقف الولايات المتحدة من الثورة في العراق، فقال أن الجهات الامريكية في سوريا تعاون بطرقها الخاصة الجهود المبذولة لدعم القوى العسكرية المعارضة للثورة في العراق**... [321]] وعلى هذا الموقف تعاونت شركات النفط الأجنبيةالعاملة، مع قوى الانقلاب وأرسلت أحد مهندسيها من العاملين في حقول عين زالة القريبة من الموصل، لكي يصلح جهاز إذاعة الانقلاب[322].

هذه العلاقة مع الولايات المتحدة هي التي أجبرت واضع بيان الانقلاب الأول، على تأكيد القول: [... **ويسرنا أن نفتح صفحة جديدة من الصداقة القائمة على أساس**

---

321 ـ إسماعيل العارف، المذكرات، مصدر سابق ص 167.

322 ـ راجع محمود الدرة، مصدر سابق، ص 132. ويشير القاضي زهير عبود في مقال له حول ذات الموضوع بالقول: "... وأثناء عملي القضائي في مدينة الموصل، كشف لي المرحوم عبد الباسط يونس وهو صاحب جريدة فتى العرب والمنال الموصلية، وصاحب المكتبة الشهيرة في شارع النبي شيت بمدينة الموصل التي كنت أتردد إليها يومياً، قال لي عبد الباسط أنه شخصياً من قام بإذاعة بيان مؤامرة الشواف ضد الزعيم وكان يعاونه في تركيب أجهزة الإذاعة وتنظيم موجات الصوت والإرسال مهندس بريطاني منسب من قبل المخابرات البريطانية وبالتعاون مع المخابرات المصرية، وأنه نادم أشد الندم على ذلك وترحم كثيراً على روح عبد الكريم قاسم..." موقع الحوار المتمدن في www.rezgar.com .2003/2/4

المنافع المتبادلة بيننا وبين الحكومتين البريطانية والامريكية، وبيننا وبين سائر دول العالم على أساس الند للند مع كل دولة... [323]. (التوكيد منا- الناصري)

وعليه [... كانت واشنطن تعول الكثير على محاولة الشواف لتصفية الثورة العراقية وقيام حكم يدخل العراق في ساحة النفوذ الأمريكي على حساب النفوذ البريطاني والسوفيتي... تحت غطاء ناصري. ولم يكن من الواضح أول الأمر دوافع اعتماد واشنطن على وكالة محلية لتنفيذ خططها في العراق والمنطقة العربية. وكانت الولايات المتحدة، في الظاهر على الأقل، تملك قوة عسكرية واقتصادية توفر عليها ملابسات الاعتماد إلى قوة محلية كالحركة الناصرية. فالحكم الناصري لم يكن نظاماً عميلاً، وإن كان صعوده للسلطة عام 1952 حظي بمباركة ودعم الدوائر الأمريكية... وقد وضع جمال عبد الناصر الوحدة العربية بقيادة مصر ضمن الدوائر الثلاث الشهيرة التي حددها كأهداف للثورة المصرية. وكانت الامبريالية البريطانية ترى في أية وحدة عربية خطراً يهدد مصالحها، على خلاف التقديرات الأمريكية. فعلى رغم أن واشنطن لا تقل عداءً لفكرة الوحدة العربية ولا ترى من مصلحتها قيام دولة عربية موحدة، فإنها كانت تنظر إلى المشروع الناصري للوحدة العربية على أنه حركة غير جادة تفتقد إلى المقومات الحقيقية، وهي لهذا السبب يمكن أن تلتقي مع المشاريع الأمريكية لضرب الحركة الشيوعية والتوجهات اليسارية في البلاد العربية. وكانت واشنطن رحبت بالوحدة المصرية السورية عام 1958، باعتبارها أنهت الحكم السوري الذي وضعته واشنطن في قائمة البلدان الحليفة للاتحاد السوفيتي. ومع ذلك لم تكن واشنطن تطمئن لسياسة عبد الناصر وعلاقاته هو الآخر بموسكو ودعمه للحركة الوطنية في لبنان والأردن والعراق الملكي.

غير أن الموقف الأمريكي المتحفظ من الحركة الناصرية تبدل فجأةً بعد قيام الثورة العراقية. وأصبحت سياسة التنسيق مع القاهرة من أركان السياسة الأمريكية في إسقاط ثورة 14 تموز. وكان القوميون والناصريون ينكرون هذه الحقيقة، لكن هيكل نشر مؤخراً وثيقة سرية هامة أعدها مدير المخابرات المركزية بعد أيام من الثورة

---

323 ـ راجع نص البيان عند محمود الدرة، مصدر سابق، ص 135.

العراقية (سنوات الغليان، ص 588، الوثيقة 28) وتقول الفقرة 12 من الوثيقة: وأهداف القومية العربية الراديكالية لا تتعارض دائماً مع المصالح الأمريكية. وهكذا فإن الهدفين العربيين المتمثلين في صون الاستقلال واستخدام أرباح البترول العربي، يتفقان مع أثنين من المصالح الأساسية للولايات المتحدة، وهما عدم خضوع المنطقة للسيطرة السوفيتية واستمرار الغرب في الحصول على بترول الشرق الأوسط...[324]]

كما لعبت الدوافع الذاتية للعقيد الشواف وكثير من الضباط المساهمين، دوراً مهماً في اختيار مدينة الموصل كمنطلق للانقلاب. إذ من المعروف أن الشواف، من الناحية الفكرية والسياسية، لم يكن يمت بصلة لأحزاب التيار القومي، بل على العكس [...كان على علاقة بالحزب الشيوعي، منذ فترة طويلة قبل قيام ثورة 14 تموز...[325]]. **لكنه ركب موجة مناهضة حكم الزعيم قاسم والانغمار في الفعل الانقلابي الملائم لنفسيته المغامرة، نتيجة للاحباط النفسي الذي تعرض له، لعدم التقدير الذي حظى به بعد الثورة، إذ لم يعين في موقع مهم في السلطة الجديدة كما كان مقدراً له. لذا بدأ يركز على مطلب تشكيل مجلس قيادة الثورة وذلك تمهيداً لإشراكه وغيره من أعضاء اللجنة العليا، الذين لم يساهموا في تنفيذ الثورة في مراكز السلطة العليا.** خاصةً إذا علمنا أنه قد [...أعلن عن تعيينه حاكماً عسكرياً عاماً، ثم ألغي القرار في 07/15/58، وعين قائداً لحامية الموصل (اللواء الخامس- الناصري[326])، تحت ضغط عبد السلام عارف الذي كان على خلاف قديم مع الشواف...[327]].

---

324 ـ نجم محمود، المقايضة، ص 208 - 209، مصدر سابق

325 ـ ثمينة ناجي يوسف، ود. نزيه الدليمي، سيرة سلام عادل، مصدر سابق، الحلقة 9، جريدة الزمان في 2000/04/06 ويؤكد هذه الحقيقة بعض قادة الحزب الشيوعي العراقي منهم: عامر عبد الله وثابت حبيب العاني، الثقافة الجديدة، العدد266، ص 24 وإبراهيم الجبوري في مذكراته وغيرهم من غير الشيوعيين، مثل حنا بطاطو، وجرجيس فتح الله، وليث الزبيدي.. الخ

326 ـ يقول خليل إبراهيم حسين: [... مما حدى بعبد السلام عارف، بعد ثورة 14 تموز أن يعين الشواف آمراً للوائه في المحل الذي عينه الشواف فيه، كما عارض عبد السلام في تعيين رفعت مديراً للاستخبارات العسكرية حتى مجيء عبد الحميد السراج إلى العراق يوم 28 تموز 1958، لانه يعتبر رفعت مشاركاً في تعيينه آمراً للواء الخامس إذا نجحت حركة مايس...] عندما وزعوا المسؤليات

ويؤكد هذه الحقيقية الأخيرة إسماعيل العارف بالقول: [... وقد أثيرت حفيظة العقيد عبد الوهاب الشواف أحد البارزين في اللجنة العليا عندما عين حاكماً عسكرياً للعراق أول يوم الثورة ثم ألغى عبد السلام عارف الأمر وعينه آمراً للقوات العسكرية المرابطة في مدينة الموصل لعدم توافق مزاجه معه فتأثر من هذا التدبير واعتبره اجراءً مقصوداً لإبعاده عن مركز السلطة. وكان المنصب الاخير برأيه أقل مما يستحق فامتنع عن الالتحاق بمركزه ولكن بعض الضباط اقنعوه بالاذعان ولو بصورة مؤقتة...

كان العقيد الشواف عصبي المزاج سريع التأثر، صريحا، متهوراً في أكثر الاحيان، يشتم ويسب معارضيه علناً وينتقدهم بلا خوف أو وجل. ولكنه كان قليل التروي قصير الاناة ينفذ ما يعتقد به فوراً وبلا تردد. من جهة أخرى فقد كان عبد الوهاب الشواف مثقفاً يؤمن بالديمقراطية ويميل إلى اليسار، إلا أن تعيينه في هذا المنصب الثانوي دفعه إلى الوقوف بعدئذ ضد قوى اليسار... [328]].

ورغم التحاق الشواف بمنصبه الجديد، بقيت هذه العقدة تلازمه، وكان يفكر بطريقة للانتقام من الزعيم قاسم وعارف. وزادها عمقاً، الاحباط الكبير الذي أُصيب به نتيجة للموقف الذي نجم عن تبليغه بترشيحه من قبل الحزب الشيوعي لمنصب وزير الداخلية بعد إعفاء عارف منها، ولم يستوزر كما يوصفها عامر عبد الله، عضو المكتب السياسي آنذاك بالقول:

[... وعبد الوهاب الشواف مسألته أبسط بكثير مما صُوّرت. فهو أيضاً من عانه، أبوه كان صديقاً لوالدي، وهو ارتبط عبري، بالحزب الشيوعي على أثرعودته من فلسطين. كذلك رشّحناه نحن لوزارة الداخلية بعد إبعاد عبد السلام عارف عنها، وحين بلّغناه ذلك لم يكتم فرحه وسروره. وفجأةً جاءني رشيد مطلك ليخبرني أن

في الحركة التي كان مزمع القيام بها من قبل الضباط الاحرار في 11 مايس 1958، عند مرور اللواء الخامس عشر من بغداد بعد مناوراته والتي لعب فيها الشواف دوراً تحريضياً وحظيت بموافقة الزعيم قاسم. راجع الذاكرة التاريخية لثورة 14 تموز، ص 43و 48 وما بعدها، مصدؤ سابق.

327 ـ راجع مسعود البرزاني، البرزاني (مصطفى)، مصدر سابق ج.2، ص 57، ط. الثانية.

328 ـ إسماعيل العارف، المذكرات، مصدر سابق، ص 368.

قاسم قرر تعيين السفير في السعودية، أحمد محمد يحيى لوزارة الداخلية، معتبراً هذا ضرباً من الجنون، بعد أن تم إبلاغ الشواف وهيأ نفسه لتولّي الحقيبة. وفعلاً جن جنون عبد الوهاب، وهو شخص عاطفي سريع الانفعال وقليل الاتّزان. عندها جاءني أخوه جميل قائلاً: (أرجوك أن تأتي وتتحدث إليه، فهو سيسافر غداً إلى الموصل). وذهبت فعلاً إلى عنوانه القديم فلم أستطع اللقاء به... [329].

ويؤكد هذا الرأي أيضاً الكاتب عبد الغني الملاح بالقول: "...في رأي كانت علاقة الشواف بهذه الحركة لا تتعدى أحد الأمرين:

- الأول .. أنه كان يتوقع منصباً أكبر من منصب آمر لواء بعد ثورة 14 تموز وقد عبر عن ذلك مرة في الموصل أمام أكثر من شخص، عندما وجه النقد لعبد الكريم قاسم لأنه عين العميد أحمد محمد يحيى وزيراً للداخلية، ولم يكن يوماً من الأيام من الضباط الأحرار، وتجاه هذا الشعور الذي لم يتمكن من التعبير عنه بصراحة لئلا يتهم بالمصلحية، الشعور الذي يرى في نفسه أفضل من أحمد محمد في تسنم مقاليد وزارة الداخلية، وجد نفسه ثائراً أو متمرداً مع محمود عزيز.

- أما الأمر الثاني.. فربما يكون الشواف قد أستُغفل من محمود عزيز وجماعته وتورطوا معهم... [330]".

وأعتقد أن هذان الاحتمالان متداخلان وقد لعب كل منهما دوره في إيقاظ شعور الشواف بالغبن وبالتالي الاندفاع بالتمرد.

---

329 - راجع عامر عبد الله، مجلة أبواب، العدد 2، 1994، ص 204. مصدر سابق.

330 - عبد الغني الملاح، التجربة بعد 14 تموز، مستل من د. عبد الفتاح بوتاني، من كان وراء، ص.5، مصدر سابق. في حين يؤكد وكيل وزارة الداخلية آنذاك "... ان الشواف وقبل التاريخ المذكور (المقصود 8 آذار- الناصري) باشهر اتفق مع بعض الضباط في بغداد والموصل وكركوك للقيام بالحركة بغية إزاحة عبد الكريم قاسم عن السلطة وكان من المقرر البدء بها في بغداد ولكن الشواف استغل هذه الفرصة وقام بالحركة ...". هادي رشيد الجاويشلي، الزعيم، ص. 137، مصدر سابق.

ويصف عضو اللجنة العليا للضباط الأحرار محسن حسين الحبيب سلوكية الشواف وروحه المغامرة عندما أصر على **تنفيذ محاولة 11 مايس 1958** وأخذ القضية على عاتقه بالقول: [...وقد حاول رجب (عبد المجيد) كما أخبرني وكذلك ناجي (طالب) أن يثنيا عبد الوهاب عن هذه المغامرة لأنها لا تكتمل فيها عناصر النجاح الضرورية، لكنه أبى وقرر القيام بها مهما كلف الأمر... وذهبت جهودي سدى ولم أستطيع ثنيه عن رأيه... [331]].

وعليه يمكننا القول إن مساهمة الشواف في الانقلاب ليس لها علاقة بالمبدأ السياسي، أو بالمناخ السياسي المتأثر بالتوجه اليساري الذي كان سائداً آنذاك، قدر ارتباطه القوي بالعامل الذاتوي. إذ من المعروف أن الشواف في آخر زيارة له لبغداد في مطلع آذار قبيل شروعه في تنفيذ انقلابه، حاول الاجتماع بسكرتير الحزب الشيوعي (سلام عادل) الذي لم يوافق على اللقاء به وباءت محاولته بالفشل لأن سلام عادل، كما تقول إحدى الروايات مؤخراً، [...كان مطلعاً على نوايا الشواف التآمرية ويقظاً إزاءه ولم ينخدع له ... [332]].

إن تآمر الشواف لم يعد سراً، إذ أخذ [... منذ اليوم الثاني للثورة، يفكر بالتمرد والاطاحة بكل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، فشرع بالاتصال بالضباط الاحرار الذين كانوا ناقمين لعدم إخبارهم بموعد الحركة، ولعدم تشكيل مجلس قيادة

---

331 - الذاكرة التاريخية، مصدر سابق، ص 53، علماً بأن الضباط اليساريين والشيوعيين كان لهم دوراً متميزاً في هذه المحاولة. راجع سيرة سلام عادل المنشورة في جريدة الزمان، مصدر سابق، الحلقة الثانية حيث تقول مؤلفة الكتاب: [جاء إلى بيتنا عضو المكتب السياسي جمال الحيدري، عصر يوم 11 آيار/ مايو 1958 وأبلغني (ثمينة) أن العمل العسكري سيتفجر هذه الليلة وقال لي بلغي الوجوه العلنية التي تعرفينها بضرورة المبيت خارج بيوتهم، فسألته هل أنت متأكد من حصول ذلك في هذه الليلة؟ قال إن شاء الله لأن ربعنا كثيرون فيها]، ويؤكد ذلك ثابت حبيب العاني، في مجلة الثقافة الجديدة، العدد 266 مصدر سابق. كما يمكن الرجوع إلى كتابنا الأول من ماهيات السيرة، عبد الكريم قاسم 1914- 1958.

332 - حسب ما أورده زكي خيري في مذكراته، ص 208، مصدر سابق

الثورة (حيث كان المفروض أن يكون الشواف عضواً فيه- الناصري)، فضلاً عن اعتقاد الشواف بأنه أولى منهما بممارسة السلطة، سيما وأنه حاول تنفيذ الثورة من قبل... [333]

وقد [... أخذ كثير من الضباط وعلى رأسهم الضباط الاحرار يتكتلون للقيام بحركة ضد السلطة القائمة. وقد بادر العقيد رفعت الحاج سري والزعيم ناظم الطبقجلي والعقيد الركن عبد العزيز العقيلي ثم انضم إليهم المقدم الطيار محمد سبع والعقيد الركن عبد الوهاب الشواف والرئيس الطيار عارف عبد الرزاق والعقيد نعمان ماهر الكنعاني والرئيس الأول خليل ابراهيم حسين وفريق كبير من الضباط ذوي الميول القومية... [334]

وعلى ضوء ذلك تم استغلال الشواف من قبل الضباط المناهضين لقاسم بحيث اصبح العداء له هو القاسم المشترك لكل هؤلاء الضباط وحلفائهم، حتى اختفت الذاتوية خلف الفكرة القومية. وجُر الشواف إلى حركة الانقلاب، التي كان مدبراها الرئيسيان الثنائي سري /الطبقجلي، في اليوم الأول من آذار قبل منفذيها العمليين تكتل ضباط الموصل. ووقوع الشواف تحت ضغطهم[335] ولم يكن تنصيب الشواف لنفسه قائداً للانقلاب، سوى دق المسمار الأخير في نعش هذه الحركة، نظراً لما أثاره من عوامل

---

333 ـ ليث الزبيدي، ص. 363، مصدر سابق.

334 ـ المصدر السابق، ص. 364. والشيء بالشيء يذكر، فأن هناك ظاهرة جديدة برزت بعد ثورة 14 تموز تكمن في تعاطي العسكر، بصورة عامة، الفعل السياسي وممارسته بشكل علني وسافر، وهذا نتاج منطقي لتسيس الواقع الاجتماعي بكل ابعاده نتيجة التغيير في النظام السياسي والولوج في مرحلة الانتقال إلى مجتمع جديد وكانت هذه الصيرورة هي عبارة منطقية لصراع المكونات كي تأخذ دورها في الحياة الاجتصادية/ السياسية ضمن نطاق عقد اجتماعي جديد.كما أن الضباط ضخموا من دورهم وتصوروا ان لديهم مشروع تنموي للبلد.. مستندين بذلك لدورهم التاريخي في بلدان المنطقة.

335 ـ جاسم العزاوي، المذكرات، مصدر سابق، ص 221.

التنافس على الزعامة بينه وبين القائدين الرئيسيين. إذ جعلهما يترددان[336] في اتخاذ القرار الحاسم المتفق عليه، كل من جانبه، بإعلان التأييد العملي للحركة وتنفيذ

---

336 ـ بصدد هذا التردد أشار أكرم الحوراني في مذكراته إلى موقف القيادة السياسية في العربية المتحدة منهما بالقول: [... وقبل أن يخبرنا عبد الناصر عن محطة الإذاعة التي كانت توجه من قرية خرابو في غوطة دمشق بدلاً من إذاعة الشواف في الموصل. أخبرني عنها نهاد الغادري الذي كان يعمل فيها مع بعض محرري الصحف في سوريا. والذي لفت نظري واستغرابي هو ما نشرته صحف الجمهورية من صور الضابطين ناظم الطبقجلي ورفعت الحاج سري والنداءات التي كانت توجه إليهما وإلى مجموعة من الضباط بأسمائهم الكاملة من محطة الغوطة بعد إخفاق ثورة الشواف في الموصل. وكان الطبقجلي قائد الفرقة الثانية في كركوك، أما رفعت الحاج سري فكان رئيس الاستخبارات العسكرية] ويستطرد الحوراني في مذكراته[... لقد أثرت هذا الموضوع آنذاك في أحد الاجتماعات التي كان يعقدها عبد الناصر كل ليلة في قصر الضيافة إلى ما بعد السحور وكان يحضر هذه الاجتماعات عبد الحميد السراج وطعمة عود الله ومصطفى حمدون وزكريا محي الدين وعبد اللطيف البغدادي، ولم أكن أعرف عن الاتصالات السابقة التي أجراها عبد المجيد فريد وعبد الحميد السراج مع كل من الشواف والطبقجلي والحاج سري وعلاقتهما بالثورة. قلت للسراج محتجاً أمام عبد الناصر، هل تقصد يا عبد الحميد بنداءتك المتكررة من محطة خرابو للطبقجلي والحاج سري ورفاقهم أن تشي بهم لعبد الكريم قاسم ليلقي القبض عليهم ويعدمهم مع رفاقهم من الضباط الآخرين؟ كيف يجوز ذلك؟ أجابني السراج بحقد: إن هؤلاء يجب أن يعدموا. نعم إنني أقصد ذلك. إن الطبقجلي لم يزحف بفرقته لمساعدة الشواف في الموصل، وإن عبد الكريم قاسم كان في قبضة يدي، لأنني كنت على اتصال مع حرسه الخاص. فلماذا لم يتحرك الحاج سري في بغداد؟ قلت للسراج: عجيب كيف يجوز لك أن تبدأ الثورة في الموصل طالما أن عبد الكريم قاسم في قبضة يدك في بغداد؟ ألم يكن من البديهي أن يقضى على قاسم بواسطة حرسه في بغداد أو أن تبدأ الثورة فيها فتتبعها بعد ذلك الموصل وكركوك؟ وكان عبد الناصر يستمع لهذا النقاش، فلم يتدخل وظل صامتاً]... [وكان كل من عبد الحميد السراج وعبد المجيد فريد يعمل مستقلاً عن الآخر في التهيئة للانقلاب ضد عبد الكريم قاسم ولا يخفي التنافس، بل العداء الذي كان مستمراً إلى قيام الانفصال...] مقتبس من مذكرات فيصل حبيب الخيزران، المنشور في جريدة الزمان، الحلقة الثالثة، لندن في 23 / 07 / 2001.

ويعترف أيضاً عبد اللطيف البغدادي في مذكراته حيث يقول: "... كنت مع جمال في مدينة اللاذقية أثناء رحلته مع ضيفه المارشال تيتو، عندما حضر إلينا هناك يوم الأثنين 2 مارس 1959 ملحقنا

الجزء المناط بكل منهما. بعد سماع الاشارة القادمة من إذاعة الموصل التي زودتهم بها العربية المتحدة.

لقد رأى رفعت الحاج سري في نفسه ومن خلالها ضرورة ترأسه، بل وحق قيادته للانقلاب وبالتالي للبلد في حالة نجاحه، لأنه تاريخياً هو أولى من غيره في هذا المنصب والدور، باعتباره كان من أوائل المؤسسين (وليس المؤسس الأول) لحركة الضباط الاحرار بالعراق[337].

العسكري في العراق الضابط عبد المجيد فريد وقام بابلاغ جمال إن هناك تحركا في الجيش العراقي بهدف انقلاب عسكري ضد قاسم للقضاء عليه وعلى نظامه وأنه موفد من قبل قائد هذا التحرك لمعرفة موقف ج.ع.م. من طلبهم المساعدة لتحقيق هذا الهدف وأشار إلى أن هذا القائد هو الضابط رفعت الحاج سري مدير المخابرات هناك. وكان السراج قد سبق وأن ابلغ جمال كذلك... أن الزعيم حازم الطبقشلي(هكذا ورد أسم ناظم الطبقجلي) قائد القوات العراقية في كركوك.. قد أرسل إليه ضابطاً من ضباط أركان حربه وأسمه عبد العزيز وطلب هو الآخر مساعدة في القيام بالثورة ضد قاسم... وقد وافق جمال على مدهم بما يحتاجونه من سلاح...". المذكرات، ص. 79-80، الجزء الثاني، المكتب المصري الحيث، القاهرة 1977.

337 ـ يشير الادب السياسي للتيار القومي، إلى أن العقيد رفعت الحاج سري هو المؤسس الأول لحركة الضباط الاحرار. إن هذا الادعاء لا يمثل سوى جزء من الحقيقة، إذ (إن كثير من الكتاب ضخموا الدور الذي لعبه الشهيد رفعت الحاج سري، حسب تصريح رئيس الجمهورية الأسبق عبد الرحمن عارف المنشور في جريدة القمة، العدد 5 في 2001/11/20) إذ يمكن أن يكون رفعت المؤسس الأول للتيار القومي في حركة الضباط الاحرار التي تكونت عام 1952، لكن ليس لكل الحركة. إذ من المعلوم أن أول تنظيم منظم غائي (بالمفهوم العلمي) تأسس في فلسطين، كجغرافية وسبب، وسمي ب (تكتل الضباط الوطنيين) والتسمية مقتبسة من منشور أصدره هذا التكتل أثناء حرب فلسطين الأولى 1948، ولم يكن رفعت الحاج سري سوى أحد أعضائه القياديين، في حين كان لولبهم، كما يشير الضابط القومي خليل إبراهيم حسين بالقول: [... **وبانضمام المقدم عبد الكريم قاسم إلى تنظيم الضباط الاحرار بدأت مرحلة جديدة سيلعب فيها دوراً بارزاً ومميزاً**]، راجع الموسوعة، ج. 6، ص 68.

في الوقت نفسه تأسست كتل أخرى بعد عودة الجيش العراقي من فلسطين مباشرةً، منها: كتلة ما بين النهرين عام 1950، التي ضمت مجموعة من الضباط ذات التوجه اليساري منهم العميد

وهذا ما ينطبق على **ناظم الطبقجلي** أيضاً، الذي رأى في رتبته وتاريخه في حركة الضباط الاحرار وكثرة الاتباع من العسكريين ما يؤهله لقيادة الانقلاب. علماً بأنه هو الآخر كان محسوباً على اليسار ومن أصدقاء الحزب الشيوعي، كما يشير إلى ذلك عامر عبد الله [... بدلالة أنه ليلة 13 - 14 تموز كان سلام عادل وجمال الحيدري يناماً في بيته في الصليخ، على سطح الدار... [338]].

وتشير ثمينة ناجي يوسف في سيرة سلام عادل، عن لسان ثابت حبيب العاني عضو المكتب السياسي السابق، إلى أن: الطبقجلي [... كان متعاطفاً، ووقتها كان يزودونه بجريدة القاعدة وأدبيات الحزب الشيوعي... وكان للطبقجلي علاقة مع جلال الأوقاتي ومع محي عبد الحميد، وكان سلام عادل على علم بتلك العلاقة وكان

(الزعيم) إسماعيل علي، إبراهيم حسين الجبوري، وصفي طاهر، إبراهيم الموسوي وفاضل البياتي الذي كان يرتبط به تنظيم شيوعي أخر في الديوانية وكان من أبرز أعضائه إحسان البياتي، حسن الوائلي، كاظم عبد الكريم وهذه الكتلة كانت تمثل النواة للكتلة الوطنية لاتحاد الجنود وضباط الصف والضباط التي تأسست في عام 1955. كما أن الزعيم قاسم، وبعد حل الكتلة التي تكونت في فلسطين، استمر بالعمل بعد رجوع الجيش للعراق، وكون كتلته الخاصه والتي عرفت فيما بعد بكتلة المنصورية منذ عام 1950 ، التي بدأت نواتها الأولى في موقع الحلة، كما يؤكد ذلك الزعيم الركن خليل سعيد..

كما وجدت مجموعات صغيرة جداً تعمل لذات الهدف منها مجموعة طه الدوري، وشاكر محمود شكري وكتلة الموصل وغيرها. من هذا يمكن القول إن رفعت الحاج سري كان من المؤسسين الأوائل وليس المؤسس لحركة الضباط الاحرار. لكن أحزاب التيار القومي وحكوماتها التي تعاقبت على السلطة طيلة الجمهورية الثانية (9 شباط1963- 9 نيسان2003) كانت تركزعلى سري دون الآخرين ونكران الدور الريادي للزعيم قاسم وغيره في هذا المجال. للمزيد حول تنظيمات الضباط الاحرار، راجع كتابنا الأول: من ماهيات السيرة، الفصل 5.. عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار، مصدر سابق.

338ـ راجع حديث عامر عبد الله، في مجلة أبواب، العدد 3، ص 205، مصدر سابق.

ثقته بكفاءة عبد الكريم قاسم وعدم إمكانيته العمل مع عبد السلام عارف... [340].

لذا وبالاتفاق المسبق مع رجب عبد المجيد فقد شكل كل منهما كتلة من الضباط ذات أهداف عامة مشتركة قاد الأولى رفعت، الحاج سري وقاد الثانية رجب، التي تكونت من عدة خلايا تطورت فيما بعد إلى **كتلة الضباط القادة** التي شكلت الأساس أو النواة الأرأسية فيما بعد للجنة العليا للضباط الاحرار المؤسسة في أواخرعام 1956، وهذه بدورها توحدت في كانون ثاني/ يناير (حسب أكثر الاحتمالات، [341]) من عام 1957 مع كتلة المنصورية التي ترأسها الزعيم قاسم.

وتكررت ذات الحالة في انقلاب الشواف، إذ فهم سري أن حظه في حق قيادة هذه الحركة الانقلابية ستكون ليست له، إذ ستصطدم بالطبقجلي ذي الرتبة الأعلى، وبالشواف ذي المطامح الأكثر علواً من كليهما، وبالضباط الاخرين من الرتب العليا كعبد العزيز العقيلي وناجي طالب وعبد اللطيف الدراجي وغيرهم. وكذلك بموقف الفريق الركن نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة الذي أيد الانقلاب ودعمه معنوياً.

---

340 ـ د. فاضل حسين، سقوط النظام الملكي في العراق، ص 49، منشورات مكتبة آفاق عربية، بغداد 1986. لم يشر د. فاضل لمصدر معلومته عن عدم كفاءة الزعيم قاسم؟ وهل هي من بنات أفكار سري والذي سبق وان كان طالبا عند عبد الكريم قاسم في الكلية العسكرية؟ أم هو استنتاجه الخاص. وفي الحالتين فإن السجل العسكري للزعيم قاسم تدحض هذا الرأي، وبشهادة العديد من الضباط حتى أن بعضهم كان مناوئاً لقاسم عندما تسنم سلطة البلد..

341 ـ هناك أكثر من رأي حول تاريخ التوحد بين الكتلتين "... كان ذللك في آذار حسب رواية محسن حسين الحبيب أحد أعضاء اللجنة (العليا- الناصري) أو قبل هذا التاريخ –في كانون الثاني حسب روايات أخرى، أو بعد هذا التاريخ – في آيار / مايو حسب رواية بطاطو...". راجع جعفر الحسيني، ثورة في العراق، ص. 97، مصدر سابق.

الثلاثة من العناصر البارزة في الجيش العراقي كونهم عناصر تقدمية. كان الطبقجلي شخصية محبوبة ومحترمة وليس كما يتصور البعض...[339]

توضح تاريخية حركة الضباط الاحرار أنه رغم اختيار رفعت الحاج سري عضواً في لجنتها العليا، بناءً على اقتراح رجب عبد المجيد، إلا أنه امتنع عن حضور اجتماعاتها، لأن حظوظه في ترؤسها سيكون قليلاً جداً، نظراً لرتبته الصغيرة مقارنةً ببقية أعضاء الهيئة، إذ كان تسلسله من حيث القدم العسكري، الرابع عشر من أصل خمسة عشر. ولذا أسس كتلة من الضباط الصغار على أساس الولاء الشخصي له، بحيث مال إلى أن يقبل في مجموعته ضباطاً من دون تدقيق كافٍ ومن الذين يوصفون بحب المغامرة. وبهذا العمل أراد التماثل مع حالة الرئيس عبد الناصر ودوره ، رغم أنه ليس صاحب الرتبة العليا. بهذا الصدد يعلل ذلك د. فاضل حسين بالقول :

[... كان رفعت متوسطاً في قابليته التنظيمية ونضوجه السياسي. ولما اعتبر عضواً في اللجنة العليا، رفض حضور اجتماعاتها وطلب من رجب (عبد المجيد - سكرتير اللجنة العليا للضباط الاحرار - الناصري) التريث في تشكيل اللجنة بحيث يمكن التخلص من بعض الاعضاء. ويمكن تفسير ذلك بالعوامل التالية :

- أنه شعرأنه أحق بقيادة التنظيم من غيره لسابق عمله في نشر الوعي السياسي والتنظيم بين الضباط الاحرار ؛
- أنه شعر أنه سيضيع بين ضباط اللجنة العليا ، وبينهم من هو أكفأ منه ؛
- بعد انضمام عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف، أضيف سببان جديدان لامتناعه عن حضور اجتماعات اللجنة العليا ، واعتباره عضواً فيها وهما : عدم

339 ـ راجع ثمينة ناجي و د. نزيهة الدليمي ، سيرةسلام عادل ، مصدر سابق ، الحلقة الثانية.

كما سبق أن اطلع العقيد رفعت (والطبقجلي) على البيان المعد لكي يذاع من إذاعة الموصل وكان مذيلاً **بتوقيع العقيد الركن عبد الوهاب الشواف/ قائد الثورة**[342] مما أدى بهـ(ما) إلى التردد في تنفيذ ما أُنيط بهـ(ما) من واجبات، وطلبا التريث وتأجيل موعد التنفيذ، حتى تتضح لمن ستكون القيادة الفعلية عند نجاح الانقلاب.

يؤيدني في هذا الاستنتاج ضمنياً محمود الدرّة حين يشير إليها بلغة رمادية غير واضحة المعالم عندما يقول: [... وعقد اجتماع ضم العقيد عبد الوهاب الشواف وضابط ركنه محمود عزيز وسامي باشعالم والشيخ أحمد عجيل الياور الذي وصل تواً من منطقة الحدود وكاتب هذه السطور، وأثرت مع الشواف من جديد اسم قائد الثورة - إذا كانت هناك ضرورة للإعلان عن اسمه، فأصر القائد على موقفه (لم يبينه بالتحديد لكنه واضح من مدلوله - الناصري) وأصررت على أن يكون الطبقجلي. وعندها خاطبني قائلاً:

---

342 ـ راجع نص البيان، المذيل باسم قائد الثورة عند محمود الدرّة، مصدر سابق، ص 133. علماً بأن المؤلف يدعي بأنه محرر البيان. في حين يؤكد (أغلب الباحثين بأن العقيد الشواف هو الذي كتبه) راجع ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص 367. ويستند بطاطو إلى مصدر من الموصل [لا يمكن ذكر اسمه عرف العقيد سري جيداً، وكان مقرباً من عبد السلام عارف، ولقد أخبر هذا الشخص أن الدرة (كان طارئاً كليا على الثورة) ولم يكن مبعوث سري، كما قدم نفسه، بل أنه زج نفسه بالحركة بكل ما في الكلمة من معنى. وادعى الدرة لاحقاً أن الذي أرسله عملياً هو نجيب الربيعي، رئيس مجلس السيادة] ج.3، هامش ص 194.

لكن من الغريب أن ينفرد عامر عبد الله/ عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي آنذاك، في رأي مفاده أن الشواف ليس له علاقة بالبيان حيث ينقل عن لسان [...الشيوعيين توفيق منير وحمدي شريف ، شقيق عزيز شريف، الذي كان مع الشواف كطبيب في فلسطين، وأكدا أن لا علاقة له بالبيان الذي أُذيع من الراديو بعد أيام على (قطار السلام). فهم كانوا معا يشربون في نادي الموصل، حتى إذا ما بلغته السكرة ذهب إلى فراشه توًا. وقد تبين، بعد ذلك، أن واضع البيان الذي أُذيع من دمشق كان شخصاً آخر لم يتورع عن استخدام اسم الشواف...] راجع : عامر عبد الله، مجلة أبواب، العدد 3، ص 203، مصدر سابق.

- أظن أن مهمتك التي أتيت من أجلها قد انتهت.. لقد أقررت البيان الذي أعددته وستعلن الثورة غداً، فوافقته على قوله ونهضت مودعاً له وللحاضرين واتجهت صوب باب غرفة الاجتماع للخروج، فاعترضني الشيخ أحمد عجيل الياور ورجاني التريث قليلاً ثم تساءل عما إذا كان هناك حل وسط؟ فأجبت:

- نعم: إذا أقر العقيد ادراج فقرة من البيان تشير إلى أنه صادر بأمر وموافقة قائده الزعيم ناظم الطبقجلي.. فوافق العقيد الشواف، فأدرجت، بعد النقاش، الفقرة التالية في صلب البيان)... بعد اتفاقنا مع أخينا الزعيم (العميد) الركن ناظم الطبقجلي، قائد الفرقة الثانية..... الخ[343]. ويشير د. مجيد خدوري إلى وساطة محمود الدرة بين الطبقجلي والشواف، حيث: [... اكتشف عدم وجود اتفاق بين القادة العسكريين على الطرق والوسائل التي ينبغي اتباعها للسير بالثورة. فالشواف كان يريد أن تعلن الثورة باسمه بوصفه قائدها، بينما طلب آخرون أن تعلن الثورة باسم الطبقجلي وأن يكون الشواف نائبه. ولكن الشواف أصر على أن يكون هو قائد الثورة وعلى أن يعلن الثورة دون موافقة الطبقجلي في اليوم التالي، أي في 8 آذار/مارس...[344]].

هذا الوضع هو الذي حدا بمحمود الدرة إلى التساؤل عن مسببات الاحباط التي سادت المجاميع الانقلابية ومن ثم الفشل بالقول: [... وهل كان الاحباط الذي أحدثه عدم وصول النجدة الجوية من سورية سببا من أسباب هذا الموقف للطبقجلي أم أن سببه كان رد الفعل الذي أحدثه بيان الثورة الذي صدر باسم الشواف لا باسمه؟...[345]]. لقد عللوا التردد في كونه يعود إلى التضارب في: أخبار الرسل بين الثلاثة الرئيسيين للانقلاب (الطبقجلي- سري- الشواف)؛ وعدم دقة التنسيق بينهم والوحدات المشتركة ؛ وعدم الاتفاق على الأمور الرئيسية؛ وعدم تحرك

---

343 - محمود الدرة المصدر السابق، ص 129

344 - د. مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، مصدر سابق، ص. 149.

345 ـ محمود الدرة، مصدر سابق، ص 363.

قطعات بغداد في معسكر الوشاش ووحدات معسكر الرشيد [346] ؛ فضلاً عن القوة الجوية المتمركزة في الحبانية بإمرة عارف عبد الرزاق. ومما يؤكد ذلك أن الزعيم الركن ناظم الطبقجلي / قائد الفرقة الثانية لم يتحرك لبدء التنفيذ ، لأنه يرفض العمل تحت إمرة من هو أقل منه رتبةً وكانت الحصيلة فشل كامل، نتيجة الاستعجال ونزعة المطامح وانوية المطامع وفي التسلط.

وهكذا يُلاحظ، حسب اعتقادنا على الأقل، أن الذاتوية وحب الزعامة كانت العامل الأرأس الذي كبح تحركات هذه الزمرة من الضباط ومنع الكبار منهم من المشاركة العملية. وقد أشار إلى جوهر مضمون موقف رفعت الحاج سري، صبحي عبد الحميد عندما قال:

[... سبق لرفعت أن ذكر لي من خلال لقاءاتي المتكررة به، كوني أحد الضباط المقربين، أنه يهدف إلى تجريد قاسم من قوته **دون اغتياله** مع إبقائه على منصبه وتحديد صلاحيته... وربما يوضح هذا سبب إلغائه عملية التنفيذ صباحاً وقراره أن يقود العملية مساءً **بحيث يكون هو المفاوض المسلح بالقوة ويفرض شروطه** [347]] على الزعيم قاسم وفي الوقت نفسه على بقية المشاركين في العملية الانقلابية وليضعهم أمام الأمر الواقع.

---

346 - راجع مذكرات صبحي عبد الحميد، مصدر سابق، ص 140

347 - محمود الدرة مصدر سابق ص 153 - 154. ويفند الكتاب كثيراً من الادعاءات الفارغة التي يعللون بها أسباب فشل الانقلاب.

أما بصدد رفعت فقد كان يصر على عدم قتل عبد الكريم قاسم، " ... كما أراد بعض ضباط الاستخبارات وفي مقدمتهم الرائد صالح مهدي عماش... وفي أحدى المرات التي تداول فيها رفعت مع بعض ضباط الاستخبارات (عندما كان رئيسها- الناصري) خطة للتخلص من قاسم، اقترح عماش استعمال تلك الغدارات بالهجوم على غرفة عبد الكريم قاسم وقتله، فاعترض رفعت على الجزء الأخير من الخطة واقترح اعتقاله وتسفيره إلى خارج العراق بدى من قتله ، فقد كان رفعت يرى أن عبد الكريم قاسم أكثر توازناً واتزاناً من عبد السلام عارف...". شامل عبد القادر، الاغتيال بالدبابة، ص. 27، مصدر سابق.

أن سمة هذا الانقلاب وغيره من المحاولات الانقلابية، السابقة واللاحقة، يكمن في عدائها إلى التيار الوطني عامة واليساري على وجه الخصوص والشيوعي على الأخص، بخاصة بعد تخلي قادته وتحديداً الشواف والطبقجلي، عن توجهاتهم وآرائهم السابقة، نظراً لما يحمل من مضامين وماهيات اجتصادية/سياسية، وصعود طبقات وفئات جديدة من قعر التكوين الاجتماعي، مما سيترتب عنه تغيّر أسس الحكم وتوجهه والتراتيبية الاجتماعية وقوتها، التي بدأت ملامحها الجديدة بالظهور التدريجي.

وعلى خلفية ذلك تكونت قناعات مشتركة بين القوى التقليدية (الارستقراطية القديمة والدينية) والملاكين الكبار وشيوخ العشائر الاقطاعيين، وبعض ضباط التيار القومي والضباط المغامرين، على القيام بالتحرك المشترك ضد السلطة والمستند إلى المساعدة، المادية والمعنوية، من العربية المتحدة التي بادرت إلى الدعم اللامحدود لهم وبخاصة من الرئيس عبد الناصر، الذي انتقى كل من: عبد الحكيم عامر، عبد الحميد السراج وعبد المجيد فريد ليكونوا صلة الوصل مع الضباط الكبار المناهضين للزعيم قاسم. هذه القناعات بنيت على قاعدة: [... **إسقاط قاسم والشيوعيين التي شكلت قاسماً مشتركاً بين كل من شملهم مصطلح (القوميين) من بعثيين وقوميين واسلاميين في مواجهة القاسميين والشيوعيين والوطنيين الديمقراطيين. وكانت السمة العامة للشرائح العسكرية العليا من الكتل القومية تقليدياً سمة اسلامية محافظة تمتزج فيها العروبة بالاسلام...** [348]].

كما أن الانقلاب ليس له صلة بالدعوة إلى الوحدة الحقيقية التي حاربوا قاسم بها، إذ يذكر أكرم الحوراني "... أن عبد المجيد فريد يؤكد أن الطبقجلي ورفعت الحاج سري لا ينويان تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وهذا يعني بالنسبة لعبد الناصر أنهما غير مستعدين لأن يكونا تابعين لنظامه، ولذلك قرر الاعتماد على الشواف للقيام بالثورة دون علم الطبقجلي والحاج سري ...". [349]

---

348 - محمد جمال باروت، مصدر سابق، ص 267.

349 ـ أكرم الحوراني، المذكرات، م.5، الفقرة 145، عنوانها سنة 1958، مصدر سابق.

ومن نافلة القول، ادعاء عبد السلام عارف، أنه كان على صلة بالانقلاب كما جاء في مذكراته التي يقول فيها: [... بينما كنت أعيش في انتظار اللحظة التي سينفذ فيها حكم الاعدام، إذا برسالة تأتيني من رفعت الحاج سري، كانت الرسالة من تنظيم الضباط الاحرار الذين بدأوا يعملون من جديد لمواجهة طغيان قاسم. وقد حملت الرسالة تفاصيل الحركة التي يعتزم القيام بها الضباط الاحرار وخطة إخراجي من السجن بمساعدة أحد حراسي...[350]].

إني والوقائع المادية لتاريخ الجمهورية الأولى نشكك في صحة ودقة هذا النص، الذي كتبه عارف بعد أن أصبح رئيساً للجمهورية، لأن أغلب العناصر القيادية للاتجاه القومي من الضباط كانت آنذاك، لا تكن الود لعارف لما أصابه من غرور، ولإبعادهم عن المراكز الحساسة أو المهمة في السلطة الجديدة. مما ادى بهم إلى الابتعاد عنه عندما كان في السلطة، فكيف به وهو في السجن. كما أن رفعت الحاج سري لن يجازف بإرسال رسالة له وهو في السجن، نظراً لحساسية منصبه والخوف من وقوعها بيد أنصار الزعيم من جهة، ومن جهة أخرى لما تحتويه من خطة تفصيلية في كيفية الاطاحة بحكم الزعيم قاسم والتي تعتبر مادة إدانة جرمية. ولذا رأى القائمون بالحركة الاقتصار، في حالة نجاحها، على إخراج عارف من السجن دون أسناد إي منصب له، نظراً لتحميله والزعيم قاسم مسؤولية عدم سيطرة التيار القومي على السلطة. كما أن العلاقة بين سري وعارف لم تكن ودية لا قبل الثورة ولا بعدها، حيث رفض عارف تعين سري في الاستخبارات العسكرية لمدة أسبوعين.

كانت فكرة الانقلاب تتضمن خطتين متداخلتين، على أن: [... **يعلن الزعيم الركن ناظم الطبقجلي العصيان والتمرد في المنطقة الشمالية ويسانده العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل، ثم تتحرك العناصر العسكرية المؤيده للحركة في بغداد فتستولي على معسكر الوشاش (من قبل العقيد نعمان ماهر الكنعاني)، ومعسكر الهندسة في الرستمية (من قبل العقيد رفعت الحاج سري)، وحامية وزارة الدفاع (من قبل الرائد**

---

350 ـ مذكرات عبد السلام عارف ص 81/72، مستل من ليث الزبيدي، مصدر سابق، هامش ص 365.

الركن صبحي عبد الحميد والنقيب عدنان أيوب صبري وآخرين). ثم تقوم عناصر الحركة باعتقال عبد الكريم قاسم وأنصاره، ومطالبته بتقديم استقالته ثم مغادرة العراق، وإذا رفض يقضى عليه حالاً، اما في مكتبه بوزارة الدفاع أو في الطريق أثناء خروجه منها، وفي الوقت نفسه يقوم فوج المدرعات الموالي للحركة باحتلال محطتي الارسال والإذاعة.

أما القطعات المرابطة في الديوانية والمسيب وأربيل وعقرة فتتحرك في الساعة السابعة من صباح يوم الثورة بعد اعلانها من محطة الإذاعة في الموصل. وأجرى الضباط الاحرار اتصالات مع زعماء الاحزاب القومية وأشركت فيها وتقرر أن يقوم أعضاء هذه الاحزاب والمؤيدون لها بتنظيم المظاهرات للسيطرة على الشارع...][351] أو بالاحرى للقيام بتخريبات في الشارع لكي [... يضطرعبد الكريم قاسم إلى إصدار الاوامر إلى وحدات بغداد لتفريقها، فتستغل الوحدات الموالية الفرصة لتحتل المراكز الحساسة في بغداد وتعلن تنحية عبد الكريم...][352].

لقد وافق على خطة الانقلاب من دون معرفة تفاصيلها رئيس مجلس السيادة الفريق نجيب الربيعي. كما أن [...هناك دلائل تشير إلى أن العبدي سيظل في كلا المخططين رئيساً لأركان الجيش وتلك شهادة على الثقة النابعة من استقامته...][353] ؛ وتعاطفه المعنوي مع التيار القومي ؛ أم من عدم إخلاصه للقيادة التي ائتمنته لرئاسة اركان الجيش ومنصب الحاكم العسكري العام؟.

وفي خضم التحضيرات المعنوية وكان منها إستقالة الوزراء القوميين، والمادية حيث [... انهمكت مدن بغداد والقامشلي وحلب ودمشق خلال شهري كانون ثاني وشباط في الاعداد للثورة وبؤرتها الموصل وتم تكديس كميات من الاسلحة الخفيفة في مخازن بتل كوجك في سوريا على الحدود العراقية، تنتقل منها خفية إلى العراق لتسليح

---

351 - راجع ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص 364.

352 - راجع صبحي عبد الحميد، مصدر سابق.

353 - اوريل دان، مصدر سابق، ص. 214 .

(عشيرة) شمر والمدنيين الضالعين في المؤامرة فضلاً عن اللواء الخامس نفسه...وبحلول الخامس من آذار اتخذت عملية نقل السلاح عبر الحدود السورية شكلاً مكوكيا دائباً...[354]]. وقد كشفت القيادتان المحليتان للحزب الشيوعي العراقي والوطني الديمقراطي في الموصل لمركز السلطة في بغداد، أبعاد هذا التحرك المزمع القيام به في اللواء الخامس[355].

وفي السابع من آذار قرر الشواف وضباط لوائه، القيام بالحركة. لقد أفضى بقراره الحاسم هذا، مساء ذلك اليوم بمكالمة هاتفية لكل من رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي.. فوافق سري وهو متردد، أما الطبقجلي فقد نصحه بالتريث. لكن الشواف سار على ما عزم عليه ، وتم تسليح أعوانهم المدنيين وكذلك القوات التابعة لهم، باستثناء فوج الهندسة الذي بعد جهد بليغ تم نزع سلاحه واعتقال آمره المقدم عبد الله الشاوي[356] الذي أُعدم في اليوم التالي من قبل أحد ضابط اللواء المناصرين للانقلاب.

كما تم اعتقال [جميع الشيوعيين في الموصل وعددهم 48 ومن العناصر المتبقية من المهرجان بالإضافة إلى قيادة اللجنة المحلية... كما اعتقل جميع أعضاء نقابة المعلمين

---

354 ـ المصدر السابق، ص 214 - 217

355- راجع بطاطو، الجزء الثالث، مصدر سابق، ص 186.

356 ـ سبق للمقدم الشاوي بأن خدم أثناء حرب فلسطين الأولى، تحت إمرة المقدم عبد الكريم قاسم، آمر الفوج الثاني من اللواء الأول، وقد كان الشاوي آمر فصيل الهندسة (التابع لسرية الهندسة الثالثة التي آمره الرئيس رفعت الحاج سري في الفوج الثاني) عند حسن ظن آمر الفوج، فنمى أعجاب متبادل بينهما، عمقها ما ابداه عبد الكريم قاسم وفوجه من شجاعة نالت أعجاب الكثيرين. للمزيد راجع، الموسوعة، ج.6، ص.43 وما بعدها. كذلك اللواء الركن خليل سعيد. حرب الجيش العراقي في فلسطين - 1948، ج.1 ص 90 وما بعدها. كما كان الشاوي أحد الضباط الأحرار عند اندلاع ثورة 14 تموز وبرتبة رئيس. راجع، ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز، مصدر سابق، ص 116.

والعمال وأنصار السلام بالإضافة إلى كامل قزانجي[357] ، ووضعهم الشواف في مستودع الجيش ومن ثم في الثكنة الحجرية.. فكانت الشرارة[358] ...].

وفي الوقت نفسه، كما يقول ثابت حبيب العاني، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي آنذاك، إلى أنه: [... كان الشهيد مهدي حميد في ذلك الوقت في مدينة الموصل، واتصل بنا عن طريق التلفون يوم الثامن من آذار، وكنا وقتها في مقر اللجنة العسكرية في منطقة الشورجة. وأخبرنا مهدي بأن انقلاباً حدث في الموصل ضد الحكومة وضد الجمهورية، بعدها انقطع الاتصال التلفوني، لكننا إلتقطنا ما قاله مهدي واتصلنا بقيادة الحزب الذين اتصلوا بقاسم تلفونياً وبالعقيد طه الشيخ أحمد مدير التخطيط والحركات في وزارة الدفاع والشهيد جلال الأوقاتي قائد القوة الجوية وأخبرناهما بما أعلمنا به الرفيق حميد مهدي، فاستدعيا عبد الكريم قاسم الذي كان

---

357 ـ المحامي كامل قزانجي، كلداني، موصلي الأصل، كان من الأعضاء البارزين في الحزب الوطني الديمقراطي منذ تأسيسه، تزعم الجناح الرديكالي في الحزب مع مجموعة من المثقفين الذين طردوا من الحزب. كان قزانجي أحد المحامين القلائل الذين تطوعوا عام 1947 للدفاع عن سكرتير الحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان (فهد)، حوكم قزانجي عام 1949 بعد وثبة كانون. كما كان قزانجي من مؤسسي حركة أنصار السلام في العراق، وفي عام 1954 بعد إنتهاء محكوميته تم إسقاط الجنسية العراقية عنه وأُبعد إلى تركيا مع المحامي توفيق منير وسجن في بلدة (يوزكات) التركية، وفقاً لبرتكول سري ملحق بالمعاهدة المركزية (حلف بغداد) بصدد مكافحة الافكار الهدامة!!. بعد ثورة 14 تموز أُعيدت له الجنسية العراقية وللعديد ممن أسقطت عنهم.

358 ـ جمال مصطفى مردان، انقلابات فاشلة في العراق، ص 21، المكتبة الشرقية، بغداد، التاريخ بلا. كما طالت الاعتقالات كذلك العديد من العناصر الوطنية المستقلة من منتسبي حزبي الوطني الديمقراطي والوطني الديمقراطي الكردستاني. وكانت لجان الإغتيال التي تشكلت آنذاك "... تعتمد في إنتقاء ضحاياها على أدلة معينة مستعينة بمجموعة من الصور الفوتوغرافية جمعها وأحتفظ بها عدد من القوميين للمسيرات والتظاهرات الشعبية والاحتجاجات والاحتفالات التي كانت تقام ايام النفوذ الشيوعي، وأكبر مجموعة من الصور كانت في حوزة عبد الرزاق الشكرة وهو أخ لفاضل الشكرة الذي أعدم بسبب مشاركته في حركة الشواف...". حامد مقصود، ص. 314، مصدر سابق.

يحضر مؤتمراً لرابطة المرأة..[359] المنعقد في سينما الخيام ببغداد. وبدأت الفوضى تطوق المدينة بعد أن عجزت القوى المدنية المناصرة للانقلاب بقيادة فاضل الشكرة من السيطرة الفعلية عليها واحتواء الموقف، رغم استمرار التدفق الهائل لعشائر شمر. وفي الساعات الأولى من صباح الثامن من آذار/مارس أصبحت الاشتباكات في المدينة وفي الوحدات العسكرية التابعة للواء الخامس، كأنها حرب عصابات المدن ذات نطاق محدود، بخاصةً بعد جرح الشواف نتيجة القصف الجوي ومن ثم إطلاق النارعليه ومقتله من قبل أحد مراتب فوج الهندسة (رغم تعدد واختلافات الروايات في كيفية حصول ذلك ومن قام به[360].

وقبيل انعقاد مهرجان أنصار السلام في يوم الجمعة 6 آذار 1959، قرر تنظيم البعث في المدينة، كما يقول أحد أعضاءه طه فتحي داود: "...أن جميع اللقاءات والاجتماعات بين العسكريين ومن ضمنهم الشواف مع ممثلي البعث من أجل الإعداد للحركة، كانت تعقد في داره حتى أن أبناء محلته كانوا يرددون (لم تنطلق ثورة الشواف إلا من دار طه فتحي). **وإن الحزب حاول تفجير سكك القطار وقتل من فيه من أنصار السلام المتوجهين إلى الموصل، إلا أن العملية أكتشفت من قبل السلطات، عندها قرر الحزب نسف الاحتفال والقضاء على الغالبية العظمى في ملعب الإدارة المحلية حيث تقرر إقامة المهرجان**، إلا أن الشواف أمرهم بالتوقف لأن الجيش قرر القيام بحركة تمرد ضد عبد الكريم قاسم، وأنهم (أي الشواف وجماعته) طلبوا من البعثيين أيضاً: العمل على إشعال الفتنة في المدينة كالصدامات والاعتداءات بيننا وبين الشيوعيين، لكي تكون هذه الاضطرابات والمصادمات مبررا لنزول الجيش إلى المدينة لإلقاء القبض على البعثيين والشيوعيين معاً، ومن ثم إطلاق سراح البعثيين وإبقاء الشيوعيين محتجزين... **سرعان ما قمنا بإفتعال كثير من الاستفزازات والمصادمات في كثير من شوارع الموصل**. الهدف منها جر الشيوعيين إلى هذه المصادمات وخلق جو

359- مستل من ثمينة ناجي يوسف ونزار خالد، سيرة سلام عادل، ص 284، مصدر سابق.

360 ـ حول تفاصيل المعارك راجع حمود الدرة، ثورة الموصل القومية 1959، مكتبة اليقضة العربية، بغداد1987، كذلك حنا بطاطو، الجزء الثالث، ص 194 وما بعدها، مصدرسابق.

يسوده الفوضى وعدم الأمن والاستقرار في المدينة ، **وفعلا حدث هذا كله بدقة وتخطيط منظم**...[361]".(التوكيد منا- الناصري)

وقبيل إخماد الانقلاب وبدء عملية الفرار ونتيجة تسلل اليأس إلى نفوس الانقلابيين، فقد قرروا التصفية الجسدية لكافة المعتقلين في غرفة الاحتجاز الجماعية في الثكنة الحجرية وقد قام بهذه المهمة الضابط محمود عزيز، فنادى في البدء على كامل قزانجي وأطلق عليه النار فور خروجه وأرداه قتيلاً. بعد هذه الحادثة رفض المحتجزون الخروج عند مناداتهم بأسمائهم واشتد الاضطراب والهيجان بين المحتجزين في داخل مقر اللواء، مما أدى إلى التأجيل في تنفيذ خطة الابادة الجماعية إلى اليوم التالي[362].

وبعد فشل الانقلاب ومقتل قائده، بدأت في صباح التاسع من الشهر ذاته عملية فرار العناصر القيادية نحو سوريا. وكان سبب الفشل يكمن في تداخل عديدٍ من العوامل الموضوعية والذاتية منها:

- المقاومة التي بدأت بها العناصر العسكرية الموالية للزعيم قاسم في ذات اللواء.
- وكذلك ما لعبه الطيران من دور تشتت عندما قصف مقر الشواف.
- دخول العشائر الكردية الملبية لنداء الملا مصطفى البارزاني وحشود اليزيديين والفلاحين الآراميين الذين يعيشون في محيط المدينة.
- صمود المقاومة الشعبية في مدينة الموصل.
- التضارب في الوقت والمسؤولية بين أقطاب الانقلاب الثلاث.

---

361 ـ د. عبد الفتاح بوتاني، من وراء حوادث، ص. 16، مصدر سابق.

362 ـ مقابلة في موسكو في 2001 /06/05 مع عباس هبال القصاب (رشيد رشدي)أحد المعتقلين آنذاك وعضو محلية الموصل في حينها.

- تجاهل العربية المتحدة [... بكل بساطة تعهدها بإرسال المغاوير أو تقديم الغطاء الجوي للمتمردين ... [363]]؛

- ما قام به فوج الهندسة بقيادة آمرها المقدم عبد الله الشاوي، الذي طلب من محمود عزيز أن يستسلم بعد أن أعلمه بمقتل الشواف، فبادر ابن عم الشاوي الملازم الأول خير الله عسكر، بإطلاق النار عليه فأرداه قتيلاً (وفي رواية بطاطو، ص 195، فأن محمود عزيز هو القاتل). مما أدى إلى هياج مراتب كتيبة الهندسة وهجومهم على الثكنة الحجرية وتحرير المحتجزين.

لقد كان هذا الانقلاب - وهذه من إحدى خصائصه - انقلاب ضباط دون المراتب والجنود، الذين لعبوا دوراً كبيراً في إخماده، نظراً لعدم إطاعتهم لأوامر ضباطهم، نتيجة قوة ارتباطهم بمشروع الثورة ذاتها، المعبر في بعض جوانبه عن مطاليبهم ومطامحهم الاجتصادية، وبالتالي بالزعيم قاسم وتوجهاته. هذا الموقف، النادر الحدوث في دول العالم الثالث، مستنبط من خلفيتهم الاجتماعية الفلاحية بأكثريتها التي حررتها الثورة من العوز و الاستغلال المادي والمعنوي، الذي خضعت له لدهورٍ طويلة، من خلال تغيّر واقع الملكية الزراعية وإلغاء القوانين المكبلة لهم في المجتمع الريفي وتطويره. كذلك لما قامت به الثورة من حفظ كرامة المراتب والجنود ومنع استخدامهم كخدم في بيوت الضباط ولأغراض الخدمة الشخصية لهم ولعوائلهم، وتعديل حكومة الثورة لقانون العقوبات العسكري الذي منع الجلد والضرب والاهانة للجنود والمراتب، وزيادة مرتباتهم بنسب تراوحت بين 10 - 15٪، وتوزيع الاراضي السكنية والدور لهم. هذه العوامل مدت بقوة من جسور انتمائهم إلى المشروع التموزي/القاسمي وفجرت العامل السيكولوجي لديهم ونمت من وعي مصالحهم وذاتهم الاجتماعية. و يمكن إضافة عامل آخر يتمثل في انتشار تنظيمات الحزب الشيوعي فيما بين منتسبيها. إذ كشف أثناء [...محاكمة المتمردين عن

363ـ بطاطو، الجزء الثالث، ص 194، مصدر سابق.

وجود ممثلين شيوعيين وربما في كل وحدة صغيرة وغالبيتهم من نواب الضباط وضباط الصف ... [364]].

[... وعندما سُمعت إذاعة المتمردين للمرة الأخيرة، عند الساعة 12:37 ظهراً، كانت تهدد بـ (تمزيق) كل الذين حرضوا (الخائن قاسم) على الإثم والشر (حسب ما قالته B.B.C. - الناصري) وأصبحت المشاعر أكثر التهاباً وازدادت المصادمات مرارة وشراسة ووصلت بسرعة إلى مستوى الحرب الأهلية... [365]]، بين الاطراف المؤيد للحركة الانقلابية وقيادتها التي لم تستطع الفرار وبين العناصر المناصرة للحكم.. مما فجرت الاحقاد الاجتماعية الكامنة مرةً واحدة، وأدت إلى كثيرٍ من الانتهاكات المقترفة من قبل الطرفين، في ظروف انعدام وجود سلطة مركزية تضبط العواطف المندفعة وتسيطر على الوضع العام.

ومن جهة أخرى [... كانت عمليات الانتقام العاجلة التي لجأ إليها الجنود والجموع المسلحة في لحظات غضبهم الوحشي، في جزء كبير منها، سداداً لحساب النزيف الرهيب الذي عانوا طويلاً منه. ولقد تعرضوا مرات عديدة لإطلاق النار من البيوت التي تحصن فيها القوميون وملاك الأراضي. ونصبت الرشاشات في قصر شيخ شمرٌ ولم يتمكن أحد من إسكاته حتى أحضر الجنود الشيوعيون الدبابات وأطلقوا بضع قذائف على القصر... [366]].

كما وقعت في المدينة انتهاكات فظة، حتى بعد فشل الانقلاب، إذ [... بعد بضعة أيام القت المقاومة الشعبية القبض على نفر من المشاركين في الفتنة وهم من رجعيّي الموصل وبعد محاكمتهم في محكمة شعبية (!؟ - الناصري) أخذتهم إلى الدلماجة

---

364 ـ أوريل دان، مصدر سابق، ص 221، وحول هذه النقطة والاستزادة، راجع حنا بطاطو، مصدر سابق، الجزء الثالث، وخاصةً الجداول رقم 9 - 3 و 10 - 1 إلى 10 - 4.

365 ـ بطاطو، الجزء الثالث، مصدر سابق ص 196.

366 ـ المصدر السابق، ص 197.

بالقرب من الموصل وأعدمتهم!...[367]. وكان عددهم سبعة عشر[368] يضاف إليهم ثلاثون شخصاً في مدينة الموصل من عسكريين ومدنيين من ضمنهم الشواف. فعدد

---

367 ـ زكي خيري، صدى السنين، مصدر سابق، ص 208. ويؤكد ذلك عامر عبد الله بالقول: [... بعد أحداث الموصل بثلاثة أيام جاءني سلام عادل إلى مكتب الجريدة، وأخبرني **أن جماعتنا ارتكبوا مذابح، وتبين لنا، لاحقاً، أن بعض المتطرفين من الشيوعيين، ومن دون مشاورة المركز، كان يُكملون على الجرحى ويقتلونهم، والشيء نفسه حصل في كركوك والفرات الاوسط، فلم ينجي من تجاوزاتنا الخطيرة حتى حلفاؤنا من أنصار الحزب الوطني الديمقراطي. لقد انفجر الاحتقان الذي عاشه الشيوعيون في العهد الملكي، فيما كان الحزب قد نما وتضخّم كثيراً ولم تعد السيطرة ممكنة عليه كما في السابق...]** مجلة أبواب، العدد الثالث 1994، ص 204. مصدر سابق.

في الوقت نفسح يحمل زكي خيري (حسب مذكراته ،ص. 208)، المسؤولية على عضو المكتب السياسي السابق جمال الحيدري. حثيث يقول: [... عندما حاسبنا المسؤولين الحزبين في الموصل بصدد تلك العملية المتأخرة (واقعة الدملاجة - الناصري) التي إستغلها قاسم ضد الحزب، قالو: إن لديهم توجيه من جمال الحيدري لتصفية الرجعيين! وطالب أعضاء المكتب السياسي محاسبة المسؤولين الحزبين ومعاقبتهم بعقوبات حزبية وهي لا تتجاوز الطرد في أقصى الأحوال لكن حسين الرضي رفض ذلك رفضاً باتاً وكانت حجته في ذلك أن قاسم اعتقلهم وبدا ينكل بهم. فهل يليق بنا أن نتجاوب معه ونعاقبهم حزبياً من جانبنا أيضاً. وأرسل الحيدري لحمايته من المحاسبة الحزبية إلى الدراسة في اكاديمية العلوم الاجتماعية في موسكو].

لكن عند تحليل النص حسب تاريخيتها، فإن المحاسبة المفترضة للمسؤولين بالموصل كانت في ربيع 1959، وقد سافر الحيدري للدراسة بعد موسع تموز 1959، بينما تم اعتقال المسؤولين قد جرى في السنة التالية، وقدموا للمحكمة في كانون أول 1960 وبالتالي هنالك عدم دقة في الربط المنطقي والزمني الذي جاء به زكي خيري عن لسان سلام عادل. في الوقت نفسه أشار عدنان جليمران في اعترافاته المنشورة في الكتاب الأسود (اعترافات الشيوعيين) الصادر عام 1963 من وزارة الارشاد، إلى: [أن أبرز الجرائم التي نتحمل نحن الشيوعيين مسؤوليتها الكاملة مجزرة الموصل ومذبحة كركوك، **ففي الموصل كانت لدى الحزب أوامر قاطعة باته من القيادة بابادة القوميين حالما يتحركون، وبعد ثورة الشواف اندفعنا لتصفية القوميين]**، مستل من ليث الزبيدي مصدر سابق، ص 372.

القتلى الاجمالي من القوميين هو 47 شخصاً، حسب إفادة شمس الدين عبد الله رئيس المجلس العرفي العسكري الأول الذي حاكم المتهمين من منتسبي المقاومة الشعبية.

لكن [...ومهما كانت الطريقة التي للمرء أن يوزع بها المسؤوليات فإنه لا يمكنه إلا أن يشعر، لدى مراجعة الوثائق، أن جذورالكثير من العدوانية التي شهدتها أيام آذار/ مارس كانت تعود إلى الخوف المشترك الذي يبدو سيطر على كل أطراف النزاع: الخوف من أن الفشل في تلك اللحظة التاريخية الحرجة قد يجر وراءه الدمار على أيدي الخصوم[369]].

إذ " إن ما حدث من جرائم جارحة للضمير الانساني في الموصل من الطرفين يفضح هوج عاطفة العامة التي يوحى إليها بإمتلاك السلطة في مجتمع متخلف، تأسس تاريخه على القمع والارهاب مثلما يشيب العماء الذي يولده الإيمان بالفردوس الأرضي الذي يعترض الشيطان طريقنا إليه. في مثل هذا المجتمع الذي تقوده الأقدار إلى الانشطار لا يتعلق الأمر حتى بالحصول على النصر في المعركة وإنما الانتقام قبل أي شيء آخر، كعمل رمزي ضد التاريخ تتحول فيه الضحية نفسها إلى جلاد. العدو هنا لا يقتل فحسب لإنهاء شره وإنما ينبغي أن يمثل به كفعل إعلاني عن سلطة الضحية. وكلما كانت الضحية القديمة في الدرك الأسفل من السلم الاجتماعي كلما كان

---

368 ـ حول هذه المجزرة راجع اعترافات عدنان جليمران في المصدر السابق كذلك، خليل إبراهيم حسين، الموسوعة، مصدر سابق، ج. 4، ص 3006 - 312 حيث يذكر في قائمة، أن عدد القتلى كان من العسكريين (17 ضابط) والمدنيين (72) دون أن يوضح مصدر معلوماته، ومكان القتل؟ وهل في أثناء الانقلاب أم بعده؟ وهل هم من القوميين وحدهم، أم المجموع الكلي لعدد القتلى؟ وإذا كانوا فقط من مناصري الانقلاب، فما هو عدد الذين قتلوا من غيرهم؟ كعادته في كل كتاباته يحاول المؤلف خليل الزوبعي بتر الحقائق ولوي عنقها لمآربه الخاصة. وهذه إحدى سمات موسوعته.

369 ـ بطاطو، الجزء الثالث مصدر سابق.، ص 200.

هوسها أكثر جنوناً وتطرفاً..."[370]. إن الجرائم المرتكبة أظهرت الطابع المتشنج الذي كسى الوعي الاجتماعي في تجلياته السياسية والفكرية والجمالية والفلسفية.. وحتى البعد السيكولوجي بحيث لم تمتلك ذلك النضج والإدراك الضروريين للواقع الجديد الذي اختطته ثورة 14 تموز.

أما **مجموع القتلى** من الطرف الآخر فهو أكثر من خمسين شخصاً. لأن إجمالي عددهم بلغ حوالي المئة حسب تصريح وزير الخارجية آنذاك هاشم جواد[371]. ولم يكن عددهم 2426 كما جاء في جريدة الحياة في عددها بتاريخ 14 /1959/03. أو ذلك الكم من الارقام المبالغ فيها [... حتى قيل أن عدد الضحايا بلغ 5000...][372] والتي أخذ الاعلام المناهض للزعيم قاسم يروج لها وبخاصة العربية المتحدة وأجهزة إعلامها في المشرق العربي، تغطيةً للفشل الذي منيت به المحاولة الانقلابية، ولصرف النظر عن تورطها فيها، وذلك بتحويل الانتباه ليس إلى جوهر ماهية الحدث، بل إلى هول ما وقع، وعن شكل وقوعه الظاهري.

---

370 ـ فاضل العزاوي، الروح الحية، ص. 59، مصدر سابق.

371 ـ راجع: ليث الزبيدي، مصدر سابق، ص 372، وأوريل دان، مصدر سابق، ص 226.

372 ـ راجع بطاطو، الجزء الثالث مصدر سابق.، ص 200، حيث يقول: [...ولكن المتفق عليه الآن أن العدد كان في حدود المئات وليس الآلاف. ويعد الشيوعيون حوالي 110 قتلى و300 جريحاً في الموصل نفسها و30 قتيلاً و20 جريحاً بين أتباع الشواف، أما البقية فمن الجنود و(رجال الشعب). واستطاع القوميون أن يعدوا ما لا يقل عن 40 قتيلاً في صفوفهم وصفوف حلفائهم، وجعلوا عدد القتلى كلهم في حدود 200 وكذلك فعل محمد حديد، وزير مالية قاسم والشاهد الذي يستحق الثقة]. ومع تبيان كل الحقائق نلاحظ لحد اليوم أن عديداً من الكتاب القوميين عندما يكتبون عن تلك المرحلة فإنهم يكتبون بالوعي وبالعقلية السياسية السائدتين آنذاك **كما لو أن عبثية الصراع والتهويل لم تتضح بعد.** وهذا ما نراه حتى عند الكاتب والسياسي عبد الاله النصراوي حيث يقول حول ذات الموضوع: [**ولم يلقِ الشواف التأييد الذي توقعه من رفاقه في بقية أنحاء العراق، وقتل في اليوم التالي؛ فجاءت ردة فعل الشيوعيين دموية، وسقط المئات، إن لم يكن الآلاف، من القتلى...**]. راجع حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، مصدر سابق. ص 241.

وحول مسألة التهويل والمبالغة أثناء الانقلاب وما بعده، في الاعلام الناصري، يروي عبد اللطيف البغدادي مساهمة الرئيس جمال عبد الناصر شخصياً في الحملة، بالقول: [...وقام جمال في نفس الليلة (يقصد 12 آذار/مارس- الناصري) باتخاذ العدة لإعداد ما يلزم من الدعاية لتغطية ذلك الفشل الذي حدث في الموصل وكتب عدة أخبار لتنشر في الصحف. وكانت تهدف إلى إثارة الشعب العراقي ضد (قاسم)، وذلك عن طريق تجسيم الخسائر ومحاولة إثارة العطف أيضاً على الثوار بالتنديد بالإجراءات التي اتخذها (قاسم) هناك، فادعى أنه قام بإعدام 60 ضابطاً، كما أعدم أيضاً كل شخص مدني شك في أنه تعاون مع الثوار. وأنَ ذلك تم دون محاكمة. ولكننا تخوفنا من المبالغة في هذا الأمر فربما تأتي بنتيجة غير ما نرجو ونتمنى، وتجعل الشعب العراقي يحمل (جمال) مسئولية هذه الضحايا وما حدث هناك. أو أن يعرف الحقيقة وهي غير ما ذكرنا، ويعلم أننا نغالي فيما ننشر من أخبار فيفقد ثقته فيما نعلن. لكن (جمال) ظَل مقتنعاً بما يفعله... كانت الأخبار المفتعلة التي يكتبها (عبد الناصر) تذاع من محطة إرسال سرية تذيع باسم ثوار الموصل [373]، وضعت في منطقة الغوطة القريبة من دمشق وقامت بإذاعة بيان الشواف وتعليقات أخرى ضد عبد الكريم قاسم... [374]].

373 ـ "... على الجانب الآخر، فقد أدت أبواق دعاية العربية المتحدة وخصوصاً إذاعة (صوت العرب) مع التدخلات المباشرة وغير المباشرة، من قبل المخابرات المصرية بشخص عبد الحميد السراج وزير الداخلية في الاقليم الشمالي، في الشؤون العراقية، دوراً مؤججاً ومهيجاً مما عقد أية بارقة للحل، من خلال تصعيد حدة الخلافات. وكان ذلك اشبه بمن يضع حطباً يابساً على نار متأججة ...". الدكتور حميد حمد السعدون، عناقيد النار، ص. 61، مصدر سابق

374 ـ راجع مذكرات عبد اللطيف البغدادي، الجزء الثاني، الفصل الرابع، ص77، بعنوان (ثورة الموصل ودور العربية المتحدة). ويذكر البغدادي أن عبد الناصر اعتبر أن ما يجري في الموصل معركة شخصية بينه وبين عبد الكريم قاسم، حسب تعبير البغدادي. ونفس الفترة أقال عبد الناصر خالد محي الدين من رئاسة تحرير المساء [...لاعتقاده أنه كان متعاطفاً مع الشيوعيين بالعراق وذلك لأنه لم يلتزم بالتوجيهات الخاصة لوسائل إعلامنا التي طلب منها أن تظل تردد أن ثوار الموصل لا يزالون يقاتلون رغم اندحارهم وهروب الكثيرين منهم] ص 95، مصدر سابق.

وهكذا تترك محاولة الشواف [... الانطباع، في أكثر من مظاهره، بأنها كانت عملاً لم يدرس بنضج وبأنها جرت بتسرع وبلا عناية. فمحطة البث على الموجة القصيرة التي قدمتها ج. ع. م. وصلت متأخرة وفي حالة سيئة، ولم تبدأ العمل على الهواء إلا بعد الساعة التاسعة صباحاً. ولم يكن البيان معداً ولا مصادقاً عليه من قبل الضباط في بغداد، بل إنه كتب عشية بدء العمل بيد الرئيس المتقاعد محمود الدرّة، الذي كان، على ما يبدو، طارئاً كلياً على الثورة، وكذلك فإن قصف محطة بث إذاعة بغداد في أبو غريب، هو أيضاً في اللحظة الأخيرة وبسرعة، ونفذ بشكل ضعيف ...[375]].

أما بصدد مسببات فشل الانقلاب، حسب ما أوردها محمود الدرة، فإنها تكمن في:

[... خمسة أطراف تقع عليها مسؤولية فشل الثورة نذكرها حسب أسبقيتها في الاهمية على النحو التالي:

1 ـ لم يتخذ قائد الثورة العقيد الشواف إجراءات أمنية لحماية قاعدته إزاء ما قد تتخذه بغداد من اجراءات لإحباط الثورة... والدافع الذي دفعه إلى الاستهانة بقدرة حكم عبد الكريم قاسم، يقينه أن ثورته مجرد رمز لحركة يقوم بها العقيد رفعت الحاج سري مدير الاستخبارات بوزارة الدفاع وصحبه ضباط اركان الجيش القوميين صباح يوم الثورة...

2 ـ لا يستطيع أي مؤرخ لثورة الشواف.. بما لديه حتى الآن من وثائق ومعلومات ان يجنب العميد الطبقجلي والعقيد رفعت الحاج سري ورفاقه ضباط الاركان في وزارة الدفاع.. بالإضافة إلى الجمهورية العربية المتحدة.. المسؤولية في احباط الثورة.. بسبب موقفهم السلبي منها الذي لا يفسر إلا ان كل طرف من هذه الاطراف قد اعتمد على الطرف الآخر لإنجاح الثورة من غير ان يساهم في مغامرتها...

3 ـ يتحمل عقيد الجو عبد الله ناجي وزراً كبيراً في إخفاق الثورة بسبب مماطلته بإرسال طائراته لقصف مقر وزارة الدفاع والإذاعة...

---

375 ـ بطاطو، الجزء الثالث، مصدر سابق ص 194

4 ـ إن قادة الثورة كانوا قد اتفقوا مع عبد الحميد السراج... على أن ج.ع.م. ستمد الثورة بإذاعة خاصة وبكمية من السلاح وبفوج مغاوير وبسرب من الطائرات... (ولم يوف بوعده)

5 ـ ولا بد من الاعتراف إننا جميعاً، قد جانبنا الصواب في تقدير القوى المعادية... **فضلاً عن أن شعبية عبد الكريم قاسم لم تكن قد تدنت إلى الحد الذي يجعل الشعب العراقي بوجه عام يناصر الثورة أو يؤيدها...**[376]]. (التوكيد منا- الناصري)

إذا كانت هذه القوى تقف خلف فشل الانقلاب، ترى أين كانت تكمن عوامل الفشل؟ وما دور الموقف الذاتوي لقادة الانقلاب الثلاثة الذي كان، كما سبق أن شرحناه حسب استنتاجنا، السبب الأرأس في التردد الذي غشى عقل الطبقجلي والحاج سري ولم يتحركا لتأييد الانقلاب؟. وما مدى تدخل ج.ع.م. في سير الانقلاب ورمي ثقلها وراء الشواف دون الثنائي الطبقجلي- سري، كما أشار أكرم الحوراني في مذكراته إلى ذلك.

وقد عبر الشواف ذاته عن هذا الموقف عندما قال كلمته المشهورة:

[جماعة كركوك خانتنا... وجماعة بغداد جبنت وساستمر بالثورة] (حسب ما نقله محمود الدرة). لكن فاته معرفة سر الخيانة والجبن والتي أُعزيها، في كثير من جوانبها، إلى عامل الزعامة والذاتوية. كما أشار إلى هذا الموقف عبد اللطيف البغدادي (في ج. 2، من مذكراته ص 80) عندما قال: [... كان واضحاً غضب جمال وضيقه من كل من نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة ورفعت الحاج سري لأنهما لم ينفذا ما كانا قد وعدا به من اشتراكهما بالثورة]. ويؤكد هذا الموقف أكرم الحوراني عندما يقول: "...أما تآمر السراج بمعرفة ناصر، عن الطبقجلي ورفعت الحاج سري ورفاقهما وإذاعة

376ـ راجع محمود الدرة، مصدر سابق، ص 362 - 366.

أسمائهم من الإذاعة، مما أدى إلى إعدامهم جمعياً فهو أمرٌ لا يمكن تعليله إلا بإنعدام المسؤولية ...[377]".

وقد تم ترجمة موقف عبد الناصر الثأري من الثنائي الطبقجلي – سري، عملياً لاحقاً، وذلك عندما لم يكن راغباً في تكوين مجموعة ضغط دولية لأجل استبدال أحكام الاعدام التي صدرت بحق المساهمين في الانقلاب، معللاً ذلك: [... **كان من الضروري أن تذهب ضحايا وتسفك دماء لإسقاط عبد الكريم قاسم...**[378]]**.لكنه تناسى أن هذه الدماء عراقية ومن مناصريه تحديداً؟؟**

كما أخذت في الوقت ذاته وسائل الاعلام في العربية المتحدة توغل وبلغة جارحة وبخاصةً تلك التعليقات التي كان مصدرها أحمد سعيد، الذي حُكم عليه بالسجن لارتباطه بالمخابرات الامريكية، والتي كانت تتحدى ارادة الزعيم قاسم، [**وتحرضه على إعدامهم وكأنها كانت تستهدف دفعه إلى ذلك لكي تؤلب الكتل المعارضة عليه بسبب العطف المتزايد عليهم وبالتالي تنجح المحاولات لإسقاطه...**[379]].

377- راجع المذكرات، م.5 عام 1958، فقرة 145، مصدر سابق.

378 - راجع إسماعيل العارف، مصدر سابق، ص 224

379 ـ المصدر السابق، ص 223 - 224. في حين أنّ لعامر عبد الله رأي آخر مفاده ورد في إجابته على من المسؤول عن الاعدامات، فقال: [... لا الحزب كان مسؤولاً عنها ولا قاسم، قاسم تأخّر في تنفيذ الاعدامات، وربما كان يريد استبقاءهم مسجونين إلى أن يعفو عنهم، لكن بعض المحيطين به حرضوه على ذلك...]، مجلة أبواب، العدد الثالث، مصدر سابق، ص205. وعندما استفسرت منه شخصياً عام 1996 في ستوكهولم بحضور صاحب الربيعي وجمال حسين سفر وهيفاء عبد الكريم في بيت الأخيرة، عن المقصود بهم (المحيطين)، أجاب: إنه الفريق الذي تزعمه طه الشيخ أحمد. وبالمناسبة فإن عامر عبد الله في ذات المقابلة (ص. 202، القسم الثاني) يشير إلى أن الضباط الذين لهم صلة بالحزب [كنا، أنا وسلام عادل، نلتقي بالضباط القياديين في بيت فاضل المهداوي، ولم نكن إطلاقاً مهتمين بتنسيبهم إلى الحزب، بل جل همنا إبقاء الصداقة بيننا وبينهم، والعمل على تطويرها وتطوير التشاور بيننا. وهذا لم يدم طويلاً لأن الضباط أنفسهم انقسموا إلى فريقين، فريق الدفاع بزعامة طه الشيخ أحمد ووصفي طاهر، وفريق ومحكمة الشعب بزعامة المهداوي وماجد محمد أمين].

وتاسيساً على كل ما ذكر، نستطيع أن نعزو أسباب فشل الانقلاب، بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه حول زعامة الانقلاب، إلى جملة عوامل متداخلة فيما بينها هي:

1 ـ سوء التوقيت سياسياً وتكتيكياً، حيث كان الحكم يتمتع بشعبية كبيرة جداً وكان المد الجماهيري اليساري في أوج قوته وجبروته بحيث سيطرعلى الشارع السياسي والمنظمات الاجتماعية؛

2 ـ كان الإعداد للانقلاب [... بمثابة سر مفتوح تحدثت عنه التايمس في عددها 8 شباط 1959، حيث ألمحت إلى أنباء تتردد حول انقلاب تنظمه بعض العناصر الناصرية في الجيش العراقي في الربيع...[380]]؛

3 ـ تأثير العامل الخارجي الذي عجل في قيام الانقلاب قبل نضج عوامل النجاح والداخلية خاصة منها، حيث [... عملت الولايات المتحدة على حث المسؤولين في العربية المتحدة للتعجيل في تمرد الشواف في الموصل[381]] دون دراسة الواقع السياسي العراقي في ربيع 1959. واستعجال العربية المتحدة في إسقاط حكم الزعيم قاسم بأية وسيلة كانت، وبغض النظرعن طبيعة القوى التي تحقق ذلك، طالما اعتبر عبد الناصر أن هذه المسألة هي مسألة شخصية بينه وبين الزعيم قاسم.

في حين كل الدلائل تشير إلى عكس ما قاله عامر عبد الله، فالعلاقة الحسنة بين طه الشيخ أحمد والطبقجلي بقيت قوية جداً حتى إعدامه، وقد مارس طه الشيخ أحمد وجلال الاوقاتي وعادل جلال الضغوط على الزعيم قاسم لأجل ثنيه عن تنفيذ حكم الإعدام، وحتى بعد صدور حكم الإعدام على المتهمين [فقد استمر طه الشيخ أحمد وجلال الاوقاتي بزيارة المرحوم رفعت في سجنه حتى يوم اعدامه.. وقد أوصيا رفاقهما الشيوعيين بمعاملتهم بالحسنى. وقد تم ذلك، كما ذكره رفعت أمام المحكمة الخاصة]. حسب قول جاسم العزاوي، في مذكراته، مصدر سابق، ص 226 - 227.

380 - نجم محمود، المقايضة، ، مصدر سابق ص 121.

381 - المصدر السابق، ص 245

ومما له علاقة بالعامل الخارجي، فقد كان كل: "... من عبد الحميد السراج وعبد المجيد فريد، كان يعمل مستقلاً عن الآخر في التهيئة للانقلاب ضد عبد الكريم قاسم، ولا يخفى التنافس – بل العداء – الذي كان مستمراً إلى قيام الانفصال، بين المخابرات السورية التابعة لعبد الحميد السراج، والمخابرات المصرية التابعة لصلاح نصر..."[382]؛

4 ـ الدور الكبير الذي لعبته قاعدة المؤسسة العسكرية في إحباط الانقلاب ومساهمتها في القضاء على حياة الشواف تلبيةً لنداءات الزعيم ولقوة غريزتها وحدس مشاعرها الطبقية، في الوقت نفسه لا ينكر دور المنظمات القاعدية للحزب الشيوعي بين المراتب والجنود؛

5 ـ يقابلها، افتقار الانقلاب [...إلى قيادة رزينة تمتلك سرعة القرار وتستطيع أن تفرض نفسها على الأحداث، فضلاً عن أن الشواف لم يكن مسيطراً حتى على مقره... كذلك لم تكن القطعات العسكرية في الموصل مسيطراً عليها تماماً...[383]]؛

6 ـ انطلقت الحركة الانقلابية من أطراف البلد (الموصل) وليس من مركزه (بغداد). وكما تثبت تجربة الانقلابات العسكرية في العالم الثالث، فإن أي انقلاب إذا لم ينطلق من قلب مركز القرار السياسي (العاصمة)، فاحتمالات نجاحه ستكون ضئيلة جداً؛

7 ـ خلو الانقلاب من عنصر المفاجئة، إذ كانت تحركات قادة الانقلاب مرصودة من قبل القوى المعارضة له سواءً على النطاق الرسمي أو الحزبي وخاصةً قادته الثلاث؛

8 ـ عدم قدرة قوى الانقلاب على التنسيق بين حلقاتها الموزعة في الوحدات العسكرية المنتشرة، وبالتالي التردد الذي أصاب تحركها مما خفض من عوامل نجاحه؛

---

382 ـ اكرم الحوراني، المذكرات، ، م.5 فقرة 145، مصدر سابق.

383 ـ جاسم العزاوي، المذكرات، مصدرسابق، ص 222 - 223.

9 - وقد شكت نقصاً بارزاً آخر يمكن تميزه بالمقابل وهو أن المتآمرين كانوا يمثلون قطاعاً صغيراً واحداً من الشعب مقارنةً بالطيف الاجتماعي العراقي الكبير المؤيد للسلطة ؛

10 ـ كذلك عجز الاحزاب المؤيدة للانقلاب في تعبئة الشارع السياسي. إذ حاول [... حزب البعث في ذلك الوقت التحريض على القيام بمظاهرات جماهيرية يوم إعلان الثورة، فلم يستطع الحزب غير جمع مئات من المتظاهرين (لم تتجاوز 150 حسب أوريل دان - الناصري)... ولم يحاول حزب الاستقلال أن يفعل ما فعله حزب البعث على الرغم من الاتفاق المسبق في هذا الشأن معه ومع فؤاد الركابي وغيرهما من القوميين...[384]] وهذا أيضاً ينطبق على العربية المتحدة التي وعدتهم بالكثير، لكن لم يصل سوى القليل ؛

11 ـ سرعة التحرك الحاسم والمضاد الذي قامت به السلطة المركزية في بغداد سواءً السياسية منها أو العسكرية وبخاصةً الدور الذي لعبته قيادة القوة الجوية. و المساهمة الفعالة للقوى السياسية لكل من: الحزب الشيوعي، والوطني الديمقراطي، الوطني الديمقراطي الكردستاني والقوى القاسمية داخل مدينة الموصل ومحيطها ؛

12 ـ إعتماد قوى الانقلاب على العناصر التقليدية والعشائرية والزعامات القديمة وتلك التي تنتمي للماضي، مما حجب عنها كثيراً من القطاعات المستقلة التي رأت في ثورة 14 تموز آمالها المستقبلية.

وتاسيساً على ذلك نخلص إلى القول "... **لم يكن انقلاب الشواف في 8 آذار 1959 يعبر عن بؤرة تناقض واحدة، فهو لم يكن صراع سلطة، ولم يكن مجرد نقمة رجال اقطاعيين حرمهم قانون الاصلاح الزراعي من أجل أراضيهم / ولم يكن بتأثير تقاطعات مصالح قوى إقليمية فقط، بل كان كل ذلك، فضلا عن الصراع بين التيار**

---

384 ـ محمود الدرة، ثورة الموصل، مصدر سابق، ص 363 - 364.

القومي والحزب الشيوعي بجوانبه الاجتماعية الكامنة فيه. أي أن الانقلاب كان محركاً بفعل عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية كامنة وصلت نقطة الذروة، فعبرت عن نفسها في ذلك اليوم، مستفيدة من الحركة العسكرية التي أعلنها العقيد الركن عبد الوهاب الشواف..." [385].

385 - د. ياسين سعد البكري، بنية المجتمع العراقي ، ص. 209، مصدر سابق.

2

6 ـ محاولة الاغتيال في رأس القرية

ـقبيل استعراض خلفيات وماهيات محاولة أغتيال الزعيم قاسم، نود التذكير بتركيبة حزب البعث في عشية ثورة 14 تموز وما بعدها، كما جاءت على لسان أحد أعضاء القيادة القطرية آنذاك، يقول: "... لم يكن حزبنا، عريض الجذور في المجتمع العراقي، حيث أقتصر وجوده على المدن الكبيرة، بعيداً عن الريف وأطرافه، وبرغم تنظيمات محدودة في اوساط العمال والفلاحين، شكل الطلاب وأبناء الطبقات المتوسطة ودون المتوسطة، الجمهور الأوسع لنا.

وكورثة لحزب الاستقلال، امتلكنا رصيداً شعبياً في الموصل والرمادي وسامراء وفي أححياء بغدادية كالأعظيمية والكرخ والكرادة. مدن وأحياء عروبية ، سنية محافظة ، وبرغم انتشارنا لاحقاً في النجف والبصرة والحلة، إلا أن الطابع العام لجمهورنا بقى كذلك، فضلا عن غيابنا الكامل في أوساط القومية الكردية.

وبسبب عمومية الفكر القومي، فكرنا، وغموضه ورومانسيته الوحدوية ، تسلل إلى الحزب ، ووجد مكانا فيه، القومي التقليدي، والعروبي ذو التلاوين الاشتراكية أو الماركسية ، والعروبي الإسلامي ، والاسلامي العروبي . وتبعاً لذلك تشكلت السيماء الاجتماعية والسياسية للحزب..."[386].

---

386 - هاني الفكيكي، الثورة والانقلاب العسكري في العراق الحديث، الظاهرة والابعاد، مجلة الموسم العدد 102 ، ص. 613، مصدر سابق.

لقد تضخم حزب البعث بدرجة كبيرة بعد ثورة 14 تموز وبخاصة بعد عام من السير في صيرورة الارتقاء الاجتماعي[387] .. بخاصةً بعد فشل انقلاب الشواف، وانسحاب العراق الرسمي من حلف بغداد، واعلان خروج العراق من منطقة الاسترليني وتحرير العملة العراقية من قيود ارتباطها بالمصارف البريطانية، واتضاحٍ سياسة الحكم في المجالين العربي والدولي، ناهيك عن السياسة الاقتصادية وبخاصة النفطية منها واتساع تأثير الفئات الاجتماعية الفقيرة والكادحة التي زجتها الظروف السياسية العامة لكي تمارس الفعل السياسي وتخلقه، والذي ترافق مع انحسار دور القوى التقليدية، في المدينة والريف، وطبقة شبه الاقطاع والملاكين الكبار وفئة الكومبرادور.. التي مثلت قاعدة الحكم الملكي. آنذاك تزايدت وتائر زخم المحاولات الانقلابية، والتي كانت إحدى تجلياتها تبني فكرة الاغتيال الفردي لقمة السلطة كوسيلة سياسية مكملة للفكرة الانقلابية وثقافتها.

اما على صعيد الظروف الداخلية لحزب البعث العراقي، الذي تبنى فكرة الإغتيال الفردي، فقد لعبت ظروف انحسار تأثيره، بخاصةً بعد إبعاد أمين سره القطري من وزارة الاعمار إلى وزير بدون وزارة ومن ثم استقالته مع الوزراء القوميين في شباط 1959 التي كانت بمثابة ضربة جردت الحزب الضئيل مما كان يملك من مقدرة التأثير على الوضع العام [... ودفع بعض أعضائه إلى مراكز هامة في السلطة أو حتى لحماية القليل المتبقي من جور خصومهم السياسيين. كما فقد الحزب جريدته، فزاد من مرارته لحرمانه الوسيلة الوحيدة للتعبيرعن آرائه وعكس وجهات نظره للجمهور... إن هزائم البعث المستمرة وخسارته المواقع امام الشيوعيين في المعركة الناشبة للسيطرة على المنظمات الشعبية... وقلما كانت لهم صلات بالطبقة العاملة كما أنهم لم يجدوا

---

387 ـ "... لعل أولى التعبيرات الرمزية لهذا التحول هو التحول الكبير داخل حزب البعث نفسه، لتسيطر العصبيةُ الطائفية عليه، من حزب بقيادة سياسيين من أصول شيعية (فؤاد الركابي، وعلي صالح السعدي)، ومن حزب يشكل تنظيم الناصرية، المدينة الشيعية، التنظيم الأكبر فيه، إلى انقلاب نفّذه المكتبُ العسكري للحزب (وكل عناصره من أصول سنية)، ليسيطر على القيادة السياسية للحزب..."

د. حيدر سعيد، تقديم **8** شباط.. غول العصبية، جريدة العالم البغدادية، في **9** شباط **2014**.

وقتاً كافياً لفتح قنوات لهم في المدن والقصبات...(كما) لم يكن لديهم من الضباط في الجيش العراقي إلا اليسير...[388]].

في هذا الظرف جَسَمَ البعث العراقي، مع القوى المتحالفة معه، الوضع آنذاك، حتى أخرجوه من دائرة المعقول، إذ كانوا بذلك يعبرون عن خيبات أملهم في احتلال المواقع المؤثرة في السلطة والشارع السياسي الذي لم يستجب لشعارهم المركزي المتمحور حول **الوحدة الفورية**، حتى تحولت تلك الخيبات إلى حقد عظيم، أخذ يتحين فرصته للثأر والانتقام. و [... **شدد على أعضائه بأن لا يحاول الاعضاء إسقاط ذكرى جرائم الشيوعيين من ذاكرتهم...**[389]] كما جاء في نضال البعث.

آنذاك وبعد خطاب الزعيم قاسم في كنيسة مار يوسف في 7/19، تزايد بصورة كبيرة عدد المتعاطفين مع حزب البعث نتيجة أنتماء أو تأييد أغلب القوى الاجتماعية والسياسي المتضررة من مشروع السلطة المستقبلي وتجذره لصالح الفئات الفقيرة وذات الدخل المحدود ونزعته العراقوية وتجذرها، ومن سيرورة الارتقاء الاجتصادي الثقافي من جهة، ومن جهة ثانية ما اصاب علاقة قاسم بقوى اليسار والحزب الشيوعي تحديداً، ومحاولة الأول في عدم تمكين الثاني من الهيمنة والاتفراد بمؤسسات السلطة، كما اوضحنا ذلك سابقاً. وكان من نتائج ذلك التضخم الكبير لقواعد حزب البعث الذي اصبح النواة المركزية لكل القوى المستاءة من الحكم من: التيار القومي ؛ المؤسسة الدينية ؛ الارستقراطية التقليدية ؛ قوى الاقطاع والملاكين الكبار والكمبرادور؛ الضباط المغامرين واخيرا دول الجوار برمتها والمراكز الرأسمالية.

في مثل هذا الظرف قررت فعلياً قيادة حزب البعث العراقي برئاسة الامين القطري فؤاد الركابي، منذ شباط 1959، تبني فكرة الاغتيال الفردي للزعيم عبد الكريم قاسم، كوسيلة للوثوب إلى السلطة، وتبلورت الفكرة خاصةً بعد بضعة أيام من فشل تمرد الموصل إذ [...اجتمعت القيادة القطرية للحزب لتناقش الموقف، فبدا

---

388 ـ جرجيس فتح الله، العراق في عهد قاسم، ج. 2، مصدر سابق، ص 773 - 772

389 ـ نضال البعث، المجلد السابع، ص 57، مستل من المصدر السابق، ص 777

واضحاً أن الجميع تخامرهم فكرة واحدة.. هي فكرة هدم الركيزة هذه.. والقضاء على عبد الكريم قاسم ...[390]]. وبتمويل من حزب الاستقلال بشخصية أمينه العام محمد صديق شنشل. حسب رواية الركابي(ص.35)

وفي الوقت نفسه، يا ترى هل كان قرار البعث لإغتيال عبد الكريم قاسم قد جاء صدفةً ومن بنات أفكار حزب البعث؟ أم من قبل المراكز الدولية وخاصةً الأمريكية حيث خططت عدة مرات لإغتياله؟ دعونا نتمعن ببعض الدلائل المخابراتية [391]

390 ـ فؤاد الركابي، الحل الأوحد، ص 37، القاهرة 15 شباط 1963، مطابع دار الكتاب العربي بمصر، دار النشر بلا. في حين يشير حازم جواد في أوراقه إلى أن فكرة الإغتيال قد تمت لأول مرة في اجتماع القيادة القطرية الذي إلتأم بعد إقصاء عبد السلام عارف من منصب نائب القائد العام للقوات المسلحة في 1958/9/11، ويقول لقد: "... **توصلنا في هذا الاجتماع إلى قرار يقضي بضرورة التخلص السريع من قاسم...**". من اوراق حازم جواد، الحلقة 6 في 2006/2/14، جريدة القدس العربي، مصدر سابق.

391 ـ ومن هذه الدلائل ما نشره رئيس الوزراء الأسبق الاكاديمي، والرئيس السابق للمخابرات الروسية يفغني بريماكوف، ما أشار فيه إلى دور المخابرات الأمريكية في عملية اغتيال الزعيم قاسم، حيث يقول:

"... واعترف مايلز كوبلاند أحد رجال المخابرات الأمريكية القدامى (منذ نهاية الاربعينيات ومؤلف كتاب لعبة الأمم - الناصري) في آواسط الثمانينيات في حديث مع صحفيي وكالة يونايتيد برس انترناشنال الأمريكية بأن المخابرات الأمريكية كانت بعد مجيء قاسم إلى السلطة على (**اتصالات وثيقة للغاية بحزب البعث العراقي المعادي له**...ويؤكد عادل درويش مؤلف كتاب (بابل الكافرة) **على أن المخابرات الأمريكية كانت على علم تام بجميع نواحي الإعداد لمحاولة إغتيال قاسم. وأن طبيب أسنان عراقيا عمل في آن واحد لصالح المخابرات المصرية أيضاً كان حلقة الوصل بين المخابرات الأمريكية وصدام ...**).

وفي الوقت نفسه يؤكد بريماكوف، في ذات الصفحة، إلى أن صدام تمكن "... **بمساعدة المخابرات الأمريكية والمصرية، من الهرب من مدينته تكريت في البداية ثم إلى سوريا. وساعده رجال المخابرات المصرية على الانتقال منها إلى بيروت. وبدأ برعايته هناك رجال المخابرات الأمريكية الذين دفعوا له إيجار الشقة والمصاريف اليومية الأخرى. وبعد فترة من الوقت ساعدت المخابرات الأمريكية صدام على الانتقال إلى القاهرة...**". الشرق الأوسط المعلوم، ص. 83، مصدر سابق.

حيث رأت "... تقارير دوائر الاستخبارات الأمريكية بشأن مؤامرة انقلابية ضد عبد الكريم قاسم وإغتياله. فقد أورد تقرير استخباراتي أمريكي يحمل تاريخ الرابع والعشرين من أيلول 1959 ما نصه (إن إغتيال عبد الكريم قاسم خلال الأسابيع الحالية) إلا أن من الملفت للنظر أن التقرير لم يذكر إنتماء العناصر التي ستقوم بعملية الإغتيال، إلا أنه أكد أن عبد الكريم قاسم والشيوعيين على بينه بأن القوميين قد يلجأون إلى (أساليب يائسة) غايتها الحد (من النفوذ الشيوعي). وشكك التقرير بنجاح الانقلاب على وفق المعلومات التي تلقتها تلك الدوائر، لكون قادة الجيش الموجودون في بغداد من الموالين لعبد الكريم قاسم الذي تخلص من المناوئين له، بنقلهم إلى مناصب غير مهمة نسبياً في الجيش. وفي الأحوال كافة، في حالة حدوث الانقلاب، فإن فرصة نجاحه ستكون أقل من المستوى المطلوب، ولا سيما إذا ما إغتيل عبد الكريم قاسم إذ من المرجح أن تحدث حرب أهلية في العراق.

وقد أولت الأوساط الأمريكية المعنية في واشنطن تلك المعلومات اهتماماً بالغاً... ومن الضروري الإشارة إليه إلى أن ما تضمنته تلك التقارير جاءت متوافقة من المعلومات التي تلقتها واشنطن من مصادر أخرى في الثلاثين من أيلول والتي أشارت إلى أن جمال عبد الناصر يتعاطف مع المتآمرين يدرسون خطة انقلاب في العراق خلال

وفي الوقت نفسه "... في عام 2003 نشر ريتشارد سايل من وكالة يونايتد برس انترناشنال (يو بي آي) تقريرا بعنوان "خاص: صدام لاعب أساسي في مؤامرة سابقة حاكتها وكالة المخابرات المركزية Exclusive: Saddam Key in Early CIA Plot "

إذ يستند تقرير سايل الذي نُشر على نطاق واسع عبر الانترنت، الى مقابلات مع "دزينة من الدبلوماسيين الاميركيين السابقين والباحثين البريطانيين والمسؤولين الاستخباراتيين الاميركيين السابقين" فانه يقدم المعلومة التفصيلية الوحيدة الموجودة عن تفويض وكالة المخابرات المركزية وضلوعها في محاولة الاغتيال الشهيرة التي استهدفت عبد الكريم قاسم في تشرين الأول/اكتوبر عام **1959**. وبحسب سايل فان الهجوم الفاشل بالاسلحة النارية نُفذ بمشاركة صدام حسين بوصفه عميلا مؤجورا لوكالة المخابرات المركزية قامت الوكالة لاحقا باخلائه وتدريبه ودعمه في الخارج...". للمزيد راجع الملحق الثالث عشر. (التوكيد منا- الناصري).

أسبوع ومن ضمنها إغتيال عبد الكريم قاسم. وسيكون جمال عبد الناصر مستعداً لإرسال قوات عسكرية للتدخل لمنع أي تحرك، مضاد لعملية الانقلاب... "[392].

ويشير تقرير أخر لوكالة الاستخبارات الأمريكية "...يحمل تاريخ الخامس عشر من كانون أول 1959، تحدث بإسهاب عن التطورات الداخلية في العراق، ووجد محررو التقرير، إن السبيل الأكثر ترحيباً للتخلص من عبد الكريم قاسم **هو اغتياله**، وأن لديهم الثقة بأن يتولى القوميون والبعثيون مثلاً القيام بهذه المهمة لإقصاء عبد الكريم قاسم من السلطة، بالتعاون مع الضباط من أمثال: محمد نجيب الربيعي وأحمد صالح العبدي... "[393].

وعلى ضوء ذلك فيبدو إن قرار إغتيال قاسم، خطط له، ليس كما روجته الأحزاب والحكومات القومانية كان محلياً، ومن صلب افكارهم، بل من المخابرات المركزية، بينما أُكل التنفيذ لقوى البعث في الداخل بالتنسيق مع التكتلات القومية الأخرى حيث جرى التشاور حوله. وهو ذات المنهج الذي طبق في الانقلاب الأخير في 8 شباط 1963.

وهكذا بدأ الوكلاء المنفذون في الداخل، التنسيق فيما بينهم وتدارسوا الفكرة الموحى بها من القوى الخارجية إلى حزب البعث. وبالاستناد إلى وثائقه ورؤية بعض قيادات التيار القومي، الذين طرق سمعهم أن حزب البعث كان في هذه الاثناء [...يدبر مؤامرة لقتل عبد الكريم قاسم، واتصل بيّ السيد فؤاد الركابي/ أمين سر القيادة القطرية للحزب المذكور ثلاث مرات وعرضَ عليَّ تنسيق خطتهم مع الجيش، إذ لا فائدة من عملية الاغتيال إذا كان الجيش لا يعلم ولا يستغلها للسيطرة على الوضع. ولقد طلب مني دراسة الخطة من الناحية العسكرية تمهيداً للاتفاق على الوقت المناسب لتنفيذها.

وكان لدى حزب البعث فكرتان حول موضوع اغتيال الزعيم هما:

---

392 - د. سنان الزيدي، مصدر السابق، ص. 225 و 226.

393 - المصدر السابق، ص. 229.

الأولى : إلقاء حقيبة متفجرات على سيارته أثناء مرورها في شارع الرشيد من فوق شرفة في إحدى عمارات الشارع.

الثانية: تفجير سيارة جيب فيها مواد متفجرة لحظة مرور سيارة عبد الكريم بجوارها في الشارع نفسه. وعند عرض الفكرتين على المقدم رفعت سري (كان بمنصب مدير الاستخبارات العسكرية - الناصري) لدراستهما من الناحية الهندسية وهوضابط مهندس له معرفة واسعة في استخدام المفرقعات، رفضها لأن احتمالات الاخفاق فيها كبير. لذلك نصحنا فؤاد الركابي أن نبحث عن طريقة أخرى لقتله. ولقد نصحته بتدريب زمرة لاغتياله بالغدارات أو المسدسات أثناء مروره في الشارع... [394] [.

كما يؤكد ذات الفكرة عبد الكريم فرحان في مذكراته عندما قال: [... وقد علمت ان هنالك خطة وضعها العقيد الركن عبد الغني الراوي، بتشجيع من فؤاد الركابي، تتضمن إلقاء قنبلة أومتفجرات من سطح أحد الدور أو نوافذها على سيارة عبد الكريم قاسم أثناء مروره في الشارع، ثم صرف النظر عنها لصعوبة تنفيذها واحتمال فشلها ... [395] [.

لكن هذه الفكرة لم تكن من بنات أفكار حزب البعث وقيادته القطرية فحسب، بل: [... ولا أدري هل نما إلى علم غيري أم لا ، أن الخطة كانت بوحي من بعض ضباط الجيش من الذين أبدوا استعداداً للتعاون في تنفيذ هذه الخطة في مرحلة من المراحل... [396] [، وربما من وحي القوى الخارجية التي تعاونت مع البعث في الاطاحة بقاسم ونظامه.

---

394 ـ راجع صبحي عبد الحميد، المذكرات، مصدر سابق ص 137 و 210

395 ـ عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة، مذكرات تجربة السلطة في العراق 1958 - 1968، ص 18. دار البراق لندن1994.

396 ـ خالد علي الصالح، طريق النوايا الطيبة، تجربتي مع حزب البعث، ص 98، دار الريس، بيروت - لندن 2000.

لذا رأت القيادة القطرية في ربيع 1959، أن فرص النجاح، من الناحية الفنية، في العملية ضئيلة جداً حسب ما ذكره الركابي نفسه. والأصح، حسب اعتقادنا، يكمن لا في الجوانب الفنية، بل في تخوفهم من أن مقتل الزعيم قاسم في تلك الفترة، يعني ضمن ما يعني، تسليم القيادة السياسية في البلد لسيطرة الحزب الشيوعي، والقوى القريبة منه، الذين كانوا في أوج جماهيريتهم وسيطرتهم على المفاصل الرئيسية للدولة والمؤسسة العسكرية وللشارع السياسي والمنظمات المهنية. لذلك أجل حزب البعث توقيت محاولة الاغتيال، وهذا ما دللت عليه الوقائع التاريخية لعراق تلك المرحلة وما أشار إليه كثير من كتاب التيار القومي فيما بعد[397]، بما فيهم فؤاد الركابي الذي كتب يقول: [... اجتمعت القيادة القطرية وقتذاك، وبعد أن ناقشت الموقف، بدا لها أن مجرد ضرب قاسم لا يمكن أن يكون حلاً جذرياً وجدياً لمشكلة الوضع القائم في العراق.. فقررنا وقف عملية الاغتيال ...[398]] في ربيع عام 1959.

وعلى صعيد المؤسسة العسكرية، فقد تناكبت الأفكار وماكينة العمل وقام التنسيق على قدم وساق بين ضباط التيار القومي على كيفية الإطاحة بحكم الزعيم قاسم. ولأجل استكمال تحقيق فكرة الاغتيال الفردي، كان لابد من استدراج الزعيم قاسم لتقليص الحماية التي كانت ترافقه والمتكونة من سيارة حماية واحدة. وقد أوحى جاسم العزاوي، سكرتير الزعيم قاسم، إلى إذاعة صوت العرب (حسب رأي عزيز شريف)، أن تذيع تعليقات تصف الزعيم بالجبن والخوف من انتقام الجماهير مدللة

397ـ يشير الكاتب جرجيس فتح الله إلى أن أحد أسباب التأجيل في ربيع عام 1959 يعود إلى أنه: [...قد وصلتهم فضلاً عن ذلك معلومات (مصدرها مصادر مقربة من قاسم ذات علاقة بالحزب الوطني الديمقراطي) مفادها أن قاسم يهيئ للشيوعيين ضربة شديدة...]، العراق في عهد قاسم، ج. الثاني، 778، مصدر سابق.. ورغم أن المؤلف لم يذكر مصدر معلوماته، فإن العلاقة بين الزعيم قاسم والحزب الشيوعي في ربيع ذلك العام كانت ذات صلة قوية، مما دفع الحزب إلى المطالبة بمشاركته في الحكم؟ وقد ساءت العلاقة في صيف ذلك العام وإن بدت ملامحها بعد مظاهرة الأول من أيار، عندما رفع الحزب مطلب مشاركته في السلطة في المظاهرة، مما أخاف عديداً من القوى الاجتماعية والدولية.

398ـ فؤاد الركابي، الحل الأوحد، مصدر سابق، ص 48

على ذلك برتل سيارات الحماية التي ترافقه. ونتيجة ذلك قرر الزعيم قاسم التنقل بسيارته دون حماية، واستدرج إلى حيث أراد أعداؤه [399].

وبعد فشل انقلاب الشواف، اختفى قادة ونشطاء الاحزاب والحركات القومية، وانعدم أي نشاط علني لهم، كما ساد صفوفهم والقوى المتآلفة معهم الخوف والتطير، التي طالت حتى قياديين منهم من أمثال سعدون حمادي وغيره. في هذا الظرف التجأت هذه الاحزاب إلى التفكير مجدداً باستخدام العنف وتكثيف المحاولات الانقلابية والاغتيال الفردي، عوضاً عن تحليل الواقع الموضوعي المعقد واستنتاج طريق التفاعل مع ما هو قائم والتكيف معه. توصلوا عبر الطرق السهلة، إلى ضرورة اغتيال الزعيم، باعتباره (الحل الأوحد) القائم، لأنهم كانوا يشعرون بقوة [ضعفهم في العراق] حسب قول الفكيكي[400] لذا انصرفت القيادة القطرية إلى تحقيق هذا الهدف

399ـ راجع مسعود البارزاني، مصدر سابق، ج.2، ص 28، ويشير إسماعيل العارف في مذكراته (ص. 388) مصدر سابق، إلى: أن الزعيم كان يرفض النصائح التي قدمت إليه من قبل مدير الأمن العام والحاكم العسكري العام باستصحاب مفرزة لحمايته أثناء تنقله بسيارته العادية وبصحبته مرافقه فقط. وهذا ما أكده الركابي بالقول: [... لقد حسب قاسم أن كل شيء قد بدأ يجنح للإستقرار، وهكذا بدأ يقلل من حراسته، وأصبح في الكثير من الأحيان، ينتقل بسيارته العسكرية الخاصة لا يرافقه فيها سوى السائق وأحد الحراس من الضباط المرافقين] مصدر سابق، ص 60.

ويشير خالد علي الصالح، مصدر سابق. ص 102، إلى ذات الموضوعة بالقول: [... **وفي إطار استعدادنا للتنفيذ، لجأنا إلى حيلة للتخلص من الحراسة المرافقة لعبد الكريم قاسم، فبواسطة رسالة إذاعية وصلت إلى عبد الكريم قاسم تتعلق بحراسة المرافقين له، اتخذ الرجل قراراً باستبعاد سيارات الحراسة المرافقة له. (في الحقيقة كانت سيارة واحدة - الناصري) واحتفظ بمرافقه الذي يجلس معه في السيارة نفسها. وبهذا تحقق لـ (حزب البعث) إمكانية تنفيذ خطة الاغتيال دون حاجة للاستعانة بالفريق الذي أبدى القوميون العرب استعدادهم لتجهيزه للمشاركة في الاغتيال**]. أميل بقوة الموضوعية وتاريخية الانقلابات في العراق إلى أن هذه الفكرة قد ألهمت أبعادها من قبل المختصين في الانقلابات العسكرية في العالم الثالث وبالتحديد الأمريكان، وبخاصة إذا علمنا أنهم كانوا وراء فكرة محاولة اغتيال الزعيم قاسم.

400ـ هاني الفكيكي، مصدر سابق، ص 99

وبهذه الوسيلة. وفي الوقت نفسه نستطيع القول والاستنتاج أن استقالة الوزراء القوميين في 7 شباط / فبراير 1959، حسب تعبير عضو القيادة القطرية آنذاك اياد سعيد ثابت، كانت بمثابة : [...**أول بادرة جدية ايجابية تدلل على... البداية التي انتهت أخيراً بذلك القرار التاريخي الجماعي الذي اتخذته القيادة القاضي باغتيال الرأس المنحرف...**[401]]. وعرض الأمين القطري الاقتراح على التصويت فـ [...وافق عليه أكثرية اعضاء القيادة الحاضرين...فكنا أثنين رافضين، أنا طالب شبيب) ومدحت (إبراهيم جمعة) مقابل ثلاثة موافقين على خطة الاغتيال فؤاد (الركابي) وخالد (علي الصالح) وأياد (سعيد ثابت) [402]].

---

401 ـ أياد سعيد ثابت، عندما يواجه الثائر قدره، ص 43، ج. 1.المؤسسة العامة للصحافة، طرابلس ليبيا، التاريخ بلا.

402 ـ د. علي كريم سعيد، مراجعات، مصدر سابق، ص 26. في حين أشار خالد علي الصالح في المحكمة، إلى أن القرار خاطئ لكنه خضع لرأي الاكثرية. للمزيد راجع المحكمة العسكرية العليا الخاصة، ج. 5، مصدر سابق. أما فؤاد الركابي، فلم يبين كيفية التصويت بصورة محددة، يقول: [... فبدا واضحاً أن الجميع تخامرهم فكرة واحدة.. هي فكرة هدم الركيزة هذه والقضاء على عبد الكريم قاسم. كان واضحاً أيضاً أنهم كانوا يعقدون في ذلك إجماعاً حزبياً عاماً يدعمه إجماع من جميع الفئات القومية الأخرى] الحل الأوحد، ص 27. يبدو من النص أن القرار كان جماعياً. ويؤكد ذلك في ذات المصدر ص 29 عندما يقول: [... فضلاً عن إجماع جميع جماهيرنا القومية في العراق على ذلك، وجدت إجماع منقطع النظيرعلى ضرورة تحملنا أعباء هذه العملية ، ما زلت أتذكر حتى الآن تلك الليلة التي أجتمعنا فيها في بيت مدحت إبراهيم جمعة في المأمون وكان هناك أياد سعيد ثابت وخالد الدليمي وكريم محمود ومدحت جمعة وعبد الله الركابي وطالب شبيب].

ولكن د. علي كريم سعيد في هامش ص 26، يلقي الضوء على واقع تركيبة القيادة القطرية التي اتخذت قرار خطة الاغتيال بالقول: [...كانت تلك فترة إحباط للتنظيم القومي بكامله، أما اجتماع القيادة القطرية الذي اتخذ فيه القرار (محاولة الاغتيال) فقد تغيب عنه عضوا القيادة صالح شعبان وسعدون حمادي اللذان فرّا إلى سوريا دون موافقة القطرية العراقية على سفرهما ومن هناك سافر حمادي إلى بيروت. كما كان علي صالح السعدي منذ عام 1958 وكذلك حازم جواد مسجونيين، واعتاد شمس الدين كاظم التغيب عن حضور اجتماعات القيادة. ولم يبقَ عملياً غير فؤاد وخالد. لذا جاء إلحاق طالب ومدحت وإياد كمحاولة لإعادة هيكلتها].

لكن خالد علي الصالح ينفي ما زعمه شبيب حول رفضه لخطة الاغتيال. وقد أكد أن أعضاء القيادة القطرية الذين حضروا [الاجتماعين اللذين تمّ فيهما بحث خطة اغتيال عبد الكريم قاسم وافقوا على الخطة بإجماع الحاضرين، بل قُوبلت بحماسة من البعض وقالوا أن جميع الإمكانات المطلوبة لنجاحها متوافرة لدى الحزب. وافق جميع الحاضرين من أعضاء القيادة على الخطة بما فيهم طالب شبيب ومدحت إبراهيم جمعة، والكلمة الوحيدة التي تفوه بها طالب شبيب وما زلتُ أذكرها إلى اليوم هي: من الذي سيعلق الجرس في رقبة القط؟ فرد عليه أكثر من واحد من الحاضرين، بأن الحزب لديه من يقبل التضحية والتنفيذ...[403]].

كما وتم الاتفاق على أن يكون التنفيذ باستخدام الغدارات والأسلحة الخفيفة [والقنابل اليدوية التي وصلت إلينا من سورية] كما يقول خالد علي الصالح، أثناء مرور الزعيم قاسم في شارع الرشيد، وقد اختيرت أضيق منطقة فيه وهي (رأس القرية). كما وافقت القيادة القطرية على تأليف هيئة تشرف على عملية التنفيذ تكونت من: فؤاد الركابي وعبد الله الركابي وإياد سعيد ثابت وخالد علي الصالح. وأُنيطت مسؤولية التنفيذ بأياد.

وكما يتضح من الوثائق البعثية التي نشرت فيما بعد، فإن هذا القرار قد تأجل عدة مرات، حيث بدأ التفكير في إستخدامه منذ شباط 1959، ثم أُجل بعد فشل انقلاب الشواف. وفي أواخر شهر تموز/ يوليو من ذات السنة تم إعادة مناقشة الموضوع مجدداً على ضوء الظروف التي استجدت بين الزعيم قاسم والحزب الشيوعي بعد حوادث كركوك. لكن الاقتراح تم رفضه، كما يدعون، لأن [...مجرد ضرب قاسم لا يمكن أن يكون حلاً جذرياً وجدياً لمشكلة الوضع القائم في العراق. فقررنا وقف عملية الإغتيال... [404]]. وذلك بتنفيذ خطة الإغتيال على أرضية أكثر سعةً من حيث الهدف والقوى المشاركة في العملية، لذا تأجلت الخطة مرةً أخرى، وأنصرفت النية

403- خالد علي الصالح، مصدر سابق، ص 99

404 ـ فؤاد الركابي، الحل الأوحد مصدر سابق، ص48

عن تنفيذها وأُبلغت زمرة التنفيذ بترك الدار المختبئين فيه في (عقد الراهبات) المجاور لرأس القرية في وسط بغداد.

وبعد فترة زمنية غير طويلة تمت مفاتحة بعض الجماعات القومية وبعض الضباط، للمشاركة في الخطة بواسطة صالح مهدي عماش (العراب الأمريكي)، الذي لم يمر وقت طويل على إطلاق سراحه وإعادته للخدمة، وتمثل الشيء المهم فيها موافقة نجيب الربيعي/ رئيس مجلس السيادة وحماسته (حسب تعبير الركابي)، على المشاركة في العملية الانقلابية التي ستعقب محاولة الإغتيال. بهذا الصدد يقول مهندس الخطة المهندس فؤاد الركابي: [وزارني شكري (صالح زكي - الناصري)، وبحثت معه الأمر، وتكفل أن يتصل هو بدوره بالفريق الربيعي ويطلعه على هذا الجانب من الخطة. ثم عاد بعد بضعة أيام.. عاد يغمره الابتهاج.. وجلس وقد ارتسم على ملامحه أكثر من تعبير.. عاد لينهي إليّ بأن الفريق الربيعي متحمس لإنهاء حكم قاسم، وقد أبدى استعداده لارتداء الزي العسكري، والذهاب إلى مقر وزارة الدفاع فور اغتيال قاسم، لبذل أي عون للضباط الأحرار في السيطرة وامتلاك ناصية الوضع. إلا أن الفريق الربيعي قد اشترط، لقاء ذلك، عدم الاندفاع الفوري في الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، بل رأى تشكيل مجلس للثورة مع الضباط القوميين الأحرار وتأليف حكومة قومية تتعاون إلى أقصى حد مع الجمهورية العربية المتحدة...[405]]، لأن رئاسة الدولة يجب كما كان يتوقع، أن تناط به أساساً.

كما يؤكد الركابي[406]، أنه تمت مفاتحة صديق شنشل، الذي أيد الفكرة وقدم لذلك مساعدة مالية لتغطية تكاليفها، على أمل أن يعود هو إلى الحكم بعد سقوط عبد الكريم قاسم، ممثلاً لحزب (الاستقلال) الذي كان في حكم المنتهي عملياً وأصبح من ذكريات الماضي السياسي.

وقبل الشروع في تنفيذ الخطة [... **جرت اتصالات مع سلطات ج. ع. م. في المرحلة الأولية قبل حزيران ووثقت الاتصالات بطريق (توفيق أباظة) السكرتير الثاني لسفارة**

405- المصدر السابق، ص 54

406 - المصدر السابق ص.57

ج.ع.م. في بغداد... ويذكر الركابي زيادة على هذا حصول اتصال بالجناح الموالي لعبد الناصر من القيادة القومية لحزب البعث، الذي كان بالتأكيد سينقل التفاصيل إلى القاهرة ... [407]]. ويؤكد هذا الاتصال خالد علي الصالح بالقول: [...ولضمان إمكانية تدريب بعض المنفذين على استخدام السلاح، تمّ إبلاغ الجمهورية العربية المتحدة بحاجتنا لتدريب مجموعة من الشباب في سورية، كما أخبرناهم أيضاً بحاجتنا لبعض الأسلحة (بما فيها كمية من القنابل اليدوية)، وتمّ إخبارهم أيضاً بوجود نية لدى الحزب إذا استدعت الظروف للقيام باغتيال عبد الكريم قاسم. كما قررت القيادة إرسال من يقوم بإخبار (عفلق) بعزم الحزب على اغتيال قاسم، مجرد إخبار... ومن بين الذين ذهبوا للتدريب عبد الكريم الشيخلي وشاكر حليوه... [408]].

ويشير خالد الصالح في مذكراته (ص. 107 وما بعدها) إلى مقابلاته مع عبد الحميد السراج في دمشق وعبد المجيد فريد في القاهرة حيث أخبرهم بخطة الحزب لاغتيال الزعيم قاسم وطلبه منهم السلاح والمال لتنفيذ الخطة التي حظيت بموافقة ميشيل عفلق بعد أن عارضها في البداية، لكن [... ولما كررت عليه موقف بعض العسكريين الذين يقفون معاً في هذه الخطة قال عفلق: هذه خطة ثورية وليس اغتيالاً وأنا لست ضد هذه الخطة. فقلت له إننا اعتقدنا بأنكم عارضتم هذه الخطة على أساس مبدئي أي أن الاتجاه الفكري أو الاسس العقائدية للحزب ترفض أسلوب الاغتيال. فأعاد

407 - أوريل دان، المصدر السابق، ص 321، علماً بإن قادة بعث العراق آنذاك قد أيدهم مسؤولون من العربية المتحدة، وهذا ما أشار إليه شاكر حليوه في اعترافاته في محكمة الشعب. كما أن القيادة القومية آنذاك والتي انتخبت بعد المؤتمر القومي الثالث، كانت غير منسجمة في عملها، كما أنها كانت تتكون من 7 أشخاص، 4 منهم سوريين، في حين أن الحزب محلول في سوريا. لذا نسج بعض أعضاء القيادة القومية علاقات مع العربية المتحدة من خلال عبد الله الريماوي. راجع للمزيد فؤاد الركابي، الحل الأوحد، مصدر سابق ص 99.

408 - خالد علي الصالح، مصدر سابق، ص 100

عفلق: لا لم أعارضها على هذا الاساس وإنما عارضتها في البداية خوفاً عليكم من الشيوعيين...[409]].

في أيلول من ذات العام كان موضوع اغتيال الزعيم قاسم في حكم القرار إذ: [... شرعنا فعلاً بوضع التصميم العملي لتنفيذ الخطة...] حيث سبق أن [... فرغنا من إعداد الخطة قبل تنفيذ حكم الإعدام (بحق المشاركين في انقلاب الشواف- الناصري) بأيام قلائل وكنا قد شرعنا فعلاً بالإعداد لتنفيذها...[410]]. **يتضح من هذا النص، أن عملية الاغتيال ليس لها علاقة مباشرة، كما ادعى ويدعي كثيرٌ من مبرري العنف، بعملية تنفيذ أحكام الإعدام بالمشاركين الرئيسيين في انقلاب الشواف وهما رفعت الحاج سري وناظم الطبقجلي وبقية الضباط المحكومين الذي تم في 1959/09/20.**

وبعد تحضيرات مكثفة وتدريبات على استخدام الاسلحة تمت في ضواحي مدينة المسيب (حوالي 50 كم جنوب غربي بغداد)، تم تحديد مكان تنفيذ الاغتيال وحددت مسؤوليات عصابة التنفيذ والمساعدين وانتظار مرور الزعيم قاسم من مكان التنفيذ المختار. تم تنفيذ المحاولة في يوم الاربعاء المصادف السابع من تشرين أول /اكتوبر، وفي الساعة السادسة والنصف مساءً[411].

409- المصدر السابق، ص 115. وبهذا الصدد يشير حازم صاغيه، في كتابه بعث العراق، إلى أن "... البعث الذي في آب/ أغسطس أنتقد ذاتياً محاولة الاغتيال التي أقدم عليها، بل نقد نهج الاغتيال برمته، محملاً مسؤوليته إلى الركابي (بعد طرده من الحزب- الناصري) وضمناً إلى قيادة الجمهورية العربية المتحدة، لم يتردد في اختيار الانقلاب العسكري بديلاً. هكذا ، بدل أن يطهر الجرح طهر السكين، فتمسك بأولويته المعطاة للمهارات التنظيمية والتآمرية، مكتفياً بإحلال الانقلاب حيث حلّت التصفية الفردية...". لكن في الحقيقة دللت الوقائع، إن حزب البعث أتبع كلا الطريقتين.. الانقلابية العسكرية للاستيلاء على السلطة والتصفية الفردية لقواه المعارضة والمخالفة.

410- فؤاد الركابي، مصدر سابق، ص 57، 67.

411- للمزيد حول تفاصيل العملية راجع: فؤاد الركابي، الحل الأوحد؛ طالب شبيب، المراجعات؛ خالد علي الصالح، على طريق النوايا الطيبة؛ أياد سعيد ثابت، عندما يواجه الثائر مصيره؛

كان حزب البعث العراقي يراقب تحركات الزعيم قاسم منذ اختمار فكرة الاغتيال وتابع خطوط سيره من وإلى وزارة الدفاع لتحديد أوقات خروجه ودخوله. [... وكانت إحدى النقاط في مخزن مهدي العزاوي المقابل لوزارة الدفاع في شارع الرشيد. والثانية كانت في الباب الشرقي (النهاية الجنوبية لشارع الرشيد - الناصري) اقامت المجموعة المنفذة متخفية في عيادة طبيب الاسنان حازم البكري في رأس القرية بشارع الرشيد. وفي الوقت نفسه كان الرئيس صالح مهدي عماش يراقب تحرك عبد الكريم قاسم من وزارة الدفاع حيث رتب خفارته في ذلك اليوم. (حيث كان يعمل آنذاك في وحدات الانضباط العسكري - الناصري) وعندما تركت سيارة عبد الكريم قاسم وزارة الدفاع ومرت من أمام نقطة المراقبة اخبرت المجموعة المنفذة بذلك، فنزلت من العيادة بأسلحتها المخفية ووقفت متسترة تحت ظلال الاعمدة القائمة على رصيف الشارع في منطقة رأس القرية. وحالما اقتربت السيارة منها... [412]].

أما **خطة الهجوم** فقد كانت كما يلي:

أوريل دان، العراق في عهد قاسم؛ حنا بطاطو، الجزء الثالث؛ هادي حسن عليوي، محاولات القضاء على عبد الكريم قاسم؛ خليل إبراهيم حسين، الموسوعة وغيرهم، كلها مصادر سابقة.

وعلى ضوء ذلك "... **أختار فؤاد الركابي وآياد سعيد ثابت حفنة من القتلة المحترفين من أمثال صدام التكريتي الذي رشحه أحمد طه العزوز للعملية بعد أن تعرف عليه في موقف السراي موقفاً بتهمة قتل قريبه الشيوعي سعدون الناصري ورشح حاتم حمدان وهو مساعد سائق (سكن سيارة) وسليم الزيبق (عطال بطال) وطالب طبية فاشل هو عبد الكريم الشيخلي...** ". شامل عبد القادر، الاغتيال بالدبابة، ص. 10 مصدر سابق.

412- إسماعيل العارف، مصدر سابق، ص 387 لكن الوقائع تدلل على أن المجموعة المنفذة كانت تنتظر في شقة في ذات المنطقة وكان أحد أعضائها المدعو طه ياسين يداوم في عيادة طبيب الاسنان حازم البكري. وحالما ألتقط كلمة السر (محمود) وتعني أن الزعيم قادم من جهة باب المعظم، حتى هبط مسرعاً ليبلغ مجموعة التنفيذ. وكانت كلمة السر (شكري) تعني أن الزعيم قادم من جهة الباب الشرقي. [وقد تبرع مدحت إبراهيم جمعة للمرابطة في الباب الشرقي وأقترح اسم مظهر حبيب الخيزران للمرابطة في باب المعظم وقد رحب بذلك بعد تبليغه]. هادي حسن عليوي، محاولات القضاء، مصدر سابق، ص 45.

[...عندما يستلم فريق التنفيذ إشارة سير سيارة عبد الكريم قاسم في شارع الرشيد، ينزلون بأسلحتهم إلى الشارع. فيقوم (سليم عيسى الزيبق) بتحريك السيارة المخصصة لإعتراض سيارة عبد الكريم قاسم، فيندفع أي (سليم) بسيارته فيعترض سيارة قاسم، وفي الوقت نفسه الذي تتوقف فيه سيارة قاسم يتم هجوم فريق التنفيذ على سيارة عبد الكريم قاسم، كل أثنين منهم في جانب، وأن يتم تصويب أسلحتهم نحو سيارة عبد الكريم قاسم على شكل زاوية حادة لتجنب إصابة بعضهم البعض.

وقد تمّ تخطيط الهجوم من الجانبين لكي لا تُترك فرصة لعبد الكريم قاسم فيفلت لو تمت مهاجمته من جانب واحد فيستغل الجانب الآخر. وكان المكلفون بمهاجمة سيارة عبد الكريم قاسم هم: عبد الوهاب الغريري [413]، سمير عبد العزيز النجم، عبد الكريم الشيخلي، أحمد طه العزوز، على أن يتم الهجوم بالرشاشات ثم في النهاية يتم إلقاء بعض من القنابل اليدوية داخل سيارة عبد الكريم قاسم، وزيادة في ضمان تركيز المجموعة المكلفة بضرب سيارة عبد الكريم قاسم تمّ تكليف (صدام التكريتي) بحمايتهم لكي لا يعترضوا لأي هجوم من خلفهم. هذا هو التخطيط الذي تدرب عليه فريق التنفيذ لعدة مرات ولفترة زمنية استمرت حوالي الشهرين ...[414]]. كما أن [اثنين منهم قد كُلفوا بإطلاق الرصاص على رأس قاسم، حتى بعد ضربه، للتأكد من موته بصورة نهائية ...[415]] لكنهم لم يقوما بذلك ولم يتأكدا من مقتل الزعيم قاسم، كما اقتضت خطة الاغتيال.

413- كتب د. عبد الفتاح بوتاني عن عبد الوهاب الغريري يقول: " ومن الجدير بالذكر أن الوثائق الحكومية تشير إلى زيارة البعثي القيادي عبد الوهاب الغريري عدة مرات إلى كركوك قبيل الحوادث (المقصود بها تلك التي وقعت يوم 14 تموز1959- الناصري) وإلى لقاءه مع عدد من البريطانيين الذين يعملون في شركة النفط..." ويضيف في الهامش من أن "... اخبار تردده على شركة النفط في كركوك ولقاءاته بالمسؤولين الأجانب فيها، محفوظة في ملف خاص في مدرية الاعداد الحزبي التابع للقيادة القومية لحزب البعث في بغداد..." وفي دار الكتب والوثائق – ملف حوادث كركوك الرقم 33.

414- خالد علي الصالح، ص 120. مصدر سابق.

415- فؤاد الركابي، الحل الأوحد، مصدر سابق ص 83.

لم يستطع سليم عيسى الزيبق تنفيذ المهمة المناطة به لأنه قفل باب سيارته ونسى المفاتيح في داخلها. عندئذ أوشكت زمرة التنفيذ على تأجيل العملية، إذ رفض بعضهم تنفيذ ما أُنيط به وساروا في الإتجاه المعاكس ولم ينفذوا، حسب رواية العزوز والشيخلي، [416]. لكن ظهور سيارة الزعيم قاسم قادمة من وزارة الدفاع، حال دون ذلك. وعند اقترابها من نقطة التنفيذ انهال عليها بالرصاص كل من الغريري والنجم وشاركهم الشيخلي والعزوز. فأطلق الغريري من رشاشته عدة إطلاقات على الحوض الأمامي، فأردى السائق قتيلاً وأصيب المرافق، الرائد قاسم الجنابي، إصابة خطيرة وسقط مغشياً عليه. ووجه بقية أعضاء الزمرة النار من رشاشاتهم على الزعيم قاسم، وسقط في حوض السيارة بعد أن نفذت رصاصة في كتفه الأيسر من الخلف وليس بصورة زاوية حادة حسب الخطة المرسومة نتيجة انحدار السيارة التي توقفت في أرض مرتفعة. كما ألقيت قنبلة يدوية على سيارة الزعيم قاسم فسقطت في الشارع ولم تنفجر كما تقول الرواية الرسمية لحزب البعث العراقي [417]".

وفي الحقيقة لم تنفجر القنبلة لأن عبد الكريم قاسم رمى عبد الوهاب الغريري بطلقة من مسدسه في الوقت الذي حاول فيه رمي القنبلة إلى داخل السيارة، فأردته قتيلا مما

---

41 ـ كما يوردها خالد علي الصالح في طريق النوايا، ص 124، مصدر سابق

4 ـ يشير خالد علي الصالح، إلى أنه عند عودته للوكر عرف أن الجماهير تردد أصواتا (إنه حي إنه حي) ورأى سيارة تقل الزعيم قاسم والمحيطين بها يصرخون إنه حي إنه حي، وسمع من مذياع السيارة بأن الزعيم قد تعرض لاعتداء آثم وأنه أصيب بجراح بسيطة وتم نقله إلى مستشفى السلام. وعند استنطاقه لزمرة التنفيذ قال صدام حسين:

[... لقد مات قاسم فأنا قد صوبت إليه رشاشتي بشكل مباشر حيث اقتربتُ من السيارة وأدخلت الرشاش إلى السيارة وصوبتها نحو جسد عبد الكريم قاسم. ويبدو أن صدام التكريتي لم يسمع بعد ما أذيع بشأن إصابة عبد الكريم قاسم وإنه سيوجه كلمة إلى الشعب عبر الإذاعة. فقلت لصدام وأين ذهب الرصاص الذي أطلقته، إن عبد الكريم لم يصب إلا بجرح وسوف تستمع لصوته بعد قليل من الإذاعة، وإذا كنت حقيقة قد وصلت إلى السيارة فلماذا لم ترم إحدى القنابل التي عدت بها معك داخل السيارة كما كان مقرراً. فسكت صدام ولم يجب بشيء...]، المصدر السابق، ص 123

أربك الزمرة المهاجمة وتملكتها الرهبة والخوف لذا حاولوا تنفيذ محاولة الاغتيال بسرعة، مما أدى إلى إصابة بعضهم البعض الآخر [418]. فقد أصيب بجرح خطير سمير عزيز النجم، وبجرح بسيط صدام حسين وتركوا المكان، بعد أن طاردهم شرطي مرور بمسدسه، وهم ما زالوا محملين بالرصاص وقنبلة يدوية، وقام أحد

418- ويؤكد هذه الوقائع ما تم نشره بعد سقوط الحكومات القومية/ من ذكريات واستذكارات، منها ما وردت على لسان مؤيد محمد صالح، ابن اخت الزعيم قاسم، حيث قال: "... وهنا أود ان اكشف لك سراً يعرفه بعض الناس وبعض المقربين، أن عبد الوهاب الغريري هو من هجم على سيارة الزعيم وأراد قتله، فبادره الزعيم بأن أطلق عليه رصاصة واحدة أدت إلى مصرعه، وهذه الحادثة سمعتها منه شخصياً ومن وصفي طاهر عندما قال له :

- سيدي أن مسدسك تنقصه طلقة واحدة

- فرد عليه : أطلقتها على عبد الوهاب الغريري. فإنه هو وحده الذي هجم عليَّ برشاشته وأراد قتلي، أما بقية المهاجمين فقد هربوا.

وكان صدام حسين يقف بعيدا وقد جرح في ساقه أثناء التراشق بالنار ولم يسهم بالهجوم. وقال الزعيم بحزن: (والله أنا لم أكن انوي قتله لكنه هو الذي هجم عليَّ وأراد قتلي وهذا حق مشروع كنت فيه أدافع عن نفسي) والحقيقة أقول أن هذه الرواية سمعتها عن لسانه...". جريدة البينة الجديدة، العدد 521 في 2008/2/7.

والشيء بالشيء يذكر ، أفاد لي أحد ضباط الصف من العاملين في وزارة الدفاع في حينها، أن العريف كاظم عارف، سائق سيارة الزعيم ، عندما رأى المهاجمين لرمي الزعيم قام السائق ورفع قامته لأجل أن يصد بجسده الرصاص الذي أنهمر وعندما سقط أصيب عندئذ الزعيم برصاصه في كتفه...".

وعندما سقط الغريري مقتولاً قام عبد الوهاب الشيخلي حسب أعترافاته التي أدلى بها إلى نعيم العزاوي معاون مدير وكالة الانباء العراقية في الستينات، من أنه "... **أطلق الرصاص بغزارة على وجهه ولكي لا يستطيع تشخيصه وبالتالي لكي لا تعرف الأجهزة الامنية من هي الجهة التي حاولت اغتيال عبد الكريم قاسم. واضاف وهو يبكي: هذا هو بالضبط ما فعلته بعبد الوهاب الغريري ولم أكن أعرف آنذاك إن كانت إصابته بسيطة أم قاتلة...**". جريدة الزمان في19-2003/6/20، لندن

سواق التاكسي بنقله بسيارته إلى مستشفى دار السلام بطلب منه، لأنه خشى الذهاب إلى المستشفى العسكري في معسكر الرشيد خوفاً من تآمر العسكريين.

وفي الساعة الثامنة والنصف من مساء نفس اليوم السابع من تشرين أول 1959، أذاع الحاكم العسكري العام البيان رقم (120) عبر محطتي الإذاعة والتلفزيون، أعلن فيها عن فشل محاولة جرت لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم، الذي أصيب بجروح طفيفة وأن صحته على خير ما يرام. وهذا النص الكامل للبيان: [419].

بيان من الحاكم العسكري العام

" لقد جرت محاولة آثمة للاعتداء على حياة عبد الكريم قاسم باءت بالاخفاق والفشل. إن صحة قاسم على خير ما يرام، وقد تحدث بنفسه إلى أبناء شعبه العظيم فطمأنهم وبعث في نفوسهم الفرح والسعادة، ولقد اتخذت السلطات المختصة كافة التدابير اللازمة لحفظ الأمن والاستقرار وانها قائمة بالتحقيق الدقيق في الجريمة النكراء باهتمام بالغ. إننا نهيب بابناء الشعب أن يركنوا إلى الهدوء والسكينة وينصرفوا إلى اعمالهم الاعتيادية ونطلب إليهم أن لا يقوموا بأي عمل يؤدي إلى تعكير الأمن ويعرقل سير التحقيق. إنهم بركونهم إلى الهدوء والسكينة سيفسحون المجال للسلطات المسؤولة لكي تؤدي واجبها حسب الأصول وتتوصل إلى وضع يدها على الجناة المجرمين. إننا نذكّر أبناء الشعب بتوجيهات الزعيم الغالية التي طلب فيها إليهم أن لا يدعوا أي دساس أو مستغل أن يفرق صفوفهم ويزعزع ثقتهم ويدفعهم إلى القيام بما من شأنه الاخلال بالأمن والنظام مما ينتفع منه الطامعون والمستعمرون واذنابهم. وعليه وبناء على الصلاحية المخولة لنا بموجب الفقرة الثالثة من المادة **14** من مرسوم الادارة العرفية رقم **18** لسنة **1935** قررنا ما يلي:

---

419 - مستل من ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز، مصدر سابق. هامش ص 419.

أولاً - منع كافة التظاهرات والتجمعات في مدينة بغداد وفي كافة أنحاء الجمهورية العراقية.

ثانياً - يعتبر تجمع خمسة أشخاص فأكثر لاي غرض كان مخالفاً لبياننا هذا.

ثالثاً - إن المخالف سيعاقب وفقا لاحكام مرسوم الادارة العرفية والقوانين المرعية الاخرى.

رابعاً ـ على السلطات العسكرية والشرطة والأمن الحيلولة دون قيام أية مظاهرة أواجتماع يعتبر مخالفاً لما ورد في بياننا هذا.

الحاكم العسكري العام

اللواء الركن أحمد صالح العبدي "

إن نجاة الزعيم قاسم من الاغتيال والخروج المكثف للجماهير الواسعة إلى الشوارع بصورة عفوية خلال دقائق بعد محاولة الاغتيال قد أغلقت إحدى النوافذ المحتملة للتحرك المضاد. إذ سدت الطرق والشوارع الرئيسية في بغداد [... وكانت الجماهير التي ترفع شعارات التأييد لعبد الكريم قاسم تموج في الشوراع صاخبة وقد وصل هديرها إلى اسماعنا في مستشفى السلام البعيد عن شارع الرشيد. فكاد يفلت زمام الأمن ولذا اتفق على أن يتحدث الزعيم عبد الكريم قاسم على شريط مسجل ويذاع على الفور من الراديو والتلفزيون لتهدئة الجموع الحاشدة المتهيجة... [420]]، التي كانت تترقب بصورة متوجسة مصير الزعيم قاسم. هذا التدفق الجماهيري أرعب قوى التآمر وشل من حركتهم، كما أخاف حتى الضباط الموالين الذين اصابهم الارتباك والخشية من عاقبة الأمور. ولم تهدأ الجماهير إلا بعد سماعها للخطاب القصير، الذي ألقاه الزعيم بصعوبة بالغة، حيث كان صوته أجشاً يلوح من نبراته الضعف.

420ـ إسماعيل العارف، المذكرات، مصدر سابق، ص 388

في الوقت ذاته تحرك الضباط القاسميين واليساريين مثل: طه الشيخ أحمد، جلال الأوقاتي، هاشم عبد الجبار، عبد الكريم الجدة، سعيد مطر وغيرهم [421]، ففرضوا سيطرتهم على وزارة الدفاع. وفي الوقت نفسه و بمبادرة عفوية من **الجنود وضباط الصف تم طرد الضباط المشبوهين والمتعاطفين مع القوى المناهضة للزعيم قاسم، من الوحدات العسكرية في تلك الليلة، واستيلائهم على عديد من المعسكرات ومشاجب السلاح، وكان هذا أحد أرأس العوامل الحاسمة الذي أدى إلى إفشال الفصول المتبقية من الخطة الانقلابية،** رغم حضور الفريق نجيب الربيعي بزيه العسكري لوزارة الدفاع، عندما أخبره مندوب الركابي بنجاح العملية. وعند وصوله عرف حقيقة الأمر مما اضطره إلى الإدعاء بأنه جاء للحيلولة دون وقوع انقلاب شيوعي.

وبعد تنفيذ محاولة الاغتيال، كما تقول رواية حزب البعث العراقي، تم إخبار فؤاد الركابي بنجاح العملية الذي بدوره [...اتصل بالمقدم صالح مهدي عماش وابلغه بأن الخطة قد نجحت وعلى الضباط الأحرار التحرك، ولكن اللواء الركن صالح العبدي الحاكم العسكري العام سيطر على الموقف وحال دون تحرك الضباط الأحرار... واقترح بعضهم على العبدي التعاون معهم لكنه رفض وأنذرهم بانه سيفضح أمرهم إن قاموا بأية محاولة من هذا القبيل... [422]]. نتيجة، كما قال في اعترافاته بعد 8 شباط، [إن ضباطاً شيوعيين كثيرين كانوا قد سيطروا على وزارة الدفاع... [423]].

إن [... الضالعين في المؤامرة بصورة غير مباشرة، مثل نجيب الربيعي وصديق شنشل ظلوا أحراراً ولم توجه لهم أية تهمة أو تجري بحقهم أية تعقيبات... ولابد أنها كانت إرادة قاسم. فعندما كشف كاظم العزاوي الستار عن دور الربيعي بشكل لا يدع مجالاً

---

421 - يلاحظ غياب كل من العقيد فاضل عباس المهداوي والعقيد الركن ماجد محمد أمين، نظرا لكونهما كانا في زيارة إلى الصين الشعبية مع وفد المحكمة العسكرية العليا الخاصة، وقد عادا إلى العراق في اليوم التالي بعد سماع خبر محاولة الاغتيال.

422 - ليث الزبيدي، ثورة 14 تموز، مصدر سابق، ص 419.

423- بطاطو، الجزء الثالث، مصدر سابق ص 244.

للشك. أعلن المهداوي تأجيل المرافعة يوماً واحداً لأجل المداولة مع قاسم ولاشك... [424].

أما بصدد موقف الزعيم الركن أحمد صالح العبدي، الحاكم العسكري العام ورئيس أركان الجيش، فهنالك روايتان متضاربتان:

---

424 - أوريل دان، مصدر سابق، ص 323. وبصدد الربيعي، يذكر عضو الهيئة العليا للضباط الاحرار صبيح علي غالب أنه سأل رفعت الحاج سري عن الضباط الاحرار [... وقلت له: هل فاتحت أحد؟ قال: فاتحت نجيب الربيعي وتاييداً للأخ نعمان (ماهر الكنعاني): نجيب الربيعي شخص غير ثوري ولكنه شخص مستقيم يحب العدل، مكافح ضد الاستعمار لكنه غير ثوري، ليس كل شخص يستطيع الاقدام على الثورة وقال له إذا وجدت من يتعاون معك امش وتوكل على الله. أيده روحياً وكل معلوماتي أنه كان مؤيداً من وراء الستار... فيه كل صفات القيادة لكنه غير ثوري. الفرق كبير بين الثوري والشخص الطيب] الذاكرة التاريخية، مصدر سابق، ص 34.

تجلت إحدى خصال الزعيم قاسم في موقفه من نجيب الربيعي في هذه المؤامرة وقبلها وما بعدها. إذ بالرغم من أنه كان[... **يعرف بأن نجيب الربيعي كان مشتركاً في محاولة الشواف ولاحقاً في محاولة الاغتيال الدموية يغض النظر! هل تتصور أن تجلس إلى جانب شخص حاول أن يقتلك مرتين؟ هذا ما كان قاسم يفعله مع نجيب الربيعي في مجلس الوزراء مرتين في الاسبوع. كان قاسم يضع المصلحة الوطنية فوق المصلحة الشخصية أو الاذى الشخصي. كان لا يزر وازرة بأخرى. كان يعفو ويعفو ويعفو، كان يبني وكان خصومه يهدمون وفي الهدم بالذات تجلت مواهب خصومه. بل نجحوا في دعايتهم ومذكراتهم في أن يبعدوا عن عيوننا عملية البناء التي كان قاسم يقوم بها وصوروه لنا كشخصية هدم...**] د. علاء الدين الظاهر، تفكيك التجني الحلقة الثانية، جريدة الزمان مصدر سابق.

والشيء بالشيء يذكر، فقد كانت أحدى محاولات إغتيال قاسم كان مخططا لها في دار الربيعي .. يقول عبد الكريم فرحان في مذكراته، حصاد ثورة، (ص. 65 مصدر سابق): "... ثم أتصل بي اللواء الركن الحاج محمود شيت، وأفاد أن بالوسع إغتيال عبد الكريم قاسم في دار نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة أثناء زيارته له...". ويؤكد بالهامش إلى أنه " كان الرئيس الأول المتقاعد رشاد الياور، قد تعهد بإغتيال عبد الكريم قاسم في بيت نجيب الربيعي حيث كان عبد الكريم قاسم يزوره أسبوعياً...".

❖ **مضمون الاولى** : أنه سبق أن تم الاتفاق بينه وبين بعض الضباط القوميين والفريق نجيب الربيعي[425] على الاستيلاء على السلطة، وعند قدوم الربيعي طلب من

---

425 ـ يذكر إبراهيم الراوي في كتابه (ذكريات من الثورة الكبرى في العراق الحديث) ص 323 قائلاً: [عند وقوع الاعتداء الجريء على عبد الكريم قاسم، ذهبت صباح اليوم التالي، لمواجهة نجيب الربيعي وبعد التحية قلت له: عبد الكريم طريح الفراش في مستشفى دار السلام لا يحل ولا يربط، فالواجب القومي يقضي عليك أن تذهب أنت وأحمد العبدي وتقول له: أنت مريض الآن وصحتك غالية علينا ولذا نقترح عليك أن تذهب إلى روسيا للمعالجة ثم تضعانه في طائرة وترسلوه إلى موسكو هذا أولاً، وحيث يوجد الآن منع تجول يمكنكم أن تقضوا على كل من تعتقدان بضررهم أمثال عبد القادر إسماعيل وحسين الرضوي (والصحيح الرضي، المؤلف متقصداً بتحويره اللقب للايحاء بعجميته غير الحقيقية - الناصري) والمهداوي ووصفي وماجد وطه الشيخ الخ من مدنيين وعسكريين من الذين اشتهروا بميولهم اليسارية وتسجنوهم وتشكلان وزارة قومية ومجلس ثورة بجانبها ومتجانس معها. وبذا تخدم البلد خدمة لائقة. فقال: العبدي غير مستعد، فقلت له: أنا أضمن لك اقناعه، فنكس رأسه، أي جبن] مستل من ليث الزبيدي، هامش ص 419. لكن فات المؤلف الراوي أن القوى المؤيدة لقاسم قد سيطرت على الوضع بعد ساعات من محاولة الاغتيال. وكما أشرت سابقاً فقد تحرك الربيعي فعلاً إلى وزارة الدفاع وبلباسه العسكري كما ذكرت عديد من المصادر. ونتيجة لهذا الموقف يذكر الضابط السابق حامد مقصود نقلا عن الزعيم حميد المولى عام 1995"... عن نهاية نجيب الربيعي الأخيرة كان حلفائه بالأمس قد ربطوا خروفاً أمام بيته لحين وفاته، موضحين جبنه وتردده لعدم سيطرته على الأمور بعد حادثة رأس القرية مباشرة عام 1959...". ثورة 14 تموز، ص. 275، مصدر سابق.

ومن جهة اخرى نشر د. رمزي برنوطي حكاية في جريدة الزمان في 19-2003/6/20 يعلق فيها على الحركة العفوية التي برزت في العراق بعد سقوط النظام السابق، لإعادة الاعتبار والمكانة التاريخية للزعيم قاسم، عن لسان أياد سعيد ثابت عضو القيادة القطرية لحزب البعث العراقي يقول فيها : "**... وقد دخل المرحوم صالح مهدي عماش فعلاً مع مجموعة من الضباط إلى وزارة الدفاع حال تبلغهم بإطلاق النار على عبد الكريم قاسم، لتنفيذ الجزء المتعلق بهم، فطلبوا من أحمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام حينذاك، التعاون للسيطرة على الوضع لإستباق محاولة الشيوعيين على الحكم إلا ان العبدي أعلمهم بأن عبد الكريم قاسم لم يقتل وطلب منهم الانسحاب بهدوء. وقد فعلوا وكتم العبدي هذا السر ولذلك لم يتعرض لأي أذى بعد نجاح ثورة شباط/ فبراير – رمضان1963...**".

العبدي تحقيق ما سبق أن وعد به، إلا أنه رفض لأن الزعيم لم يقتل من جهة، ولتقاطر عديد من الضباط اليساريين وأنصار الزعيم إلى وزارة الدفاع والسيطرة عليها من أمثال طه الشيخ أحمد، مدير الحركات العسكرية ووصفي طاهر وهاشم عبد الجبار وجلال الاوقاتي من جهة أخرى. علماً أن فاضل عباس المهداوي بعد رجوعه المباشر من الصين في اليوم التالي قد رابط قرب الزعيم قاسم في المستشفى وسيطرة القوة العسكرية التي ارتبطت به، على المنطقة المجاورة للمستشفى[426].

❖ **أما مضمون الثانية:** فهي تنفي ضلوعه ومعرفته بمحاولة الاغتيال. إذ: [... في تلك الفترة، كان بوسع الضباط الاحرار أن يتحركوا ليقبضوا على ناصية الحكم، بيد أن صالح مهدي عماش أبلغ الحزب أن أحمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام، هو العقبة التي تقف في طريقهم...[427] ويشير إلى ذات المضمون أوريل دان، عندما يقول: [وطلب بعض الضباط الاحرار من (العبدي) أن يوآزرهم في الاستيلاء على الحكم، إلا أنه رفض رفضاً باتاً وهددهم إذا ما اجترأوا على الحركة، ولم يتخذ أي إجراء ضدهم كما يبدو...[428]].

يبدو من النص أعلاه أن العبدي تمت مفاتحته بعد عملية الاغتيال مباشرةً أو بفترة قصيرة قبيلها. كما يؤكد ذلك إسماعيل العارف عندما يقول: [وبعد انسحاب المنفذين من الميدان، اتصل فؤاد الركابي بالرئيس صالح مهدي عماش وطلب منه أن يتحرك والضباط المشاركون في الخطة للاستيلاء على الحكم بعد تنفيذ عملية الاغتيال. الا انه

---

426 - يشير إسماعيل العارف، إلى أنه عند سماعه نبأ المحاولة نفذ [...على الفور خطة معدة لاحتلال المراكز الاستراتيجية في بغداد وانتشرت قطعاتي خلال أقل من ساعة في جميع نقاط العاصمة المهمة وأرسلت سرية من الفوج الاحتياط لتطويق مستشفى السلام الذي أودع فيه عبد الكريم قاسم وطلبت من آمرها الا يسمح لأي شخص بالدخول إلى المستشفى بدون أمر مني وهيأت باقي الوحدات محملة بالسيارات للحركة إلى أي مكان يقتضيه الموقف]. المذكرات، مصدر سابق، ص 387.

427 - محمود الدرة، مصدر سابق، ص 370. علماً بأن المؤلف اعتمد في معلوماته على كتاب الركابي، الحل الآوحد، كما ذكر هو.

428 - أوريل دان، مصدر سابق، ص 321/320، بالاستناد إلى رواية الركابي، المذكورة في ص 86.

كما يبدو لم تكن هناك خطة منسقة لمثل ذلك العمل الخطير وكان أحد الضباط الذين لهم علم بعملية الاغتيال قد فاتح احمد صالح العبدي رئيس أركان الجيش وعرض عليه التعاون معهم فرفض وربما شجعه على الرفض استحالة نجاح اية خطة ما دامت قطعاتي مسيطرة على بغداد...][429]

إني أميل للرواية الثانية وما جاء في مضمونها، إذ من المعروف أن العبدي كان له ولاء وظيفي أكثر منه مبدئي للزعيم قاسم رغم أنه كان أحد أعضاء تنظيم المنصورية للضباط الأحرار الذي ترأسه الزعيم قاسم، في الوقت نفسه كانت له صلات قوية مع ضباط التيار القومي وكان منسجم معهم من الناحية الفكرية، كما كان مطلعاً على كثير من المحاولات الانقلابية قبل وقوعها، لكنه لم يبلغ عنها الزعيم قاسم. وفي هذا السياق لم يخبر العبدي رئيسه عن الشخص الذي فاتحه ولم يعاقبه كما يستدل من ذلك. وموقفه في الساعات الأخيرة مع الزعيم قاسم يوم 8 شباط دليلنا على ذلك كما سنراه لاحقاً. كما أن الموقف الإيجابية من انقلابي شباط منه هو الآخر يصب في استنتاجاتنا أعلاه.

لقد كانت الأجهزة الأمنية على علم بالخطة في خطوطها العامة، وكان بالإمكان وأدها في مهدها لو أتخذت بعض الاجراءات الوقائية. بهذا الصدد يقول إسماعيل العارف:

[... اتجهت إلى وزارة الدفاع ودخلت غرفة الاجتماعات التي يتناول فيها الزعيم طعامه عادة. وكان في الغرفة على المائدة الزعيم أحمد صالح العبدي الحاكم العسكري العام والعقيد عبد المجيد جليل مدير الأمن العام والعقيد وصفي طاهر

---

429 ـ إسماعيل العارف، مصدر سابق، ص 388. تبجح العارف ليس في محله، إذ نجح انقلاب الثامن من شباط ولم تتحرك قطعاته لقمعه بل ترك الحبل على الغارب. ربما لخوفه من عاقبة الامور؟ ومن الامور الملفتة للنظر أن كثيراً من مسؤولي تلك المرحلة، وبعضهم من القاسميين، لا يضعون النقاط على الحروف ويسمون الاشياء بمسمياتها، فنراهم كالانقلابيين يحجبون الحقيقة عن الناس!

المرافق الاقدم والرئيس الاول جاسم العزاوي سكرتير عبد الكريم قاسم والعقيد محسن الرفيعي مدير الاستخبارات العسكرية. وكان هو يجلس في طرف المائدة كعادته. وبعد أن أخذت مكاني طلب من مدير الأمن العام أن يعيد الايجاز ثانية لأسمعه، حول المؤامرات المدبرة لاغتياله. وقد وضعت اجهزة الأمن يدها عليها. فقال مدير الأمن أن هناك مؤامرتين لاغتيال عبد الكريم قاسم احداهما يتزعمها العقيد مدحت الحاج سري (شقيق العقيد رفعت الحاج سري) والثانية يعدها حزب البعث العربي الاشتراكي وقال ان لديهم معلومات دقيقة عن المؤامرتين كليهما. فالمؤامرة الاولى من المقرر تنفيذها خلال اليومين التاليين أما الثانية وان كانت معدة للتنفيذ الا أن موعد تنفيذها لم يبلغهم حتى ذلك الوقت. ثم التفت عبد الكريم قاسم إلى مدير الأمن وقال له ((راقبوهم والقوا القبض عليهم عندما يحاولون الشروع بالتنفيذ، اما مؤامرة حزب البعث فضع يدك على جميع خيوطها واقبض على جميع المشتركين فيها عندما تنضج لديك المعلومات...)) فخرجنا سوية من بناية الوزارة متجهين إلى سياراتنا، فناداني ثانية لمصاحبته في سيارته ولكني أصررت على الذهاب إلى بيتي لأن الجوع قد أخذ مني مأخذه. فكان من حسن الحظي انني لم اصحبه والا لكنت واحدا من ضحايا محاولة الاغتيال التي استهدفته بعد نصف ساعة... [430]].

من هذا النص يتضح أن السلطات الامنية كانت لديها فكرة عامة وجيدة عن محاولة الاغتيال، لكنها كانت تجهل المكان الذي اختير للتنفيذ، فقد كان هذا السر وقفاً على المنفذين الفعليين والمشرفين عليها، وأما التوقيت فقد كان مرتبط بطبيعة تحركات الزعيم قاسم. وكان المفروض احترازاً بالأجهزة الامنية إلقاء القبض على الضالعين بالعملية قبل وقوعها. لكنها كانت تضرب مساندي النظام وتتساهل مع معارضيه [431].

---

430 - المصدر السابق، ص 386.

431 - **أعتقد في هذا الموقف يتحمل الزعيم قاسم قسطاً كبيراً من المسؤولية السياسية في ضياع الثورة.** علماً بأن حزب البعث العراقي وسائر أحزاب التيار القومي كان لديها تنظيمات حزبية داخل أجهزة الأمن آنذاك وتقدم إليها كثيراً من المعونة والمساعدة. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، يذكر هاني الفكيكي في أوكار هزيمته، مصدر سابق، ص 190، مايلي: [داهمت الشرطة بيت الحاجة أم كاظم، بحثاً عن ابنها ناظم، شقيق حازم (جواد - الناصري) والذي كان مسؤولاً عن تنظيم

الشرطة، وبرغم أن أم كاظم بشجاعتها المعروفة أنقذت ولديها من الاعتقال، إلا أن الشرطة غادرت الدار بغنيمة أدسم، وهي كشف بأسماء البعثيين من ضباط الأمن والشرطة وجدوه في أحد جيوب ملابس ناظم. وتم اعتقال العديد من ضباط الشرطة والأمن، الأمر الذي أساء للحزب كثيرا وأفقده الثقة التي كان يتمتع بها من حيث متانة حصانته التنظيمية، وسرية أسماء المنتسبين إليه. وهكذا دخل السجن من ضمن من دخلوا عقيد الشرطة فاضل السامرائي وعقيد الشرطة جمال الطائي وعقيد الشرطة أحمد أمين، ومقدم الشرطة محمود الحلو والنقيبان ماجد البدراوي وعزيز السامرائي]. علماً بأن هؤلاء الضباط تسنموا المراكز الأمنية الحساسة بعد انقلاب 8 شباط.

ويشير أحمد أمين في مذكراته إلى التنظيم البعثي في قوى الأمن الداخلي بحيث "... أخذت على عاتقي تنظيم ضباط الشرطة واستلم الرفيق قحطان تنظيم كلية الشرطة، وتكفل الرفيق عزيز السامرائي تنظيم المفوظين والمراتب تمشياً مع التوسع السريع بين مراتب الشرطة...توسع التنظيم ونشط وازداد اهتمام حزب البعث بتنظيمات قوى الأمن الداخلي. تناوب على قيادة التنظيم ... تلاه الرفيق ناظم جواد، كان قريبا من القيادة القطرية، وهو أخ الرفيق حازم جواد عضو القيادة القطرية. وبعد مرور فترة وجيزة على استلام الرفيق ناظم جواد مسؤولية تنظيم قوى الأمن الداخلي فاتحنا في أحد الاجتماعات الأسبوعية طالباً تقديم أسماء التنظيم كلا حسب مسؤوليته بحجة أن الحزب مقبل على القيام بثورة يقودها عبد السلام عارف... أنطلت علي الحجة ، وقدمت بخط يدي أسماء كل التنظيم وكل خلية ومسؤولها ظناً مني أن الثورة قادمة فعلاً وما علينا إلا أن نتقبل التضحية بروح ثورية... بعد أشهر بُلغت بأن دائرة الأمن العامة تحرت دار الرفيق ناظم جواد وتحرت وكر فرع بغداد الواقع في بغداد الجديدة ، وعثرت على أسماء تنظيم قوى الأمن الداخلي... بلغني الأخ علي صالح السعدي – وكان يقود سيارته وجواره على ما أظن الرفيق طالب شبيب كما تبين لي من سماته ليلا – بسقوط أسماء التنظيم بيد قوى الأمن. وقال لي إذا كان من الممكن تلافي الموضوع. ابلغت فاضل السامرائي بالأمر، وقد أشار عليّ أن نذهب إلى مدير الجنسية شاكر نعمان فهو أقرب لمدير الأمن العام. وفعلا ذهبنا إليه وفاتحناه بالأمر. رافقنا إلى مديرية الأمن العامة، وإذا الأمر صدر من الزعيم عبد الكريم قاسم باعتقالنا جميعاً...". أحمد أمين/ مذكرات سفير، العراق بين أعصاريين/ ص. 42-44، دار آراس اربيل 2011.

كما أن طريقة الزعيم قاسم في كيفية معالجته لوأد التآمر التي قرنها بضرورة دالة وهي عند بدء الشروع العملي بالتنفيذ، وثقته بالعناية الالهية والقدرالمحتوم، منعاه من إلقاء القبض على الضالعين بالعمليات الانقلابية بما فيها محاولة اغتياله.

لقد تم اعتقال العديد من المشاركين والمنفذين، وتمت محاكمتهم في المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الشعب) وبلغ عدد المتهمين 78 شخصاً، كان منهم 21 من الفارين. وحكمت على 17 منهم بالإعدام، أحد عشر منهم غيابياً، والبعض الآخر بمدد مختلفة، كما برأت ساحة عدد منهم.

وقد عفى الزعيم عن المحكومين بالإعدام، الذي كان مقرراً أن يتم تنفيذه في الساعات الأولى من صباح يوم 31 أذار عام 1960، وقبيل موعد التنفيذ بسويعات، ألقى الزعيم قاسم خطاباً متلفزاً، ومما قال فيه:

[...إن تمسكنا بالوحدة الوطنية يخدم الجمهورية ويعزز مكانتها بين الدول ويجعلها سنداً للدول العربية... لا يحيى العرب والأكراد والتركمان، إلا بالتكاتف مع بعضهم وبالدفاع عن كيان الوحدة العراقية الصادقة. اتركوا الطيش ويجب أن تسيروا وراء التفكير العميق...] ثم انتقل إلى الموضوع الأرأس وتساءل [... أرأيتم أولئك الذين تصدوا لي في الطريق؟ هل كانوا يسيرون بأسس يقبلها ضميركم؟ لقد اعتدى هؤلاء علينا بوابل من الرصاص والنيران وأرادوا أن يجعلوا هذا الشعب يتقاتل مع بعضه، فتسيل البرك من الدماء... إن القانون يحفظ مصلحة الجميع.. إنكم عندي سواء، وإن هؤلاء الذين اعتدوا عليّ، أيها الأخوان قد أخبرت رئيس المحكمة العسكرية، أنني عفوت عن حقي الشخصي. وليكن حسابهم عن الحق العام وعن قتلهم السائق. ولتكن الرحمة فوق العدل كما أخبرت. ولذلك صدر الأمر الوزاري لتنفيذ الأحكام في الساعة الرابعة من هذا اليوم بحق خمسة وهم: أحمد طه العزوز وسليم عيسى وأياد سعيد ثابت وحميد مرعي وشخص آخر. وقد عفوت وخففت عن شخصين لندمهما ولأنني وجدت أسباباً تستدعي الرأفة وكان أحدهما قد تصدى لي ورماني وربما كان سبباً في مقتل السائق (كاظم عارف - الناصري) وهو سمير (عزيز النجم

- الناصري)، فقد خففت حكمه إلى خمسة عشر سنة وخفضت الحكم الآخر إلى خمسة سنوات بعد أن كان محكوماً بالمؤبد مرتين وهذا محكوماً بالإعدام.

كما صدر مرسوم جمهوري رقم **201** في يوم **26** كذلك لتنفيذ حكم الإعدام بمجرم آخر هو منذر أبو العيس (شيوعي) الذي اعتدى على أحد المواطنين وسبب قتله بصورة وحشية بين جمهرة من الناس]. واستمر يقول [... وبعد ساعتين ونصف تقريباً ستنفذ أحكام الاعدام، وإنني أقول: أن الشخص الصالح هو الذي لا يعتدي على الآخرين ولكني أيتها الأخوات وأيها الأخوان، ان هذه الحادثة كانت موجهة إليّ بالذات وأنني فرد منكم وأسعى من أجل مصلحتكم وأعطف عليكم وأعطف على جميع أبناء الشعب وجدت أن هذا اليوم هو آخر يوم من أيام العيد، وهذا اليوم هو اليوم الذي يلي العيد هو الخميس، وهذا اليوم هو ليلة الجمعة والأيام لدينا مقدسة، فعليه قررت أن أأتمر بأمر الباري عز وجل } إذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون{ فقررت تأجيل تنفيذ حكم الإعدام حتى إشعارٍ آخر وقد تكون هذه عبرة لمن اعتبر والسلام عليكم أيها الأخوان، وأرجو الله أن يوفقكم ويكلل جمهوريتنا وينصرها بعز من عنده والله يوفق والسلام عليكم...[432]].

432- مستل من د. علي كريم سعيد، مراجعات، مصدر سابق، هامش ص 33. وهكذا عفا قاسم عن القتلة "... وتنازل عن حقه في تنفيذ الاحكام الصادرة. فجاء بعده بسنوات صدام التكريتي لينفذ قرار الموت بشركائه فقتل قائد **المحاولة فؤاد الركابي** بعد اتهامه بالتجسس لصالح أمريكا، وقتل **سعدون البيرماني** في حادث سيارة أدى بحياة جميع أفراد عائلته، ومات **الزيبق** بظروف غامضة، ويعتقد بالثاليوم، وأغتيل **عبد الكريم الشيخلي**، ونجا **سمير عزيز النجم من محاولة قتل** مؤكدة عندما اسقطت طائرته التي مات فيها عضو القيادة القومية السوداني محمد سليمان، وتمكن **خالد علي الصالح** من النفاذ بجلده والعيش بقية عمره في القاهرة واقطار عربية أخرى. ونجا د. **تحسين معله** من عملية تفجير سيارته في الكويت ويعيش الآن منفياً، وقضى **أحمد طه العزوز** جل سنوات عمره بين السجن والخوف من غضب رفيقه، وقتل **غانم عبد الجليل** برصاص رفاقه وأقاربه، وقضى **طالب شبيب** سنوات طويلة حتى الموت في الغربة، ويعيش **عبد الله الركابي** منذ أكثر من ربع قرن لاجئا سياسياً. ويذكر أن صدام حسين أُلحِقَ متأخراً في العملية بسبب تغيب أحد المكلفين بالتنفيذ وكان حينها نصيراً لم يكتسب عضوية الحزب العاملة..." ذات المصدر المراجعات، هامش ص. 30.

يمكن للمرء أن ينظر إلى هذه الاعتبارات على أنها كانت:

[...بالمفهوم الإنساني أعظم مفاجئة درامية من كل ما صدر عن قاسم... هذا المزيج من الواقعية السياسية و الكرم العاطفي هو أيضاً أو على أغلب الاحتمال، مفتاح لفهم تغاضي قاسم عن خيانة الربيعي...[433]] وآخرين غيره ممن تآمروا عليه. آن لهم فهم المغازي الدافعة لاتخاذ مثل هذه السياسة في الحكم، وهم المتأثرون بالمتخلف من القيم الاجتماعية، حيث فسروا هذا الموقف وكأنها علامة ضعف كما ذهب طالب شبيب تارة، وفي أخرى هي دلالة على انعدام التوازن النفسي للزعيم، وفي ثالثة هي نزعة دكتاتورية للتقرب إليهم والخوف منهم[434]. وفي رابعة منها فُسر العفو، كما لو أنه كان بسبب التهديد الذي تلقاه الزعيم قاسم بنسف أنابب النفط المارة عبر ، كما ذهب إلى ذلك محمود الدرة عندما قال: [...قالت لي مصادر موثوقة لا يرقى إليها الشك، إن دوافع عبد الكريم قاسم وراء قراره المفاجيء هو أن منير النصولي القائم بأعمال السفير اللبناني في بغداد تلقى في تلك الامسية مكالمة هاتفية من حكومته تطلب منه الاجتماع بعبد الكريم قاسم فورا وابلاغه بانه إذا نفذ حكم الاعدام

433- أوريل دان، مصدر سابق، ص 325.

434- لقد قابل التيار القومي عفو الزعيم عن محاولي قتله بمظاهر من الاحتفاء وهي تهتف [... إحنا الكسرنا ايده، وإحنا نحتفل بعيده، تشمتاً بيده التي كسرت وإصيبت بشلل جزئي من جراء المحاولة الدموية التي أقعدته طريح الفراش والعلاج لمدة شهرين، وإستهزاءً بعيد سلامته الذي عفى فيه عن المجرمين الذين حاولوا قتله. وبهذه الهتافات عبر العروبيّون عن شكرهم للزعيم وردوا له الجميل في 9 شباط 1963، كما تقتضي الخصال العربية الاسلامية]. د. علاء الدين الظاهر. التاريخ، مصدر سابق، ص 15. والشيء بالشيء يذكر فإن الحزب الشيوعي قاد مظاهرة في الكاظمية وأمام وزارة الدفاع يوم 30 /آذار، أي قبل يوم من الموعد المفترض لإعدام منذر أبو العيس للضغط على الزعيم من أجل العفو عنه، وكان هتاف مظاهرة الكاظمية [الشعب ينذر، بإعدام منذر]. وقد توسط الجواهري الكبير لأجل العفو عن منذر أبو العيس من الزعيم قاسم بناءً على طلب الحزب الشيوعي العراقي، وتم ما أراد الاستاذ الجواهري، حسب تعبير الزعيم قاسم. للمزيد راجع، مذكرات الجواهري، الجزء الثاني، مصدر سابق، ص 241 - 242.

بالبعثيين فإن حزب البعث في سوريا ولبنان سيقوم بنسف أنابيب النفط المارة بكلا البلدين.. وهذا ما حمل عبد الكريم قاسم على اتخاذ قراره المفاجيء... [435]].

وفي خامسةٍ من هذه التفاسير للعفو ما أشار إليه فؤاد الركابي لاتصالاته ووساطته لدى كل من سفير الهند ورئيس جمهورية لبنان، بغية التدخل، إذ [... كان لهذا الاتصال أثره البالغ في إنقاذ رقاب رفاقنا من مقصلة الجزر القاسمي، بالإضافة إلى الصلات العديدة التي قمت بها في لبنان وفي الأوساط العربية المتعددة... [436]].

في الوقت نفسه ينسب إسماعيل العارف الأمر إلى رجائه من الزعيم بعدم التنفيذ [437].

---

435 ـ محمود الدرة، ثورة الموصل، مصدر سابق، ص 373.

في الوقت نفسه أشار خليل إبراهيم حسين في موسوعته إلى ذات الفكرة عندما نسب إلى عبد الحميد السراج "... الذي هدد بنسف أنابيب النفط ثانيةً إذا نفذ قاسم حكم الاعدام سنة 1960 بشباب حزب البعث العربي الاشتراكي الذين حاولوا اغتياله سنة 1959 فكان له ما أراد لأن عبد الكريم قاسم كان في ضائقة مالية ولأسباب أخرى لا مجال لذكرها...". الموسوعة، ج. 6، ص.124، مصدر سابق.

لكن ينفي الكاتب القومي شامل عبد قادر هذا الإدعاء بالقول: **"... لم يكن قرار العفو الصادر عن الزعيم رد فعل- كما قيل وتردد آنذاك- لتهديدات أطلقها عبد الحميد السراج بنسف أنابيب النفط العراقي في حالة اقدام الزعيم على تنفيذ احكام الإعدام بالمتهمين في محاولة إغتياله. لم يستطع قادة حزب البعث الذين استولوا على السلطة لمرتين في تاريخ العراق... من إذاعة أو نشر أية وثيقة رسمية صادرة عن أية جهة مارست ضغطها على الزعيم لإجباره على اصدار قرار العفو عن المشتركين في محاولة اغتياله عام 1959 وأن قادة البعث بعد مقتل عبد الكريم قاسم لم يجدوا أية وثيقة بأي شكل كان تدين عبد الكريم قاسم، وأنهم لو كانوا قد عثروا على قصاصة واحدة ضده لنشروها وأذاعوها بلا تردد..."**. الاغتيال بالدبابة، ص. 23 مصدر سابق.

436 ـ فؤاد الركابي، مصدر سابق، ص 117.

437 ـ إسماعيل العارف، المذكرات، مصدر سابق، ص 389

أما العقيد القومي النزعة محسن الرفيعي / مدير الاستخبارات العسكرية آنذاك فيعرض مسألة العفو بالشكل التالي: "...ومرت الأشهر وبينما أنا والأستاذ محمد حديد والنائب الضابط عبد اللطيف قاسم شقيق الزعيم في غرفة المرافق القدم، دخل علينا الزعيم ، وبعد حديث موجز قال أريد أن اسالكم: ما رايكم لو أني عفوت عن الذين حاولوا اغتيالي في شارع الرشيد؟ فأجبناه بالتعاقب مؤيدين ذلك، وكان على المنضدة مصحف كريم، فتناوله وفتحه، وإذا بآية تدعو إلى الرأفة، فنادى على سكرتيره الرئيس الأول الركن جاسم العزاوي طالباً منه الأضابير الخاصة بمحاكمة أولئك الشباب وبدأ يعفو ويخفف الأحكام الصادرة بحقهم... "[438].

لكن في الواقع، كان الزعيم قاسم ينطلق من مكونات كينونته الإنسانية بكل أبعادها الكارهة للعنف رغم أنه أخصائي محترف للعنف. هذا الموقف يمثل أحد أهم خصاله التي طبعت سلوكه الاجتماعي والسياسي في الحكم. والذي انطلق من الاعتبارات الإنسانية فحسب، كما رصده أوريل دان عندما قال:

---

438 - محسن الرفيعي، أنا والزعيم، ص. 69، مصدر سابق. والنص أعلاه بماهيته الأراسية متطابق مع ما ذكره شامل عبد القادر الذي أجرى مقابلة مع الرفيعي ونشرها في كتابه، الاغتيال بالدبابة، ص. 24، مصدر سابق.

في الوقت نفسه يسرد محمد حديد الوقائع بشكل آخر إذ يقول: "...فذهبت إلى وزارة الدفاع لتقديم التهنئة لعبد الكريم قاسم في ثالث ايام العيد، وكنت حينئذ مستقيلا من الوزارة، وعلمت هناك أن أحكام الإعدام في حق المدانين ستنفذ صباح اليوم التالي. وبالنظر إلى قناعتي كديمقراطي، بعدم جدوى عقوبة الإعدام وبشاعتها وضرورة إلغائها في مجتمع ديمقراطي، فاتحت عبد الكريم قاسم مستحسناً تغيير هذه الأحكام وتلافي ما تتركه من أثر سلبي في المجتمع العراقي وصدى غير مستحب في الأقطار العربية. وعندما وددت العودة إلى داري طلب إليَّ عبد الكريم قاسم أن أرافقه في جولة في بغداد قبل عودتي ... وكنت حتى لحظة افتراقنا أكرر رجائي بتغيير أحكام الإعدام. وقبيل منتصف الليل سمعت كلمة ألقاها عبد الكريم قاسم أوضحت رجحان الرأفة على القائمين بالاعتداء، فأصدر قراراً بتغيير أحكام الإعدام إلى السجن مدداً مختلفة...". مذكراتي، ص. 397، مصدر سابق.

[...وعلى كل حال ومهما كانت الحسابات المنطقية الكامنة وراء قرار قاسم، ففي أعمق غور من الدواعي والاسباب، يجب على المرء أن لا يغفل السمتين الغالبتين على طبع عبد الكريم قاسم المعقد وهما انعدام الروح الانتقامية فيه ووزنه الكبير للحياة البشرية...].

ومن خلفيات هذا الموقف، بدأت بالتساؤل عن دوافع هذا الاعفاء، فاستفسرت من عائله الزعيم قاسم، فذكر لي حسين حامد قاسم، في صيف عام 1997، أن والده سبق أن استفسر من الزعيم قاسم عن سبب الاعفاء، فأجابه بما معناه: أن هذا العفو يتماثل والروح الإنسانية لدى الامام علي بن أبي طالب، الذي تنازل عن حقه الشخصي من قاتله، واتعاظاً بماهية وصيته الأخيرة بكل تجسدها الإنساني والعملي في قوة المثل المستنبطة من الحاكم العادل والتماثل معه في السلوكية الحياتية الخاصة والعامة.

ومن المعلوم [... كان بن ملجم قد استغل رفض علي بن أبي طالب للحراسة، وعبادته، وزهده، فكانت ضرباته الغادرة قد تهيأ لها تحقيق الهدف الشيطاني.

وكان موقف علي بن أبي طالب واضحاً، كشأنه في جميع مواقفه العادلة:

(النفس بالنفس، إن أنا مِتُّ فاقتلوه كما قتلني، وإن بقيتُ رأيتُ فيه رأيي)

ونهى ابنه الحسن عن المُثْلة وقال:

يا بني عبد المطلب، لا ألفينّكم تخوضون دماء المسلمين، تقولون: قُتِلَ أمير المؤمنين، قُتل أمير المؤمنين! ألا لا يُقتلنَّ إلا قاتلي. أنظر يا حسن إن أنا مت من ضربته هذه فاضربه بضربة - ولا تمثّل بالرجل...[439]] وهذا ما تماثل وإياه الزعيم قاسم في زهده وحكمه ورفض الحراسة وفي عفوه. إنها خصال العظماء الذين تزخر بهم الإنسانية على مختلف العصور.

---

439 - مستل من عزيز سيد جاسم، علي بن أبي طالب، سلطة الحق، دار سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربي، القاهرة - بيروت، ط. الأولى 1997، ص 269 - 270

وتاسيساً على ذلك فقد أدت هذه المحاولة إلى نتائج سلبية وايجابية على ذات البناء الحزبي البعثي في العراق.. إذ تدل الكثير من المؤشرات على تنامي بل وتضخم القوى المؤيده لحزب البعث بحيث أصبح يمثل المركز الرئيسي للقوى التي ناهضت ثورة 14 تموز والقوى الديمقراطية واليسارية .. بحيث أخذ البعث بالنمو المضطرد بعد محاولة الاغتيال هذه، حتى صعب عليه السيطرة عليهم من الناحية التنظيمية [440] .

في الوقت نفسه أدت هذه المحاولة إلى حدوث شرخ كبيرة في داخل تنظيمات حزب البعث نفسه.. إذ بدأت تتبلور رؤى وآراء عبرت عن رفضها لمثل هذه التوجهات وخاصة لدى بعض المثقفينً المتأثرين بالافكار الماركسية والتروتسكية من أمثال (عبد الإله البياتي، عزيز الشريفي، قيس السامرائي، محمد الزيدي وغيرهم) الذين أخذوا يناقشون الافكار الفلسفية للحزب، بل وحتى الوضع الطبقي والتنظيمي وكان مكتب العمال المركزي في الحزب قريب من هذه الأفكار فإنقسم الحزب، بصورة غير معلنة في البدء، منذ عام 1960 إلى يمين ويسار. مما حدى بقيادة البعث إلى طرد وتجميد الكثير من هذه القيادات ذات الطابع اليساري العام، الذي أخذ ينمو ضمن وخارج حزب البعث. تمثل إحداها في نشوء تنظيم جديد (منظمة الكادحين العرب) التي أخذت تنسق عملها مع قوى اليسار وتحديدا مع الحزب الشيوعي العراقي.[441]

---

440 - هذا ما افاد به السيد محي السامرائي، أحد الاعضاء العاملين آنذاك في صفوف البعث. مقابلة تمت بمعية المحلل السياسي والاقتصادي ثامر الهيمص بتاريخ 4/4/ 2013 في داره بالمشتل.

441 - المصدر السابق. ويذكر السامرائي أن منظمة الكادحين أخذت بالنمو بعد عام 1964 إذ انتمى لها جزء من اليسار البعثي ومن الشيوعيين أيضاً.. وقد قطعوا صلتهم آنذاك بكل ما يمت للبعث من صلة. وغيرت أسمها لتصبح (المنظمة العمالية الثورية) واصدور جريدة باسم الراية. ولكنها أنحلت بعد عام 1968، وانتمى بعضهم إلى الحزب الشيوعي، وآخرين التحقوا بالعمل الفدائي الفلسطيني، كما انتمت بعض مجاميعها إلى تنظيم القيادة المركزية .

ويشير الشخصية الديمقراطية، كامل مدحت .. إلى أن البعثيين الذين خرجوا من حزبهم بعد محاولة أغتيال الزعيم و اولئك الذين تاثروا بالفكر الماركسي أو/و تلك المجاميع التي أثر بهم الاجتثاث المادي للقوى الديمقراطية عامة واليسارية خاصة والشيوعية على وجه الخصوص .. انقسموا إلى

تنظيمين: الأول الحزب العربي الثوري الاشتراكي ومن قياداته: علي صالح السعدي، حمدي عبد المجيد، باسم الربيعي ، حميد خلخال، سعدي محمد صالح، هاني الفكيكي وغيرهم؛

والثانية بقيادة محمود حياوي، التي تعرضت إلى ضربة قاصمة من قوى الأمن ، ومع ذلك فقد عقدت بعد خروج قياداتها من التوقيف، مؤتمرا عرضت فيه خيارات متعددة حول مستقبل العمل السياسي، وذلك في الشهر التاسع من عام 1965. وتم التنسيق مع جماعة (الراية) بقيادة محي السامرائي وقيس السامرائي وأسسوا سويةً (المنظمة العمالية الثورية) وضمت قيادتها بالاضافة إلى الأخيرين كل من درع السعد وكامل مدحت ، ومجيد السعد، ومزهر المرسومي وحسن عبود وثامر الهيمص. وأستمرت تنسق مع اليسار العراقي وكانت تبحث هي الأخرى لها عن بؤر في الجنوب كي تنطلق في كفاحها المسلح. (مقابلات متعددة في مقر المجلس العراقي للسلم والتضامن منذ عام 2009).

في الوقت نفسه يشير د. علي سعيد كريم إلى هذه الموضوعة بالقول "... فقد عانى الحزب منذ نهاية 1961من خلاف تجسد في تبلور خط يساري متطرف تحت أسم (الكادحين العزب) وذلك نتيجة لفصل عبد الإله البياتي وصفاء صادق وعبد الأمير الشريفي ومحمد الزيدي من الحزب وتجميد 11 عضواً وفصل عدد من الانصار ومعاقبة قحطان خلف الذي أظهر تأييداً لهذه المجموعة بتهم مختلفة مثل : تخبطات ماركسية ويسارية لفظية.

وكان قرار الفصل وراء تشكل مجموعات ليست قليلة من كوادر الحزب التي أخذت تتداول بطريقة سرية أفكار متطرفة قياساً بإطروحات البعث والحركات القومية الأخرى. ثم تدريجيا تطور أمرها ليصبح بعد استلام الحزب للسلطة في 8 شباط 1963 ، شكلاً تنظيمياً سرياً وقف على رأسه قيس السامرائي ووثاب السعدي ومحمد حسين رؤوف وحبيب الدوري وسعيد الرهيمي وطارق الدليمي (ابو زياد) وعبد الإله البياتي ومحي جاسم السامرائي وهناء الشيباني وعبد الجبار محسن وفالح عبد الجبار. وشنت حملة اعتقالات ضده في آيار 1963 ، إثر اعتقال فالح عبد الجبار وجبار محسن ومعهما نشرة للتنظيم موقعة باسم (لفيف من اليساريين) وأدى ذلك إلى اعتقال قيس ووثاب ورؤوف والدوري والبياتي ومحي السامرائي من قبل قيادة الحرس القومي...وأستمرت فترة إنشاء تنظيم مستقل عن البعث حتى بعد سقوط سلطته في 18 تشرين الثاني 1963وحينذاك تحول الكادحين العرب إلى المنظمة العمالية الثورية، وانتمى إليها ونهض بها إضافة للسابقين" درع ظاهر السعد ومحمد عبد الطائي (الشهيد أبو يوسف) وعبد الحمداني (مسؤول البصرة وقتل في عهد صدام حسين) ومحمود حياوي و مجيد السعد وكامل مدحت وعبد الأمير معله. وقد نسجت المنظمة علاقات مع جماعة فواز الطرابلسي في لبنان، حسب ما افاده لنا حسن السعدي،←



7ـ المحاولات الأخرى

بعد فشل محاولة اغتيال الزعيم في رأس القرية، تناكبت القوى المتضررة من نظام الجمهورية الأولى وبصورة خاصة من قوى التيار القومي وتنظيماته المتعددة، إذ ساهمت حركة القوميين العرب هي الأخرى وكانت تخطط لفعل الاغتيال الفردي. يقول أحد قادتها: "... كانت هناك اكثر من جهة تفكر بإغتياله ولعلها قادرة لكنها عاجزة عن السيطرة بعد إتمام الاغتيال، الأمر الذي يستدعي إلى الإستعانة بالجيش والإتفاق مبدئياً مع مجموعة من الضباط القوميين. تقرر إغتيال عبد الكريم قاسم عند حضوره إحتفال مديرية الشرطة العامة، لكنه لم يحضر الاحتفال. وتهيأ عارف عبد الرزاق للإنقضاض على طائرته وهي في الجو أثناء ذهابه إلى الرطبة ثم عدل عبد الكريم عن الذهاب. ثم أتصل بس اللواء الركن الحاج محمود شيت خطاب وأفاد أن بالوسع اغتيال عبد الكريم قاسم في دار نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة أثناء زيارته له.. تناقشنا طويلاً في امر الإغتيال وفي التفاصيل ثم أجتمعنا أخيراً في مزرعة نهاد فخري (ديالى) وكان حاضراً محمد مجيد ونهاد فخري وفي خلال الحديث رشحت اللواء محمود شيت لتولي المنصب رئيس أركان الجيش...والظاهر أن الترشيح لم يحز رضاه ولم يحقق ما يصبو إليه ويطمح فيه، فقطع الأتصال بنا وأتضح بعدئذ أنه كان

←أحد كوادر المنظمة آنذاك. بعدها ذابت المنظمة العمالية تدريجياً في صفوف الحزب الشيوعي العراقي بصورة مقصودة واستوعبت القيادة المركزية أكثريتهم وبينهم فالح ووثاب وحازم النعيمي وصباح نعمو وحميد جمعة وسعيد الرهيمي ... وكان أكثر جماعة الكادحين قد جاؤوا من تنظيمات بغداد وتأثروا بقراءات ماركسية وتروتسكية، وبشكل خاص بآراء ميشيل بابلو الذي زار العراق وكان سكرتيراللاممية الرابعة ومقرها باريس" المراجعات، هامش ص. 134.

على أتصال أيضاً بحزب البعث.. كما جرت عدة لقاءات مع حركة القوميين العرب في بيت المحامي والضابط المتقاعد جميل السعودي حضرها باسل الكبيسي ونايف حواتمة (الذي كان المسؤول الأول لحركة القوميين العرب في الساحة العراقية آنذاك- الناصري)، وكانت الحركة على إتصال أيضاً وفي نفس الوقت باللواء الركن عبد العزيز العقيلي الذي أسرف في الوعود وبالغ في قوته، ثم تبين للحركة صغر جماعته وعدم قدرته على الايفاء بوعوده... "[442]. ويعترف القيادي في الحركة أمير الحلو بقيام حركتهم بعدة محاولات انقلابية، واشار إلى انهم دربوا جماعات الاغتيال في كردستان.[443]

وفي نفس تلك الفترة التي كان حزب البعث يُعد لمحاولة الاغتيال، كانت هناك مجموعة ثانية يترأسها العقيد مدحت الحاج سري، تدبر خطة مماثلة بدافع الثأر لأخيه رفعت، بالاشتراك مع فيصل حبيب الخيزران، العضو البارز في البعث العراقي وقد انفرد يعمل معه نكاية بقيادة حزبه، ومع كاظم العزاوي الذي هو الآخر كان عضواً في حزب البعث العراقي.

كانت هذه المجموعة تعمل بصورة مستقلة عن مجموعة الركابي، خلا صلة واهية العرى لم تتطور إلى تعاون مشترك. وقد طلبت هذه المجموعة من القيادة القطرية تزويدها بالرشاشات لإتمام عملية الاغتيال.. [... وفي صباح ذلك اليوم الاثنين (1959/09/05) أبلغ فيصل حبيب الخيزران القيادة القطرية، بأن العقيد مدحت الحاج سري يتعاون مع جماعة خاصة لتنفيذ عملية لإغتيال عبد الكريم قاسم، وأنه يحتاج إلى مدفع أو مدفعين رشاشين لإستخدامهما في العملية فقد آثرنا الاعتذار سيما وأننا قد علمنا بأن الملك حسين كان في ذلك الحين ينشط نشاطاً محموماً في العراق لإحداث تغيير في صالحه... [444]].

---

442 ـ عبد الكريم فرحان، حصاد ثورة، ص. 65، مصدر سابق.

443 ـ مذكرات أمير الحلو، مصدر سابق.

444 ـ فؤاد الركابي، مصدر سابق، ص 72.

لقد توقفت محاولة مدحت بسبب ما تسرب من خلال التحقيق، عن خيوط الارتباط بينها وبين المحاولة الرئيسية البعثية، إذ [... تمتد من الواحدة لتتصل بالأخرى، وزاد في المؤامرة طرافة إرتباطها بمواطن بريطاني من جامايكا، يدعي سلي مارش وهو تاجر سيارات يعيش في بغداد. إن صلة العزاوي بهذا الرجل صلة غير اعتيادية...

وأكد العزاوي أن مارش جاسوس بريطاني وأن كان يتسلم منه مبالغ لقاء ذلك. لكنه أنكر أي معرفة لمارش بالتآمر على حياة قاسم. ربما كان إفادة العزاوي تفسر حقيقة مارش. في الواقع كان هذا جاسوساً. وبكل احتمال جاسوس بريطاني...[445]].

وبالإضافة إلى هذه المحاولات المارة الذكر، فقد استمرت المحاولات الانقلابية طيلة مرحلة حكم الزعيم قاسم ولغاية الاطاحة به بالانقلاب التاسع والثلاثين. لقد تم إحباط العديد منها وتأجل البعض الآخر، نذكر منها ما سمح بالاطلاع عليه ونشره من قبل الحكومات القومانية في العراق، أو مما اوردته التقارير والمذكرات الشخصية وما كشف عنه في الجمهورية الثالثة (9 نيسان ـ 2003) وهي:

- محاولة العقيد محمد سبع العبوسي.
- محاولة حزب البعث، عند إستقبال أحمد بن بله.
- محاولة الاغتيال في المولد النبوي الشريف من عام 1959، والتي دونها الجواهري في صلب مذكراته.[446]
- محاولة العقيد جابر حسن حداد، وهي محاولة مشتركة بين البعث وحركة القوميين العرب.
- محاولة إسقاط طائرة الزعيم قاسم أثناء إفتتاح سد دربندخان في23 /11/ 1961.
- محاولة إغتيال الزعيم في الصويرة عند افتتاح مدرستها الثانوية.

---

445 ـ أوريل دان، مصدر سابق، ص 322. وقد أكد هذه الرواية فؤاد الركابي في كتابه، الحل الأوحد، ص. 73 و91. مصدر سابق.

446ـ محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، الجزء الثاني، ص 217، مصدر سابق.

- محاولة الإغتيال في مدينة كربلاء بمناسبة احتفالات 14 تموز.
- محاولة الإغتيال عند افتتاح مدينة الضباط في رصافة بغداد.
- محاولة الإغتيال عند افتتاح قناة الجيش في رصافة بغداد.
- محاولة اسقاط طائرة الزعيم قاسم المتوجه للرطبة في 14 آذار 1962، لمقابلة ناظم القدسي رئيس الجمهورية العربية السورية آنذاك من قبل عارف عبد الرزاق.
- محاولة الإغتيال عند افتتاحه معمل الأحذية في الكوفة في تموز 1962.
- محاولة الحزب الاسلامي عند حضورة احتفال مديرية الشرطة العامة، وفشلت بسبب عدم حضور الزعيم قاسم؛
- محاول الإغتيال التي رسم أبعادها عقيد الشرطة أحمد أمين مسؤول قوى الأمن الداخلي لتنظيمات حزب البعث آنذاك.
- ابلغ الأمريكان عن مؤامرة أخرى ضد قاسم يعدها **مجموعة مناصرة للهاشميين على صلة مع الملحق العسكري الأردني هنا**، برئاسة الزعيم خليل سعيد/ قائد الفرقة الأولى[447].
- **محاولة محمد جواد جعفر** مع مجموعة متآمرة وهي تضم الشيخ **خوام العبد العباس** من شيوخ الديوانية ومعه أشخاص آخرون من عناصر النظام السابق[448].
- كما جرت عديد من المحاولات الانقلابية العسكرية التي دبرتها القوى المتضررة من الثورة على مختلف انتماءاتها "... **ومن خلال صلاتنا بالقوى القومية، من مدنية و عسكرية والجماهير الصديقة، بدأنا نسمع بعض الهمسات تصلنا بين حين وحين.. أن هناك أكثرمن فئة، تعد خطة لإغتيال عبد الكريم قاسم والقبض على ناصية الحكم.. من بين هذه الخطط، خطط مغامرة، قد تدهور العراق إلى وهدة من الفوضى والدماء، وقد تلقيه لقمة سائغة في أشداق الرجعية**

447 - راجع الملحق الخامس عشر، تقرير بريطاني عن المؤامرات.

448 - المصدر السابق.

والشيوعية، وبعد قليل تتالت المعلومات، تؤكد أن هناك فئة مرتبطة بالملك حسين وتمول من قبله، قد بدأت تعد لعملية اغتيال قاسم.[449] ".

كما كانت حركة القوميين العرب في العراق تعد العدة لأجل اغتيال الزعيم قاسم بذات الصورة التي قام بها حزب البعث العراقي، في صبيحة يوم العيد في جمعية المحاربين القدماء ببغداد[450].

وحول ذات الموضوع يشير صبحي عبد الحميد في مذكراته إلى أن الكتلة العسكرية للجناح القومي: "... في الشهر الأخيرة من عام 1962، بدأنا نفكر جدياً في تنفيذ الحركة في العيد الصغير بعد انتهاء شهر رمضان عام 1963. وكانت الخطة بسيط تعتمد على زمرة تنفيذ مكونة من لأربعة أشخاص يساعدهم عدداً من الضباط وذلك بإغتيال عبد الكريم قاسم في النادي العسكري في اليوم الأول من أيام العيد أثناء مراسيم المعايدة، التي كان معتاداً على حضورها في كل عيد، وفي الوقت نفسه يغلق الضباط المساعدون أبواب النادي ويمنعون خروج الضباط منه عدا المنتمين للتنظيم والموالين والمؤيدين حيث يطلب إليهم الذهاب إلى وحداتهم للمشاركة في السيطرة على بغداد. وفي الوقت نفسه تقوم كتيبة الدبابات الأولى التي يطلب إلى آمرها وبعض ضباطها عدم حضور مراسيم المعايدة والانتظار في محل قريب من معسكر الكتيبة والذهاب إليه حال تلقي إشارة التنفيذ، وتتحرك دباباتهم للسيطرة على المرافق المهمة في بغداد وخاصة وزارة الدفاع، تعاونها سرايا وفصائل من باقي الكتائب. ويعلن عن تشكيل مجلس قيادة الثورة وتشكيل وزارة برآسة السيد ناجي طالب الذي عاد مؤخراً

---

449 ـ فؤاد الركابي، ص 65، مصدر سابق.

450 ـ حول هذه الموضوعة راجع محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب، مصدر سابق. كذلك صبحي عبد الحميد، مذكرات، العراق في سنوات الستينيات 1969-1968، دار بابل للدراسات والاعلام، دمشق 2010. كذلك المقابلة التي نشرتها، مجلة النور، التي تصدرها مؤسسة الخوئي في لندن، مع نايف حواتمة، مسؤول الساحة العراقية لحركة القوميين العرب إبان مرحلة تموز/قاسم، العدد 93 في شباط/فبراير 1999.

من فينا وأستقر في بغداد بالرغم من أننا لم نتصل به ولم نخبره بهذه التفاصيل. ويبقى مجلس السيادة على وضعه دون تغيير... "[451].

كما أن **اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار** قد توصلت في بداية شباط 1961 "... إلى المشكلة الحقيقية للتغيير هي عملية التخلص من الزعيم عبد الكريم قاسم، وتم خلالها الاتفاق على ضرورة إعادة محاولة الاغتيال لزعزعة قوة الشيوعيين. **وتطوع صالح مهدي عماش (قل المخابرات الأمريكية- الناصري) بتدبير الأمر عن طريق أحد أعضاء حزبهم** الذي يعمل كجندي في فصيل الدفاع والواجبات المسؤول عن ترتيب حماية الزعيم عبد الكريم قاسم، إلا أنه اعتذر فيما بعد بحجة احتياجهم إلى أسلحة رشاشة قصيرة المدى... **كما قرر الحزب الاسلامي العراقي اغتيال عبد الكريم قاسم**، إلا أنه خاف من فشل المهمة إن لم يكن له عون من الجيش. فانتدبوا د. عبد الكريم زيدان للاتصال بكتلة صبحي عبد الحميد للتباحث بالأمر؛ وتم لقاء عبد الكريم فرحان به ووضعت الشروط التي كان أولها ضرورة اعلان العراق إسلامية الحكم بعد تنفيذ الاغتيال مباشرة واستلام السلطة مناصفة مع القوميين...

كما "... قررت جماعة محمود شيت خطاب اغتيال عبد الكريم قاسم بمعاونة حزب التحرير الإسلامي عندما يزور الزعيم نجيب الربيعي... وخطط أن يقوم بالعلمية الرئيس الطيار المتقاعد رشاد الياور ويعاونه محمود قادر أحمد وصالح حمود القيسي...". كما عاود مرة أخرى "... وفاتح محمود شيت خطاب عبد الكريم فرحان وبحضور نهاد فخري ومحمد نجيب بموضوع التغيير... ولربما قبل ان يحل الاحتفال بعيد 14 تموز في 1962 ودب الخلاف بينهم حول ترتيبات الحكم مستقبلا؛ إذ ارتأت

451- صبحي عبد الحميد، المذكرات، ص. 23، مصدر سابق. ويشير المؤلف في ص.142 من المذكرات إلى أنهم "... قد انهينا تكتلنا العسكري بعد نجاح ثورة 14 رمضان...". لكن الوقائع تشير إلى مساهمة هذه الكتلة في انقلاب 18 تشرين 1963، حسب ما طرحه ذات المؤلف في ص.88 وما بعدها، حيث تم تعينه وزيرا للخارجية في الوزارة طاهر يحيى التكريتي الأولى. في الوقت نفسه يشير عبد الكريم فرحان في حصا ثورة، إلى أن"... كانت فرقة الإغتيال بقيادة الرئيس الأول الركن فاروق صبري عبد القادر...".ص. 65، مصدر سابق.

مجموعة الضباط أناطت رئاسة أركان الجيش إلى محمود شيت خطاب، لكن الأخير كان يرغب بأكثر من ذلك فالتجأ للتعاون مع البعث ...". [452]".(التوكيد منا- الناصري).

هذه المحاولات كان يخطط لها في الأغلب على وفق النموذج الامريكي وبمساهمة اخصائيه، والذي من سماته الرئيسية هو أحداث هيجان شعبي وإخلال بالأمن المصطحب بالاثارة للعديد من الإشكاليات الكامنة في الواقع الاجتصادي/السياسي أو إصطناعها إن لم توجد. ومن تحليلنا لهذه الخطط، نرى بوضوح بصمات عناصر خبيرة في انقلابات العالم الثالث، وهذا ما سنقف عنده لاحقاً عند تحليل الانقلاب الأخير الذي مثل نهاية الجمهورية الأولى (14 تموز 1958 - 9 شباط 1963).

وهكذا شهد عراق المرحلة التموزية/ القاسمية، كثيراً من مظاهر ثقافة الانقلاب التي تمثلت في الاضطرابات المصطنعة المفتعلة، مثل اضراب سواق التاكسي أو الطلبة، أو الاحتفالات الدينية المبرمجة لغايات سياسية بعيدة عن واقعها الديني، كما أُثيرت المشكلة القومية للأكراد والتحرك المكثف لقوى الردة من الضباط المغامرين، وشيوخ العشائر والاقطاعيين الذين يحاولون ارجاع عجلة التاريخ إلى الوراء وغيرهم كشركات النفط ونشاطها المحموم للمساهمة في تعقيد الحياة الاقتصادية.. هذه الوضعية اقترنت بازدياد ظاهرة الحفلات الدبلوماسية الغربية بصورة مثيرة للانتباه والتي كانت تتسم بالبذخ، حتى أصبحت من وسائل تبادل المعلومات والحصول على الاسرار وا صطياد الأعوان والأسرار، كان من نتائجها التهيئة لانقلاب شباط 1963. وهذا ما سيكون محل دراستنا اللاحقة.

---

452 ـ د. هيثم غالب الناهي، خيانة النص في الخريطة السياسية للمعارضة العراقية، ص. 165،166، 168 الدار الاندلسية، لندن 2002.

فهرست الجزء الأول

عبد الكريم قاسم

في يومه الأخير

في الرابع عشر من تموز من عام ١٩٥٨ حدثت ثورة في العراق ولّدت هياجاً شديداً، استطار غرباً وشرقاً حتى كاد ينقل العالم من الحرب الباردة إلى الحرب الساخنة. فالقوات البريطانية والأمريكية نزلت على عجل في الأردن ولبنان استعداداً لشن هجوم على العراق. والقوات السوفياتية، من ناحيتها أعلنت حالة التأهب القصوى. لكن الرائع في ذلك الزمن، هو تلك الوقفة شبه الأسطورية للجماهير على امتداد الساحة العربية وتأهبها للنزال وهو ما كان له الدور الأكبر في إحجام بريطانيا وأمريكا عن الحرب خوفاً من أن تزداد الأمور سوءاً في المنطقة. وبدلاً من ذلك راحت الدولتان تعملان لتحطيم العراق من الداخل ووضعتاه منذ تلك اللحظة في رأس قائمة اهتماماتهما وقطعتا شوطاً بعيداً بل وخطيراً في هذا الاتجاه. فأجهضت ثورة تموز وأُدخل العراق في حمام دم. وحتى الساعة، حمام الدم يكبر ويكبر ويطول . ولم تعد تُعرف له نهاية.

وإذا كان صدور الطبعة الأولى لهذا المؤلَّف منذ أكثر من عشر سنوات ، بمناسبة الذكرى الأربعين لاستشهاد عبد الكريم قاسم قائد ثورة ١٤ تموز المذكورة ترافق مع مرحلة خطيرة في تاريخ العراق أعطت النزر لباقي المنطقة، فإن صدور الطبعة الجديدة الموسعة تأتي في مرحلة أشد هولاً ليس على العراق وحده وإنما لباقي المنطقة الممتدة غرباً حتى بحر ظلمات أجدادنا وشرقاً إلى موطن الأساطير وأسرار الخلق الأولى، العراق المنتهك.

نعتقد أنه آن الأوان للخروج من الجعجعة والعويل والبدء بالمراجعة الدقيقة . والقراءة الهادئة والواعية لهذه الموسوعة وبعيداً عن الانفعال تُزيل الكثير من الوهم الذي ضاع ويضيع فيه الكثير الكثير.

د. عقيل الناصري

عبد الكريم قاسم
في يومه الأخير